

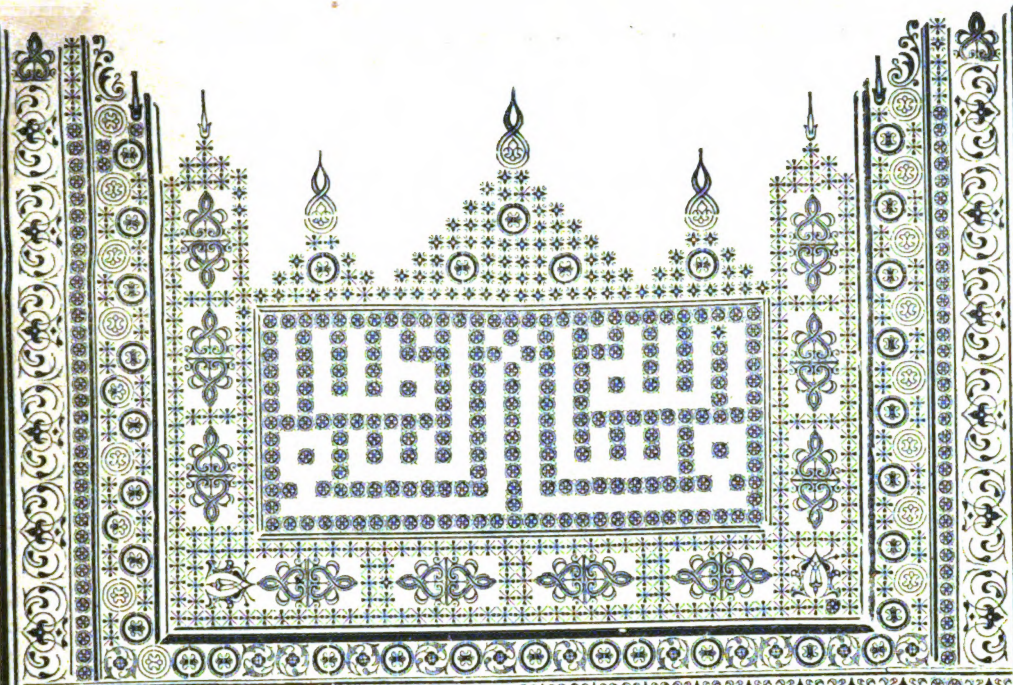
كتاب مراقى الفلاح شرح نور الايضاح
للعالم العلامة الخبير الفهامة
الشيخ حسن بن عمار بن علي
الشرنبلالي الحنفي
رحمه الله
آمين

وبهامشه متن نور الايضاح للؤلف المذكور مع تقريرات
سنية من حاشية العلامة الطحطاوي رضي الله عنهما آمين



مبيعه بمجل السيد عمر الخشاب
بالسكة الجديدة وبالأزهر

طبعه أولى
بالمطبعة العلمية سنة ١٣١٥ هجرية



بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب الطهارة
المياه التي يجوز

الحمد لله الذي شرف خلاصة عباداه بوراة صفوته خير عباداه وأمدّهم بالعناية فأحسنوا لذاته العباداه وحفظوا شريعته وبلغوها عباداه وأشهد أن لا إله إلا الله الملك البر الرحيم وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله النبي الكريم القائل تعلموا العلم وتعلموا له السكينة والحلم وعلى آله وأصحابه القائمين بنصرة الدين في الحرب والسلم (وبعد) فيقول العبد الذليل الراجي عفوره الجليل حسن بن عمار بن علي الشرنبلالي الخنفي غفر الله ذنوبه وستر عيوبه ونطف به في جميع أموره ما ظهر منها وما خفي وأحسن لوالديه ولمشايخه وذريته ومحبيه واليه وأدام النعم مسبغة في الباطن والظاهر عليهم وعليه ان هذا كتاب صغير حجمه غزير علمه صحيح حكمه احتوى على ما به تصحيح العبادات الخمس بعبارة منيرة كالبدور والشمس دليله من الكتاب العزيز والسنة الشريفة والاجماع تسري به قلوب المؤمنين وتلذبه الاعين والاسماع جمعت فيه ما احتوى عليه شرحي لمقدمه بالتماس أفاضل أعيان الخيرات مقدمه تقريرا للطلاب وتسهيلا لمنابه الفوز في المآب وسميته مرآة الفلاح بامداد الفتح شرح نور الايضاح ونجاة الارواح والله الكريم أسأل وبجيبه المصطفى اليه أتوسل أن ينفع به جميع الاممة وأن يتقبله بفضله ويحفظه من شر من ليس من أهله اذ هو من أجل النعمة وأعظم المنه والله أسأل أن ينفع به عباداه ويديم به الافاده انه على ما يشاء قدير وبالاجابة جدير آمين

(قوله الشرنبلالي) نسبة
لقريته تنجاه منف العليا
بأقليم المنوفية بسواده مصر
المحروسة يقال لها شربالول
واشتهرت النسبة أيها بالفظ
الشرنبلالي اه طحطاوي
تقلا عن المؤلف

كتاب الطهارة

الكتاب والكتابة لغة الجمع واصطلاحا ثقة من المسائل الفقهية اعتبرت مستقلة شملت أنواعا ولم تشمل الطهارة بفح الطاء مصدر طهر الشيء بمعنى النظافة وبكسرهما الآلة وبضمها فضل ما يتطهر به وشرعا حكم يظهر بالحل الذي تتعلق به الصلاة لاستعمال المطهر والاضافة بمعنى اللام وقد تمت الطهارة على الصلاة لكونها شرطاً وهو مقدم والمزيل للحدث والخبث اتفاقا (المياه) جمع كثرة وجمع القلة أمواد والماء جوهر شفاف لطيف سيال والعذب منه به حياة كل نام وهو مدرد وقدي قصر وأقسام المياه (التي يجوز) أي يصح

(التطهير)

(التطهير بها سبعة مياه) أصلها (ماء السماء) لقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الأرض وهو طهور لقوله تعالى ليظهركم به وهو ماء المطر لأن السماء كل ما علاك فأظلك وسقف البيت سماء وماء الطل وهو الندى مطهر في الصحيح (و) كذا (ماء البحر) الملح لقوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور وماؤه الحل مبته (و) كذا (ماء النهر) كسيحون وجيحون والفرات ونيل مصر وهي من الجنة (و) كذا (ماء البئر) كذا (ماذا من الثلج والبرد) يفتح الباء الموحدة والراء المهملة واحترز به عن الذي يذوب من الملح لأنه لا يظهر يذوب في الشتاء ويجمد في الصيف عكس الماء وقبل انعقاده لم يظهر (و) كذا (ماء العين) الجاري على الأرض من ينوع والاضافة في هذه المياه للتعريف لا للتقييد والفرق بين الاضافتين صحة اطلاق الماء على الاول دون الثاني اذ لا يصح ان يقال الماء الورد هذا ماء من غير قيد بالورد بخلاف ماء البئر لصحة اطلاقه فيه (ثم المياه) من حيث هي (على خمسة أقسام) لكل منها وصف يختص به اولها طاهر مطهر غير مكروه وهو الماء المطلق الذي لم يخالطه ما يصير به مقيدا (و) الثاني (طاهر مطهر مكروه) استعماله تنزيها على الاصح (وهو ما شرب منه) حيوان مثل (الهرة) الالهية اذ الوحشية سور هانجس (ونحوها) أي الالهية الدجاجة المحلاة وسباع الطير والحية والفأرة لأنها لا تتحاشى عن النجاسة واصغاء النبي صلى الله عليه وسلم الاناء للهرة كان حال علمه بزوال ما يقتضي الكراهة منها اذ ذاك (و) الذي يصير مكروها بغيرها منه ما (كان قليلا) وسأقي تقديره (و) الثالث (طاهر) في نفسه (غير مطهر) للحدث بخلاف الخبث (وهو ما استعمل) في الجسد أولا فاه بغير قصد (رفع حدث أو) قصد استعماله (لقربة) وهي (كالوضوء) في مجلس آخر (غلى الوضوء بنيته) أي الوضوء تقر بالنصر عبادة فان كان في مجلس واحد كرهه يكون الثاني غير مستعمل ومن القربة غسل اليد للطعام أو منه لقوله صلى الله عليه وسلم الوضوء قبل الطعام بركة وبعده ينفي الهم أي الخنون وقبله ينفي الفقر فلو غسلها الوسخ وهو متوضئ ولم يقصد القربة لا يصير مستعملا كغسل ثوب ودابة مأكولة (و) يصير الماء مستعملا بمجرد انفصاله عن الجسد وان لم يستقر بمحل على الصحيح وسقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال لضرورة التطهير ولا ضرورة بعد انفصاله (ولا يجوز) أي لا يصح الوضوء (بماء شجر وغيره) اكمال امتزاجه فلم يكن مطلقا (ولو خرج بنفسه من غير عصر) كالقاطر من الكرم (في الاظهر) احترز به عما قيل بأنه يجوز بماء يقطر بنفسه لأنه ليس لخروجه بلا عصر تأثير في نفي القيد وصحة نفي الاسم عنه وانما يصح الحاق المائعات المنزيلة بالماء المطلق لتطهير النجاسة الحقيقية لوجود شرط الحاق وهي تنافي أجزاء النجاسة بخروجها مع الغسلات وهو منعدم في الحكمية لعدم نجاسة محسوسة بأعضاء المحدث والحديث أمر شرعي له حكم النجاسة لمنع الصلاة معه وعين الشارع لازالته ألمه مخصوصة فلا يمكن الحاق غيرها بها (ولا) يجوز الوضوء (بماء زال طبعه) وهو الرقة والسيلان والارواء والانبث (بالطبخ) بنحو حص وعقدس لأنه اذا برد سخن كما اذا طبخ بما يقصده النظافة كالسدر وصار به تخينا وان بقي على الرقة جاز به الوضوء ولما كان تقيد الماء بحصول أحد الأمرين كمال الامتزاج بتشرب النبات أو الطبخ بما ذكرناه بين الثاني وهو غلبة الممزج بقوله (أو بغلبة غيره) أي غير الماء (عليه) أي على الماء ولما كانت الغلبة مختلفة باختلاف المخالط بغير طبخ ذكر المخلص ما جعله المحققون ضابطا في ذلك فقال (والغلبة) تحصل (في مخالطة) الماء لشيء من (الجامدات) الطاهرة (باخراج الماء عن رفته) فلا ينصرف عن الثوب (و) اخواجه عن (سيلانه) فلا يسيل على الاعضاء سيلان الماء (و) أما اذا بقي على رفته وسيلانه فانه (لا يضر) أي لا يمنع جواز الوضوء به (تغير أو صافه كلها بجامد) خالطه بدون طبخ (كزعفران وفاكهة وورق شجر) لما في البخاري ومسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بغسل الذي وقصته ناقته وهو محرم بماء وسدر وأمر قيس بن عاصم حين أسلم ان يغسل بماء وسدر واغتسل النبي صلى الله عليه وسلم بماء فيه أثر الجبن وكان صلى الله عليه وسلم يغسل ويغسل رأسه بالخطمي وهو جنب ويحترق بذلك (والغلبة) تحصل (في مخالطة) المائعات بظهور وصف واحد (كلون فقط أو طعم) (من مائع له وصفان فقط) أي لا ثالث له وهما مثل ذلك بقوله (كاللبن له اللون والطعم) فان لم يوجد جاز به الوضوء وان وحدا أحدهما لم يحز كالماء كان المخالط له وصف واحد فظهر وصفه كبعض البطيخ ليس له الا وصف واحد (و) قوله (لارائحة له) زيادة ايضاح لعلمه من بيان الوصفين (و)

التطهير بها سبعة مياه
السماء وماء البحر وماء النهر
وماء البئر وما ذاب من الثلج
والبرد وماء العين ثم المياه
على خمسة أقسام طاهر مطهر
غير مكروه وهو الماء المطلق
وطاهر مطهر مكروه وهو
ما شرب منه الهرة ونحوها
وكان قليلا وطاهر غير مطهر
وهو ما استعمل لرفع حدث
أو لقربة كالوضوء على
الوضوء بنيته وبصير الماء
مستعملا بمجرد انفصاله
عن الجسد ولا يجوز بماء
شجر وغيره ولو خرج بنفسه
من غير عصر في الاظهر
ولا بماء زال طبعه بالطبخ
أو بغلبة غيره عليه والغلبة
في مخالطة الجامدات
باخراج الماء عن رفته
وسيلانه ولا يضر تغير أو صافه
كلها بجامد كزعفران
وفاكهة وورق شجر والغلبة
في المائعات بظهور
وصف واحد من مائع له
وصفان فقط كاللبن له اللون
والطعم ولا رائحة له

(قوله هو الطهور وماؤه)
قاله عليه الصلاة والسلام
لمن جاءه وقال يا رسول الله
انازك البحر ونحمل
معنا القليل من الماء فان
توضأنا به عطشنا أفنتوضأ
به اه طحاوي

الغلبة توجد (بظهور وصفين من مائعه) أو صاف (ثلاثة) وذلك (كلخل) له لون وطعم وريح فأى وصفين منها ظهرا منعاصحة الوضوء ولو احدى منها لا يضر لقلته (والغلبة في) مخالطة (المائع الذي لا وصف له) يخالف الماء بلون أو طعم أو ريح (كالماء المستعمل) فانه بالاستعمال لم يتغير له طعم ولا لون ولا ريح وهو ظاهر في الصحيح (و) مثله (ماء الورد المنقطع الرائحة تكون) الغلبة (بالوزن) لعدم التمييز بالوصف لفقده (فان اختلط رطلان) مثلا (من الماء المستعمل) أو ماء الورد الذي انقطعت رائحته (برطل من) الماء (المطلق لا يجوز به الوضوء) لغلبة المقدم (وبعكسه) وهو لو كان الاكثر المطلق (جاز) به الوضوء وان استويا لم يذكروا حكمه في ظاهرها رواية وقال المشايخ حكمه حكم المغلوب احتياطا (و) القسم (الرابع) من المياه (ماء نجس وهو الذي حلت) أى وقعت (فيه نجاسة) وعم وقوعها يقينا أو بغلبة الظن وهذا في غير قليل الارواث لانه معفو عنه كما سئل (وكان) الماء (را كدا) أى ليس جاريا أو كان (قليلا والقليل) هو (ما) مساحة محله (دون عشر في عشر) بذراع العاة والذراع يذكروا ويؤثث وان كان قليلا وأصابته نجاسة (فينجس) بها (وان لم يظهر أثرها) أى النجاسة (فيه) وأما اذا كان عشرا في عشر بحوض مربع أو ستة وثلاثين في مدور وعمقه أن يكون بحال لا تنكشف أرضه بالغرف منه على الصحيح وقيل بقدر عمقه بذراع أو شبر فلا ينجس الا بظهور وصف للنجاسة فيه حتى موضع الوقوع وبه أخذ مشايخ بلخ توسعة على الناس والتقدير بعشر في عشر وهو المقتضى به ولا بأس بالوضوء والشرب من حب يوضع كوزه في نواحي الدار ما لم يعلم نفسه ومن حوض يخاف أن يكون فيه قدر ولا يتيقن ولا يجب أن يسأل عنه ومن البئر التي تدلى فيها الدلاء والحرار الدنسة وتحملها الصغار والاماء وعيسها الرستاقيون بأيد دنسة لم يتيقن النجاسة (أو) كان (جاريا) عطف على را كدا (وظهر فيه) أى الجارى (أثرها) فيكون نجسا (والاثر طعم) النجاسة (أولون أو ريح) لها وجود عين النجاسة بأثرها (و) النوع (الخامس) ماء مشكوك في طهوريته (لا في طهارته) وهو ما شرب منه جارا أو بغل) وكانت أمه أتنا لا رمكة لان العبرة للام كما سئل (كرم في الاسا) ران شاء الله تعالى (فصل) في بيان أحكام السؤر (والماء القليل) الذي يبيننا قدره بدون عشر في عشر ولم يكن جاريا (اذا شرب منه حيوان يكون على) أحد (أربعة أقسام) ما أبقاه بعد شربه (يسمى سؤرا) همز عينه ويستعار الاسم لبقية الطعام والجمع أسار والفعل أسار أى أبقى شيئا مشربه والنعت منه سار على غير قياس لان قياسه مسر ونظيره أجبره فهو جبار (الاول) من الاقسام سؤر (طاهر مطهر) بالاتفاق من غير كراهة في استعماله (وهو ما شرب منه آدمي) ليس بقمه نجاسة لما روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أشرب وأباحاض فأناوله النبي صلى الله عليه وسلم فيضع فاه على موضع في موضع ولا فرق بين الكبير والصغير والمسلم والكافر والحائض والجنب واذا نجس فيه فشرب الماء من فوره نجس وان كان بعد ما تردد الزاقي في فمه مرات وألقاه وأبتلعه قبل الشرب فلا يكون سؤره نجسا عند أبي حنيفة وأبي يوسف لكنه مكر وه لقول محمد بعدم طهارة النجاسة بالزقاق عنده (أو) شرب منه (فرس) فان سؤر الفرس طاهر بالاتفاق على الصحيح من غير كراهة (أو) شرب منه (ما) بمعنى حيوان (بؤكل لحمه) كالابل والبقر والغنم ولا كراهة في سؤرها ان لم تكن جلالة تأكل الجمل بالفتح وهي في الاصل البعرة وقديكني بها عن العذرة فان كانت جلالة فسؤرها من القسم الثالث مكر وه (و) القسم (الثاني) سؤر (نجس) نجاسة غليظة وقيل خفيفة (لا يجوز استعماله) أى لا يصح التطهير به بحال ولا يشربه الا مضطرا كالميتة (وهو) أى السؤر النجس (ما شرب منه الكلب) سواء فيه كلب صيد وماشية وغيره لما روى الدارقطني عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكلب بلغ في الاناء أنه يغسل ثلاثا أو نجسا أو سبعاً (أو) شرب منه (الخنزير) للنجاسة عينه لقوله تعالى فانه رجس (أو) شرب منه (شيء) بمعنى حيوان (من سباع البهائم) احتز به عن سباع الطير وسبأني حكمها والسبع حيوان مختطف منتهب عاد عاده (كالقهد والذئب) والضبع والنمر والسبع والقرد لتولد لعابها من لحمها وهو نجس كليتها (و) القسم (الثالث) سؤر (مكر وه استعماله) في الطهارة كراهة تنزيه (مع وجود غيره) مما لا كراهية فيه ولا يكره عند عدم الماء لانه طاهر لا يجوز المصير الى التيمم مع وجوده (وهو سؤر الهرة) لاهلية لسقوط حكم النجاسة اتفاقا لعلة الطواف المنصوص عليه بقوله صلى الله عليه وسلم انها ليست

و يظهر وصفين من مائعه
له ثلاثة كلخل والغلبة في
المائع الذي لا وصف له
كالماء المستعمل وماء الورد
المنقطع الرائحة تكون
بالوزن فان اختلط رطلان
من الماء المستعمل برطل
من المطلق لا يجوز به الوضوء
وبعكسه جاز والرابع
ماء نجس وهو الذي حلت
فيه نجاسة وكان را كدا
قليلا والقليل مادون عشر
في عشر فينجس وان لم يظهر
أثرها فيه أو بار أو ظهر فيه
أثرها ولا ترطع أولون أو
ريح والجله من ماء مشكوك
في ظهوريته وهو ما شرب
منه جارا أو بغل (فصل)
والماء القليل اذا شرب
منه حيوان يكون على
أربعة أقسام ويسمى سؤرا
الاول طاهر مطهر وهو
ما شرب منه آدمي أو فرس
أو ما يؤكل لحمه والثاني
نجس لا يجوز استعماله وهو
ما شرب منه الكلب أو
الخنزير أو شيء من سباع
البهائم كالقهد والذئب
والثالث مكر وه استعماله
مع وجود غيره وهو سؤر
الفرس
(قوله من حب) بالماء
المجملة النجاسة والكرامة
مطلوثة ما يقال للثعدي
حب وكرامة بهذا المعنى
اه طيطاوى

بخسة وأنها من الطوافين عليكم والطوافات قال الترمذي حديث حسن صحيح ولكن يكره سورها تنزيها
 على الأصح لأنها لا تخامى عن النجاسة كما غمس صغيره فيه وجل اصغاء النبي صلى الله عليه وسلم لها الأناء
 على زوال ذلك الوهم بعلمه بجاهلها في زمان لا يتوهم نجاسة فيها بنجس تناولته والهررة البرية سورها نجس لفقد
 علته الطواف فيها ويكره إن نجس الهررة كف انسان ثم يصلي قبل غسله أو يباكل بقيمة أو كلب بقيمة منه ان كان
 غنيا يجده غيره ولا يكره أكله للفقير للضرورة (و) سورة (الدجاجة) بتثليث الدال وتأوها للوحدة لا للتأنيث
 والدجاج مشترك بين الذكر والانثى والدجاجة لانثى خاصة ولهذا ألحقها بالأنثى لا بالذكر لاجتماع
 الذبك ويكره سورة (المخلدة) التي تجول في القاذورات ولم يعلم طهارة منقارها من نجاسته فكبره سورها
 للشك فان لم يكن كذلك فلا كراهة فيه بان حبست فلا يصل منقارها للقدرة (و) سورة (سباع الطير) كالصقر
 والشاهين (والحدأة) والرخم والغراب مكره لانها تخالط الميتات والنجاسات فأشبهت الدجاجة المخلدة
 حتى لو ثبت أنه لا نجاسة على منقارها لا يكره سورها وان كان القياس بنجاسته لحرمه لمجها كسباع الأنعام لكن
 طهارته استحسن لانها تشرب بمنقارها وهو عظم طاهر وسباع الأنعام تشرب بلسانها وهو مبتدل بلسانها
 النجس (و) سورة سواكن البيوت مما له دم سائل (كالقارة) والحية والوزغة مكره للزوم طوافها وحرمه
 لمجها النجس (و) كذلك سورة (العقرب) والخنفس والصرصر لعدم نجاستها فلا كراهة فيه (و) القسم
 (الرابع) سورة (مشكوك) أي متوقف (في) حكم (طهوريته) فمحمك بكونه مطهرا حراما لم ينف عنه
 الطهورية (وهو سورة البغل) الذي أمه أتان (والجمار) وهو يصدق على الذكر والانثى لان لعابه طاهر على
 الصحيح والشك لتعارض الخبرين في اباحة لمجها وحرمته والبغل متولد من الجمار فأخذ حكمه (فان لم يجد
 المحدث غيره) أي غير سورة البغل والجمار (توضأ به وتيمم) والافضل تقديم الوضوء لقول زفر بلزوم تقديمه
 والاحوط أن ينوي للاختلاف في لزوم النية في الوضوء بسورة الجمار (ثم صلى) فتكون صلاته صحيحة بيقين
 لان الوضوء به لو صح لم يضره التيمم وكذا عكسه ومن قال من مشايخنا أن سورة الفحل نجس لانه يشتم البول
 فتنجس شفتاه فهو غير سديد لانه امر موهوم لا يغلب وجوده ولا يؤثر في ازالة الثابت ويستحب غسل
 الاعضاء بعد ذلك بالماء لانه لا أثر للمشكوك والمكره في فصل في التيمم (لواختلط) اختلط بماء
 لا بماء جرة (أو ان) جمع اناء (أكثرها طاهر) وأقلها نجس (تجرى للتوضؤ) والاعتسالة قيدا لا كراهة تيمم
 عند تساوى الاواني والافضل ان يمزجها أو يترتها فيتيمم لفقد المطهر قطعاً وان وجد ثلثة رجال ثلاث
 أو ان أحدها نجس وتجرى كل اناء حازت صلاتهم وحداها (و) كذا يتجرى مع كثرة الطاهر لارادة (الشرب)
 لان المغلوب كالمعدوم وان اختلط أنا أن ولم يتجر وتوضأ بكل وصلى صحت ان مسخ في موضعين من رأسه لا في
 موضع لان تقديم الطاهر من قبل المحدث وقد تنجس بالثاني وفقد المطهر يصلي مع النجاسة وطهر بالغسل
 الثاني ان قدم النجس ومسح محلا آخر من رأسه وان مسح محلا بالماء من دار الأمر بين الجواز لو قدم الطاهر
 وعدم الجواز لنجس البلل بأول ملاقة أو آخر الطاهر فلا يجوز للشك احتياطاً (وان كان أكثرها) أي
 المختلطة بالجاءرة (نحس لا يتجرى الا للشرب) لنجاسة كلها كما يغالب فيبقىها عند عامة المشايخ وتزجها
 لسقي الدواب عند الطحاوي ثم تيمم (وفي) وجود (التياب المختلطة يتجرى) مطلقاً أي (سواء كان أكثرها
 طاهراً أو نجساً) لانه لا خلف للشوب في ستر العورة والماء يتخلقه التراب وان صلى في أحد ثوبين متجرى بالنجاسة
 أحدهما ثم أراد صلاة أخرى فوقع تحريمه على غير الذي صلى فيه لم يصح لان امضاء الاجتهاد لا ينقض بمثله
 الا في القبلة لانهما تحتل الانتقال الى جهة أخرى بالتجرى لانه امر شرعي والنجاسة امر حسي لا يصيرها
 طاهرة بالتجرى للزوم الاعادة بظهور النجاسة بعد التجرى في الثياب والاواني فبني جعلنا الثوب طاهراً
 بالاجتهاد للضرورة لا يجوز جعله نجساً باحتداد مثله ففسد كل صلاة يصليها بالذي يتجرى بنجاسته أو لا تصح
 بالذي يتجرى طهارته ولو تعارض عدلان في الحل والحرمه بأن أخبر عدل بأن هذا اللحم نجس محسوس وعُدل
 آخرانه ذكاه مسلماً لا يحل لبقائه على الحرمة بتهاتر الخبرين ولو أخبر اثنان ماء وتها تراعى على أصل الطهارة
 (فصل) في مسائل الآبار الواقع فيها روث أو حيوان أو قطرة من دم ونحوه وحكمها ان (تزرع البئر) أي
 ماؤها لانه من اسناد المفعلى الى البئر وارادة الماء الحال بالبئر (الصغيرة) وهي ما دون عشرين (بوقوع

والبجاجة المخلدة وسباع
 الطير كالصقر والشاهين
 والحدأة وكالقارة لا
 العقرب والرابع مشكوك
 في ظهوريته وهو سورة
 البغل والجمار فان لم يجد
 غيره توضأ به وتيمم به ثم صلى
 (فصل) في لواختلط
 أو ان أكثرها طاهر تجرى
 للتوضؤ والشرب وان كان
 أكثرها نجساً لا يتجرى الا
 للشرب وفي الثياب المختلطة
 يتجرى سواء كان أكثرها
 طاهراً أو نجساً
 (فصل) في تزرع البئر
 الصغيرة بوقوع

قوله ولكن يكره سورها
 تنزيها أي عند عدم العلم
 بجاهلها ما إذا علم حالها من
 نجاسة وغيرها فيثبت
 حكمه اه طحاوي
 قوله جازت صلاتهم
 وحداها ولا يصح اقتداءه
 بعضهم ببعض لان كلا
 لا يجوز الوضوء بما تحراه
 الا خول كونه نجساً في
 حقه بحسب تحريمه فكان
 الامام غير متطهر في حق
 المأموم اه طحاوي

نجاسة) فيها (وان قلت) النجاسة التي (من غير الارواث) وقدر القليل (كقطرة دم أو قطرة خمر) لان قليل النجاسة نجس قليل الماء وان لم يظهر أثره فيه (و) تنزح (بوقوع خنزير ولو خرج حيوا) الحال أنه (لم يصب فيه الماء) لنجاسة عينه (و) تنزح (بموت كلب) قديم موته فيها لانه غير نجس العين على الصحيح فاذا لم يمت وخرج حيوا لم يصل فيه الماء لا نجس (أو) موت (شاة أو) موت (آدمي فيها) لنزح ما هضم بموت زنجي وأمر ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهم به بحضرة من الصحابة من غير تكبير (و) تنزح (بانتفاخ حيوان ولو) كان (صغيرا) لا انتشار النجاسة (و) تنزح وجوبا (بما تئذ لو) وسط وهو المستعمل كثيرا في تلك البئر ويستحب زيادة مائة ولو تنزح الواجب في أيام أو غسل الثوب النجس في أيام طهر وتطهر البئر بانفصال الدلو الاخير عن فها عندهما وعند محمد بانفصاله عن الماء ولو قطر في البئر للضرورة وقال يشترط الانفصال لبقاء الاتصال بالقاطرها وقد رحمه الله تعالى الواجب بما تئذ دلو (لو لم يمكن نزحها) وأفتى به لما شاهد آبار بغداد كثيرة المياه المجاورة حلة والاشبه أن يقدر ما فيها بشهادة رجلين هما خبيرة بأمر الماء وهو الاصح (وان مات فيها) أي البئر (بجاجة أو هرة أو نحوهما) في الجنة ولم تنتفخ (لزم نزح أربعين دلو) بعد اخراج الواقع منها روى التقدير بالاربعين عن أبي سعيد الخدري في الدجاجة وما قاربها يعطى حكمها وتسحب الزيادة إلى خمسين أو ستين لما روى عن عطاء والشعبي (وان مات فيها فأرة) بالهزم (أو نحوها) كعصفور ولم ينتفخ (لزم نزح عشرين دلو) بعد اخراجها لقول أنس رضي الله عنه في فأرة ماتت في البئر وأخرجت من ساعتها ينزح عشرين دلو وتسحب الزيادة إلى ثلاثين لاحتمال زيادة الدلو المذكور في الأثر على ما قدر به من الوسط (وكان ذلك) المنزوح (طهارة للبئر والدلو والشاة) والبكرة (وبدا المستقي) روى ذلك عن أبي يوسف والحسن لان نجاسة هذه الاشياء كانت بنجاسة الماء فتكون طهارتها بطهارته نفي الجرح كطهارة دن الحجر بخلها وطهارة عرواة البريق بطهارة اليد اذا أخذها كغسل يده وروى عن أبي يوسف أن الاربع من الفئران كفارة واحدة والنجس كالدجاجة إلى التسع والعشرون كالشاة وقال محمد الثالث إلى النجس كالهرة والست كالكلب وهو ظاهر الرواية وما كان بين الفأرة والهرة في حكمه حكم الفأرة وما كان بين الهرة والكلب في حكمه حكم الهرة وان وقع فأرة وهرة فهما كهرة ويدخل الاقل في الاكثر (ولا نجس البئر بالبعير) وهو للابل والغنم وبعير يبرع من حذمنع (والروث) للفرس والبغل والحمار من حذمنع (والخثي) بكسر الخاء واحد الاخشاء للبقير من باب ضرب ولا فرق بين آبار الامصار والفحلات في الصحيح ولا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر في ظاهر الرواية لشمول الضرورة فلا نجس (الا أن) يكون كثيرا وهو ما (يستكثره الناظر) والقليل ما يستقله وعليه الاعتماد (أو ان لا يخلو دلو عن بكرة) ونحوها كما صححه في الميسر (ولا يفسد) أي لا ينجس (الماء بخرجه جام) الخمر بالفتح واحد الخمر بالضم مثل قرع وقرع وعن الجوهرى بالضم كعند وجنود والواو بعد الراء غلط (و) لا ينجس بخرجه (عصفور) ونحوها مما يؤكل من الطيور غير الدجاجة والاوز والحكم بطهارته استحسان لان النبي صلى الله عليه وسلم شكر الحمامة وقال انها أكرت على باب الغار حتى سلئت فجازاها الله تعالى المسجد ما واهها فهو دليل على طهارتها ما يكون منها ومسح ابن مسعود رضي الله عنه خروء الحمامة عنه باصبعه والاختيار في كثير من كتب المذهب طهارته عندنا واختلف الصحيح في طهارته خروء ما لا يؤكل من الطيور وبنجاسته مخففة (ولا) ينجس الماء ولا المائعات على الاصح (بموت ما) بمعنى حيوان (لا دمه) سواء البري والبحري (فيه) أي الماء أو المائع وهو (كسمك وضفدع) بكسر الدال أفسح والفتح لغة ضعيفة والانتى ضفدعة والبري يفسده ان كان له دم سائل وحيوان الماء كالسرطان وكلب الماء وخنزيره لا يفسده (وبق) هو كبار البعوض واحده بقعة وقد يسمى به الفسفس في بعض الجهات وهو حيوان كالقراد شديد النتن (وذباب) سمي به لانه كلما ذاب آب أي كلما طرد رجع (وزنبر) بالضم (وعقرب) وخنفس وجراد وبرغوث وقيل لقوله صلى الله عليه وسلم اذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ثم لينزعه فان في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء رواه البخاري زاد أبو داود أنه يتقي بجنبه الذي فيه الداء وقوله صلى الله عليه وسلم يا سلمان كل طعام وشراب وقعت فيه دابة ليس لها دم فماتت فيه فهو حلال أكله وشربه ووضوءه (ولا) ينجس الماء (بوقوع آدمي) لا بوقوع (ما يؤكل لحمه) كالابل والبقير والغنم (اذا خرج

نجاسة وان قلت من غير الارواث كقطرة دم او خمر
حيوا ولم يصب فيه الماء
يموت كلب أو شاة أو آدمي
فيها أو انتفاخ حيوان ولو
صغيرا أو ما تئذ لو لم يمكن
نزحها وان مات فيها دجاجة
وهرة أو نحوهما لزم نزح
أربعين دلو وان مات فيها
فأرة أو نحوها لزم نزح
عشرين دلو وكان ذلك
طهارة للبئر والدلو والشاة
وبدا المستقي ولا نجس
البئر بالبعير والروث
والخثي إلا أن يستكثره
الناظر أو أن لا يخلو دلو عن
بكرة ولا يفسد الماء بخرجه
جام وعصفور ولا يموت
الادم له فيه كسمك
وضفدع وحيوان الماء
وبق وذباب وخنبر
وعقرب ولا بوقوع آدمي
وما يؤكل لحمه اذا خرج

قوله وقد رحمه الله
الخ) هو الأيسر وخبره في
الكنز والمتن وفي
الخلاصة وعليه الفتوى وهو
المتنار كما في الاختيار
ورجح في التهر وتبعه
المجوى ويستحب زيادة
مائة لزيادة النزاهة اه
لطحاوي

حياء لم يكن على بدنه نجاسة متيقنة ولا ينظر الى ظاهر اشتغال ابوالهاعلى انقاذها (ولا) يفسد الماء (بوقوع بقل وجار وسباع طير) كسبع وقرد (في الصحج) لطهارة بدنها وقيل يجب نزح كل الماء الخالق لوطوبتها بلعابها (وان وصل لعاب الواقع الى الماء أخذ) الماء (حكمه) طهارة ونجاسة وكرهه وقد علمته في الاسائر فبزح بالنفس والمشكوك وجوبا ويستحب في المذكر ومعد من الدلاء لوطاها وقليل عشرين (ووجود حيوان ميت فيها) أى البئر (يفسدها من يوم وليسلة) عند الامام احتياطا (ومنتفخ) يفسدها (من ثلاثة أيام ولياليها) لم يعلم وقت وقوعه (لان الانتفاخ دليل تقادم العهد فيلزم إعادة صلوات تلك المدة اذا توضأ منها وهم محدثون واغتسلوا من جنابة وان كانوا متوضئين أو غسّلوا الثياب لاعتن نجاسته فلا إعادة اجماعا وان غسّلوا الثياب من نجاسة ولم يتوضأ منها فلا يلزمهم الاغسلها في الصحج لانه من قبيل وجود النجاسة في الثوب لم يدروا وقت اصابتها ولا يعيد صلواته اتفاقا هو الصحج وقال أبو يوسف ومحمد يحكم بنجاستها من وقت العلم بها ولا يلزم إعادة شيء من الصلوات ولا غسل ما أصابه ماؤها في الزمن الماضي حتى يتحقق امتي وقعت فان عجن الآن بماؤها قليل يلقي للكلاب او يعاف به المواشي وقال بعضهم يباع لشافعي وان وجد بثوبه منيا أعاد من آخرومة وفي الدم لا يعيد شيئا لانه يصيبه من الخارج (فصل في الاستنجاء) هو قلع النجاسة بغسل الماء ومثل القلع التقليل بغسل الحجر (يلزم الرجل الاستبراء) عبر بالازم لانه أقوى من الواجب لغوات الصحة بغتة لا بغتة الواجب والمراد بطلب براءة المخرج عن أثر الشئ (حتى يزول أثر البول) بزوال البلل الذي يظهر على الحجر بوضعه على المخرج (و) حينئذ (يطمئن قلبه) أى الرجل ولا يحتاج المرأة الى ذلك بل تصبر قليلا ثم تستنجي واستبراء الرجل (على حسب عادته اما بالمشي أو التبخع أو الاضطجاع) على شقه الايسر (أو غيره) بنقل أقدامه ورأسه وعصر ذكره برفق لا خلاف عادات الناس فلا يقيد بشئ (ولا يجوز) أى لا يصح (له الشروع في الوضوء حتى يطمئن بزوال رشح البول) لان ظهور الرشح برأس السبيل مثل تقاطره يمنع صحة الوضوء (و) صفة (الاستنجاء) ليس الاقساما واحدا وهو انه (سنة) مؤكدة للرجال والنساء لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن واجبا لتركه عليه السلام في بعض الاوقات وقال عليه السلام من استنجم فليوتر ومن فعل هذا فقد أحسن ومن لا فلا حرج وما ذكره بعضهم من تقسيمه الى فرض وغيره فهو توسع وانما قيدنا (من نجس) لان الرشح طاهر على الصحج والاستنجاء منه بدعة وقلنا (يخرج من السيلين) جوى على الغالب اذا لو أصاب المخرج نجاسة من غيره بطهر بالاستنجاء كالخارج لو كان فيها أو دما في حق العرق وجواز الصلاة مع لا جاع المتأخرين على أنه لو سال عرقه وأصاب ثوبه وبدنه أكثر من درهم لا يمنع جوازه الصلاة واذا جلس في ماء قليل نجسه وقوله (مالم يتجاوز المخرج) قيد لتسميته استنجاء ولكونه مسنونا (وان تجاوز) المخرج (وكان) المتجاوز (قدرا الدرهم) لا يسمى استنجاء (ووجب ازالته بالماء) او المائع لانه من باب ازالة النجاسة فلا يكفي الحجر بمسحه (وان زاد) المتجاوز (على) قدر (الدرهم) المثقال وهو عشرون قيراطا في المتجسدة أو على قدر مساحة في المائعة (افترض غسله) بالماء أو المائع (ويفترض غسل مافي المخرج عند الاغتسال من الجنابة والحيض والنفاس) بالماء المطلق (وان كان مافي المخرج قليلا) ليسقط فرضية غسله للعدث (و) بسن (أن يستنجي بمجر منق) بان لا يكون خشنا كالاجتر والاملس كالعقيق لان الانقاء هو المقصود ولا يكون الا بالمني (ونحوه) من كل طاهر مزبل بلا ضرر وليس متقوما ولا محترما (والغسل بالماء) المطلق (أحب) لحصول الطهارة المتفق عليها واقامة السنة على الوجه الاكمل لان الحجر مقل والمائع غير الماء مختلف في تطهيره (والافضل) في كل زمان (الجمع بين استعمال الماء والحجر) مرتبا (فيمسح) الخارج (ثم يغسل) المخرج لان الله تعالى أثني على أهل قباء باتباعهم الاجار بالماء فكان الجمع سنة على الاطلاق في كل زمان وهو الصحج وعليه الفتوى (ويجوز) أى يصح (أن يقتصر على الماء) فقط وهو يلى الجمع بين الماء والحجر في الفضل (أو الحجر) وهو دونهما في الفضل ويحصل به السنة وان تفاوت الفضل (والسنة انقاء المحل) لانه المقصود (والعدد في) جعل (الاجار) ثلاثة (مندوب) لقوله عليه السلام من استنجم فليوتر لانه

حياء لم يكن على بدنه نجاسة متيقنة ولا ينظر الى ظاهر اشتغال ابوالهاعلى انقاذها (ولا) يفسد الماء (بوقوع بقل وجار وسباع طير) كسبع وقرد (في الصحج) لطهارة بدنها وقيل يجب نزح كل الماء الخالق لوطوبتها بلعابها (وان وصل لعاب الواقع الى الماء أخذ) الماء (حكمه) طهارة ونجاسة وكرهه وقد علمته في الاسائر فبزح بالنفس والمشكوك وجوبا ويستحب في المذكر ومعد من الدلاء لوطاها وقليل عشرين (ووجود حيوان ميت فيها) أى البئر (يفسدها من يوم وليسلة) عند الامام احتياطا (ومنتفخ) يفسدها (من ثلاثة أيام ولياليها) لم يعلم وقت وقوعه (لان الانتفاخ دليل تقادم العهد فيلزم إعادة صلوات تلك المدة اذا توضأ منها وهم محدثون واغتسلوا من جنابة وان كانوا متوضئين أو غسّلوا الثياب لاعتن نجاسته فلا إعادة اجماعا وان غسّلوا الثياب من نجاسة ولم يتوضأ منها فلا يلزمهم الاغسلها في الصحج لانه من قبيل وجود النجاسة في الثوب لم يدروا وقت اصابتها ولا يعيد صلواته اتفاقا هو الصحج وقال أبو يوسف ومحمد يحكم بنجاستها من وقت العلم بها ولا يلزم إعادة شيء من الصلوات ولا غسل ما أصابه ماؤها في الزمن الماضي حتى يتحقق امتي وقعت فان عجن الآن بماؤها قليل يلقي للكلاب او يعاف به المواشي وقال بعضهم يباع لشافعي وان وجد بثوبه منيا أعاد من آخرومة وفي الدم لا يعيد شيئا لانه يصيبه من الخارج (فصل في الاستنجاء) هو قلع النجاسة بغسل الماء ومثل القلع التقليل بغسل الحجر (يلزم الرجل الاستبراء) عبر بالازم لانه أقوى من الواجب لغوات الصحة بغتة لا بغتة الواجب والمراد بطلب براءة المخرج عن أثر الشئ (حتى يزول أثر البول) بزوال البلل الذي يظهر على الحجر بوضعه على المخرج (و) حينئذ (يطمئن قلبه) أى الرجل ولا يحتاج المرأة الى ذلك بل تصبر قليلا ثم تستنجي واستبراء الرجل (على حسب عادته اما بالمشي أو التبخع أو الاضطجاع) على شقه الايسر (أو غيره) بنقل أقدامه ورأسه وعصر ذكره برفق لا خلاف عادات الناس فلا يقيد بشئ (ولا يجوز) أى لا يصح (له الشروع في الوضوء حتى يطمئن بزوال رشح البول) لان ظهور الرشح برأس السبيل مثل تقاطره يمنع صحة الوضوء (و) صفة (الاستنجاء) ليس الاقساما واحدا وهو انه (سنة) مؤكدة للرجال والنساء لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن واجبا لتركه عليه السلام في بعض الاوقات وقال عليه السلام من استنجم فليوتر ومن فعل هذا فقد أحسن ومن لا فلا حرج وما ذكره بعضهم من تقسيمه الى فرض وغيره فهو توسع وانما قيدنا (من نجس) لان الرشح طاهر على الصحج والاستنجاء منه بدعة وقلنا (يخرج من السيلين) جوى على الغالب اذا لو أصاب المخرج نجاسة من غيره بطهر بالاستنجاء كالخارج لو كان فيها أو دما في حق العرق وجواز الصلاة مع لا جاع المتأخرين على أنه لو سال عرقه وأصاب ثوبه وبدنه أكثر من درهم لا يمنع جوازه الصلاة واذا جلس في ماء قليل نجسه وقوله (مالم يتجاوز المخرج) قيد لتسميته استنجاء ولكونه مسنونا (وان تجاوز) المخرج (وكان) المتجاوز (قدرا الدرهم) لا يسمى استنجاء (ووجب ازالته بالماء) او المائع لانه من باب ازالة النجاسة فلا يكفي الحجر بمسحه (وان زاد) المتجاوز (على) قدر (الدرهم) المثقال وهو عشرون قيراطا في المتجسدة أو على قدر مساحة في المائعة (افترض غسله) بالماء أو المائع (ويفترض غسل مافي المخرج عند الاغتسال من الجنابة والحيض والنفاس) بالماء المطلق (وان كان مافي المخرج قليلا) ليسقط فرضية غسله للعدث (و) بسن (أن يستنجي بمجر منق) بان لا يكون خشنا كالاجتر والاملس كالعقيق لان الانقاء هو المقصود ولا يكون الا بالمني (ونحوه) من كل طاهر مزبل بلا ضرر وليس متقوما ولا محترما (والغسل بالماء) المطلق (أحب) لحصول الطهارة المتفق عليها واقامة السنة على الوجه الاكمل لان الحجر مقل والمائع غير الماء مختلف في تطهيره (والافضل) في كل زمان (الجمع بين استعمال الماء والحجر) مرتبا (فيمسح) الخارج (ثم يغسل) المخرج لان الله تعالى أثني على أهل قباء باتباعهم الاجار بالماء فكان الجمع سنة على الاطلاق في كل زمان وهو الصحج وعليه الفتوى (ويجوز) أى يصح (أن يقتصر على الماء) فقط وهو يلى الجمع بين الماء والحجر في الفضل (أو الحجر) وهو دونهما في الفضل ويحصل به السنة وان تفاوت الفضل (والسنة انقاء المحل) لانه المقصود (والعدد في) جعل (الاجار) ثلاثة (مندوب) لقوله عليه السلام من استنجم فليوتر لانه

لاستئمو كدة فيستغني بثلاثة أحجار ٨ ندبان حصل التنظيف بدونها وكيفية الاستنجاء ان يمسح بالبحر الاول من جهة المقدم الى خلف

بمحمل الاباحة فيكون العدد مندوبا (لاستئمو كدة) لما ورد من التحبير لقوله صلى الله عليه وسلم من استنجم فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج فانه محكم في التحبير (فيستغني) مر يد الفضل (بثلاثة أحجار) يعني باكمال عددها ثلاثة (ندبان حصل التنظيف) أي الانقاء (بدونها) ولما كان المقصود هو الاتقاء ذكر كيفية يحصل بها على الوجه الاكمل فقال (وكيفية الاستنجاء) بالاحجار (أن يمسح بالبحر الاول) بادئا (من جهة المقدم) أي القبل (الى خلف وبالثاني من خلف الى قدام) ويسمى ادبارا (وبالثالث من قدام الى خلف) وهذا الترتيب (اذا كانت الخصى مدلاة) سواء كان صيفا او شتاء خشية تلويثها (وان كانت غير مدلاة يتسدى من خاف الى قدام) لكونه أبلغ في التنظيف (والمرأة تتسدى من قدام الى خلف خشية تلويث فرجها ثم يغسل يده) (بغسل يده أولا) أي ابتداء (بالماء) اتقاء عن تشرب جسده الماء النجس بأول الاستنجاء (ثم يدلك المحل بالماء بباطن أصبع أو أصبعين) في الابتداء (أو ثلاثا ان احتاج) اليها فيه (وبعد الرجل أصبعه الوسطى على غيرها) تصعيدا قليلا (في ابتداء الاستنجاء) ليخدر الماء النجس من غير شيوخ على جسده (ثم) اذا غسل قليلا (يصعد بنصره) ثم خنصره ثم السبابة ان احتاج ليمسك من التنظيف (ولا يقتصر على أصبع واحدة) لانه يورث مرضا ولا يحصل به كمال النظافة (والمرأة تصعد بنصرها وأوسط أصابعها ما ابتداء خشية حصول اللذة) لو ابتدأت بأصبع واحدة فربما وجب عليها الغسل ولم تشعر والعذراء لا تستغني بأصابعها بل براحة كفها خوفا من ازالة العذرة (وببالغ) المستغني (في التنظيف حتى يقطع الرائحة الكريهة) ولم يقدر بعد دلان الصحيح تفويضه الى الرأى حتى يطمئن القلب بالطهارة يبقين أو غلبة الظن وقيل يقدر في حق الموسوس بسبع أو ثلاث وقيل في الاحليل بثلاث وفي المقعدة بخمس وقيل بتسع وقيل بعشر (وببالغ) في ارخاء المقعدة فيزيل ما في الشرج بقدر الامكان (ان لم يكن صائما) والصائم لا يبلغ حفظا للصوم عن الفساد ويحترز أيضا من ادخال الاصبع مبتلة لانه يفسد الصوم (فاذا فرغ) من الاستنجاء بالماء (غسل يده ثانيا ونشف مقعده قبل القيام) لئلا تجذب المقعدة شيئا من الماء (اذا كان صائما) ويستحب لغير الصائم حفظا للثوب عن الماء المستعمل (فصل) فيما يجوز به الاستنجاء وما يكره به وما يكره فعله (لا يجوز كشف العورة للاستنجاء) لحرمته والفسق به فلا يرتكبه لأقامة السنة وسع المخرج من تحت الثياب بنحو جبر وان تركه صحت الصلاة بدونه (وان تجاوزت النجاسة مخرجها وزاد المجاوز) بانفراده (على قدر الدرهم) وزنا في المتجسدة ومساحة في المائعة (لا تصح معه الصلاة) لزيادته على القدر المعفو عنه (اذا وجد ما يزيله) من مائع أو ماء (ويحتاج لازالته من غير كشف العورة عند من براه) تحرزا عن ارتكاب المحرم بالقدر الممكن وأما اذا لم يزد الا بالضم لما في المخرج فلا يضر تركه لان ما في المخرج ساقط الاعتبار (ويكره الاستنجاء بعظم) وروى لقوله عليه الصلاة والسلام لا تستنجوا بالبرث ولا بالعظام فانها ما زاد اخوانكم من الجن فاذا وجدوهما صار العظم كان لم يؤكل فيا كونه وصار الروث شعير وتين الدواهم معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم والنهي يقتضي كراهة التحريم (وطعام لا دمي أو بهيمة) للالهانة والاسراف وقد نهى عنه عليه الصلاة والسلام (وأجر) بمد الهزمة وضم الجيم وتشديد الراء المهملة فارسي معرب وهو الطوب بلغة أهل مصر ويقال له أجور على وزن فاعول اللبن المحرق فلا ينقي المحل ويؤذيه فيكره (وخوف) صغار الحصى فلا ينقي ويلوث اليد (وغم) لتلويثه (وزجاج وحص) لانه يضر المحل (وشي محترم) لتقومه (كخرقة ديباج وقطن) لاتلاف المالية والاستنجاء بها يورث الفقر (و) يكره الاستنجاء (باليد اليمنى) لقوله صلى الله عليه وسلم لم اذا بال أحدكم فلا يمسح ذكره بيمينه واذا أتى الخلاء فلا يتمسح بيمينه واذا شرب فلا يشرب نفسا واحدا (الامن عذر) باليسرى فيستغني بهب خادم أو من ماء جار (و يدخل الخلاء) ممدودا المتوضأ والمراد بيت التغوط (برجله اليسرى) ابتداء مستورا لرأس استحيابا تكملة لليمنى لانه مستقذر يحضره الشيطان (و) لهذا (يستعبد) أي يعتصم (بالله من الشيطان الرجيم قبل دخوله) وقبل كشف عورته و يقدم تسمية الله تعالى على الاستعاذة لقوله عليه الصلاة والسلام ستر ما بين أعين الجن وعورات بني آدم اذا دخل أحدكم الخلاء أن يقول بسم الله ولقوله عليه السلام ان الحشوش محتضرة فاذا أتى فليقل أعوذ بالله من الخبث والخبائث والشيطان معروفا وهو من شطن شطن اذا بعد

وبالثاني من خلف الى قدام وبالثالث من قدام الى خلف اذا كانت الخصى مدلاة وان كانت غير مدلاة يتسدى من خلف الى قدام والمرأة تتسدى من قدام الى خلف خشية تلويث فرجها ثم يغسل يده أولا بالماء ثم يدلك المحل بالماء بباطن أصبع أو أصبعين أو ثلاثا ان احتاج وبعد الرجل أصبعه الوسطى على غيرها في ابتداء الاستنجاء ثم يصعد بنصره ولا يقتصر على أصبع واحدة والمرأة تصعد بنصرها وأوسط أصابعها معا ابتداء خشية حصول اللذة وببالغ في التنظيف حتى يقطع الرائحة الكريهة وفي ارخاء المقعدة ان لم يكن صائما فاذا فرغ غسل يده ثانيا ونشف مقعده قبل القيام اذا كان صائما (فصل) لا يجوز كشف العورة للاستنجاء وان تجاوزت النجاسة مخرجها وزاد المجاوز على قدر الدرهم لا تصح معه الصلاة اذا وجد ما يزيله ويحتاج لازالته من غير كشف العورة عند من براه ويكره الاستنجاء بعظم وطعام لا دمي أو بهيمة وأجر وخوف وغم وزجاج وحص وشي محترم كخرقة ديباج وقطن وباليدين اليمنى الامن عذر ويدخل الخلاء برجله اليسرى ويستعبد بالله من الشيطان الرجيم قبل دخوله

ويقال فيه شاطن وشيطن ويسمى بذلك كل متمرذ من الحسن والانس والدواب لبعده غوره في الشر وقيل
 من شاط يشيط اذا هلك فالمتمرذ هالك بقرده ويجوز ان يكون مسمى بفعلان لمبا لغته في اهلاك غيره والرجم
 مطر ودبالعن والحشوش جمع الحش بالفتح والضم بستان الخيشل في الاصل ثم استعمل في موضع قضاء
 الحاجة واحتضارها رصدي آدم بالاذى والقضاء يصير مأواهم بخروج الخارج (ويجلس معتمد على
 يساره) لانه اسهل لخروج الخارج ويوسع فيما بين رجليه (ولا يتكلم الا لضرورة) لانه يمقت به (ويكره
 تحريما استقبال القبلة) بالفرج حال قضاء الحاجة واختلقوا في استقبالها للتطهير واختار الثمر نأش عدم
 الذكراه (و) يكره (استدبارها) لقوله عليه السلام اذا اتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها
 ولكن شرقوا أو غربوا وهو باطلا لانه منهي عنه (ولو في النيران) واذا جلس مستقبلا ناسيا فتذكر وانحرف
 اجلا لا اله الا الله يقيم من مجلسه حتى يغفر له كما أخرجه الطبراني من فروعنا ويكره امساك الصبي نحو القبلة للبول
 (و) يكره (استقبال عين الشمس والقمر) لانهما آيتان عظيمتان (ومهب الريح) لعوده به فيمخسه (ويكره
 ان يبول أو يتغوط في الماء) ولو جاريا أو بقرب بئر ونهر وحوض (والظل) الذي يجلس فيه (والحجر) لاذية
 ما فيه (والطريق) والمقبرة لقوله عليه السلام اتقوا اللاعنين قالوا وما اللاعنات يا رسول الله قال الذي يغفل
 في طريق الناس أو يظلمهم (وتحت شجرة مثمرة) لا تلاف الثمر (و) يكره (البول قائما) لمخضه غالباً (الامن
 عذر) كوجع بصلبه ويكره في محل التوضوء لانه يورث الوسوسة ويستحب دخول الخلاء بثوب غير الذي
 يصلي فيه والا يجترز ويهتف من الخجاسة ويكره الدخول للخلاء ومعه شيء مكتوب فيه اسم الله أو قرآن
 ونهى عن كشف عورته قائما وذكر الله فلا يحمد اذا عطس ولا يشمت عاطسا ولا يرد سلا مالا لا يجيب مؤذنا
 ولا ينظر لعورته ولا الى الخارج منها ولا يبصق ولا يتخط ولا يتخفق ولا يكثر الالتفات ولا يعبت بئسده ولا
 يرفع بصره الى السماء ولا يطيل الجلوس لانه يورث الباسور ووجع الكبد (ويخرج من الخلاء برجله
 اليمنى) لانها حق بالتقدم لنعمة الانصراف عن الاذى ومحل الشياطين (ثم يقول) بعد الخروج الحمد لله
 الذي اذهب عني الاذى بخروج الفضلات الممرضة بحبسها (وعافاني) بابقاء خاصية الغذاء الذي لو امسك
 كله او خرج لكان مظنة لهلاك وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند خروجه غفرانك وهو كناية عن
 الاعتراف بالقصور عن بلوغ حق شكر نعمة الطعام وتصريف خاصية الغذاء وتسهيل خروج الاذى
 لسلامة البدن من الآلام وعن عدم الذكرك باللسان حال الخل (فصل في) احكام (الوضوء) وهو
 بضم الواو وفتحها مصدر وبفتحها فقط فاي توضأ به وهو لغة مأخوذ من الوضأة والحسن والنظافة يقال
 وضوا الرجل أى صار وضيا وشرا نظافة مخصوصة ففقيه المعنى اللغوي لانه يحسن اعضاء الوضوء في الدنيا
 بالتنظيف وفي الآخرة بالتجهيل للقيام بخدمة المولى وقدم على الغسل لان الله قدمه عليه وله سبب وشرط
 وحكم وركن وصفة (أركان الوضوء أربعة وهي فرائض الأول) منها (غسل الوجه) لقوله تعالى فاغسلوا
 وجوهكم والغسل بفتح الغين مصدر غسلة وبالضم الاسم وبالكسر ما يغسل به من صابون ونحوه والغسل
 اسالة الماء على المحل بحيث يتقاطر أو قل قطرتان في الاصح ولا تكفي الاسالة بدون التقاطر والوجه ما واجه
 به الانسان (وحده) أى جملة الوجه (طولا من مبدأ سطح الجبهة) سواء كان به شعرا ولا والجبهة ما اكتنفه
 الجبينان (الى أسفل الذقن) وهي مجمع لحية واللحي منبت اللحية فوق عظم الاسنان لمن ليست له لحية
 كثيفة وفي حقه الى مالا في البشرة من الوجه (وحده) أى الوجه (عرضا) بفتح العين مقابل الطول (ما بين
 شحمتي الاذنين) الشحمة معلق القرط والاذن بضمهتين وتخفف وتنقل ويدخل في الغابتين جزء منهما
 لاتصاله بالفرض واليباض الذي بين العذار والاذن فيفترض غسله في الصبح وعن أبي يوسف سقوطه
 بنبات اللحية (و) الركن (الثاني) غسل يديه مع رفيقه) أحد المرفقين غسله فرض بعبارة النص لان
 مقابلة المجمع بالجمع تقتضي مقابلة الفرد بالفرد والمرفق الثاني بدلالته تساويهما والاجماع وهو بكسر
 الميم وفتح الفاء وقلبه لغة ملحق عظم العضد والذراع (و) الركن (الثالث) غسل رجليه) لقوله تعالى
 وأرجلكم ولقوله عليه السلام بعد ما غسل رجليه هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به وقراءة الجهر للمجاورة
 (مع كعبه) لدخول الغاية في المغيا والكعبان هما العظام المرتفعتان في جانبي القدم واشتقاقهما من

ويجلس معتمد على يساره
 ولا يتكلم الا لضرورة
 ويكره تحريما استقبال
 القبلة واستدبارها ولو في
 النيران واستقبال عين
 الشمس والقمر ومهب
 الريح ويكره ان يبول أو
 يتغوط في الماء والظل
 والحجر والطريق وتحت
 شجرة مثمرة والبول قائما
 الامن عذر ويخرج من
 الخلاء برجله اليمنى ثم يقول
 الحمد لله الذي اذهب عني
 الاذى وعافاني (فصل في)
 في الوضوء أركان الوضوء
 أربعة وهي فرائض الأول
 غسل الوجه وحده طولا
 من مبدأ سطح الجبهة الى
 أسفل الذقن وحده عرضا
 ما بين شحمتي الاذنين
 والثاني غسل يديه مع
 رفيقه والثالث غسل
 رجليه مع كعبه

والرابع مسح ربيع رأسه
وسننه استباحة ما لا يحل
الآية وهو حكمه الديني
وحكمه الآخرى الثواب في
الآخرة وشرط وجوبه العقل
والبلوغ والسلام وقدرة
على استعمال الماء الكافي
ووجود الخديث وعدم
الحيض والنفاس وضيق
الوقت وشرط صحته ثلاثة
عموم البشرة في الماء الطهور
وانقطاع ما ينافيه من
حيض ونفاس وحديث
وزوال ما يمنع وصول الماء إلى
الجسد كشمع وشحم
فصل يجب غسل
ظاهر اللعبة الكثة في أصح
ما يفنى به ويجب اتصال
الماء إلى بشرة اللعبة الحقيقية
ولا يجب اتصال الماء إلى
المستتر من الشعر عن
دائرة الوجه ولا إلى
ما أنكم من الشفتين عند
الانضمام ولو انضمت
الاصابع أو طال القفر
فغطى الأملة أو كان فيه
ما يمنع الماء كحجين وجب
غسل ما تمنعه ولا يمنع
الدرن وخرأ البراغيث
ونحوها ويجب تحريك
الخاتم الضيق ولو ضره غسل
شقوف رجليه جاز امرار
الماء على الدواء الذي
وضعه فيها ولا يعاد الغسل
ولا المسح على موضع الشعر
بعد حلقه ولا الغسل بقص
ظفره وشاربه **فصل**
يسن في الوضوء ثمانية
عشر شياً

الارتفاع كالسجدة والكعب التي بدا ثديها (و) الركن (الرابع مسح ربيع رأسه) المسح صلى الله عليه
وسلم ناصيته وتقدير الفرض بثلاثة أصابع مردود وان مسح ومحل المسح ما فوق الأذنين فيصيح مسح ربيع
لما نزل عنهما فلا يصح مسح على النواشب المشدودة على الرأس وهو لغة امرار اليد على أنشئ وشرعا
أصابه اليد المبتلة العضو ولو بعد غسل عضو ولا مسح ولا يبيل أخذ من عضو وإن أصابه ماء أو مطر قدر
المفروض أجزاءه (وسببه) السبب ما أفضى إلى الشيء من غير تأثير فيه (استباحة) أي إرادة فعل (ما) يكون
من صلاة ومسح معصوف وطواف (لا يحل) الاقدام عليه (الآية) أي الوضوء (وهو) أي حل الاقدام على
الفعل متوضئاً (حكمه الديني) المختص به المقام (وحكمه الآخرى الثواب في الآخرة) إذا كان بنيته
وهذا حكم كل عبادة (وشرط وجوبه) أي التكليف به وافتراضه ثمانية (العقل) إذا خُطاب بدونه
(والبلوغ) لعدم تكليف القاصر ووقوف صحة صلاته عليه لخطاب الوضع (والسلام) إذا لم يخاطب كافر
بقروع الشريعة (وقدرة) المكلف (على استعمال الماء) الطهور لأن عدم الماء والحاجة إليه تنفيه حكماً
فلا قدرة إلا بالماء (الكافي) لجميع الأعضاء مرة ومرة وغيره كالعدم (ووجود الحديث) فلا يلزم الوضوء على
الوضوء (وعدم الحيض و) عدم (النفاس) بانقطاعهما شرعاً (وضيق الوقت) لتوجه الخطاب مضيقاً
حينئذ وموسعاً في ابتدائه وقد اختصرت هذه الشروط في واحد هو قدرة المكلف بالطهارة عليها بالماء
(وشرط صحته) أي الوضوء (ثلاثة) الأول (عموم البشرة بالماء الطهور) حتى لو بقي مقدار مخرزبة لم يصبه
الماء من المفروض غسله لم يصح الوضوء (و) الثاني (انقطاع ما ينافيه من حيض ونفاس) لتتمام العادة
(و) انقطاع (حدث) حال التوضي لأنه بظهور بول وسيلان ناقض لا يصح الوضوء (و) الثالث (زوال
ما يمنع وصول الماء إلى الجسد) لجرمه الحائل (كشمع وشحم) قيد به لأن بقاء دسومة الزيت ونحوه لا يمنع
اعدام الحائل وترجع الثلاثة لو اُحده هو عموم المطهر شرعاً البشرة هو فصل في تمام أحكام الوضوء ولما لم
يقدم الكلام على اللعبة قال (يجب) يعني يفترض (غسل ظاهر اللعبة الكثة) وهي التي لا ترى بشرتها (في
أصح ما يفنى به) من التصحيح في حكمها لقيام مقام البشرة بقول الفرض الباهر جعوا عما قيل من
الاكتفاء بثلاثها أو بربعها أو مسح كلها ونحوه (ويجب) يعني يفترض (اتصال الماء إلى بشرة اللعبة الحقيقية)
في المختار لبقاء المواجهة وعدم عسر غسلها وقيل يسقط لانعدام كمال المواجهة بالنبات (ولا يجب اتصال
الماء إلى المستتر من الشعر عن دائرة الوجه) لأنه ليس منه اتصال ولا بدلا عنه (ولا) يجب اتصال الماء
إلى ما أنكم من الشفتين عند الانضمام) المعتاد لأن المنضم تبع للفم في الأصح وما يظهر تبع للوجه
ولا باطن العينين ولو في الغسل للضرر ولا داخل قرحة برأت ولم ينفصل من قشرها سوى مخرج القيح
للضرورة (ولو انضمت الاصابع) بحيث لا يصل الماء بنفسه إلى ما بينها (أو طال الظفر فغطى الأملة) ومنع
وصول الماء إلى ما تمنعه (أو كان فيه) يعني المحل المفروض غسله (ما) أي شيء (يمنع الماء) أن يصل إلى
الجسد (كحجين) وشحم ورمص بخارج العين بتغميضها (وجب) أي افترض (غسل ما تمنعه) بعد إزالة
المانع (ولا يمنع الدر) أي وسخ الاظفار سواء القروى والمصرى في الأصح فيصيح الغسل مع وجوده (و)
لا يمنع (خرو البراغيث ونحوها) كونهم الذباب وصول الماء إلى البدن انقوده فيه لقلته وعدم لزوجه ولا
ما على ظفر الصباغ من صبيح للضرورة وعليه الفتوى (ويجب) أي يلزم (تحريك الخاتم الضيق) في المختار
من الرأيتين لأنه يمنع الوصول ظاهره أو كان صلى الله عليه وسلم إذا توضأ حرك خاتمه وكذا يجب تحريك القرط
في الأذن لضيق محله والمعتبر غلبة الظن لا اتصال الماء ثقبه فلا يتكاف لادخال عود في ثقب العرج
والقرط بضم القاف وسكون الرأعما يعلق في شحمة الأذن (ولو ضره غسل شقوق رجليه جاز) أي صح
(امرار الماء على الدواء الذي وضعه فيها) أي الشقوق للضرورة (ولا يعاد الغسل) ولو من خنايه (ولا المسح)
في الوضوء (على موضع الشعر بعد حلقه) لعدم طروحدث به (و) كذا (لا) يعاد (الغسل) بقص ظفره
وشاربه (لعدم طروحدث وان استحب الغسل) **فصل** في سنن الوضوء (يسن في) حال (الوضوء ثمانية
عشر شياً) ذكر العدد تسهيلات الطالب للعصر والسنة لغة الطريقة ولو بدنية واصطلاحاً الطريقة السلوكية
في الدين من غير لزوم على سبيل المواظبة وهي المؤكدة ان كان النبي صلى الله عليه وسلم تركها أحياناً

وأما التي لم يواظب عليها فهي المندوبة وإن اقترنت بوعيد لمن لم يفعلها فهي للوجوب فيسن (غسل)
 السيدين إلى الرغين) في ابتداء الوضوء الرغين يضم إلى أو سكون السين المهمة وبالغين المهمة المفصل
 الذي بين الساعد والكف وبين الساق والقدم وسواء استيقظ من نوم أو لا ولكنه أكد في الذي استيقظ
 لقوله صلى الله عليه وسلم إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الأناة حتى يغسلها ولفظ مسلم حتى
 يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدري أين باتت يده وإذا لم يكن أهله الأناة دخل أصابع يده في الخالية عن نجاسة
 متحققة وصب على كفه اليمنى حتى ينقيها ثم يدخل اليمنى ويغسل يده وان زاد على قدر الضرورة
 فأدخل الكف صار الماء مستعملاً (والتسمية ابتداء) حتى لو نسيها فتذكرها في خلالة وسمى لا تحصل له
 السنة بخلاف الأكل لأن الوضوء عمل واحد وكل لقمة فعل مستأنف لقوله صلى الله عليه وسلم من توضأ
 وذكر اسم الله فإنه يطهر جسده كله ومن توضأ ولم يذكر اسم الله لم يطهر إلا موضع الوضوء والمنقول عن
 السلف وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم في لفظها بسم الله العظيم والحمد لله على دين الإسلام وقيل
 الأفضل بسم الله الرحمن الرحيم لعدم كل أمر ذي بال الحديث وسمى كذلك قبل الاستنجاء وكشف
 العورة في الأصح (والسواك) بكسر السين اسم للاستياك وللعود أيضاً والمراد الأول لقوله صلى الله عليه وسلم
 لو أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة أو مع كل صلاة ولما ورد أن كل صلاة به تفضل سبعين
 صلاة بدونه وينبغي أن يكون ليناً في غلط الأصبع طول شبر مستو بإقليل العقد من الأراك وهو من سنن
 الوضوء ووقته المستنون (في ابتدائه) لأن الابتداء به سنة أيضاً عند المضمضة على قول الأكثر وقال غيرهم
 قبل الوضوء وهو من سنن الوضوء عندنا لأن سنن الصلاة فتحصل فضيلته لكل صلاة أداها بوضوء
 استاك فيه ويستحب لتغير الفم والقيام من النوم وإلى الصلاة ودخول البيت واجتماع الناس وقرأة
 القرآن والحديث لقول الإمام أنه من سنن الدين وقال عليه الصلاة والسلام السواك مطهرة للفم مرضاة
 للرب فيستوى فيه جميع الأحوال وفضله يحصل (ولو) كان الاستياك (بالأصبع) أو خرقه خشنة
 (عند فقده) أي السواك أو فقد أسنانه أو ضرر بغيره لقوله عليه السلام يجرئ من السواك الأصابع
 وقال علي رضي الله عنه التشويص بالمسحاة والأهاس سواك ويقوم العلك مقامه للنساء لرقعة بشرتهن
 والسنة في أخذه أن تجعل خنصر يمينك أسفله والبنصر والسبابة فوقه والأهاس أسفل رأسه كما رواه ابن
 مسعود رضي الله عنه ولا يقبضه لأنه يورث الباسور ويكره مضطجعا لأنه يورث كبر الطحال وجع
 العارف بالله تعالى الشيخ أحمد الزاهد فضائله بمؤلف سماه تحفة السالك في فضائل السواك (والمضمضة)
 وهي اصطلاحاً استيعاب الماء جميع الفم وفي اللغة التفريل ويسن أن تكون (ثلاثاً) لأنه صلى الله عليه
 وسلم توضأ فمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً بأخذ كل واحدة ماء جديداً (ولو) تمضمض ثلاثاً (بغرفة)
 واحدة أقام سنة المضمضة لسنة التكرير (والاستنشاق) وهو لغة من الششق جذب الماء ونحوه ويرج
 الأنف إليه واصطلاحاً إيصال الماء إلى المآزن وهو ما لا من الأنف ويكون (ثلاث غرات) للحديث
 ولا يصح التثليث بواحدة لعدم انطباق الأنف على باقي الماء بخلاف المضمضة (و) يسن (المبالغة في
 المضمضة) وهي إيصال الماء إلى رأس الخلق (و) المبالغة في (الاستنشاق) وهي إيصاله إلى ما فوق المآزن (لغير
 الصائم) والصائم لا يبلغ فيهما خشية فساد الصوم لقوله عليه الصلاة والسلام بالغ في المضمضة
 والاستنشاق إلا أن تكون صائماً (و) يسن في الأصح (تخليل اللحية الكثة) وهو قول أبي يوسف لرواية أبي
 داود عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته والتخليل تفريق الشعر من جهة الأسفل إلى
 فوق ويكون بعد غسل الوجه ثلاثاً (بكف ماء من أسفلها) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا توضأ
 أخذ كفاً من ماء تحت حنكه فخلل به لحيته وقال هذا أمر في ربي عز وجل وأبو حنيفة ومحمد يفضلانه لعدم
 المواظبة ولأنه لا كمال الفرض ودخلها ليس محللاً بخلاف تخليل الأصابع ويرجى في المبسوط قول أبي
 يوسف لرواية أنس رضي الله عنه (و) يسن (تخليل الأصابع) كلها لا مربيته ولقوله صلى الله عليه وسلم من
 لم يخلل أصابعه بالماء خللها الله بالنار يوم القيامة وكيفيته في السيدين إدخال بعضه في بعض في الرجلين
 بأصبع من يده ويكفي عنه إدخالها في الماء الجاري ونحوه (و) يسن (تثليث الغسل) فمن زاد أو نقص فقد

غسل السيدين إلى
 الرغين والتسمية ابتداء
 والسواك في ابتدائه ولو
 بالأصبع عند فقده
 والمضمضة ثلاثاً ولو بغرفة
 والاستنشاق بثلاث
 غرفات والمبالغة في
 المضمضة والاستنشاق لغير
 الصائم وتخليل اللحية
 الكثة بكف ماء من أسفلها
 وتخليل الأصابع وتثليث
 الغسل

تعدى وظلم كأورد في السنة الا لضرورة (و) يسن (استيعاب الرأس بأصح) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (مرة) كسح الجبيرة والتيمم لان وضعه للتخفيف (و) يسن (مسح الاذنين ولو بماء الرأس) لانه صلى الله عليه وسلم لم يغرف غرفة فمسح بها رأسه وأذنيه فان أخذ لهما ماء جديدا مع بقاء البللة كان حسنا (و) يسن (الذلك) لفعله صلى الله عليه وسلم بعد الغسل بأمر اراده على الأعضاء (و) يسن (الولاء) لما واطبته صلى الله عليه وسلم عليه وسلم وهو بكسر الواو والمتابعة بغسل الأعضاء قبل جفاف الساق مع الاعتدال جسا وزمانا ومكانا (و) يسن (النية) وهي اغرة عزم القلب على الفعل واصطلاحا توجه القلب ليجاد الفعل جزوا وقتها قبل الاستنجاء ليكون جميع فعله قربة وكيفية ان ينوي رفع الحدث أو إقامة الصلاة أو ينوي الوضوء أو امتثال الامر ومحملها القلب فان نطق بها لجمع بين فعل القلب واللسان استحبها المشايخ والنية سنة لتحصيل الثواب لان المأمور به ليس الاغسلوا ومسحها في الآية ولم يعلمه النبي صلى الله عليه وسلم للاعرابي مع جهله وفرضت في التيمم لانه بالتراب وايسر من بلالحدث بالأصالة (و) يسن (الترتيب) سنة مؤكدة في الصحيح وهو (كما نصح الله تعالى في كتابه) ولم يكن فرضا لان الواو في الامر لم تطلق الجمع والقاء التي في قوله تعالى فاغسلوا تعقيب جملة الأعضاء (و) يسن (البداة بالميامن) جمع ميمنة خلاف الميسرة في اليدين والرجلين لقوله صلى الله عليه وسلم اذا توضأتم فابدؤا بميامنكم وصرف الامر عن الوجوب بالاجماع على استحبابه لشرف اليمنى (و) يسن (البداة بالغسل من (رؤس الاصابع) في اليدين والرجلين لان الله تعالى جعل المرافق والكعبين غاية الغسل فتكون منتهى الفعل كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (و) يسن (البداة في المسح من (مقدم الرأس) و) يسن (مسح الرقبة) لانه صلى الله عليه وسلم توضأ وأومأ بيديه من مقدم رأسه حتى بلغنهما أسفل عنقه من قبل قفاها (و) يسن (مسح (الحلقوم) بل هو بدعة (وقيل ان الاربعة الاخيرة) التي أولها البداوة بالميامن (مستحبة) وكأن وجهه عدم ثبوت المواظبة وليس مسلما فصل من آداب الوضوء اربعة عشر شيئا يزيد عليها وهي جمع ادب وعرف بانه وضع الأشياء موضعها وقيل الخصلة الحميدة وقيل الورع وفي شرح الهداية هو ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مرة أو مرتين ولم يواظب عليه وحكمه الثواب بفعله وعدم اللوم على تركه وأما السنة فهي التي واطب عليها النبي صلى الله عليه وسلم مع الترك بلا عذر مرة أو مرتين وحكمها الثواب وفي تركها العتاب لا العقاب فآداب الوضوء (الجلوس في مكان مرتفع) تخرج راعن الغسالة (واستقبال القبلة) في غير حالة الاستنجاء لانها حالة أرحى لقبول الدعاء فيها وجعل الاناء الصغير على يساره والكبير الذي يغترف منه على يمينه (وعدم الاستعانة بغيره) ليقم العبادة بنفسه من غير اعانة غيره عليها بلا عذر (وعدم التكلم بكلام الناس) لانه يشغله عن الدعاء بالمأثور بالضرورة (والجمع بين نية القلب وفعل اللسان) لتحصيل العزيمة (والدعاء بالمأثور) أي المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم والعهابة والتابعين (والتسمية) (عند) غسل (كل عضو) أو مسحه فيقول ناويا عند المضمضة بسم الله اللهم أعني على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستنشاق بسم الله اللهم أرحني رائحة الجنة ولا ترحني رائحة النار وهكذا في سائرهما يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم أيضا كما هو في التوضيع (و) من آدابه (ادخال خنصره في صمخ أذنيه) مباغلة في المسح (وتجريد خاتمه الواسع) للباغلة في الغسل (و) تكون (المضمضة والاستنشاق بالسيد اليمنى) لشرفها (والامتناط باليسرى) لامتناعها (و) تقديم (التوضي قبل دخول الوقت) مبادرة للطاعة (لغير المعذور) لان وضوءه ينتقض بخروج الوقت عندنا وبدخوله عند زفر وهما عند أبي يوسف (والايتان بالشهادتين بعده) قائما مستقبل لقوله صلى الله عليه وسلم ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم يقول أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله وفي رواية أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الا فحقت له أبواب الجنة الثمانية يدخلها من أي باب شاء وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال اذا توضأ سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا اله الا أنت استغفرك وأتوب إليك طبع بطابع ثم جعل تحت العرش حتى يوثق بصاحبها يوم القيامة (وأن يشرب من فضل الوضوء قائما) مستقبل القبلة أو قاعدا لانه صلى الله عليه وسلم شرب قائما من فضل وضوئه وما زعم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يشربن

واستيعاب الرأس بالمسح مرة ومسح الاذنين ولو بماء الرأس والذلك والولاء والنية والترتيب كما نص الله تعالى في كتابه والبداة بالميامن ورؤس الاصابع ومقدم الرأس ومسح الرقبة لا الحلقوم وقيل ان الاربعة الاخيرة مستحبة فصل من آداب الوضوء اربعة عشر شيئا الجلوس في مكان مرتفع واستقبال القبلة وعدم الاستعانة بغيره وعدم التكلم بكلام الناس والجمع بين نية القلب وفعل اللسان والدعاء بالمأثور والتسمية عند كل عضو وادخال خنصره في صمخ أذنيه وتجريد خاتمه الواسع والمضمضة والاستنشاق باليد اليمنى والامتناط باليسرى والتوضي قبل دخول الوقت اغير المعذور والايتان بالشهادتين بعده وأن يشرب من فضل الوضوء قائما

أحدكم قائماً في نسي فليستقي وأجمع العلماء على كراهته تنزيهاً لا ديني (وأن يقول اللهم اجعلني من التوابين) أي الراغبين عن كل ذنب والتواب مبالغته وقيل هو الذي كلما أذنب بادر بالتوبة والتواب من صفات الله تعالى أيضاً لأنه يرجع بالإنعام على كل مذنّب بقبول توبته (واجعلني من المتطهرين) أي المتزهرين عن الفواحش وقدم المذنّب على المتطهر لدفع القنوط والمحجب ومن الأدب أنه لا يتوضأ بماء مشمس لأنه يورث البرص ولا يستخلص لنفسه أثناء دون غيره لأن الشربة حنيقية سهلة سمحة ومنه صب الماء برفق على وجهه وترك التحفيف وإن مسح لا يبالغ فيه وأن تكون آنيته من خرف وغسل عرونها ثلاثاً ووضعها على يساره ووضع اليد حالة الغسل على عروته لارأسه وتعاهد موقيه وماتحت الخاتم ومجاورة حدود الفروض اطالة للفترة وملأ آنيته استعداد الوقت آخر وقراءة سورة القدر ثلاثاً لقوله صلى الله عليه وسلم من قرأ في أثر وضوئه أنا أنزلناه في ليلة القدر مرة واحدة كان من الصديقين ومن قرأها مرتين كتب في ديوان الشهداء ومن قرأها ثلاثاً حشره الله محشراً لا نباء أخرجه الديلمي ولما ذكره الفقيه أبو الليث في مقدمته (فصل في المكروهات) (و) مما يكره (المكروه ضد المحبوب والأدب فيكره (للتوضي) ضد ما يستحب من الأدب فلا حصر لها بعدها (سنة أشياء) لأنه للتقريب ذنبا (الاسراف في) صب (الماء) لقوله صلى الله عليه وسلم لسعد لما مر به وهو يتوضأ ما هذا السرف بأسعد فقال أي الوضوء سرف قال نعم وإن كنت على نهر جار ومنه تثليث المسح بماء جديد (والتقنين) يجعل الغسل مثل المسح (فيه) لأن فيه تفويت السنة وقال عليه السلام خير الأمور أوسطها (و) يكره (ضرب الوجه به) لمنافاته شرف الوجه فيلقيه برفق عليه (و) يكره (التكلم بكلام الناس) لأنه يشغله عن الادعية (و) يكره (الاستعانة بغيره) لقول عمر رضي الله عنه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستقي ماء لوضوئه فبادرت أن أستقي له فقال ما يعمر فاني لا أريد أن يعينني على صلاتي أحد (من غير عذر) لأن الضرورات تبيح المحظورات فكيف بما لا يحظر فيه وعن الإمام الوبري أنه لا بأس به فإن الخادم كان يعصب على النبي صلى الله عليه وسلم (فصل في) أوصاف الوضوء * وقد ذكرها بعد بيان سببه وشرطه وحكمه وركنه فقال (الوضوء على ثلاثة أقسام الأول) منها أنه (فرض) كما قدمناه بدليله والمراد بالفرض هنا الثابت بالقطعي وأما المحدود والمقدر فهو ما يفوت الجواز بفوته ليشمل الفرض الاجتهادي كربع الرأس ونزلت آيته بالمدينة وقد فرض بمكة (على المحدث) إذا أراد القيام (للمصلاة) كما أمر الله تعالى (ولو كانت) الصلاة (نفلًا) لأن الله لا يقبل صلاة من غير طهور كما تقدم وهو بفتح الطاء وقال بعضهم الاجود ضمه (و) كذا (للمصلاة الجنازة) لأنها صلاة وان لم تكن كاملة (و) مثلها (سجدة التلاوة) كذا (الوضوء فرض) (لمس القرآن ولو آية) مكتوبة على درهم أو حائط لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون وسواء الكتابة واليباض وقال بعض مشايخنا بما يكره للمحدث مس الموضع المكتوب دون الحواشي لأنه لم يمس القرآن حقيقة والصحاح أن مسها كمس المكتوب ولو بالفارسية يحرم مسها اتفاقاً على الصحيح (و) القسم (الثاني) وضوء (واجب) وهو الوضوء (للطواف بالكعبة) لقوله عليه السلام الطواف حول الكعبة مثل الصلاة الا انكم تتكلمون فيه فن تكلم فيه فلا يتكلمن الا بخير ولما لم يكن صلاة حقيقة لم تتوقف صحته على الطهارة فيجب بتركه دم في الواجب وبدنه في الفرض للجنابة وصدقة في النفل بترك الوضوء كما ذكر في محله (و) القسم (الثالث) وضوء (مندوب) في أحوال كثيرة كمس الكتب الشرعية ورخص مسها للمحدث الا التفسير كذا في الدرر وهو يقتضي وجوب الوضوء لمس التفسير فيكون من القسم الثاني ويندب الوضوء (للزوم على طهارة) (و) أيضاً (إذا استيقظ منه) أي النوم (و) تجديده (للدأومة عليه) لحديث بلال رضي الله عنه (والوضوء على الوضوء) إذا تبدل مجلسه لأنه نور على نور وإذا لم يتبدل فهو اسراف وقيد بالوضوء لأن الغسل على الغسل والتيمم على التيمم يكون عبثاً (وبعد) كلام (غيبية) يذكر كركاً أكلها بما يكره في غيبته (وكذب) اختلاق عالم يكن ولا يجوز الا في نحو الحرب واصطلاح ذات البين وارضاء الأهل (ونيمية) التمام المضرب والنيم والنيمية السعاية بنقل الحديث من قوم الى قوم على جهة الفساد (و) بعد (كل خطيئة وانشاد شعر) فيجب لأن الوضوء يكره الذنوب الصغائر (وقهقهة خارج الصلاة) لأنها حدث صورة (وغسل ميت وجهه) لقوله صلى الله عليه وسلم من غسل ميتاً

وأن يقول اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين

(فصل) ويكره للتوضي ستة أشياء الاسراف في الماء والتقتر فيه وضرب الوجه به والتكلم بكلام الناس والاستعانة بغيره من غير عذر

(فصل في) الوضوء على ثلاثة أقسام الأول فرض على المحدث للمصلاة ولو كانت نفلاً وللمصلاة الجنازة وسجدة التلاوة ولمس القرآن ولو آية والثاني واجب للطواف بالكعبة والثالث مندوب للنوم على طهارة وإذا استيقظ منه وللدأومة عليه وللوضوء على الوضوء وبعد غيبة وكذب ونيمية وكل خطيئة وانشاد شعر وقهقهة خارج الصلاة وغسل ميت وجهه

فلينقل ومن حله فليتوضأ (ولو قتل كل صلاة) لأنه أكمل لشأنها (وقبل غسل الجنابة) لو روى السنة به
 (ولجنب عند) ارادة (أو كل وشرب ونوم) معاودة (وطء ولغضب) لأنه يطفئه (و) لقراءة (قرآن و) قراءة
 (حديث وروايته) تعظيما لشرفهما (ودراسة علم) شرعي (وأذان وأقامة وخطبة) ولو خطبة نكاح (وزيارة
 النبي صلى الله عليه وسلم) تعظيما لحضرته ودخول مسجده (ووقوف بعرفة) لشرف المكان ومباهاة الله
 تعالى الملائكة بالواقفين بها (ولسعي بين الصفا والمروة) لاداء العباد وشرف المكانين (و) بعد (أو كل لحم
 جزور) للقول بالوضوء منه خروج من الخلاف ولذا عممه فقال (والخروج من خلاف) سائر (العلماء كما
 إذا مس امرأة) أو فرجه ببطن كفه لتكون عبادته صحيحة بالاتفاق عليها استبراء لدينه هكذا جعلت وإن
 ذكر بعضها بصفة السنة في محله للفائدة التامة بتوفيق الله تعالى وكرمه (فصل في) هو طائفة من المسائل
 تغيرت أحكامها بالنسبة لما قبلها (ينقض الوضوء) النقص إذا أضيف إلى الاجسام كنقص الخاطئ براديه
 ابطال تأليفها وإذا أضيف إلى المعاني كالوضوء براديه اخرجها عن اقامة المطلوب بها والنواقض جمع
 ناقضة (اثنا عشر شياً) منها (ما خرج من السيلين) وان قل سمي القبل والدرسيلا لكونه طريقا للخارج
 وسواء المعتاد وغيره كالردة والحصاة (الاربع القبل) الذكر والفرج (في الاصح) لأنه اختلاج لاربع وان
 كان رجحا لانبجاسة فيه ورع الديرة ناقضة بمرورها على النجاسة لان عينها طاهرة فلا ينجس بمثل الثياب
 عند العامة فيمنع ريع المفضة احتياطاً والخروج بتحقيق بظهور البسلة على رأس المخرج ولو إلى القلفة
 على الصحيح (وينقضه) أي الوضوء (ولادة من غير رؤية دم) ولا تكون نفساء في قول أبي يوسف ومحمد آخر
 وهو الصحيح لتعلق النفاس بالدم ولم يوجد وعليها الوضوء للرطوبة وقال أبو حنيفة عليها الغسل احتياطاً لعدم
 خلوها عن قليل دم ظاهر أو صحه في الفتاوى وبه أفق الصدر الشهيد رحمه الله تعالى (و) ينقض الوضوء
 (نجاسة سائلة من غيرهما) أي السيلين لقوله عليه الصلاة والسلام الوضوء من كل دم سائل وهو مذهب
 العشرة المبشرين بالجنة وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وأبي موسى الأشعري وغيرهم من كبار
 الصحابة وصدور التابعين كالحسن البصري وابن سيرين رضي الله عنهم والسيلان في السيلين بالظهور
 على رأسهما وفي غير السيلين يتجاوز النجاسة إلى محل يطلب تطهيره ولو نبت بأفلا ينقض دم سائل في داخل
 العين إلى جانب آخر منها بخلاف ما صلب من الانف وقوله (كدم وقبح) إشارة إلى أن ماء الصديد ناقض
 كماء الثدي والسر والاذن إذا كان لمرض على الصحيح (و) ينقضه (في طعام أو ماء) وإن لم يتغير (أو علق)
 هو سوداء محترقة (أو مرمرة) أي صفراء والنقص بأحد هذه الأشياء (إذا ملأ الفم) لتنجسه بما في قعر المعدة
 وهو مذهب العشرة المبشرين بالجنة ولان النبي صلى الله عليه وسلم قاء فتوضأ قال الترمذي وهو صحيح في
 الباب ولقوله صلى الله عليه وسلم يعاد الوضوء من سبع من أقطار البول والدم المسائل والتي ومن دمعة
 تملأ الفم ونوم مضطجع وقهقهة الرجل في الصلاة وخروج الدم (وهو) أي حذمل الفم (مالا ينطبق
 عليه الفم الابتكاف على الاصح) من التفاسير فيه وقيل ما يمنع الكلام (ويجمع) تقديره (متفرق الشيء
 إذا اتحد سببه) عند محمد وهو الاصح فيمنع أن كان قد رمل الفم وقال أبو يوسف ان اتحد المكان وماء فم
 النائم ان نزل من الرأس فهو طاهر اتفاقاً وكذا الصاعد من الخوف على المفتي به وقيل ان كان أصفر أو
 متنفثاً فهو نجس (و) ينقضه (دم) من جرح بفمه (غلب على النزاق) أي الريق (أو سواه) احتياطاً ويعلم
 بالون فالأصفر مغلوب وقليل الحمر مساوٍ شديد غالب والنازل من الرأس ناقض لسيلانه وان قل
 بالاجماع وكذا الصاعد من الجوف رقيقاً وبه أخذ عامة المشايخ (و) ينقضه نوم وهو فترة طيبة تحدث
 فتمنع الحواس الظاهرة والباطنة عن العمل بسلامتها وعن استعمال العقل مع قيامه وهذا إذا (لم يتمكن
 فيه المقعدة) يعني المخرج (من الأرض) باضطجاع وتورك واستلقاء على القفا ولو كان مريضاً يصلي بالإيماء
 على الصحيح وانقلاب على الوجه لزال المسكة والناقض الحدث للإشارة إليه بقوله صلى الله عليه وسلم
 العيان وكاء السه فإذا نامت العينان انطلق الكاء وفيه التنبيه على ان الناقض ليس النوم لأنه ليس حدثاً
 وإنما الحدث ما لا يخلو النائم عنه فأقيم السبب الظاهر مقامه والنعاس الخفيف الذي يسمعه ما يقال عنده
 لا ينقض والا فهو النقبل ناقض (و) ينقضه (ارتفاع مقعدة) قاعد (نائم) على الأرض (قبل انتباهه) وان لم

ولو قتل كل صلاة وقبل غسل
 الجنابة والجنب عند كل
 وشرب ونوم ووطء ولغضب
 وقرآن وحديث وروايته
 ودراسته علم وأذان وأقامة
 وخطبة وزيارته للنبي صلى
 الله عليه وسلم ووقوف
 بعرفة ولسعي بين الصفا
 والمروة وأكل لحم جزور
 والخروج من خلاف العلماء
 كما إذا مس امرأة
 فصل في ينقض الوضوء
 اثنا عشر شياً ما خرج من
 السيلين الاربع القبل
 في الاصح وينقضه ولادة
 من غير رؤية دم ونجاسة
 سائلة من غيرهما كدم
 وقبح وفي طعام أو ماء أو
 علق أو مرمرة إذا ملأ الفم
 وهو ما لا ينطبق عليه الفم
 الابتكاف على الاصح
 ويجمع متفرق الشيء إذا
 اتحد سببه ودم غلب على
 النزاق أو سواه ونوم لم
 يتمكن فيه المقعدة من
 الأرض وارتفاع مقعدة
 نائم قبل انتباهه وان لم

يسقط على الارض (في الظاهر) من المذهب لزوال المقعدة (و) ينقضه (انحاء) وهو مرض نزيل القوى ويسترا العقل (و) ينقضه (جنون) وهو مرض نزيل العقل ونزيل القوى (و) ينقضه (سكر) وهو خفة يظهر أثرها بالتأيل وتلغيم الكلام لزوال القوة الماسكة بظلمة الصدر وعدم انتفاع القلب بالعقل (و) ينقضه (قهقهة) متصل (بالغ) عمدا أو سهواً وهي ما يكون مسموعاً لجيرانه والضحك ما يسمعه هودون جيرانه يبطل الصلوات خاصة والتبسم لا يبطل شيئاً وهو ما لا صوت فيه ولو بدت به الاسنان وقهقهة العبي لا تبطل وضوءه لانه ليس من أهل الزجر وقيل تبطله (يقظان) لانائم على الاصح (في صلاة) كاملة ذات ركوع وسجود) بالاصالة ولو وجدت بالانحاء سواء كان متوضئاً أو متيمماً أو متغسل في الصحيح لكونها عقوبة فلا يلزم القول بتجزئة الطهارة واحترزنا بالكمال عن صلاة الجنائز وسجدة التلاوة لورود النص فلا ينقض فيهما وان بطلتا (و) تنقض القهقهة في الكمال (و) لو تعمد (فاعلمها) (الخروج بها من الصلاة) بعد الجلوس الاخير ولم يبق الا السلام لو جودها في حصة الصلاة كما في سجود السهو والصلاة صحيحة لتام فروضها وترك واجب السلام لا يمنع (و) ينقضه مباشرة فاحشة وهي (مس فرج) أو دبر (بد كر منتصب بلا حائل) يمنع حرارة الجسد وكذا مباشرة الرجلين والمرأتين ناقضة (فصل عشرة أشياء لا تنقض الوضوء) منها (ظهور دم لم يسلم عن محله) لانه لا ينقض جاهداً ولا ما تعال على الصحيح فلا يكون ناقضاً (و) منها (سقوط لحم من غير سيلان دم) لطهارته وانفصال الطهارة لا يوجب الطهارة (كالعرق المذني الذي يقال له رشته) بالفارسية كما في الفتاوى البرازية (و) منها (خروج دودة من جرح واذن وأنف) لعدم نجاستها ولقلة الرطوبة التي معها بخلاف الخارجة من الدبر (و) منها (مس ذكر) ودبر وفرج مطلقاً وهو مذهب كبار الصحابة كعمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وصدر التابعين كالخس بن سعيد والثوري رضي الله تعالى عنهم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم جاءه رجل كأنه بدوى فقال يا رسول الله ما تقول في رجل مس ذكره في الصلاة فقال هل هو الا بضعة منك أم مضغة منك قال الترمذي وهذا الحديث أحسن شيء في هذا الباب وأصح (و) منها (مس امرأة) غير محرمة في السنن الاربعة عن عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل بعض أزواجه ثم يصلي ولا يتوضأ والمسلم في الآية المراد به الجماع كقوله تعالى وأن طلقتوهن من قبل أن تمسوهن (و) منها (في لا يملأ القم) لانه من أعلى المعدة (و) منها (في بلغم ولو) كان (كثيراً) لعدم تخلل النجاسة فيه وهو ظاهر (و) منها (تأيل نائم احتمال زوال مقعده) لما في سنن أبي داود كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون العشاء حتى تخفق رؤسهم ثم يصلون ولا يتوضئون (و) منها (نوم متمكن) من الارض (ولو) كان (مستنداً إلى شيء) كعائط وسارية ووسادة بحيث (لوازيل) المستند اليه (يسقط) الشخص فلا ينتقض وضوءه (على الظاهر) من مذهب أبي حنيفة (فيهما) أي في المسئلتين هذه والتي قبلها لاستقراره بالارض فيأمن خروج ناقض منه رواه أبو يوسف عن أبي حنيفة وهو الصحيح به أخذ - دعامة المشايخ وقال القدوري ينتقض وهو مروى عن الطحاوي (و) منها (نوم متصل ولو) نام (را كعاً أو ساجداً) اذا كان (على جهة) أي صفة (السنة) في ظاهر المذهب بان أبدى ضبعيه وجافي بطنه عن نخذه لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجب الوضوء على من نام جالساً أو قائماً أو ساجداً حتى يضع جنبه فاذا اضطجع استرخت مفاصله واذا نام كذلك خارج الصلاة لا ينتقض به وضوءه في الصحيح وان لم يكن على صفة السجود والركوع المسنون انتقض وضوءه (والله) سبحانه (الموفق) بمحض فضله وكرمه (فصل ما يوجب) أي يلزم (الاغتسال) يعني الغسل وهو بالضم اسم من الاغتسال وهو تمام غسل الجسد واسم للماء الذي يغتسل به أيضاً والضم هو الذي اصططح عليه الفقهاء أو أكثرهم وان كان الفخ أفصح وأشهر في اللغة وخصوه بغسل البدن من جنباته وحيض ونفاس والجنبانة صفة تحصل بخروج المني بشهوة يقال أحنب الرجل اذا قضى شهوته من المرأة واعلم أنه يحتاج لتفسير الغسل لغة وشريعة وسببه وشرطه وحكمه وركنه وسننه وآدابه وصفته وعلمت تفسيره وسببه بانه ارادة ما لا يحل مع الجنبانة أو وجوبه وله شروط وجوب وشروط صحة تقدمت في الوضوء وركنه عموم ما أمكن من الجسد من غير خروج بالماء الطهور وحكمه حل ما كان ممتمناً قبله والثواب بفعله تقرباً

يسقط في الظاهر وانحاء
وجنون وسكر وقهقهة بالغ
يقظان في صلاة ذات
ركوع وسجود ولو تعمد
الخروج بها من الصلاة
ومس فرج بد كر منتصب
بلا حائل

فصل عشرة أشياء
لا تنقض الوضوء وظهور
دم لم يسلم عن محله وسقوط
لحم من غير سيلان دم
كالعرق المذني الذي يقال
له رشته وخروج دودة من
جرح واذن وأنف ومس
ذكر ومس امرأة وفي
لا يملأ القم وفي بلغم ولو
كثيراً وتأيل نائم احتمال
زوال مقعده ونوم متمكن
ولو مستنداً إلى شيء ولو أزيل
يسقط على الظاهر فيهما
ونوم متصل ولو را كعاً أو
ساجداً على جهة السنة
والله الموفق

فصل ما يوجب
الاغتسال

والصفة والسنن والآداب يأتي بيانها (يفترض الغسل بواحد) يحصل للإنسان (من سبعة أشياء) أولها (خروج المني) وهو ماء أبيض تخين ينكسر الذكركم بخر وجهه يشبه رائحة الطلع ومنى المرأة رقيق أصفر (إلى ظاهر الجسد) لأنه ما لم يظهر لا حكم له (إذا انفصل عن مقره) وهو الصلب (بشهوة) وكان خروج وجهه (من غير جاع) كاحتلام ولو بأول مرة بلوغ في الأصح وفكر ونظر وعبث بذكره وله ذلك إن كان أعزب وبه يضور رأساً برأس لتسكين شهوة ويخشي منها لا لجأها وأغنى اشتراط الشهوة عن الدفق للملازمة لها وإذا لم توجد الشهوة لا غسل كما إذا حمل ثقبلاً أو ضرب على صلبه فنزل منه بلا شهوة والشرط وجودها عند انفصاله من الصلب لا دامها حتى يخرج إلى الظاهر خلافاً لأبي يوسف سواء المرأة أو الرجل لقوله صلى الله عليه وسلم وقد سئل هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت فقال نعم إذا رأت الماء وثمرة الخلاف تظهر بما لو أسلمت ذكره حتى سكنت شهوته فأرسل الماء يلزمه الغسل عند أبي حنيفة ومحمد لا عند أبي يوسف ويفتي بقول أبي يوسف لصيف خشى التهمة إذا لم يتدارك مسكه يتستر بإيهام صفة المصلي من غير تحريمة وقرأة وتظهر التهمة بما إذا اغتسل في مكانه وصلى ثم خرج ببقية المني عليه الغسل عندهما لا عند موصلائه بحجة اتفاقاً ولو خرج بعدما بال وارتخى ذكره أو نام أو مشى خطوات كثيرة لا يجب الغسل اتفاقاً وجعل المني وما عطف عليه سبباً للغسل مجازاً للسهولة في التعليم لأنها شروط (و) منها (تواري حشفة) هي رأس ذكر آدمي مشتهى حتى احتزبه عن ذكر البهائم والميت والمقطوع والمصنوع من جلد الإصبع وذ كرمسي لا يشتهى والبالغة يوجب عليها بتواري حشفة المراهق الغسل (و) تواري (قدرها) أي الحشفة (من مقطوعها) إذا كان التواري (في أحد سبيلي آدمي) يجامع مثله فيلزمها الغسل لمكلفين ويؤمر به المراهق تخلفاً ويلزم بوطء صغيرة لا تشتهى ولم يفضها لأنها صارت من يجامع في الصحيح ولو لف ذكره بخرقه وأولجه ولم ينزل فالأصح أنه ان وجد حرارة الفرج واللذة وجب الغسل والأفلا والاحوط وجوب الغسل في الوجهين لقوله صلى الله عليه وسلم إذا التقي الختانان وغابت الحشفة وجب الغسل أنزل أولم ينزل (و) منها (انزال المني بوطء ميتة أو بهيمة) شرط الانزال لان مجرد وطئها لا يوجب الغسل لقصور الشهوة (و) منها وجود ماء رقيق بعد (الانتباه من النوم) ولا يتذكر احتلاماً عندهم خلافاً لأبي يوسف وبقوله أخذ خلف ابن أيوب وأبو الليث لأنه مذى وهو الأقيس ولهما ما روى أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يجد البلل ولم يذكر احتلاماً قال يغتسل ولان النوم راحة تخرج الشهوة وقديرق المني لعارض والاحتياج لازم في باب العبادات وهذا (إذا لم يكن ذكره منتشر قبل النوم) لان الانتشار سبب للذي في حال عليه ولو وجد الزوجان بينهما ما مدون تذكر وميمر بفظ ورقه وبياض وصفرة وطول وعرض لزومهما الغسل في الصحيح احتياطاً (و) منها (وجود بلل ظنه منياً بعد افاقته من سكرو) بعد افاقته من (انغماء) احتياطاً (و) يفترض (بحيض) للنص (ونفاس) بعد الظهر من نجاستها بالانقطاع أجماعاً (و) يفترض الغسل بالموجبات (لو حصلت الأشياء المذكورة قبل الاسلام في الأصح) لبقاء صفة الجنابة ونحوها بعد الاسلام ولا يمكن أداء المشروط من الصلاة ونحوها انزال الجنابة وما في معناها إلا به فيفترض عليه لكونه مسلماً مكلفاً بالطهارة عند ارادة الصلاة ونحوها بآية الوضوء (ويفترض تغسيل الميت) المسلم الذي لا جنابة منه مسقطاً لنفسه (كفافية) وسند كرمه في محله ان شاء الله تعالى فصل عشرة أشياء لا يغتسل منها مذى وودى واحتلام بلابل ولادة من غير رؤية دم بعد هافي الصحيح وإيلاج بخرقه مانعة من وجود اللذة وحقنة وادخال أصبع ونحوه

يفترض الغسل بواحد من سبعة أشياء خروج المني إلى ظاهر الجسد إذا انفصل عن مقره بشهوة من غير جاع وتواري حشفة وقدرها من مقطوعها في أحد سبيلي آدمي حتى وانزال المني بوطء ميتة أو بهيمة ووجود ماء رقيق بعد النوم إذا لم يكن ذكره منتشر قبل النوم ووجود بلل ظنه منياً بعد افاقته من سكرو وانغماء وبحيض ونفاس ولو حصلت الأشياء المذكورة قبل الاسلام في الأصح ويفترض تغسيل الميت كفافية فصل خمسة عشر أشياء لا يغتسل منها مذى وودى واحتلام بلابل ولادة من غير رؤية دم بعد هافي الصحيح وإيلاج بخرقه مانعة من وجود اللذة وحقنة وادخال أصبع ونحوه

(في أحد السبيلين) على المختار لقصور الشهوة (و) منها (وطء بهيمة أو) امرأة (مبتنة من غير انزال) متى لعدم كمال سببه ولا يغلب نزوله هنا لقيام مقامه (و) منها (إصابة بكر لم تزل) الإصابة (بكراتها من غير انزال) لأن البكارة تمنع التقاء الحثأتين ولودخل منيه فرجها بلا إيلاج فيه لا غسل عليهما لم يحبل منه

فصل في بيان فرائض الغسل (يفترض في الاغتسال) من حيض أو نفاس (أحد عشر شيئاً) وكلها ترجع لواحد هو محوم الماء ما أمكن من الجسد بلا حرج ولكن عدت للتعليم منها (غسل القدم والآنف) وهو فرض اجتهادي لقوله تعالى فاطهروا بنحوه لا يفهم في الوضوء لأن الوجه لا يتناولهما لأن المواجهة لا تكون بداخل الأنف والقدم وصيغة المبالغة في قوله فاطهروا وتتناولهما ولا حرج فيهما (والبدن) عطف عام على خاص ومنه الفرج الخارج لأنه كغيره لا الداخل لأنه كالخلق ولا بد من زوال ما يمنع من وصول الماء للجسد كشمع ومججين لا يصيب بظفر صباغ ولا ما بين الأظفار ولولم يذني في الصحيح كخبر برغوث وونيم ذباب كما تقدم والفرض الغسل (مرة) واحدة مستوعبة لأن الأمر لا يقتضي التكرار (و) يفترض غسل (داخل) قلعة لا عسرى فسحقها) على الصحيح وإن تعسر لا يكلف به كثقب انضم للفرج (و) يفترض غسل داخل (مرة) بمحوفة لأنه من خارج الجسد ولا حرج في غسله (و) يفترض غسل (ثقب غير منضم) لعدم الحرج (و) يفترض غسل (داخل المضمور من شعر الرجل) ويلزمه حمله (مطلقاً) على الصحيح سواء سري الماء في أصوله أو لا يكونه ليس زينة فلا حرج فيه و(لا) يفترض نقض (المضمور من شعر المرأة) أن سري الماء (في أصوله) اتفاقاً الحديث أم سلمة رضي الله تعالى عنها أنها قالت قلت يا رسول الله إنني امرأة أشد ضفر رأسي أفأنقضه لغسل الجنابة قال إنما يكفيلك أن تحتشي على رأسك ثلاث حثبات من ماء ثم تقضي على سائر جسده الماء فتطهرين وأما أن كان شعرها ملبداً أو غزيراً فلا بد من نقضه ولا يفترض إيصال الماء إلى أثناء ذوائبها على الصحيح بخلاف الرجل فإنه يفترض عليه بل ذوائبه كلها والضعفة بالاضداد المجهمة الذوائب وهي الخصلة من الشعر والضعف قتل الشعر وادخال بعضه في بعض وثمن الماء على الزوج لها وإن كانت غنية ولو لم ينقطع حيضها العشرة (و) يفترض غسل (بشرة الهيعة) وشعرها ولو كانت كثيفة كثة لقوله تعالى فاطهروا (و) يفترض غسل (بشرة الشارب) وبشرة (الحاجب) وشعرهما (والفرج الخارج) لأنه كالقدم لا الداخل لأنه كالخلق كما تقدم **فصل** في سنن الغسل (يسن في الاغتسال اثنا عشر شيئاً) الأول (الابتداء بالتسمية) لمعوم الحديث كل أمر ذي بال (و) (الابتداء بالنية) ليكون فعله تقريراً يثاب عليه كالوضوء والابتداء بالتسمية بصاحب النية يتعلق التسمية باللسان والنية بالقلب (و) يكونان مع (غسل اليدين إلى الرسغين) ابتداءً كفعله صلى الله عليه وسلم (و) يسن (غسل نجاسة لو كانت) على يده (بأنفرداها) في الابتداء ليطمئن بزوالها قبل أن تشيع على جسده (و) كذا (غسل فرجه) وإن لم يكن به نجاسة كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ليطمئن بوصول الماء إلى الجزء الذي ينضم من فرجه حال القيام وينفجر حال الجلوس ثم يتوضأ كوضوئه للصلاة فيثلاث الغسل ويسح الرأس في ظاهره راية وقيل لا يمسحها لأنه يصب عليها الماء والأول أصح لأنه صلى الله عليه وسلم توضأ قبل الاغتسال وضوءه للصلاة وهو اسم للغسل والمسح (ولكنه يؤخر غسل الرجلين إن كان يقف) حال الاغتسال (في محل يجتمع فيه الماء) لاحتياجه اغسلها ثانياً من الغسالة (ثم يقض الماء على يده ثلاثاً) يستوعب الجسد بكل واحدة منها وهو سنة الحديث (ولو انغمس) (الغسل في الماء الجاري أو) (انغمس في ما) هو (في حكمه) أي الجاري كالعشر في العشر (ومكث) منغمساً قدر الوضوء والغسل أو في المطر كذلك ولو لا وضوء فقط (فقد أكل السنة) لحصول المبالغة بذلك كالتثايل (ويبتدئ في) حال (صب الماء برأسه) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (ويغسل بعدها) أي الرأس (منكبه اليمين ثم اليسر) لاستحباب التيامن وهو قول شمس الأئمة الحلواني (و) يسن أن (يدلك) كل أعضاء (جسده) في المرة الأولى ليعم الماء يده في المرتين الأخيرتين وأيسر ذلك واجب في الغسل الأفيروا به عن أبي يوسف لخصوص صبغة طهر واقع به بخلاف الوضوء لأنه بلفظ اغسلوا والله الموفق **فصل** وآداب الاغتسال هي) مثل (آداب الوضوء) وقد بيناها (الأنه لا يستقبل القبلة) حال اغتساله (لأنه يكون غالباً مع كشف العورة) فإن كان مستوراً فلا بأس به ويستحب

في أحد السبيلين ووطء بهيمة أو مبتنة من غير انزال وإصابة بكر لم تزل بكارتها من غير انزال

فصل يفترض في الاغتسال أحد عشر شيئاً غسل القدم والآنف والبدن مرة وداخل قلعة لا عسر في فسحها مرة وثقب غير منضم وداخل المضمور من شعر الرجل مطلقاً المضمور من شعر المرأة إن سري الماء في أصوله وبشرة الهيعة وبشرة الشارب والحاجب والفرج الخارج **فصل** يسن في الاغتسال اثنا عشر شيئاً الابتداء بالتسمية والنية وغسل اليدين إلى الرسغين وغسل نجاسة لو كانت بأنفرداها وغسل فرجه ثم يتوضأ كوضوئه للصلاة فيثلاث الغسل ويسح الرأس ولكنه يؤخر غسل الرجلين إن كان يقف في محل يجتمع فيه الماء ثم يفيض الماء على يده ثلاثاً ولو انغمس في الماء الجاري أو ما في حكمه ومكث فقد أكمل السنة ويبتدئ في صب الماء برأسه ويغسل بعدها منكبه اليمين ثم اليسر ويدلك جسده **فصل** وآداب الاغتسال هي آداب الوضوء لأنه لا يستقبل القبلة لأنه يكون غالباً مع كشف العورة

هو من خصائص هذه الامة وهو لغة القصد مطلقا والجمع لغة القصد الى معظم وشرعا مسيح الوجه واليدين
عن صعيد مظهر والقصد شرطه لانه النية له سبب وشرط وحكم وركن وصفة وكيفية وستا تيك فسيبه كاصله
ارادة ما لا يحل الا به وشرطه قدمها بقوله (يصح) التيمم (بشرط ثمانية الاول) منها (النية) لان التراب ملوث
فلا يصير مطهرا الا بالنية والماء خلق مطهرا (و) النية (حقيقتها) شرعا (عقد القلب على) ايجاد (الفعل) حرما
(ووقتها عند ضرب يده على ما يتيمم به) او عند مسح اعضائه بتراب اصابها (و) للنية في حد ذاتها شروط لصحتها
بينها بقوله (شروط صحة النية ثلاثة الاسلام) ليصير الفعل سببا للشواب والكافر محروم منه (و) الثاني (التمييز)
لفهم ما يتكلم به (و) الثالث (العلم بما ينويه) ليعرف حقيقة المنوى والنية معنى وراء العلم الذي يسبقها (و)
نية التيمم لها شرط خاص بها يمينه بقوله (يشترط لصحة نية التيمم) ليكون مفتاحا (للصلاة) فتصح (به) أحد ثلاثة
أشياء امانية الطهارة من الحدث القائم به ولا يشترط تعيين الجنابة من الحدث فتكفي نية الطهارة لانها
شرعت للصلاة وشرطت لصحتها واما احتيافا كانت نية تامة اياها الصلاة فلذا قال (أو) نية (استباحة الصلاة)
لان اباحتها برفع الحدث فتصح باطلاق النية ونية رفع الحدث لان التيمم رافعه كالوضوء واما اذا قيد النية
بشيء فلا بد ان يكون خاصا يمينه في الشرط الثالث بقوله (أو نية عبادة مقصودة) وهي التي لا تجب في ضمن
شيء آخر بطريق التبعية فتكون قد شرعت ابتداء تقر بالي الله تعالى وتكون أيضا (لا تصح بدون
طهارة) فيكون المنوى اما صلاة أو جزء الصلاة في حد ذاته كقوله نويت التيمم للصلاة أو لصلاة الجنابة أو
سجدة التلاوة أو لقراءة القرآن وهو جنب أو نونه لقراءة القرآن بعد انقطاع حيضها أو نفاسها لان كلاهما
لا بدله من الطهارة وهو عبادة (فلا يصلي به) أي التيمم (اذا نوى التيمم فقط) أي مجردا من غير ملاحظة شيء
مما تقدم (أو نواه) أي التيمم (لقراءة القرآن) وهو محدث حدثا أصغرو (لم يكن جنباً) وكذا المرأة اذا نوته
للقراءة ولم تكن مخاطبة بالنظر من حيض ونفاس لجواز قراءة المحدث لا الخنب فلو تيمم الخنب لمس
المصحف أو دخول المسجد أو تعلم الغير لا تجوز به صلاته في الأصح وكذا لزوم بارة القبور والآذان والاقامة
والسلام ورده أو للسلام عند عامة المشايخ وقال أبو يوسف تصح صلاته به لدخوله في الاسلام لانه رأس
القرب وقال أبو حنيفة ومحمد لا تصح وهو الأصح ولو تيمم لسجدة الشكر فهو على الخلاف كما سنذكره وفي
رواية النوادر والحسن جوازه بمجرد نيته (الثاني) من شروط صحة التيمم (العذر المبيح للتيمم) وهو على أنواع
(كعبده) أي الشخص (ميلا) وهو ثلث فرسخ بغلبة الظن هو المختار للخرج بالذهاب هذه المسافة وما شرع
التيمم الا دفع الحرج وثلث الفرسخ أربعة آلاف خطوة وهي ذراع ونصف بذراع العامة فيتيمم بعده ميلا
(عن ماء) ظهور (ولو) كان بعده عنه (في المصر) على الصحيح للخرج (و) من العذر (حصول مرض)
يخاف منه اشتداد المرض أو بطله البرء أو تحرره كالحموم والمبطون (و) من الأعذار (يرد مخاف منه) بغلبة
الظن (التلف) لبعض الأعضاء (أو المرض) اذا كان خارج المصر يعني العمران ولو القرى التي يوجبها
الماء المسخن أو ما يسخن به سواء كان جنباً أو محدثاً أو اذا عدم الماء المسخن أو ما يسخن به في المصر فهو كالبرية
وما جعل عليكم في الدين من حرج (و) منه (خوف عدو) آدمي أو غيره سواء خافه على نفسه أو ماله أو أمته أو
خافت فاسقا عند الماء أو خاف المديون المفلس الحبس ولا إعادة عليهم ولا على من حبس في السفر بخلاف
المكره على ترك الوضوء فتيمم فانه يعيد صلاته (و) منه (عطش) سواء خافه حالاً أو ما آلا على نفسه أو رفيقه
في القافلة أو دابته ولو كلباً لان المعدل الحاجة كالمعدوم (و) منه (احتياج للجن) للضرورة (لا يطبخ مرق)
لا ضرورة اليه (و) يتيمم (لفقد آلة) كحبل ودلولانه يصير البئر كعدمها والماء الموضوع للشرب في الفلوات
أو نحوها لا يمنع التيمم الا أن يكون كثيراً استدلت بكثرة على اطلاق استعماله ولا ينشبه فاقد الماء والتراب
الظهور بحبس عندهما وقال أبو يوسف ينشبه بالأيام والعاجز الذي لا يجحد من بوضئه يتيمم اتفاقاً ولو وجد من
بعينه فلا قدره له عند الامام بقدره الغير خلافهما (و) من العذر (خوف فوت صلاة جنازة) ولو جنباً
لأنها تقوت بلا خلف فان كان يدرك تكبيرة منها توضأ والولي لا يخاف الفوت هو الصحيح فلا يتيمم واذا
حضرت جنازة أخرى قبل القدرة على الوضوء صلى عليها بيمينه للأولى عندهما وقال محمد عليه الاعادة كما لو
قدر ثم عجز (أو) خوف فوت صلاة (عبد) لو اشغل بالوضوء لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه

يصح بشرط ثمانية الاول
النية وحقيقتها عقد القلب
على الفعل ووقتها عند
ضرب يده على ما يتيمم به
وشروط صحة النية ثلاثة
الاسلام والتمييز والعلم بما
ينويه ويشترط لصحة نية
التيمم للصلاة أحد ثلاثة
أشياء امانية الطهارة أو
استباحة الصلاة أو نية
عبادة مقصودة لا تصح
بدون طهارة فلا يصلي به
اذا نوى التيمم فقط أو نواه
لقراءة القرآن ولم يكن
جنباً الثاني العذر المبيح
للتيمم كعبده ميلا عن ماء ولو
في المصر وحصول مرض
ويرد مخاف منه التلف
أو المرض وخوف عدو
وعطش واحتياج للجن
لا يطبخ مرق ولفقد آلة
وخوف فوت صلاة جنازة
أو عيّد

قال اذا فاتك صلاة جنازة فخشيت فوتها فصل عليها بالتييم وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه اقي بجنازة وهو على غير وضوء فتيمم ثم صلى عليها ونقل عنها في صلاة العبد من كذلك والوجه فواتهما لا الى بدل (ولو) كان (بناء) فيهما بان سبقة حدث في صلاة الجنازة او العبد يتيمم ويرتبه صلاته لجزء عنه بالماء برفع الجنازة وطروا والمفسد للزحام في العبد (وليس من العذر خوف) فوت (الجمعة) خوف فوت (الوقت) لو اشتغل بالوضوء لان الظاهر يصلي بفوت الجمعة وتقضى الفائتة فلهما خلف (الثالث) من الشروط (أن يكون التيمم بطاهر) طيب وهو الذي لم تمسه نجاسة ولو زالت بذهاب أثرها (من جنس الارض) وهو (كالتراب) المنيب وغيره (والخجر) الاملس (والرمل) عنده ما خلا لابي يوسف فيجوز عندهما بالزنج والنورة والخمرة والسكبل والكبريت والغير وزج والعقيق وسائر أحجار المعادن وبالمخ الجبلي في الصحح وبالارض المحترقة والطين المحرق الذي ليس به سرقين قبله والارض المحترقة ان لم يغلب عليها الرماد وبالتراب الغالب على محالط من غير جنس الارض لانه (لا) يصح التيمم بغيره (الحطب والفضة والذهب) والنحاس والحديد وضابطه أن كل شيء يصير رمادا أو ينطبع بالاحراق لا يجوز به التيمم والا جاز لقوله تعالى فتيمموا صعيدا طيبا والصعيد اسم لوجه الارض ترابا كان أو غيره وتفسيره بالتراب لكونه أغلب لقوله تعالى صعيدا زلقا أي حرا أملس (الرابع) من الشروط (استيعاب المحل) وهو الوجه واليدان الى المرفقين (بالمسح) في ظاهر الرواية وهو المسح الملقى به فينزح الخاتم ويخلل الاصابع ويمسح جميع بشرة الوجه والشعر على العنق وما بين العذار والاذن الحاقاله باصله وقيل يكفي مسح أكثر الوجه واليدين ومسح وروي الحسن عن أبي حنيفة أنه الى الرسغين وجه ظاهر الرواية قوله صلى الله عليه وسلم التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين وكذا فعله عليه السلام لانه سئل كيف أمسح فضرب بكفيه الارض ثم رفعهما للوجه ثم ضرب ضربة فمسح ذراعيه باطنهما وظاهرهما حتى مس يديه المرفقين (الخامس) من الشروط (أن يمسح بجميع اليد أو بأكثرها) أو بما يقوم مقامه (حتى لو مسح بأصبعين لا يجوز) كافي الخلاصة (ولو كرر حتى استوعب بخلاف مسح الرأس) كذا في السراج الوهاج عن الايضاح (السادس) من الشروط (أن يكون) التيمم (بضربتين يباطن الكفين لما روي بنافان نوى التيمم وأمر به غيره فيجوز مسح (ولو) كان الضربتان (في مكان واحد) على الاصح لعدم صيرورته مستعملا لان التيمم بمافي اليد ويقوم مقام الضربتين اصابة التراب بجسده اذا مسحه بنية التيمم) حتى لو أحدث بعد الضرب أو اصابة التراب فمسحه يجوز على ما قاله الاسيحاكي كمن أحدث رقى كفيه طمحوه بالطهارة وعلى ما اختاره شمس الاثمة لا يجوز لجعله الضرب ركنا كما وأحدث بعد غسل عضو وقال المحقق ابن المهام الذي يقتضيه النظر عدم اعتبار الضرب من معنى التيمم شرعا لان المأمور به في الكتاب ليس الا المسح وقوله صلى الله عليه وسلم التيمم ضربتان خرج مخرج الغالب والله سبحانه وتعالى أعلم (السابع) من الشروط (انقطاع ما ينافيه) حالة فعله (من حبس أو نفاس أو حدث) كما هو شرط أصله (الثامن) منها (زوال ما يمنع المسح) على البشرة (كشمع وشحم) لانه يصير به المسح عليه لا على الجسد (وسببه) ارادته لا يحل الا بالطهارة (وشروط وجوبه) ثمانية (كأذكر) بيانها (في الوضوء) فاغنى عن اعادةها (وركنها مسح اليدين والوجه) لم يقل ضربتان لما علمته من الخلاف من كون الضرب من معنى التيمم وكيفية قد علمتها من فعله صلى الله عليه وسلم (وسنن التيمم سبعة التسمية في أوله) كاصله (والترتيب) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (والموالة) الحكاية فعله صلى الله عليه وسلم (واقبال اليدين بعد وضعهما في التراب وادبارهما ونفضهما) انقاع عن تلوث الوجه والمثلة ولذا لا يتيمم بطين رطب حتى يجف الا اذا خاف خروج الوقت وبين الامام الاعظم لماسأله أبو يوسف عن كيفية بان مال على الصعيد فا قبل بيده وأدبر ثم رفعهما ونفضهما ثم مسح وجهه ثم أعاد كفيه جميعا فا قبل بهما وأدبر ثم رفعهما ونفضهما ثم مسح بكل كف ذراع الاخرى وباطنها الى المرفقين (وتفريج الاصابع) حالة الضرب مبالغة في التطهير (ونذب تأخير التيمم) وعن أبي حنيفة أنه حتم (لن يرجو) ما ذكره (الماء) بغلبة الظن (قبل خروج الوقت) المستحب اذا فائدة في التأخير سوى الاداء اكمل الطهارتين كما فعله الامام الاعظم في صلاة المغرب مخالفا لاسناده جناد وصوبه فيه وهي أول حادثة خالفه

ولو بناء وليس من العذر
خوف الجمعة والوقت
الثالث ان يكون التيمم
بطاهر من جنس الارض
كالتراب والخجر والرمل
لا الحطب والفضة والذهب
الرابع استيعاب المحل
بالمسح الخامس أن يمسح
بجميع اليد أو بأكثرها
حتى لو مسح بأصبعين لا يجوز
ولو كرر حتى استوعب
بخلاف مسح الرأس
السادس أن يكون ضربتين
يباطن الكفين ولو في مكان
واحد ويقوم مقام الضربتين
اصابة التراب بجسده اذا
مسحه بنية التيمم السابع
انقطاع ما ينافيه من حبس
أو نفاس أو حدث الثامن
زوال ما يمنع المسح كشمع
وشحم وسببه وشروط وجوبه
كأذكر في الوضوء وركناه
مسح اليدين والوجه وسنن
التيمم سبعة التسمية في أوله
والترتيب والموالة وقبل
اليدين بعد وضعهما في
التراب وادبارهما ونفضهما
وتفريج الاصابع ونذب
تأخير التيمم لن يرجو الماء

فيما وكان خروجهما لتشييع الاعمش رجهم الله تعالى (ويجب) أي يلزم (التأخير بالوعد بالماء ولو خاف
القضاء) اتفاقا إذا كان الماء موجودا أو قريبا إذا شك في جواز التيمم ومنع التأخير لخروج الوقت مع
بعدميل (ويجب التأخير) عند أبي حنيفة (بالوعد بالتوب) على العاري (أو السقاء) كجبل أودلو (مالم
يخف القضاء) فان خافه تيمم لحزم ولتنبههما وقال يجب التأخير ولو خاف القضاء كالوعد بالماء لظهور القدرة
بوفاء الوعد طاهرا (ويجب طلب الماء) غلوة بنفسه أو رسوله وهي ثلثائة خطوة (إلى مقدار أربعائة
خطوة) من جانب ظنه (أن ظن قربه) برؤية طير أو خضرة أو خبز (مع الأمن والابان) لم يظن أو خاف
عدوا (فلا يطلبه) (ويجب) أي يلزم (طلبه) أي الماء (من هو معه) لأنه مبذول عادة فلا ذل في طلبه (إن
كان في محل لا تنج به النفوس وإن لم يعطه إلا بئس مثله (لزمه شراؤه) وبزيادة بسيرة لا يغيب فاحش وهو
ملا بدخل تحت تقويم المقومين وقبل شطر القيمة (إن كان) الثمن (معه) وكان (فاضلا عن نفقته) وأجرة
جملة فهدى شروط ثلاثة لازم الشراء فلا يلزم الشراء لو طلب الغبن الفاحش أو طلب غن المنزل وليس معه فلا
يستدين الماء أو احتاجه لنفقته (و) يجوز أن يصلي بالتيمم الواحد ما شاء من الفرائض كالوضوء للامر به
ولقوله صلى الله عليه وسلم التراب طهور المسلم ولو إلى عشر حجج مالم يجد الماء والأولى أعادته لكل فرض
خروج من خلاف الشافعي (و) يصلي بالتيمم الواحد ما شاء من (التوافل) اتفاقا (وصح تقديمه على الوقت)
لأنه شرط فيسبق المشروط والأرادة سبب وقد حصلت (ولو كان أكثر البدن) جرحا تيمم والكثرة تعتبر
من حيث عدد الأعضاء في المختار فإذا كان بالأس والوجه واليدين جراحة ولو قلت وليس بالرجلين جراحة
تيمم ومنهم من اعتبرها في نفس كل عضو فان كان أكثر كل عضو منها جرحا تيمم والأفلا (أو) كان (نصفه)
أي البدن (جرحا تيمم) في الأصح ولو جنبنا لأن أحد الميقل يغسل ما بين كل جدر يتبين (وإن كان أكثره
صحيا غسله) أي الصحيح (ومسح الجرح) بمروره على الجسد وإن لم يستطع فطلى خرقه وإن ضره تركه وإذا
كانت الجراحة قليلة يبطئها ويضربه الماء صار كغالب الجراحة حكم الضرورة (ولا) يصح أن يجمع
بين الغسل والتيمم (إذا) نظيره في الشرع الجمع بين البذل والمبدل والجمع بين التيمم وسور الجار لاداء
الفرض باحدهما لا هما كما لا يجمع قطع وضمان وحدهم وروضة وميراث إلى غير ذلك من المعدودات
هنا (مهمة) نظمها ابن الشحنة بقوله ويسقط مسح الرأس عن برأسه * من الداء ما به يتضرر
وبه أفتى قاضي الهداية قلت وكذا يسقط غسله في الجنابة والحيض والنفاس للمساواة في العذر (وينقضه)
أي التيمم (ناقض الوضوء) لأن ناقض الأصل ناقض الخلفه وينقضه زوال العذر المبجل كذهاب العدو
والمرض والبرد ووجود الماء وقد شمل هذا قوله (وينقضه) القدرة على استعمال الماء الكافي ولو مرة
مرة فلو نلت الغسل وفي الماء قبل اكمال الوضوء بطل تيممه في المختار لا انتهاء طهورية التراب بالحديث
(ومقطوع اليدين والرجلين إذا كان بوجهه جراحة يصلي بغير طهارة ولا يعيد) وهو الأصح وقال بعضهم
سقطت عنه الصلاة ومسح الأشل وجهه وذراعيه بالأرض ولا يترك الصلاة ويمسح الأقطع ما بقي من
الفروض كغسله ويسقطان بجاوza القطع محل الفرض

باب المسح على الخفين

قبل خروج الوقت ويجب
التأخير بالوعد بالماء ولو
خاف القضاء ويجب التأخير
بالوعد بالتوب أو المسئلة
مالم يخف القضاء ويجب
طلب الماء إلى مقدار
أربعائة خطوة إن ظن
قربه مع الأمن والأفلا
ويجب طلبه من هو معه
كان في محل لا تنج به
النفوس وإن لم يعطه إلا بئس
مثله (لزمه شراؤه) إن كان
معه فاضلا عن نفقته ويصلي
بالتيمم الواحد ما شاء من
الفرائض والتوافل وصح
تقديمه على الوقت ولو كان
أكثر البدن أو نصفه جرحا
تيمم وإن كان أكثر صحيا
غسله ومسح الجرح ولا
يجمع بين الغسل والتيمم
وينقضه ناقض الوضوء
والقدرة على استعمال الماء
الكافي ومقطوع اليدين
والرجلين إذا كان بوجهه
جراحة يصلي بغير طهارة
ولا يعيد

باب المسح على الخفين
صح المسح على الخفين في
الحديث الأصغر للرجال
والنساء ولو كانا من شيء
تخين غير الجلد سواء كان
لهما نعل من جلد

ثبت بالسنة قولوا فعلا والخف ساتر للكعبين مأخوذ من الخفة لأن الحكمة به خف من الغسل إلى المسح
وسببه ليس الخف وشرطه كونه ساترا محل للفرض صالحا للمسح مع بقاء المدة وحكمه حل الصلاة في مدته
وركنه مسح القدر المفروض وصفته أنه شرع رخصة وكيفية الابتداء من أصابع القدم خطوطا بأصابع
اليد إلى الساق (صح) أي جاز (المسح على الخفين في) الظهار من (الحديث الأصغر) ما ورد فيه من
الأخبار المستفيضة فيحشى على منكره الكفر وإذا اعتقد جوازه وتكف قلعه يثاب بالعزيمة لأن
الغسل أشق والمسافر إذا تيمم للجنابة ثم أحدث حدا ناصرا فغرو وجدهما كافيا لأعضاء الوضوء يلزمه
قلع الخف وغسل رجليه ولا يصح له مسحه للجنابة (للرجال والنساء) سفر أو حضر الحاجة وبدونها لإطلاق
النص الشامل للنساء (ولو كانا) أي الختان مخذين (من شيء تخين غير الجلد) كلبس وجوخ وكرباس
يسمى على الساق من غير شدا يشف الماء وهو قو لهما واليه يرجع الأمر وعليه الفتوى لأنه في معنى
الخفين الجلد (سواء كان لهما نعل من جلد) ويقال له جورب منعزل بوضع الجلد أسفله كالنعل للقدم وإذا

جعل أعلامه وأسفله يقال له مجلد (أولاً) جلد بهما أصلاً وهو الخفين (ويشترط لجواز المسح على الحقيقين سبعة شرائط الأول) منها (لبسهما بعد غسل الرجلين) ولو حكما كيميرة بالرجلين أو باحداهما مسحهما وليس الخف بمسح خفه لأن مسح الجبيرة كالغسل (ولو) كان اللبس (قبل كمال الوضوء إذا أتمه) أي الوضوء (قبل حصول ناقض للوضوء) لوجود الشرط والخف مانع سرياً لحدث لا رافع وإذا توضأ المحدث ولو لبس مع انقطاع عذره فقدمه مثل غير المعذور والالتقيده بوقته فلا يسمح خفه بعده (و) الشرط (الثاني) سترهما (أي الحقيقين) (للكعبين) من الجوانب فلا يضر نظر الكعبين من أعلى خف قصير الساق والذي لا يغطي الكعبين إذا خيط به تخين كخوخ يصح المسح عليه (و) الشرط (الثالث) إمكان متابعة المشي فيهما (أي الحقيقين) فتعذر الرخصة لانعدام شرطها وهو متابعة المشي (فلا يجوز) المسح (على خف) (صنع) (من زجاج أو خشب أو حديد) لما قلنا (و) الشرط (الرابع) خلو كل منهما (أي الحقيقين) (على خوق قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع القدم) لأنه محل المشي واختلف في اعتبارها مضمومة أو مفرجة فإذا انكشفت الأصابع اعتبر ذاتها فلا يضر كشف الإبهام مع جاره وإن بلغ قدر ثلاث هي أصغرهما على الأصح والخرق طويلاً يدخل فيه ثلاث أصابع ولا يرى شيء من القدم عند المشي لصلابته لا يمنع ولا يضم مادون ثلاثة من رجل مثله من الأخرى وأقل خوق يجمع هو ما يدخل فيه مسألة ولا يعتبر مادونه (و) الشرط (الخامس) استمسكهما على الرجلين من غير شد (لتخافته إذا أرقب) لا يصلح لقطع المسافة (و) الشرط (السادس) منعهما وصول الماء إلى الجسد (فلا يشقان الماء) (و) الشرط (السابع) أن يبقى (بكل رجل) (من مقدم القدم قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع البس) لوجود المقدار المفروض من محل المسح فإذا قطعت رجل فوق الكعب جاز مسح خف الباقية وإن بقي من دون الكعب أقل من ثلاث أصابع لا يسمح لا فتراص غسل الباقي وهو لا يجمع مع مسح خف العصية (فلو كان فاقد مقدم قدمه لا يسمح على خفه ولو كان عقب القدم موجوداً) لأنه ليس محل لفرض المسح ويفترض غسله (ويسمح المقيم يوماً وليلة) (ويسمح) (المسافر ثلاثة أيام بلياليها) كما روى التوقيت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (وابتداء المدة) للمقيم والمسافر (من وقت الحدث) الحاصل (بعد لبس الحقيقين) على طهر هو الصحيح لأنه ابتداء منع الخف سرياً لحدث وما قبله طهارة غسل وقيل من وقت اللبس وقيل من وقت المسح (وإن مسح مقيم ثم سافر قبل تمام مدينته أتم مدة المسافر) لأن العبرة لا آخر الوقت كالصلاة (وإن أقام المسافر بعدما مسح يوماً وليلة تزع خفيه لأن رخصة السفر لا تبقى بدونه) (والأب) مسح دون يوم وليلة (بتم يوماً وليلة) لأنها مدة المقيم (وفرض المسح قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد) هو الأصح لأنها آلة المسح والثلاث أكثرها وبه وردت السنة فإن ابتل قدرها ولو بخرقة أو صبا جاز والأصبع يذكرونها ويثبت محل المسح (على ظاهر مقدم كل رجل) مرة واحدة فلا يصح على باطن القدم ولا عقبه وجوانبه وساقه ولا يسن تكراره (وسننه مداً لأصابع مفرجة) يبدأ (من رؤس أصابع القدم إلى الساق) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر برجل يتوضأ وهو يغسل خفيه فغسل بيده وقال إنما أمرنا بالمسح هكذا وأمرنا من مقدم الحقيقين إلى أصل الساق مرة واحدة وبين أصابعه فأنبأ أن الساق أو مسح عرضاً صحيح وخالف السنة (وينقض مسح الخف) أحد (أربعة أشياء) (أولها) كل شيء ينقض الوضوء لأنه بدل فينقضه ناقض الأصل وقد علمته (و) الثاني (نزع خف لسرياً لحدث السابق إلى القدم وهو الناقض في الحقيقة وإضافة النقص إلى النزاع مجاز ونزع خف يلزم قلع الآخر لسرياً لحدث وزوم غسلهما (ولو) كان النزاع (بمخرج أكثر القدم إلى ساق الخف) في النهج لمفارقة محل المسح مكانه ولا أكثر حكم الكل في الصحيح (و) الثالث (إصابة الماء أكثر إحدى القدمين في الخف على الصحيح) كما لو ابتل جميع القدم فيجب قلع الخف وغسلهما ثم زاعن الجمع بين الغسل والمسح ولو تكلف فغسل رجله من غير نزاع الخف أخاؤه عن الغسل فلا تبطل طهارته بانقضاء المدة (و) الرابع (مضي المدة) للمقيم والمسافر وإضافة النقص مجاز هنا والناقض حقيقة لحدث السابق بظهوره إلا أن فان تمت وهو في الصلاة بطلت وتيمم لفقد الماء (إن لم يخف دهاب رجله) أو بعضها أو عطبها (من البرد) فيجوز له المسح حتى يأمن وظاهر المتنون بقاء صفة المسح وفي معراج الدراية يستوعبه بالمسح كالجباثر (وبعد الثلاثة الأخيرة) وهو نزع الخف

ناقض للوضوء والثاني سترهما للكعبين والثالث إمكان متابعة المشي فيهما فلا يجوز زع على خف من زجاج أو خشب أو حديد والرابع خلو كل منهما عن خوق قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع القدم والخامس استمسكهما على الرجلين من غير شد والسادس منعهما وصول الماء إلى الجسد والسابع أن يبقى من مقدم القدم قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد ولو كان فاقد مقدم قدمه لا يسمح على خفه ولو كان عقب القدم موجوداً أو مسح المقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة أيام بلياليها وابتداء المدة من وقت الحدث بعد لبس الحقيقين وإن مسح مقيم ثم سافر قبل تمام مدينته أتم مدة المسافر وإن أقام المسافر بعدما مسح يوماً وليلة تزع ولا يتم يوماً وليلة وفرض المسح قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد على ظاهر مقدم كل رجل وسننه مداً لأصابع مفرجة من رؤس أصابع القدم إلى الساق وينقض مسح الخف أربعة أشياء كل شيء ينقض الوضوء ونزع خف ولو بخرق أكثر القدم إلى ساق الخف وإصابة الماء أكثر إحدى القدمين في الخف على الصحيح ومضي المدة إن لم يخف دهاب رجله من البرد وبعد الثلاثة الأخيرة

وابتلال أكثر القدم ومضى المدة (غسل رجليه فقط) وليس عليه إعادة بقية الوضوء إذا كان متوضعا لحلول
الحديث السابق بقدميه (ولا يجوز) أي لا يصح (المسح على عمامة وقلنسوة وبرقع وقفازين) لأن المسح ثبت
بمخلاف القياس فلا يلحق به غيره والقفاز بالضم والتشديد يعمل لليدين محشوا يقطن له أزرار برز على
الساعدين من البرد تلبسه النساء ويخذه الصياد من جلد أفاع محالب السقر والقلنسوة بفتح القاف وضم
السين المهملة مكان المجوزة والبرقع بضم الباء الموحدة وسكون الراء المهملة وضم القاف وفتحها خوقة
تنقب للعينين تلبسها الدواب ونساء الأعراب على وجوههن ﴿فصل﴾ في الجبيرة ونحوها (إذا اقتصد
أو خرج أو كسر عضوه فشدته بخرقة أو جبيرة وكان لا يستطيع غسل العضو والمنكسر
(وكان لا يستطيع غسل العضو) بماء بارد ولا حار وقيل لا يجب استعمال الحار (ولا يستطيع مسحه وجب
المسح) على الصحيح مرة واحدة في الصحيح وقيل بكرر الألفي الرأس واستحبابه رواية وقيل فرض لأن النبي
صلى الله عليه وسلم كان يمسح على عصابته ولما كسر زنده على رضى الله تعالى عنه يوم أحد أو يوم خيبر أمره
النبي صلى الله عليه وسلم أن يمسح على الجبائر ويمسح (على أكثر ما شدة العضو) هو الصحيح ثلاثا يؤدي إلى
فساد الجراحة بالاستيعاب (وكفى المسح على ما ظهر من الجسد بين عصابة الفتصد) ونحوه إن ضربه حلها
تبع الضرورة ثلاثا يسرى الماء فيض الجراحة وإن لم يضر الحبل حلها وغسل الصحيح ومسح الجريح وإن ضربه
المسح تركه (والمسح على الجبيرة ونحوها كالغسل) لما تحتها وليس بد لا بخلاف الخف لأنه بدل محض (فلا
يتوقت) مسح الجبيرة (بمدة) لكونه أصلا (ولا يشترط) لصحة المسح (شد الجبيرة) ونحوها (على طهر) دفعا
للجرح (ويجوز مسح جبيرة إحدى الرجلين مع غسل الأخرى) لكونه أصلا (ولا يبطل المسح بسقوطها
قبل البرء) لقيام العذر والجنابة والحديث سواء فيها ويجوز مسح العصابة العليا بعد مسح السفلى ولا يمسح
السفلى بعد نزاع العليا ولا يبطل مسحها بابتلال ما تحتها بخلاف الخف (ويجوز تبديلها بغيرها) بعد مسحها
(ولا يجب إعادة المسح عليها) أي الموضوعه بدلا (والأفضل إعادة) على الثانية لشبهة البدلية (وإذا رمد
وأمر) أي أمره طبيب مسلم حافظ (أن لا يغسل عينه) أو غلب على ظنه ضرر الغسل تركه (أو أن كسر ظفره)
أو حصل به داء (وجعل عليه دواء أو علكا) لمنع ضرر الماء ونحوه (أو) جعل عليه (جلدة مرارة) ونحوها
(وضرعه جازله المسح) للضرورة (وإن ضربه المسح تركه) لأن الضرورة تقدر بقدرها (ولا يقتصر إلى النية
في مسح الخف) في الظاهر وقيل تشترط فيه كالتميم للبدلية (و) مسح الجبيرة (و) مسح (الرأس) فهي سواء
في عدم اشتراط النية لأنه طهارة بالماء

باب الحيض والنفاس والاستحاضة ﴿﴾

(يخرج من الفرج) أي بالمرور منه ثلاثة دماء (حيض ونفاس) ومقرهما الرحم (واستحاضة) وفسرهما بقوله
(فالحيض) من غوامض الأبواب وأعظم المهمات لأحكام كثيرة كالطلاق والعنق والاعتاق والاستبراء والعدة
والنسب وحل الوطء والصلاة والصوم وقراءة القرآن ومسسه والاعتكاف ودخول المسجد وطواف الحج
والبلوغ وحقيقته (دم ينفضه) أي يدفعه بقوة (رحم) هو محل تربية الولد من لطفة (بالغة) تسع سنين
(لأداءها) يقتضى خروج دم بسببه (ولا حبل) لأن الله تعالى أجرى عادته بأنسد دم الرحم بالحبل فلا
يخرج منه شيء حتى يخرج الولد أو أكثره (ولم تبلغ سن الأياس) وهو خمس وخمسون سنة على المقتضى به وهذا
تعريفه شرعا وأما لغة فاصله السيلان يقال حاض الوادى إذا سال (وأقل الحيض ثلاثة أيام) بلياليها وهذه
شروطه وركنه بروز الدم المخصوص وصفته دم إلى السواد أقرب لذاع كرهه الراثية (وأوسطه خمسة) أيام
(وأكثره عشرة) بلياليها للنص في عدده وقيل خمسة عشر يوما وليس الشرط دوامه فانقطاعه في مدته كنزوله
(والنفاس) لغة مصدر نفست المرأة بضم النون وفتحها إذا ولدت فهي نفساء وشرعا (هو الدم) الخارج من
الفرج (عقب الولادة) أو خروج أكثر الولد ولو سقط استبان بعض خلقه فان نزل مستمرا فالعبرة بصدوره وإن
نزل منكوسا بجليه فالعبرة بسرته فإبعده نفاس وتنفضي بوضعه العدة وتصبر أم ولد ويحذف في عيمته بولادته
لكن لا يرث ولا يصلى عليه إلا إذا خرج أكثره حيا وإذا لم تزد ما بعده ولا تكون نفاسا في الصحيح ولا يلزمها
الالوضوء عندهما وقتما زوم غسلها احتياطاً عند الامام (وأكثره) أي النفاس (أربعون يوما) لأن النبي

غسل رجليه فقط ولا يجوز
المسح على عمامة وقلنسوة
وبرقع وقفازين
﴿فصل﴾ إذا اقتصد أو
خرج أو كسر عضوه فشدته
بخرقة أو جبيرة وكان
لا يستطيع غسل العضو
ولا يستطيع مسحه وجب
المسح على أكثر ما شدة
العضو وكفى المسح على ما
ظهر من الجسد بين عصابة
الفتصد والمسح كالغسل
فلا يتوقت بمدة ولا يشترط
شد الجبيرة على طهر ويجوز
مسح جبيرة إحدى الرجلين
مع غسل الأخرى ولا يبطل
المسح بسقوطها قبل البرء
ويجوز تبديلها بغيرها ولا
يجب إعادة المسح عليها
والأفضل إعادة وإذا رمد
وأمر أن لا يغسل عينه أو
أن كسر ظفره وجعل عليه
دواء أو علكا أو جلدة مرارة
وضرعه جازله المسح وإن
ضربه المسح تركه ولا يقتصر
إلى النية في مسح الخف
والجبيرة والرأس
﴿باب الحيض والنفاس
والاستحاضة﴾
يخرج من الفرج حيض
ونفاس واستحاضة فالحيض
دم ينفضه رحم بالغة لأداء
بها ولا حبل ولم تبلغ سن
الأياس وأقل الحيض ثلاثة
أيام وأوسطه خمسة وأكثره
عشرة والنفاس هو الدم
عقب الولادة وأكثره
أربعون يوما

صلى الله عليه وسلم وقت للنساء أربعين يوماً ألا ترى أن الطهر قبل ذلك (ولا حذلقه) أي النفاس إذا
 لاحاجة إلى أمارته زائدة على الولادة ولا دليل للحيض سوى امتداده ثلاثة أيام (ولا مسخاضة دم نفص عن
 ثلاثة أيام أو زاد على عشرة في الحيض) لما رويناه (و) دم زاد (على أربعين في النفاس) أو زاد على عاداتها
 وتجاوز أكثر الحيض والنفاس لما قدمناه (وأقل الطهر الفاصل بين الحيضتين خمسة عشر يوماً) لقوله صلى
 الله عليه وسلم أقل الحيض ثلاثة وأكثره عشرة وأقل ما بين الحيضتين خمسة عشر يوماً (ولا حذلقه كثره) لأنه
 قد يمتد إلى أكثر من سنة (الأم من بلغت مسخاضة) فيقدر حيضها بعشرة وطهرها بخمسة عشر يوماً ونفاسها
 بأربعين يوماً وإذا كان لها عادة وتجاوز عاداتها حتى زاد على أكثر الحيض والنفاس فأنها تبقى على عاداتها وإن
 استخاضت وأما إذا نسيت عاداتها فهي المحيرة (ويحرم بالحيض والنفاس ثمانية أشياء الصلاة والصوم) ولا
 يهتان لقوت شرط الهمة (و) يحرم (قراءة آية من القرآن) إلا بقصد الذكر إذا اشتملت عليه لا على حكم أو خبر
 وقال الهندواني لا أفقي يجوز له على قصد الذكر وإن روى عن أبي حنيفة واختلاف التصحيح فيما دون الآية
 وإطلاق المنع هو المختار لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن والنساء
 كالحائض (و) يحرم (مسها) أي الآية لقوله تعالى لا يمسه إلا المطهرون سواء كتب على قرطاس أو درهم
 أو حائط (البعلاف) مخاف من القرآن والحائض كالخريطة في الصحيح ويكره ما لم يتركه بحالته بعينه للباس
 ويرخص لاهل كتب الشريعة أخذها بالكم وبالبذل لضرورة إلا للتفسير فإنه يجب الوضوء لمسها ومسحها أن
 لا يأخذها إلا بوضوء ويجوز قلبها أوراق المحقق بخوف قلم للقراءة وأمر الصبي بمسحها ورفعها له لضرورة
 التعلم ولا يجوز لف شيء في كاذب كتب فيه فقه أو اسم الله تعالى أو النبي صلى الله عليه وسلم ونهى عن محو اسم
 الله تعالى بالبراق ومثله النبي تعظيماً ويستتر المصحف لوطه زوجته استحياء وتعظيماً ولا يرمى براه قلم ولا حشيش
 المسجد في محل ممتن (و) يحرم بالحيض والنفاس (دخول مسجد) لقوله صلى الله عليه وسلم لا أحل المسجد
 لجنب ولا حائض وحكم النساء كالحائض (و) يحرم بهما (الطواف) بالكسبة وإن صح لأن الطهارة فيه
 شرط كمال وتحل به من الاحرام ويلزمها بدنة في طواف الركن وعلى المحدث شاة إلا أن يعاد على الطهارة
 لشرف البيت ولأن الطواف به مثل الصلاة كما وردت به السنة (و) يحرم بالحيض والنفاس (الجماع
 والاستمتاع بماتحت السرة التي تحت الركبة وإذا انقطع
 الدم لا كثر الحيض والنفاس
 حل الوطء بلا غسل ولا
 مجل أن انقطع لدونه لتمام
 عاداتها إلا أن تغتسل أو تتيمم
 وتصلي أو تصير الصلاة ديناً
 في ذمتها وذلك بأن تجد بعد
 الانقطاع من الوقت الذي
 انقطع الدم فيه زماناً يسع
 الغسل والتيمم فخافوا قوماً
 ولم يغتسل ولم تتيمم حتى
 خرج الوقت وتقضى
 الحائض والنساء الصوم
 دون الصلاة ويحرم بالجنب
 خمسة أشياء الصلاة وقراءة
 آية من القرآن

ولا حذلقه والاستخاضة
 دم نفص عن ثلاثة أيام أو زاد
 على عشرة في الحيض وعلى
 أربعين في النفاس وأقل
 الطهر الفاصل بين
 الحيضتين خمسة عشر يوماً
 ولا حذلقه كثره إلا بلغت
 مسخاضة ويحرم بالحيض
 والنفاس ثمانية أشياء
 الصلاة والصوم وقراءة
 آية من القرآن ومسها إلا
 بعلاف ودخول مسجد
 والطواف والجماع
 والاستمتاع بماتحت السرة
 التي تحت الركبة وإذا انقطع
 الدم لا كثر الحيض والنفاس
 حل الوطء بلا غسل ولا
 مجل أن انقطع لدونه لتمام
 عاداتها إلا أن تغتسل أو تتيمم
 وتصلي أو تصير الصلاة ديناً
 في ذمتها وذلك بأن تجد بعد
 الانقطاع من الوقت الذي
 انقطع الدم فيه زماناً يسع
 الغسل والتيمم فخافوا قوماً
 ولم يغتسل ولم تتيمم حتى
 خرج الوقت وتقضى
 الحائض والنساء الصوم
 دون الصلاة ويحرم بالجنب
 خمسة أشياء الصلاة وقراءة
 آية من القرآن

عنه صلى الله عليه وسلم (ومسها الا بغلاف) انتهى عنه بالنص (ودخول مسجد والطواف) للنص المتقدم
 (ويحرم على المحدث ثلاثة أشياء الصلاة والطواف) لما تقدم (ومس المصحف) القرآن ولو آية (الابغلاف)
 انتهى عنه في الآية (ودم الاستحاضة) وهو دم عرق انفجر ايس من الرحم وعلامته انه لا رائحة له وحكمه
 (كرعاف دائم لا يمنع صلاة) أي لا يسقط الخطاب بها ولا يمنع محبتها اذا استمرنا زلا وقتا كاملا كما سنده (ولا)
 يمنع اذاؤها (صوما) فرضا كان أو نفلا (ولا) يحرم (وطأ) لانه ليس أذى وطهارة ذوى الاعذار ضرورية بينها
 بقوله (وتنوضا المستحاضة) وهي ذات دم نقص عن أقل الحيض أو زاد على أكثره أو أكثره أو كثر النفاس أو زاد
 على عادتها في أقلهما وتجاوزا كثرهما أو الحبلى والتي لم تبلغ تسع سنين (ومن به عذر كسلس بول أو استطلاق
 بطن) وانفلت ريج ورعاف دائم وجرح لا يرقأ ولا يمكن حبسه بحشومن غير مشقة ولا يجلس ولا بالأيام في
 الصلاة فهذا يتوضون (لوقت كل فرض) لالكل فرض ولا نقل لقوله صلى الله عليه وسلم المستحاضة
 تنوضا لوقت كل صلاة واه سبط ابن الجوزي عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فساثر ذوى الاعذار في حكم
 المستحاضة فالدليل يشملهم (ويصلون به) أي بوضوئهم في الوقت (ماشاؤا من الفرائض) أداء الوقتية وقضاء
 غيرها ولو لازم السنة زمان الصحة (و) ماشاؤا من (النوافل) والواجبات كالوتر والعبد وصلاة جنازة وطواف
 ومس مصحف (ويبطل وضوء المعذورين) اذا لم يطرأ ناقض غير العذر (بمخرج الوقت) كطلوع الشمس
 في الفجر عند أبي حنيفة ومحمد (فقط) وعند زفر بدخوله فقط وقال أبو يوسف هما إضافة النقص للخروج
 مجاز وفي الحقيقة ظهور الحدث السابق به فيصلى الظهر بوضوء الضحى والعبد على الصحيح خلافا لأبي يوسف
 وزفر ولا يصلى العبد بوضوء الصبح خلافا لزفر (ولا يصير) من ابتلى بناقض (معذورا حتى يستوعبه العذر
 وقتا كاملا ليس فيه انقطاع) لعذره (بقدر الوضوء والصلاة) اذ لو وجد لا يكون معذورا (وهذا) الاستيعاب
 الحقيقي بوجود العذر في جميع الوقت والاستيعاب الحكمي بالانقطاع القليل الذي لا يسع الطهارة
 والصلاة (شرط ثبوته) أي العذر (وشرط دوامه) أي العذر (وجوده) أي العذر (في كل وقت بعد ذلك)
 الاستيعاب الحقيقي أو الحكمي (ولو) كان وجوده (مرة) واحدة ليعلم بها بقاؤه (وشرط انقطاعه وخروج
 صاحبه عن كونه معذورا خلو وقت كامل عنه) بانقطاعه حقيقة فهذه الثلاث شروط الثبوت والدوام
 والانقطاع نسأل الله العفو والعافية منه وكرمه

باب الانجاس والطهارة عنها

ومسها الا بغلاف ودخول
 مسجد والطواف ويحرم
 على المحدث ثلاثة أشياء
 الصلاة والطواف ومس
 المصحف الا بغلاف ودم
 الاستحاضة كرعاف دائم
 لا يمنع صلاة ولا صوما ولا
 وطأ وتنوضا المستحاضة
 ومن به عذر كسلس بول أو
 استطلاق بطن لوقت كل
 فرض ويصلون به ماشاؤا
 من الفرائض والنوافل
 ويبطل وضوء المعذورين
 بمخرج الوقت فقط ولا
 يصير معذورا حتى
 يستوعبه العذر وقتا كاملا
 ليس فيه انقطاع بقدر
 الوضوء والصلاة وهذا شرط
 ثبوته وشرط دوامه وجوده
 في كل وقت بمس ذلك ولو
 مرة وشرط انقطاعه وخروج
 صاحبه عن كونه معذورا
 خلو وقت كامل عنه
 باب الانجاس والطهارة
 عنها
 تنقسم النجاسة الى قسمين
 غليظة وخفيفة فالغليظة
 كالنجر والدم المسفوح ولحم
 الميتة واهابها وبول مالا
 يؤكل لحمه

لما فرغ من بيان النجاسة الحكمية والطهارة عنها شرع في بيان الحقيقية ومن يلها وتقسيمها ومقدار المعفو
 منها وكيفية تطهير محلها وقدمت الاولى لبقاء المنع عن المشروط بزوالها ببقاء بعض المحل وان قل من غير
 اصابه من يلها بخلاف الثانية فان قليلها عفو بل الكثير للضرورة والنجاس جمع نجس بفحيتين اسم لعين
 مستفردة شرعا وأصله مصدر ثم استعمل اسماء في قوله تعالى انما المشركون نجس وطلق على الحكمي
 والحقيقي ويختص الخبث بالحقيقي ويختص الحدث بالحكمي فالنجس بالفتح اسم ولا تلحقه التاء وبالكسر
 صفة وتلحقه التاء والتطهير ما اثبات الطهارة بالمحل أو ازاله النجاسة عنه ويفترض فيما لا يعنى منها وقد ورد أن
 اول شئ يسئل عنه العبد في قبره الطهارة وان عامة عذاب القبر من عدم الاعتناء بشأنها والخرز عن النجاسة
 خصوصا البول وقد شرع في بيان حقيقتها فقال (تنقسم النجاسة) الحقيقية (الى قسمين) أحدهما نجاسة
 (غليظة) باعتبار قلة المعفو عنه منها لا في كيفية تطهيرها لانه لا يختلف بالغلظ والخفة (و) القسم الثاني
 نجاسة (خفيفة) باعتبار كثرة المعفو عنه منها بما ليس في الملاحظة لا في التطهير واصابة الماء والمائعات لانه
 لا يختلف تخسيسها بما (فالغليظة كالنجر) وهي التي من ماء العنب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد وكانت غليظة
 لعدم معارضة نص بنجاستها كالدم المسفوح عند الامام والخفيفة لثبوت المعارض لقوله صلى الله عليه وسلم
 استنزها من البول مع خبر العربيين الدال على طهارة بول الابل (والدم المسفوح) للآية الشريفة أو دما
 مسفوحا لا الباقي في اللحم المهزول والسمين والباقي في عروق المذكي ودم الكبد والطحال والقلب ومالا
 ينقض الوضوء في الصحيح ودم البق والبراغيث والقمل وان كثر ودم السمك في الصحيح ودم الشهيد في حقه
 (ولحم الميتة) ذات الدم لا السمك والجراد ومالا نفس له سائلة (واهابها) أي جلد الميتة قبل دفعه (وبول مالا
 يؤكل لحمه) كالدوى ولورضيعا والذئب وبول الفأرة ينجس الماء لا مكان الاحتراز عنه لانه ينجس ويغنى عن

القليل منه ومن خونها في الطعام والشراب للضرورة (ونحو الكلب) بالجريح جميعه (ورجميع السباع) من
 البهائم كالغهد والسبع والخنزير (ولعابها) أى سباع البهائم لتولد من لحم نجس (وخو الدجاج) بتلث
 الذال (والبط والاوز) لنتنه (وما ينقض الوضوء بخروجه من بدن الانسان) كالدمل السائل والمني والمذي
 والودي والاستحاضة والحيض والنفاس والقيء ملء الفم ونجاستها غليظة بالاتفاق لعدم معارض دليل
 نجاستها عنده ولعدم مسامحة الاجتهاد في طهارتها عندهما (وأما) القسم الثاني وهى النجاسة الخفيفة
 فكبول الفرس) على المفتي به لانه مأكول وان كره له وعند محمد طاهر (وكذا بول) كل (ما يؤكل لحمه) من
 النعم الالهية والوحشية كالغنم والغزال قيد ببولها لان روث الخيل والبغال والحمير وخشى البقر وبعير الغنم
 نجاسته غليظة عند الامام لعدم تعارض نصين وعندهما خفيفة لاختلاف العلماء وهو الاظهر لعموم البلوى
 وظهرها محمد آخروا قال لا يمنع الروث وان غش لبلى الناس بامتلاء الطرق والخانات بها ووجه التعبير
 كسرقينه وهى ما يصعد من خوفه الى فيه فكذا جرة البقر والغنم وأدام السمك ولعاب البغل والحمير
 فطاهر في ظاهر الرواية وهو الصحيح (و) من الخفيفة (خوطير لا يؤكل) كالصقر والحداة فى الاصح لعموم
 الضرورة وفى رواية طاهر وصححه السرخسى ولما بين القسمين بين القدر المعفو عنه فقال (وعنى قدر الدرهم)
 وزنا فى المجسدة وهو عشرة قيراط ومساحة فى المائعة وهو قدر مقعر الكف داخل مفاصل الاصابع كما
 وفقه الهداى وهو الصحيح فذلك عفو (من) النجاسة (المغلظة) فلا يعنى عنها اذا زادت على الدرهم مع
 القدرة على الازالة (و) عنى قدر (مادون ربع الثوب) الكامل (أو البدن) كله على الصحيح (من الخفيفة)
 بقيام الربع مقام الكل كسح ربع الرأس وحلقه وطهارة ربع السائر وعن الامام ربع أدنى ثوب تجوز
 فيه الصلاة كالمثزر وقام الامام البغدادى المشهور بالقطع هذا هو أصح ما روى فيه لكنه فاصر على الثوب
 وقيل ربع الموضع المصاب كالذيل والكم قال فى الخفة هو الاصح وفى الحقائق وعليه الفتوى وقيل غير
 ذلك (وعنى رشاش بول) ولو مغلظا (كرؤس الابرة) ولو محل ادخال الخيط للضرورة وان امتلا منه الثوب
 والبدن ولا يجب غسله لو أصابه ماء كثير وعن أبى يوسف يجب ولو ألقيت نجاسة فى ماء فاصابه من وقعها
 لا ينجسه ما يظهر أثر النجاسة ويعنى عما لا يمكن الاحتراز عنه من غسالة الميت مادام فى علاجه لعموم البلوى
 وبعد اجتماعها نجس ما أصابته واذا انبسط الدهن النجس فزاد على القدر المعفو عنه لا يمنع فى اختيار
 المرغباتى وجاعة بالنظر لوقت الاصابة ومختار غيرهم المنع فان صلى قبل اتساعه صحت وبعده لا وبه أخذ
 الاكثرون كما فى السراج الوهاج ولو مشى فى السوق فابتل قدماه من ماء رش فيه لم تجز صلاته لغلبة النجاسة
 فيه وقيل تجز به وردغة الطين والوحل الذى فيه نجاسة عفو الا اذا علم عين النجاسة للضرورة (ولو ابتل
 فرأش أو تراب نجسان) وكان ابتلا لهما (من عرق نائم) عليهما (أو) كان من (بلل قدم وظهر أثر النجاسة) هو
 طعم أولون أو ربح (فى البدن والقدم نجسا) لوجودها بالاث (والا) أى وان لم يظهر أثرها فيهما (فلا) ينجسان
 (كما لا ينجس ثوب جاف طاهر لى فى ثوب نجس رطب لا ينصرف الرطب لعصر) لعدم انفصال جرم النجاسة
 اليه واختلاف المشايخ فيما لو كان الثوب الجاف الطاهر بحيث لو عصر لا يقطر فذكر الحلوانى أنه لا ينجس
 فى الاصح وفيه نظر لان كثيرا من النجاسة ينتشر به الجاف ولا يقطر بالعصر كما هو مشاهد عند ابتداء غسله
 فلا يكون المنفصل اليه مجرد دابة الا اذا كان النجس لا يقطر بالعصر فيتعين أن يفتى بخلاف ما صحح
 الحلوانى (ولا ينجس ثوب رطب بنشره على أرض نجسة) ببول أو سرقين لكنها (بابسة فتندت) الارض
 (منه) أى من الثوب الرطب ولم يظهر أثرها فيه (ولا) ينجس الثوب (بريح هبت على نجاسة فاصابت) الريح
 (الثوب الا أن يظهر أثرها) أى النجاسة (فيه) أى الثوب وقيل ينجس ان كان مبلولا لا تصالحها به ولو خرج
 منه ريح ومقعده مبلولة حكم شمس الائمة بنجيسه وغيره بعدمه وتقدم أن الصحيح طهارة الريح الخارجة فلا
 ينجس الثياب المبتلة (ويظهر متنجس) سواء كان بدنا أو ثوبا أو نية (بنجاسة) ولو غليظة (مرثية) كدم
 (بزوال عينها ولو) كان (بمرة) أى غسلة واحدة (على الصحيح) ولا يشترط التبرك ا لان النجاسة فيه باعتبار
 عينها فتزول بزوالها وعن الفقيه أبى جعفر أنه يغسل مرتين بعد زوال العين الحاف لها بغير مرثية غسلة مرة
 وعن نضر الاسلام ثلاثا بعده كغير مرثية لم تغسل ومسمع محل الحمامة بثلاث خرق رطبات نظاف مجزئ عن

ونحو الكلب وجميع
 السباع ولعابها وخو
 الدجاج والبط والاوز وما
 ينقض الوضوء بخروجه
 من بدن الانسان وأما الخفيفة
 فكبول الفرس وكذا بول
 ما يؤكل لحمه وخو طير
 لا يؤكل وعنى قدر الدرهم
 من المغلظة مادون ربع
 الثوب أو البدن من
 الخفيفة وعنى رشاش بول
 كرؤس الابرة ولو ابتل
 فرأش أو تراب نجسان
 من عرق نائم أو ببل قدم
 وظهر أثر النجاسة فى البدن
 والقدم نجسا والا فلا كما
 لا ينجس ثوب جاف طاهر
 لى فى ثوب نجس رطب
 لا ينصرف الرطب لو عصر
 لا ينجس ثوب رطب بنشره
 على أرض نجسة بابسة
 فتندت منه ولا بريح هبت
 على نجاسة فاصابت الثوب
 الا أن يظهر أثرها فيه
 ويظهر متنجس بنجاسة
 مرثية بزوال عينها ولو
 بمرة على الصحيح

الغسل لانه يعمل عمله (ولا يضر بقاء أثر) كلون أو ربح في محلها (شق زواله) والمسقة أن يحتاج في إزالته
لغير الماء أو غير المائع كحرض وصابون لأن الآلة المعدة لتطهير الماء فالثوب المصبوغ بمتنجس يطهر
إذا صار الماء صافيا مع بقاء اللون وقيل يغسل بعده ثلاثا ولا يضر أن يرد من متنجس على الأصح لزوال
النجاسة المجاورة بالغسل بخلاف شحم الميتة لانه عين النجاسة والسمن والدهن المتنجس يطهر بصب الماء
عليه ورفع عنه ثلاثا والغسل يصب عليه الماء ويغلبه حتى يعود كما كان ثلاثا أو الفخار الجديد يغسل ثلاثا
بأنقطاع تقاطره في كل منها وقيل يحرق الجديد ويغسل القديم والاواني الصفيحة تطهر بالمسح
والخشب الجديد ينجف والقديم يغسل والعم المطبوع ينجس حتى ينضج لا يطهر وقيل يغلي ثلاثا بالماء
الظاهر ومرفته تصب لا خير فيها وعلى هذا الدجاج المغلي قبل إخراج أمعائها وأما وضعها بقدر انحلال
المسام لتنف ريشها فتطهر بالغسل وتمويه الحديد بعد سقيه بالنجس مرات ويجه مرة لحرقه وقيل
التمويه يطهر ظاهرها بالغسل ثلاثا والتمويه يطهر باطنها عند أبي يوسف وعليه الفتوى والاستحالة تطهر
الاعيان النجسة كالهيئة إذا صارت ملحوا والعذرة ترابا أو رمادا كما سنده ذكره والبلية النجسة في التنور
بالأحواق ورأس الشاة إذا زال عنها الدم به والنجر إذا خللت كالوخلت والزيت النجس صابونا (و) يطهر
محل النجاسة (غير المرئية بغسلها ثلاثا) وجوبا وبوسع مع الترتيب ندبا في نجاسة الكلب خروج من
الخلاف (والعصر كل مرة) تقدير الغلبة الظن في استخراجها في ظاهرها رواية وفي رواية يكتفي بالعصر
مرة وهو أوفق ووضعها في الماء الجاري يغني عن التثليث والعصر كالإناء إذا وضعه فيه فامتلا وخروج
منه طهر وإذا غسله في أوان فهني والمياه متفاوتة فالأولى تطهر وما تصيبه بالغسل ثلاثا والثانية بثلثين
والثالثة بواحدة وإذا نسي محل النجاسة فغسل طرفا من الثوب بدون تحريك بطهارته على المختار ولكن
إذا ظهرت في محل آخر أعاد الصلاة (وتطهر النجاسة) الحقيقية مرثية كانت أو غير مرثية (عن الثوب
والبدن بالماء) المطلق اتفاقا وبالمستعمل على الصحيح لقوة الإزالة به (و) كذا تطهر عن الثوب والبدن
في الصحيح (بكل مائع) طاهر على الأصح (مزيل) لوجود إزالة التبايع فلا تطهر بدهن لعدم خروجه
بنفسه ولا بالبنين ولا بخيضافى الصحيح وروى عن أبي يوسف لو غسل الدم من الثوب بدهن أو سمن أو زيت
حتى ذهب أثره جاز والمزيل (كخل وماء الورد) والمستخرج من البقول لقوة إزالته لأجزاء النجاسة
المتناهية كالماء بخلاف الحدث لانه حكى وخص بالماء بالنص وهو أهون موجود فلا حرج ويطهر
الثدى إذا وضعه لولده وقد نجس بالقي ثلاث مرات بريقه وفم شارب النجر بترديد ريقه وبلعه وحس
الأصبع ثلاثا عن نجاسة وخص التطهير بمحمد بالماء وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف (ويطهر الخف
ونحوه) كالنعل بالماء وبالمائع و(بالدك) بالارض أو التراب (عن نجاسة لها جرم) ولو مكثت من غيرها
على الصحيح كتراب أو رماد وضع على الخف قبل جفافه من نجاسة مائعة (ولو كانت) المتجسدة من أصلها أو
بأكتساب الجرم من غيرها (رطبة) على المختار للفتوى وعليه أكثر المشايخ لقوله صلى الله عليه وسلم إذا وطئ
أحدكم الأذى بخفيه فطهورهما التراب ولقوله صلى الله عليه وسلم إذا جاء أحدكم المسجد فليتنظرفان رأى
في نعليه أذى أو قد ذرا فليمسحهما وليصلي فيهما قيد بالخف احترازا عن الثوب والبساط واحترازا عن
البدن إلا في المني لما تقدم (ويطهر السيف ونحوه) كالمرآة والاواني المدهونة والخشب الخراطى والآبنوس
والظفر (بالمسح) بتراب ونحوه لأنها لا تتداخلها أجزاء النجاسة أو صوف الشاة المذبوحة فلا يبق بعد المسح
إلا القليل وهو غير معتبر ويحصل بالمسح حقيقة التطهير وفي رواية فإذا قطع بها البطيخ يحمل أكله واختاره
الاسيحابي ويحرم على رواية التقليل واختاره القدوري ولا فرق بين الرطب والحاف والبول والعذرة على
المختار للفتوى لأن الصحابة رضوا الله عنهم كانوا يفتلون الكفار بسبوفهم ثم مسحونها ويصلون معها (وإذا
ذهب أثر النجاسة عن الأرض) قد (جفت) ولو بغير الشمس على الصحيح طهرت و(جازت الصلاة عليها)
لقوله صلى الله عليه وسلم أيما أرض جفت فقد زكت (دون التيمم منها) في الأظهر لا شترط الطيب نصا
وروى جوازها منها (ويطهر ما بها) أي الأرض (من شجر وكلا) أي عشب (قائم) أي نابت فيها (بجفافه)
من النجاسة لا يسه عن رطوبته وذهاب أثرها تبعاً للأرض على المختار وقيل لا بد من غسلها (وتطهر نجاسة

ولا يضر بقاء أثر شق زواله
وغير المرثية بغسلها ثلاثا
والعصر كل مرة وتطهر
النجاسة عن الثوب والبدن
بالماء وبكل مائع مزيل
كخل وماء الورد ويطهر
الخف ونحوه بالدك من
نجاسة لها جرم ولو كانت
رطبة ويطهر السيف ونحوه
بالمسح وإذا ذهب أثر النجاسة
على الأرض وجفت جازت
الصلاة عليها دون التيمم منها
ويطهر ما بها من شجر وكلا
قائم بجفافه وتطهر نجاسة

استحالت عينها كان صارت ملحاً) أو تراباً أو طروناً (أو احترقت بالنار) لتصير رماذا طاهر اعلی الصبح لتبدل الحقيقة كالصبر يصير خرافتيحس ثم يصير خلافتطهر ويخار الكنيف والاصطبل والحمام اذا قطر لا يكون نجساً استخسناوا المستقطر من النجاسة نجس كالسمي بالعرفي فهو حرام وببيض مالا يؤكل قيل نجس كالحمة وقيل طاهر (ويطهر المني الخاف) ولومني امرأه على الصبح (بفركه عن الثوب) ولو جديداً (مبطناً) عن (البدن) بفركه في ظاهر الزوايه ان لم يتنجس بملطخ خارج المخرج كبول (ويطهر) المني (الزبط بغسله) لقوله صلى الله عليه وسلم اغسله رطبا وافر كيه يابساً فان اصابه الماء بعد الفرك فهو ونظائره كالارض اذا حفت وجلد الميتة الشمس والبشر اذا غارت وقد اختلف المتصحح والاولى اعتبار الطهارة في الكل كما تفيد المتون وملاقاة الطاهر طاهر امثله لا نوجب التنجيس (فصل يطهر جلد الميتة) ولو فيل لانه كسائر السباع في الاصح لانه صلى الله عليه وسلم كان يمشط بمشط من عاج وهو عظم الفيل ويطهر جلد الكلب لانه ليس نجس العين في الصبح (بالدباغة الحقيقية كالقرظ) وهو ورق السلم أو غمر السنط والعفص وقشور الرمان والنسب (وبا) لدباغة (الحكمية كالنتريب والتشميس) والالقاء في الهواء فتجوز الصلاة فيه وعليه والوضوء منه لقوله صلى الله عليه وسلم اياها باب دبغ فقد طهر وأراد صلى الله عليه وسلم ان يتوضأ من سقاء فقيل له انه ميتة فقال دبغه فزبل خبثه أو نجسه أو رجسه وقال صلى الله عليه وسلم استمتعوا بجلود الميتة اذا هي دبغت ترابا كان أو رمادا أو ملحاً وما كان بعد أن يزيد صلاحه (الا جلد الخنزير) لنجاسة عينه والدباغة لاخراج الرطوبة الفسدة من الجلد الطاهر بالاصالة وهذا نجس العين (و) جلد (الآدمي) لحرمته صوناً له لكرامته وان حكم بطهارته به لا يجوز استعماله كسائر أجزاء الآدمي (ونظير الذكاة الشرعية) خرج هذا بجمي المجوسي شياً والمحرم صيداً وتارك التسمية عمداً (جلد غير المأ كولد سوي الخنزير لعمل الذكاة عمل الدباغة في ازالة الرطوبات النجسة بل أولى (دون نجس) فلا يطهر (على أصح ما يفتي به) من التمهين المختلفين في طهارة لحم غير المأ كولد وشحمه بالذكاة الشرعية للاحتياج الى الجلد (وكل شئ) من أجزاء الحيوان غير الخنزير (لا يسرى فيه الدم لا ينجس بالموت) لان النجاسة باحتباس الدم وهو منعقد فيما هو (كالشعر والريش المجزوز) لان المنسول جدره نجس (والقرون والحافر والعظم مالم يكن به) أي العظم (دسم) أي ودك لانه نجس من الميتة فاذا زال عن العظم زال عنه النجس والعظم في ذاته طاهر لما أخرج الدارقطني انما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من الميتة لحمها فاما الجلد والشعر والصوف فلا بأس به (والعصب نجس في الصبح) من الرواية لان فيه حياة بدليل التألم بقطعه وقيل طاهر لانه عظم غير صلب (وناخه المسك طاهرة) مطلقاً ولو كانت تفسد باصالة الماء كما تقدم في الدباغة الحكمية (كالمسك) للاتفاق على طهارته (وأكله) أي المسك (حلال) ونص على حل أكله لانه لا يلزم من طهارة الشئ حل أكله كالتراب طاهر لا يحمل أكله (والزباد) معروف (طاهر تصح صلاة متطيب به) لاسفالتة للطبيية كالمسك فانه بعض دم الغزال وقد اتفق على طهارته وليس الا بالاسفالة للطبيية والاستحالة مطهرة والله تعالى الموفق بمنه وكرمه

كتاب الصلاة

لا بد من بيان معناها لغة وشرعية ووقت افتراضها وعدد أوقاتها وبيانها وركعاتها وحكمة افتراضها وسببها وشروطها وحكمها وركنها وصفاتها هي في اللغة عبارة عن الدعاء وفي الشريعة عبارة عن الأركان والأفعال المخصوصة وفرضت ليله المعراج وعدد أوقاتها خمس للحديث والاجاع والوتر واجب ليس منها وفرضت في الاصل ركعتين ركعتين الا المغرب فأقرت في السفر وزيدت في الحضرة الا في الفجر وحكمة افتراضها شكر المنعم وسببها الأصلي خطاب الله تعالى الازلي والاوقات أسباب ظاهراً تيسر او شرطها ستة علمها سقوط الواجب وقيل الثواب وأركانها ستة علمها وصفتها ما فرض أو واجب أو سنة ستعلمها مفصلة ان شاء الله تعالى (يشترط لفرضيتها) أي لتكليف الشخص بها (ثلاثة أشياء الاسلام) لانه شرط للخطاب لفروع الشريعة (والبلوغ) اذ لا خطاب على صغير (والعقل) لانعدام التكليف بدونه (و) لكن (تؤمر بها الاولاد) اذا وصلوا في السن (لسبع سنين وتضرب عليها العشر يبدل بالخشبة) أي عصا لجريده رفيقاه وزجر بحسب طاقته ولا يزيد على ثلاث ضربات بيده قال صلى الله عليه وسلم مروا

استحالت عينها كان صارت ملحاً أو احترقت بالنار ويطهر المني الخاف بفركه عن الثوب والبدن ويطهر الرطب بغسله (فصل) يطهر جلد الميتة بالدباغة الحقيقية كالقرظ وبالحكمية كالنتريب والتشميس الا جلد الخنزير والآدمي ونظير الذكاة الشرعية جلد غير المأ كولد سوي الخنزير لا يسرى فيه الدم ولا ينجس بالموت كالشعر والريش المجزوز والقرون والحافر والعظم مالم يكن به دسم والعصب نجس في الصبح وناخه المسك طاهرة كالمسك وأكله حلال والزباد طاهر تصح صلاة متطيب به

كتاب الصلاة

يشترط لفرضيتها ثلاثة أشياء الاسلام والبلوغ والعقل وتؤمر بها الاولاد لسبع سنين وتضرب عليها العشر يبدل بالخشبة

أولادكم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها العشر وفرقوا بينهم في المضاجع (وأسماءها أوقاتها وتجب) أي يفترض فعلها (بأول الوقت وجوباً بموسعا) فلا حرج حتى يضيق عن الأداء فيتوجه الخطاب حتماً وبأنهم بالتأخير عنه (والاوقات) للصلوات المفروضة (خمس) أولها (وقت) صلاة (الصبح) الوقت مقدار من الزمن مفروض لا مراً (من) ابتداء (طلوع الفجر) لامامة جبريل حين طلع الفجر (الصادق) وهو الذي يطلع عرضاً منتشراً والكاذب يظهر طولاً ثم يغيب وقد أجمعت الأمة على أن أوله الصبح الصادق وآخوه (إلى قبيل طلوع الشمس) لقوله عليه السلام وقت صلاة الفجر ما لم يطلع قرن الشمس الأول (و) ثانيها (وقت) صلاة (الظهر من زوال الشمس) عن بطن السماء بالاتفاق ويمتد إلى وقت العصر وفيه روايتان عن الإمام في رواية (إلى قبيل) (أن يصير ظل كل شيء مثليه) سوى في الزوال لتعارض الآثار وهو الصحيح وعليه جل المشايخ والمتون والرواية الثانية أشار إليها بقوله (أو مثله) مرة واحدة سوى ظل الاستواء فإنه مستثنى على الروايتين والفيء بالهمز بوزن الشيء ما نسخ الشمس بالعشي والظل ما نسخته الشمس بالغداة (واختار الثاني الطحاوي وهو قول الصحابين) أي يوسف ومحمد لامامة جبريل العصر فيه ولكن علمت أن أكثر المشايخ على اشتراط بلوغ الظل مثليه والاخذ به أحوط لبراءة الذمة بيقين اذ تقديم الصلاة عن وقتها لا يصح وتصح اذا خرج وقتها فكيف والوقت باق اتفاقاً وفي رواية أسد اذا خرج وقت الظهر بصيرورة الظل مثله لا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه فبينهما وقت مهممل فالاحتياط أن يصلي الظهر قبل أن يصير الظل مثله والعصر بعد مثليه ليكون مؤدياً بالاتفاق كذا في المبسوط (و) أول (وقت العصر من ابتداء الزيادة على المثل أو المثلين) لما قدمناه من الخلاف (إلى غروب الشمس) على المشهور لقوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر وقال الحسن بن زياد إذا اصفرت الشمس خرج وقت العصر وجعل على وقت الاختيار (و) أول وقت (المغرب منه) أي غروب الشمس (إلى قبيل) (غروب الشفق الأحمر على المفتي به) وهو رواية عن الإمام وعليها الفتوى وبها قال لقول ابن عمر الشفق الأحمر وهو مروي عن أئمة الصحابة وعليه أطباق أهل اللسان ونقل رجوع الإمام إليه (و) ابتداء وقت صلاة (العشاء والوتر منه) أي من غروب الشفق على الاختلاف الذي تقدم (إلى) قبيل طلوع (الصبح) الصادق لاجماع السلف وحديث امامة جبريل لا ينبغي ما وراء وقت امامته وقال صلى الله عليه وسلم إن الله زادكم صلاة ألا وهي الوتر فصلوها ما بين العشاء الأخيرة إلى طلوع الفجر (ولا يقدم) صلاة (الوتر على) صلاة (العشاء) لهذا الحديث و (الترتيب للآدم) بين فرض العشاء واجب الوتر عند الإمام (ومن لم يجد وقتها) أي العشاء والوتر (لم يجبا عليه) بأن كان في بلد كبلغار باقصى المشرق يطلع فيها الفجر قبل مغيب الشفق في أقصر ليالي السنة لعدم وجود السبب وهو الوقت وليس مثل اليوم الذي كسنة من أيام الدجال للآمر فيه بتقدير الاوقات وكذا الحال في البيع والاجارة والصوم والحج والعدة كما بسطناه في أصل هذا المختصر والله الموفق (ولا يجمع بين فرضين في وقت) اذ لا تصح التي قدمت عن وقتها ولا يحل تأخير الوقتية إلى دخول وقت آخر (بعذر) كسفر ومطر وجل المروي في الجمع على تأخير الأولى إلى قبيل آخر وقتها وعند فراغه دخل وقت الثانية فصلاها فيه (إلى عرفة للحاج) لا غيرهم (بشرط) أن يصلي الحاج مع (الإمام الأعظم) أي السلطان أو نائبه كلاً من الظهر والعصر ولو سبق فيهما (و) بشرط (الاحرام) بالحج لاعمرة حال صلاة كل من الظهر والعصر ولو أحرم بعد الزوال في الصحيح وصحة الظهر ولو تبين فساده أعاد وبعد العصر اذا دخل وقته المعتاد فهذه أربعة شروط للجمعة عند الإمام وعندهما يجمع الحاج ولو منفرد قال في البرهان وهو الاظهر (فيجمع) الحاج (بين الظهر والعصر جمع تقديم) في ابتداء وقت الظهر بمسجد مرة كما هو العادة فيه بأذان واحد واقامتين لا يتنبه للجمع ولا يفصل بينهما بنافلة ولا سنة الظهر (ويجمع) الحاج (بين المغرب والعشاء) جمع تأخير فيصليهما (بأذان واحد واقامة واحدة لعدم الحاجة للتنبيه بمخول الوقتين ولا يشترط هنا سوى المكان والاحرام) ولم تجز المغرب في طريق مزدلفة يعني الطريق المعتاد للعامة لقوله صلى الله عليه وسلم الذي رآه يصلي المغرب في الطريق الصلاة أمثل فإن فعل ولم يعده حتى طلع الفجر أو خاف طلوعه صبح (و) لما بين أصل الوقت بين المنسحب منه

وأسماءها أوقاتها وتجب بأول الوقت وجوباً بموسعا وألاوقات خمسة وقت الصبح من طلوع الفجر الصادق إلى قبيل طلوع الشمس ووقت الظهر من زوال الشمس إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه سوى ظل الاستواء واختار الثاني الطحاوي وهو قول الصحابين ووقت العصر من ابتداء الزيادة على المثل أو المثلين إلى غروب الشمس والمغرب منه إلى غروب الشفق الأحمر على المفتي به والعشاء والوتر منه إلى الصبح ولا يقدم الوتر على العشاء للترتيب للآدم ومن لم يجد وقتها لم يجبا عليه ولا يجمع بين فرضين في وقت بعذر إلا في عرفة للحاج بشرط الإمام الأعظم والاحرام فيجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم ويجمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة ولم تجز المغرب في طريق مزدلفة

بقوله (يستحب الاسفار) وهو التأخير للاضاعة (بالفجر) بحيث لو ظهر فسادها أعادها بقراءة مسنونة قبل طلوع الشمس لقوله صلى الله عليه وسلم اسفروا بالفجر فانه أعظم للاجر وقال عليه السلام انوروا بالفجر ببارك لكم ولان في الاسفار تكثير الجماعة وفي التغليس تقليلها وما يؤدى الى التكثير أفضل وليس سهل تحصيل ما ورد عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الفجر في جماعة ثم قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس ثم صلى ركعتين كانت له كأجر حجة تامة وعمره تامة حديث حسن وقال صلى الله عليه وسلم من قال دبر صلاة الصبح وهو نائم رجله قبل أن يتكلم لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شئ قدير عشر مرات كتب له عشر حسنات وحى عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات وكان يومه ذلك في حرم من كل مكر وهوس من الشيطان ولم يتبع بذيئ أن يذكره في ذلك اليوم الا الشرك بالله تعالى قال الترمذى هذا حديث حسن وفي بعض النسخ حسن صحيح ذكره النووي وقال صلى الله عليه وسلم من مكث في مصلاه بعد الفجر الى طلوع الشمس كان كمن أعتق أربع رقاب من ولد اسمعيل عليه السلام من مكث في مصلاه بعد العصر الى غروب الشمس كان كمن أعتق ثمان رقاب من ولد اسمعيل وزاد الثواب لا انتظار فرض وفي الاول لنقل والاسفار بالفجر مستحب سفر او حضرا (للرجال) الا في من دلفه للحاج فان التغليس لهم أفضل لواجب الوقوف بعدهما كما هو في حق النساء دائما لانه أقرب للستر وفي غير الفجر لا انتظار الى فراغ الرجال عن الجماعة (و) يستحب (الاراد بالظهر في الصيف) في كل البلاد لقوله صلى الله عليه وسلم ابرءوا بالظهر فان شدة الحر من فيج جهنم والجمعة كالظهر (و) يستحب (تجبله) أى الظهر (في الشتاء) وفي الربيع والخريف لانه عليه السلام كان يجعل الظهر بالبرد (الا في يوم غيم) خشية وقوعه قبل وقته (فيؤخر) استحب (فيه) أى يوم الغيم اذ لا كراهة في وقته فلا يضرب تأخير (و) يستحب (تأخير) صلاة (العصر) صيفا وشتاء لانه عليه الصلاة والسلام كان يؤخر العصر مادامت الشمس بيضاء نقية وليتمكن من النقل قبله (مالم تتغير الشمس) بذهاب ضوئها فلا يجزئ فيه البصر هو الصحيح والتأخير الى التغير مكر وهتجرى ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك صلاة المنافقين ثلاثا يجلس أحدكم حتى لو اصفرت الشمس وكانت بين قرني الشيطان ينقر كنقر الديك لا يذكر الله الا قليلا ولا يباح التأخير لمرض وسفر (و) يستحب (تجبله) أى العصر (في يوم الغيم) معيقن دخولها خشية الوقت المكره (و) يستحب (تجبله) صلاة (المغرب) صيفا وشتاء ولا يفضل بين الاذان والاقامة فيه الا بقدر ثلاث آيات أو جلسة خفيفة لصلاة جبريل عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم باول الوقت في اليومين وقال عليه الصلاة والسلام ان أمي لن ترأوا بخير مالم يؤخروا المغرب الى اشتباك النجوم مضاهاة لليهود فكان تأخيرها مكرها (الا في يوم غيم) والا من عذر سفر أو مرض وحضور مائدة والتأخير قليلا لا يكره وتقدم المغرب ثم الجنائز ثم سنة المغرب وانما يستحب في وقت الغيم عدم تجبلها خشية وقوعها قبل الغروب لشدة الالتباس (فتؤخر فيه) حتى يتيقن الغروب (و) يستحب (تأخير) صلاة (العشاء الى ثلث الليل) الاول في رواية الكشي وفي القدوري الى ما قبل الثلث قال صلى الله عليه وسلم لولا أن أشق على أمي لأخوت العشاء الى ثلث الليل أو نصفه وفي مجمع الروايات التأخير الى النصف مباح في الشتاء لمعارضه دليل النذب وهو قطع السمر بالمنهى عنه دليل الكراهة وهو تقليل الجماعة لانه قل ما يقوم الناس الى نصف الليل فتعارضاً فثبتت الاباحة والتأخير الى ما بعد النصف مكره وسلامة دليل الكراهة عن المعارض والكراهة تحريرية (و) يستحب (تجبله) العشاء (في وقت الغيم) في ظاهر الرواية لما في التأخير من تقليل الجماعة لمظنة المطر والظلمة وقيدنا السمر بالمنهى عنه وهو ما فيه لغو أو يقوت قيام الليل أو يؤدى الى تقويت الصبح وأما اذا كان السمر لمهمة أو قراءة القرآن وذكر وحكايات الصالحين ومذاكرة فقه وحديث مع ضيف فلا بأس به والنهي ليس بكون ختم العمية بعبادة كما بدت بها الهوى ما بينهما من الزلات ان الحسنات يذهبن السيئات (و) يستحب (تأخير) صلاة (الوتر) ضد الشفع بسكون التاء وفتح الواو وكسرها (الى) قبيل (آخر الليل لمن يثق بالانتباه) وأن لا يوتر قبل النوم لقوله صلى الله عليه وسلم من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يقوم آخر الليل فليوتر آخره فان صلاة الليل مشهودة وذلك أفضل وسند كراهة الخلاف في وتر رمضان

ويستحب الاسفار بالفجر
لرجال والابراد بالظهر في
الصيف وتجبله في الشتاء
الا في يوم غيم فيؤخر فيه
وتأخير العصر مالم تتغير
الشمس وتجبله في يوم الغيم
وتجبل المغرب الا في يوم
غيم فتؤخر فيه وتأخير
العشاء الى ثلث الليل
وتجبله في الغيم وتأخير
الوتر الى آخر الليل لمن يثق
بالانتباه

فصل في الاوقات المكرهة (ثلاثة اوقات لا يصح فيها شيء من الفرائض والواجبات التي لم تنف في الذمة قبل دخولها) أي الاوقات المكرهة أولها (عند طلوع الشمس الى أن ترتفع) وتبييض قدر ربح أو رحين (و) الثاني (عند استوائها) في بطن السماء (الى أن تزول) أي تميل الى جهة المغرب (و) الثالث (عند اصفرارها) وضعفها حتى تقدر العين على مقابلتها (الى أن تغرب) لقول عقبة بن عامر رضي الله عنه ثلاثة اوقات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصلي فيها وأن نقيم موتانا عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند زوالها حتى تزول وحين تضعف للغروب حتى تغرب رواه مسلم والمراد بقوله أن نقيم صلاة الجنائز إذا دفن غير مكرهه فكفي به عنها اللازمة بينهما وقد فسرها السنة نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصلي على موتانا عند ثلاث طلوع الشمس الخ وإذا أشرقت الشمس وهو في صلاة الفجر بطلت فلا ينتقض وضوءه بالقهقهة بعده وعلى أنها تنقلب فلا يبطل بالقهقهة ولا تنهي كسالي العوام عن صلاة الفجر وقت الطلوع لأنهم قد يتركونها بالمرة والصحة على قول مجاهد أولى من الترك (ويصح أداء ما وجب فيها) أي الاوقات الثلاثة لكن (مع الكراهة) في ظاهر الرواية (كجنازة حضرت وسجدة آية تليث فيها) ونافلة شرع فيها أو نذر أن يصلي فيها فيقطع ويقضي في كامل في ظاهر الرواية فان مضى عليها صح (كما صح عصر اليوم) بأدائه (عند الغروب) لبقاء سببه وهو الجزء المتصل به الاداء من الوقت (مع الكراهة) للتأخير المنهي عنه لالذات الوقت بخلاف عصر مضى للزومه كاملاً بخروج وقته فلا يؤدي في ناقص (والاوقات الثلاثة) المذكورة (يكره فيها النافلة كراهة تحريم ولو كان لها سبب كالمنذور وركعتي الطواف) وركعتي الوضوء وتحيمة المسجد والسنن الرواتب وفي مكة وقال أبو يوسف لا تكرر النافلة حال الاستواء يوم الجمعة لأنه استثنى في حديث عقبة (و) يكره التنفل بعد طلوع الفجر بأكثر من سنته قبل أداء الفرض لقوله صلى الله عليه وسلم ليبلغ شاهدكم عاشركم ألا صلاة بعد الصبح الأركعتين وليكون جميع الوقت مشغولاً بالفرض حكماً ولذا تحفف قراءة سنة الفجر (و) يكره التنفل (بعد صلاته) أي فرض الصبح (و) يكره التنفل (بعد صلاة) فرض (العصر) وإن لم تتغير الشمس لقوله عليه السلام لا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس رواه الشبان والنهي بمعنى في غير الوقت وهو جعل الوقت كالمشغول فيه بفرض الوقت حكماً وهو أفضل من النفل الحقيقي فلا يظهر في حق فرض يقضيه وهو المقاد بمفهوم المتن (و) يكره التنفل (قبل صلاة المغرب) لقوله صلى الله عليه وسلم بين كل اذنين صلاة إن شاء إلا المغرب قال الخطابي يعني الاذان والاقامة (و) يكره التنفل (عند خروج الخطيب) من خلوة وظهوره (حتى يفرغ من الصلاة) للهي عنه سواء فيه خطبة الجمعة والعيد والحج والنكاح والختم والكسوف والاستسقاء (و) يكره (عند الاقامة) لكل فريضة (الأسنة الفجر) إذا أمن قوت الجماعة (و) يكره التنفل (قبل صلاة) (العيد ولو) تنفل (في المنزل و) كذا (بعده) أي العبد (في المسجد) أي مصلي العيد في المنزل في اختيار الجمهور لأنه صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي قبل العيد شيئاً فإذا رجع الى منزله صلى ركعتين (و) يكره التنفل (بين الجمعين في) جمع (عرفة) ولو بسنة الظهر (و) جمع (مزدلفة) ولو بسنة المغرب على الصحيح لأنه صلى الله عليه وسلم لم يتطوع بينهما (و) يكره (عند ضيق وقت المكتوبة) لتفويته الفرض عن وقته (و) يكره التنفل كالفرض حال (مدافعة) أحد (الاخمين) البول والغائط وكذا الرجوع (و) وقت (حضور طعام تنوقه نفسه) عند حضور كل (ما يشغل البال) عن استحضار عظمة الله تعالى والقيام بحق خدمته (ويجمل بالخشوع) في الصلاة بلا ضرورة لادخال النقص في المؤدى والله الموفق بمنه

باب الاذان

لما ذكر الاوقات التي هي أسباب ظاهرة وأعلام على نعمة الله تعالى وإيجابه الغيب في ذكر الاذان الذي هو أعلام بدخولها وقدم السبب على العلامة لقربه ولأن الاوقات أعلام في حق الخواص والاذان أعلام في حق العوام والأعلام فيه من جهة ثبوت وتسميته وأفضليته وتفسيره لغة وشرعية وسبب مشروعيته وسببه وشرطه وحكمه وركنه وصفته وكيفيته ومحل شرع فيه ووقته وما يطلب من سامعه وما أعدم من الثواب لفاعله فثبوتها بالكاتب والسنة وتسميته أذانا لأنه من باب التفعيل واختلاف في أفضليته عندنا والامامة أفضل منه ومعناه لغة الأعلام وشرعية أعلام مخصوص

فصل في ثلاثة اوقات لا يصح فيها شيء من الفرائض والواجبات التي لم تنف في الذمة قبل دخولها عند طلوع الشمس الى أن ترتفع وعند استوائها الى أن تزول وعند اصفرارها الى أن تغرب ويصح أداء ما وجب فيها مع الكراهة كجنازة حضرت وسجدة آية تليث فيها كما صح عصر اليوم عند الغروب مع الكراهة والاوقات الثلاثة يكره فيها النافلة كراهة تحريم ولو كان لها سبب كالمنذور وركعتي الطواف وكره التنفل بعد طلوع الفجر بأكثر من سنته وبعد صلاة العصر وقبل صلاة المغرب وعند خروج الخطيب حتى يفرغ من الصلاة وعند الاقامة إلا سنة الفجر وقبل العبد ولو في المنزل وبعده في المسجد وبين الجمعين في عرفة ومزدلفة وعند ضيق وقت المكتوبة ومدافعة الاخمين وحضور طعام تنوقه نفسه وما يشغل البال ويجمل بالخشوع

باب الاذان

سن الاذان والاقامة سنة مؤكدة للفرائض ولو منفردا أداء أو قضاء سفرا أو حضرا للرجال وكرها للنساء وبكبر في أوله أربعاً وبثني تكبير آخره كباقي ألفاظه ولا ترجع في الشهادتين والاقامة مثله ويزيد بعد فلاح الفجر الصلاة خير من النوم مرتين وبعد فلاح الاقامة قد قامت الصلاة مرتين ويتعجل في الاذان ويسرع في الاقامة ولا يجزئ بالفارسية وان علم أنه أذان في الاظهر ويستحب أن يكون المؤذن صالحا عالما بالسنة وأوقات الصلاة وعلى وضوء مستقبل القبلة إلا أن يكون راكبا وأن يجعل أصبعيه في أذنيه وأن يحول وجهه يمينا بالصلاة ويسار بالفلاح ويستدير في صومعته ويفصل بين الاذان والاقامة بقدر ما يحضر المأذنون للصلاة مع مراعاة الوقت المستحب وفي المغرب بسكتة قدر قراءة ثلاث آيات قصار أو ثلاث خطوات ويثوب كقوله بعد الاذان الصلاة الصلاة يا مصلين ويكره التحنن واقامة المحدث وأذانه وأذان الجنب وصبي لا يعقل ومجنون وسكران وامرأة وفاسق وقاعد والكلام في خلال الاذان وفي الاقامة يستحب

وسبب مشروعيته مشاورة الصحابة في علامة يعرفون بها وقت الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم وشرع في السنة الاولى من الهجرة وقيل في الثانية في المدينة المنورة وسببه دخول الوقت وهو شرط له ومنه كونه باللفظ العربي على الصحيح من عاقل وشرط كماله كونه المؤذن صالحا عالما بالوقت طاهرا متفقد أحوال الناس زاجرا من تخلف عن الجماعة صيما بما كان من ترفع مستقبلا وحكمه لزوم اجابته بالفعل والقول وركنه الالفاظ المخصوصة وصفته سنة مؤكدة وكيفية الترتيل ووقته أوقات الصلاة ولوقضاء وبطلب من سامعه الاجابة بالقول كالفعل وسنذكر بيان ألفاظه ومعانيها وثوابه (سن الاذان) فإيس بواجب على الأصح لعدم تعليمه الاعرابي (و) كذا (الاقامة سنة مؤكدة) في قوة الواجب لقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم وللدائمة عليهم (الفرائض) ومنها الجمعة فلا يؤذن لعبد واستسقاء وجنابة ووتر فلا يقع أذان العشاء للوتر على الصحيح (ولو) صلى الفرائض (منفردا) بقراءة فانه يصلي خلفه جنده من جنود الله (أداء) كان (أو قضاء سفرا أو حضرا) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (للرجال وكرها) أي الاذان والاقامة (للنساء) لما روى عن ابن عمر من كراهتهما لهن (و) أشار إلى ضبط ألفاظه بقوله (يكبر في أوله أربعاً) في ظاهر الرواية وروى الحسن مرتين ويجزئ الراء في التكبير ويسكن كلمات الاذان والاقامة في الاذان حقيقة وينوي الوقف في الاقامة لقوله صلى الله عليه وسلم الاذان جزم والاقامة جزم والتكبير جزم أي لافتتاح الصلاة (وبثني تكبيرا آخره) عودا للتعظيم (بك في ألفاظه) وحكمة التكرير تعظيم شأن الصلاة في نفس السامعين (ولا ترجع في) كلتي (الشهادتين) لأن بلا لارضى الله عنه لم يرجع وهو أن يخفض صوته بالشهادتين ثم يرجع في رفعه بهما (والاقامة مثله) لفعل الملك النازل (ويزيد) (المؤذن بعد فلاح الفجر) قوله (الصلاة خير من النوم) يكررها (مرتين) لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر به بلالا رضي الله عنه وخص به الفجر لانه وقت نوم وغفلة (و) يزيد (بعد فلاح الاقامة قد قامت الصلاة) ويكررها (مرتين) كما فعله الملك (وتعجل) (في الاذان) بالفصل بسكتة بين كل كلمتين (ويسرع) أي يجدر (في الاقامة) للامر بهما في السنة (ولا يجزئ) الاذان (بالفارسية) المراد غير العربي (وان علم أنه أذان في الاظهر) لوروده بلسان عربي في أذان الملك النازل (ويستحب أن يكون المؤذن صالحا) أي متقبلا لانه أمين في الدين (عالم بالسنة) في الاذان (و) عالم بدخول (أوقات الصلاة) لتعظيم العبادة (و) أن يكون (على وضوء) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن الا متوضئ (مستقبل القبلة) كما فعله الملك النازل (الأن يكون راكبا) لضرورة سفر ووحى ويكره في الحضرة كباقي ظاهر الرواية (و) يستحب (أن يجعل أصبعيه في أذنيه) لقوله صلى الله عليه وسلم لبلال رضي الله عنه اجعل أصبعك في أذنك فانه أرفع لصوتك قال صلى الله عليه وسلم لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا شهد له يوم القيامة ويستغفره كل رطب ويابس سمعه (و) يستحب (أن يحول وجهه يمينا بالصلاة ويسار بالفلاح) ولو كان وحده في الصحيح لانه سنة الاذان (ويستدير في صومعته) ان لم يتم الاعلام بتحويل وجهه (يفصل بين الاذان والاقامة) لكرهه وصلهما (بقدر ما يحضر) القوم (المأذنون للصلاة) للامر به (مع مراعاة الوقت المستحب) ويفصل بينهما (في المغرب بسكتة) هي (قدر قراءة ثلاث آيات قصار) أو آية طويلة (أو) قدر (ثلاث خطوات) أو أربع (ويثوب) بعد الاذان في جمع الاوقات لظهور التواني في الامور الدينية في الاصح وتثويب كل بلد بحسب ما تعارفه أهلها (كقوله) أي المؤذن (بعد الاذان الصلاة الصلاة يا مصلين) فوم والى الصلاة (ويكره التحنن) وهو التطريب والخطأ في الاعراب وأما تحسين الصوت بدونه فهو مطلوب (و) يكره (اقامة المحدث وأذانه) لما روينا ولموافيه من الدعاة لا يجيب بنفسه واتبعت هذه الرواية لموافقة تها نص الحديث وان صحح عدم كراهة أذان المحدث (و) يكره (أذان الجنب) رواية واحدة كاقامته (و) يكره بل لا يصح أذان (صبي لا يعقل) وذيبل والذي يعقل أيضا لما روينا (ومجنون) ومعتوه (وسكران) لفسقه وعدم تمييزه بالحقيقة (و) أذان (امرأة) لانها ان خففت صوتها أخلت بالاعلام وان رفعت ارتسكت معصية لانها عورة (و) أذان (فاسق) لان خبره لا يقبل في البيانات (و) أذان (قاعد) لمخالفة صفة الملك النازل لنفسه (و) يكره (الكلام في خلال الاذان) ولو برد السلام (و) يكره الكلام (في الاقامة) لتفويت سنة الموالاة (و) يستحب

اعادته) أى الاذان بالكلام فيه لان تكراره مشروع كما فى الجمعة (دون الاقامة ويكره ان) أى الاذان والاقامة (لظهر يوم الجمعة فى المصر) لمن فاتتهم الجمعة كجماعتهم مثل المسجونين (ويؤذن للفائتة ويقيم) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم فى الفجر الذى قضاه غداة ليلة التعريس (وكذا) يؤذن ويقيم (لاولى الفوائت) والاكمل فعلهما فى كل منها كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم حين شغله الكفار يوم الاحزاب عن اربع صلوات الظهر والعصر والمغرب والعشاء فقضاهن مرتباً على الولاء وأمر بلالاً أن يؤذن ويقيم لكل واحدة منهن (وكره ترك الاقامة دون الاذان فى البواقي) من الفوائت فلا يكره ترك الاذان فى غير الاولى (ان اتحد مجلس القضاء) لمخالفة فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا اتفاق الروايات على أنه أتى بالاقامة فى جميع التى قضاهما فى بعض الروايات اقتصر على ذكر الاقامة فيما بعد الاولى (واذا سمع المسنون منه) أى الاذان وهو لا يحسن فيه ولا تحين (أمسك) حتى عن التلاوة ليحب المؤذن ولو فى المسجد وهو الافضل وفى الفوائد يعضى على قراءته ان كان فى المسجد وان كان فى بيته فكذلك ان لم يكن اذان مسجد فاذ كان يتكلم فى الفقه والاصول يجب عليه الاجابة واذا سمعه وهو عشي فالاولى أن يقف ويجب واذا تعدد الاذان يجب الاول ولا يجب فى الصلاة ولو جنازة وخطبة وسماعها وتعلم العلم وتعليه والاكمل والجماع وقضاء الحاجة ويجب الجنب لا الحائض والنفساء يجزهما عن الاجابة بالفعل (و) صفة الاجابة أن يقول كما قال (محبى الله) فيكون قوله (مثله) أى مثل ألفاظ المؤذن (و) (لكن) (حوقل) أى قال لا حول ولا قوة الا بالله أى لا حول لنا عن معصية ولا قوة لنا على طاعة الا بفضل الله (فى) سماعه (المبعلتين) هما حى على الصلاة حى على الفلاح كما ورد لانه لو قال مثلهما صار كالاستهزى لان من حكى لفظ الآخر بشئ كان مستهزئاً به بخلاف باقى الكلمات لانه ثناء والدعاء مستجاب بعد اجابته بمثل ما قال (و) فى اذان الفجر (قال) المحب (صدقت وبررت بفتح الراء الاولى وكسرها) (أو) يقول (ما شاء الله) كان وما لم يشأ لم يكن (عند قول المؤذن) فى اذان الفجر (الصلاة خير من النوم) تحاشياً عما يشبه الاستهزاء واختلاف أئمتنا فى حكم الاجابة بعضهم صرح بوجوبها وصرح بعضهم باستحبابها (ثم) دعا المحب والمؤذن (بالوسيلة) بعد صلاته على النبي صلى الله عليه وسلم عقب الاجابة (فيقول) كبار وامبارضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم من قال حين يسمع النداء (اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاماً محموداً الذى وعدته) حلت له شفاعتى يوم القيامة وعن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على صلاة فانه من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشراً ثم سلوا الله الوسيلة فانها منزلة فى الجنة لا تنبغى الا لعبدة مؤمن من عباد الله وأرجو أن أكون أنا هو فمن سأل لى الوسيلة حلت له الشفاعة اعلم أن من هذه المنزلة تنفر جميع الجنات وهى جنة عدن دار المقامة ولها شعبة فى كل جنة من الجنان من تلك الشعبة يظهر محمد صلى الله عليه وسلم لاهل تلك الجنة وهى فى كل جنة أعظم منزلة جعلنا الله من الفائزين بشفاعته ومجاورته فى دار كرامته ﴿باب شروط الصلاة وأركانها﴾ جمعنا بينهما للتيقظ لما تصح به الصلاة الشروط جمع شرط بسكون الراء والاشراط جمع شرط بفتحهما وهما العلامة وفى الشريعة هو ما يتوقف على وجوده الشئ وهو خارج عن ماهيته والاركان جمع ركن وهو فى اللغة الجانب الاقوى وفى الاصطلاح الجزء الذى تتركب الماهية منه ومن غيره وقد أوردنا تنبيه العليد فقلنا (لا بد لصحة الصلاة من سبعة وعشرين شياً) ولا حصر فيها ومن اقتصر على ذكر الشروط الستة الخارجة عن الصلاة وعلى الستة الاركان الداخلة فيها أراد التقريب والا فالصلى يحتاج الى ما ذكرناه من زيادة فأردناه بيان ما ليه الحاجة من شرط صحة الشروع والدوام على صحتها وكلها فروض وعبر بلفظ الشئ الصادق بالشرط والركن فمن الشروط (الطهارة من الحدث) الاصغر والاكبر والحيض والنفاس لآية الوضوء والحدث لغة الشئ الحادث وشرعاً مانعية شرعية تقوم بالاغضاء الى غاية وصول المزبل لها (و) منها (طهارة الجسد والثوب والمكان) الذى يصلى عليه فلو بسط شيئاً رقيقاً يصلح ساتراً للعورة وهو ما لا يرى منه الجسد جازت صلاته وان كانت النجاسة ترطبة فأنتى عليها لئلا أوثى باليس نخبنا او كسها بالتراب فلم يجد ربح النجاسة جازت صلاته واذا أمسك جبلاً من بوطابه نجاسة أو بقى من عمامته طرف طاهر ولم يترك الطرف النجس بحركته صحت

اعادته دون الاقامة
ويكره ان يظهر يوم الجمعة
فى المصر ويؤذن للفائتة
ويقيم وكذا الاولى الفوائت
وكره ترك الاقامة دون
الاذان فى البواقي ان اتحد
مجلس القضاء واذا سمع
المسنون منه أمسك وقال
مثله وحوقل فى المبعلتين
وقال صدقت وبررت أو
ما شاء الله عند قول المؤذن
الصلاة خير من النوم ثم
دعا بالوسيلة فيقول اللهم
رب هذه الدعوة التامة
والصلاة القائمة آت محمداً
الوسيلة والفضيلة وابعثه
مقاماً محموداً الذى وعدته
(باب شروط الصلاة وأركانها)
لا بد لصحة الصلاة من سبعة
وعشرين شياً الطهارة من
الحدث وطهارة الجسد
والثوب والمكان

والأفلا كالأصاب رأسه خيمة نحسة وجلس صغير يستمسك في حجر المصلي وطير متفوس على رأسه لا ينظر
 الصلاة إذا لم تنفصل منه نجاسة مائة لأن الشرط الطهارة (من نجس غير معفو عنه) وتقدم بيانه (حق) أنه
 يشترط طهارة (موضع القدمين) فتبطل الصلاة بنجس مائع تحت أحدهما أو بجمعه، فيهما تقدير في الأصح
 وقيامه على قدم صحيح مع الكراهة وانتقاله عن مكان طاهر لنجس ولم يمكث به مقدار ركن لا تبطل به وإن
 مكث قدره بطلت على المختار (و) منها طهارة موضع (اليدين والركبتين) على الصحيح لا يفرض السجود على
 سبعة أعظم واختاره الفقيه أبو الليث وأبو بكر ما قيل من عدم افتراض طهارة موضعها ولا نية جواز
 الصلاة مع نجاسة موضع الكفين والركبتين شاذة (و) منها طهارة موضع (الجبهة على الأصح) من الروايتين
 عن أبي حنيفة وهو قولهما رجعهم الله ليحقق السجود عليها لأن الفرض وإن كان يتأدى بمقدار الزينة على
 القول المرجوح يصبر الوضع معدوما حكما بوجوده على النجس ولو أعاده على طاهر في ظاهر الرواية ولا يمنع
 نجاسة في محل أنفه مع طهارة باقي المحال باتفاق لأن الأنف أقل من الدرهم ويصبر كأنه اقتصر على الجبهة مع
 الكراهة وطهارة المكان ألزم من الثوب المشروط نصا بالدلالة إذ لا وجود للصلاة بدون مكان وقد توعد
 بدون ثوب ولا يضرب وقوع ثوبه على نجاسة لا تعلق به حال سجوده (و) منها (ستر العورة) للإجماع على افتراضه
 ولو في ظلمة والشرط سترها من جوانبه على الصحيح (ولا يضرب نظرهما من جيبه) في قول عامة المشايخ (و) لا يضرب
 لو نظرهما أحدهما (أسفل ذيله) لأن التكليف لمنعه فيه حرج والثوب الحرير والمخصوب وأرض الغير تصح
 فيها الصلاة مع الكراهة وسنذكره والمستحب أن يصلي في ثلاثة ثياب من أحسن ثيابه قميص وازار وعمامة
 ويكره في أزار مع القدرة عليها (و) منها (استقبال القبلة) الاستقبال من قبلت الماشية الوادي بمعنى قابلته
 وليست السين للطلب لأن الشرط المقابلة لا طلبها وهو شرط بالكتاب والسنة والاجماع والمراد منها بقائها
 لا البناء حتى لو نوى بناء الكعبة لا يجوز إلا أن يريده جهة الكعبة وإن نوى المحراب لا يجوز (فللمكي
 المشاهد) للكعبة (فرضه أصابة عينها) اتفاقا لقدرة عليه يقينا (و) الفرض (لغير المشاهد) أصابة
 (جهتها) أي الكعبة هو الصحيح ونية القبلة ليست بشرط والتوجه إليها يغني عن النية هو الأصح وجهتها
 هي التي إذا توجه إليها الإنسان يكون مسامتا للكعبة أو هوأثما تحقيقا أو تقريرا ومعنى التحقيق أنه لو
 فرض خط من تلقاء وجهه على زاوية قائمة إلى الأفق يكون مارا على الكعبة أو هوأثما ومعنى التقريب أن
 يكون ذلك مخر فاعن الكعبة أو هوأثما انحرافا لا تزول به المقابلة بالكلية بأن سبق شيء من سطح الوجه
 مسامتا لها أو هوأثما لغير المشاهد أصابة جهتها البعيدة والقريب سواء (ولو بمكة) وحال بينه وبين الكعبة
 بناء أو جبل (على الصحيح) كافي الدراية والتهنيس (و) من الشروط (الوقت) للفرائض الخمس بالكاتب
 والسنة والاجماع وقد نص على اشتراطها في عدة من المعتمدات وقد ترك ذكر الوقت في باب شروط الصلاة في
 عدة من المعتمدات كالقدوري والمختار والهداية والكنز مع بيانهم الاوقات ولا أعلم من رعدم ذكرهم له وإن
 كان يتصرف بأنه سبب للدعاء وظرف للوذي وشرط للوجوب كما هو مقور في محله (و) يشترط اعتقاد دخوله
 لتكون عبادته بنية جازمة لأن الشاك ليس يجازم حتى لو صلى وعنده أن الوقت لم يدخل فظهر أنه كان قد
 دخل لا تجزئه لأنه لما حكم بفساد صلاته بناء على دليل شرعي وهو قصره لا ينقلب جائزا إذا ظهر خلافه ويختلف
 عليه في دينه (و) تشترط (النية) وهي الإرادة الجازمة لتمام العبادات عن العادة والتحقيق الإخلاص فيها لله
 سبحانه وتعالى (و) تشترط (التحرية) وليست ركنا وعليه عامة المشايخ المحققين على الصحيح والتحرير جعل
 الشيء محررا والماء لتحقيق الاسمية وسمى التكبير للافتتاح أو ما قام مقامه تحريرة لغيره الأشياء المباحة
 خارج الصلاة وشرطت بالكاتب والسنة والاجماع ويشترط للهجة التحريم اثنا عشر شرطا ذكرت منها سبعة
 متناو الباقى شرطا فالاول من شروط صحة التحريم أن توجد مقارنة للنية حقيقة أو حكما (بلا فاصل) بينهما وبين
 النية بأجنبي يمنع الاتصال للاجماع عليه كالاكل والشرب والكلام فاما المشي للصلاة والوضوء فليس سامعا مثنين
 (و) الثاني من شروط صحة التحريم (الاتيان بالتحريم قائما) أو مخفيا قليلا (قبل) وجود (المنهات) بما هو
 أقرب (للكوع) قال في البرهان لو أدرك الامام را كها في ظهره ثم كبر ان كان الى القيام أقرب صم الشروع
 ولو أراد به تكبير الكوع وتلفونيته لأن مدرك الامام في الكوع لا يحتاج الى تكبير مرتين خلافا

من نجس غير معفو عنه
 حتى موضع القدمين
 واليدين والركبتين والجبهة
 على الأصح وستر العورة فلا
 يضرب نظرهما من جيبه وأسفل
 ذيله واستقبال القبلة
 فلكل المشاهد فرضه
 أصابة عينها ولغير المشاهد
 جهتها ولو بمكة على الصحيح
 والوقت واعتقاد دخوله
 والنية والتحرية بلا فاصل
 والاتيان بالتحريم قائما
 قبل لفظة الركوع

لبعضهم وان كان الى الركوع اقرب لا يصح الشروع (و) الثالث منها (عدم تأخير النية عن التحريمة) لان الصلاة عبادة وهي لا تجزأ فإلم ينوها لا تقع عبادة ولا حرج في عدم تأخيرها بخلاف الصوم وهو صادق بالمقارنة وبالنقد والافضل المقارنة الحقيقة للاحتياط خروجا من الخلاف وإيجادها بعد دخول الوقت مراعاة للركنية (و) الرابع منها (النطق بالتحريمة بحيث يسمع نفسه) بدون صمم ولا يلزم الاخرس تحريك لسانه على الصحيح وغير الاخرس بشرط سماعه نطقه (على الاصح) كما قاله شمس الأئمة الحلواني وأكثر المشايخ على ان الصحيح ان الجهر حقيقة ان يسمع غيره والمخافتة ان يسمع نفسه وقال الهدواني ولا تجزئه مالم تسمع اذناه ومن يقر به فالسمع شرط فيما يتعلق بالنطق باللسان التحريمة والقراءة السرية والتشهد والاذكار والتسمية على الذبحة ووجوب سجدة التلاوة والعنقا والاطلاق والاستثناء واليمين والنذر والاسلام والايمان حتى لو أجرى الطلاق على قلبه وحرك لسانه من غير تلفظ يسمع لا يقع وان صحح الحروف وقال الكرخي القراءة تصحح الحروف وان لم يكن صوت بحيث يسمع والصحيح خلافه قال المحقق الكمال ابن الهمام رحمه الله تعالى اعلم ان القراءة وان كانت فعل اللسان لكن فعله الذي هو كلام والكلام بالحروف والحرف كيفية تعرض للصوت وهو اخص من النفس فان النفس المعروض بالقرع فالحرف عارض للصوت لا للنفس فمجرد تصحيحها أي الحروف بلا صوت ايماء الى الحروف بعضلات الخارج لا حروف فلا كلام انتهى * ومن متعلقات القلب النية للاخلاص فلا يشترط لها النطق كالكفر بالنية قال الحافظ ابن قيم الجوزي رحمه الله تعالى لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق صحيح ولا ضعيف أنه كان يقول عند الافتتاح أصلي كذا ولا عن أحد من الصحابة والتابعين بل المنقول أنه كان صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة كبر وهذه بدعة اه وفي جميع الروايات التلفظ بالنية كرهه البعض لان عمر رضي الله تعالى عنه أدب من فعله وأباحه بعض لما فيه من تحقيق عمل القلب وقطع الوسوسة وعمر رضي الله تعالى عنه انما حرمن جهره فاما المخافتة به فلا بأس بها فن قال من مشايخنا ان التلفظ بالنية سنة لم يرد بها سنة النبي صلى الله عليه وسلم بل سنة بعض المشايخ لا خلاف الزمان وكثرة الشواغل على القلوب فيما بعد زمن التابعين (و) الخامس منها (نية المتابعة) مع نية أصل الصلاة (للمقتدى) أما النية المشتركة فلما تقدم وأما الخاصة وهي نية الاقتداء فلما يلحقه من فساد صلاة امامه لانه بالالتزام فينوي فرض الوقت والاقتداء بالامام فيه أو ينوي الشروع في صلاة الامام ولو نوى الاقتداء به لا غير قيل لا يجزئه والاصح أنه يجوز لانه جعل نفسه تبعا للامام مطلقا والتبعية انما تحقق اذا صار مصليا اماما موقبل متى انتظر تكبير الامام كفاه عن نية الاقتداء والصحيح انه لا يصير مقتديا بمجرد الانتظام لانه متردد بين كونه للاقتداء أو بحكم العادة وينبغي أن لا يعين الامام خشية بطلان الصلاة بظهوره بخلافه ولو ظنه زيدا فاذا هو عمر ولا يضر كما لو لم يخطر بباله أنه زيدا وعمر وقيسنا بالمقتدى لانه لا يشترط نية الامامة للرجال بل للنساء (و) السادس من شروط صحة التحريمة (تعين الفرض) في ابتداء الشروع حتى لو نوى فرضا وشرع فيه ثم نسي فظنه تطوعا فقامت عليه ظنه فهو فرض مسقط وكذا عكسه يكون تطوعا ولا يشترط نية عدد الركعات ولا خلاف تراحم الفروض شرط تعين ما يصلح كالظهر مثلا ولو نوى فرض الوقت صح الا في الجمعة ولوجع بين نية فرض ونقل صح للفرض لقوته عند أبي يوسف وقال محمد لا يكون دخلا في شيء منها للتعارض ولو نوى نافلة وجنزة فهي نافلة ولو نوى مكتوبة وجنزة فهي مكتوبة (و) السابع منها (تعين الواجب) أطلقه فشملي قضاء نقل أفسده والنذر والوتر وكعتي الطواف والعيد لا لاختلاف الاسباب وقالوا في العيدين والوتر ينوي صلاة العيد والوتر من غير تقييد بالواجب للاختلاف فيه وفي سجود السهو ولا يجب التعيين في السجدة وفي التلاوة يعينها الدفع المراجعة من سجدة الشكر والسهو (تنبيه) لتتم عدد شروط صحة التحريمة * الثامن كونها بلفظ العربية للتأدية عليها في الصحيح * التاسع أن لا يبدل همزا فيها ولا ياء كبر واسباع حركة الهاء من الجلالة خطأ لغة ولا تفسده الصلاة وكذا تسكينها * العاشر أن يأتي بحملة تامة من مبتدأ وخبر * الحادي عشر أن يكون بذكر خالص لله * الثاني عشر أن لا يكون بالسهو كما سألني * الثالث عشر أن لا يحنف الهاء من الجلالة * الرابع عشر أن يأتي بالهاوي وهو الالف في الكلام الثانية فاذا لم يسمع * الخامس عشر أن لا يقرن التكبير بما يفسده فلا يصح شروعه لو قال الله

وعدم تأخير النية عن التحريمة والتلفظ بالتحريمة بحيث يسمع نفسه على الاصح ونية المتابعة للمقتدى وتعين الفرض وتعين الواجب

أ كبر العالم بالمعدوم والموجود أو العالم بأحوال الخلق لانه يشبه كلام الناس ذكر هذا الأخير في البرازيه وهذا مما من الله سبحانه بالإيقاظ لجمعه ولم أره قبله مجموعاً فله الحمد إذا أنعمه وفضله ليس محصوراً ولا محظوراً ولا ممنوعاً (ولا يشترط التعيين في النفل) ولؤسنه الفجر في الأصح وكذا التراويح عند عامة المشايخ وهو الصحيح والاحتياط التعيين فينبوي مراعيها صفتها بالتراويح أو سنة الوقت (و) يفترض (القيام) وهو ركن متفق عليه في الفرائض والواجبات وحد القيام أن يكون بحيث إذا مديده لا ينال ركبته وقوله (في غير النفل) متعلق بالقيام فلا يلزم في النفل كما سئذ كره أن شاء الله تعالى (و) يفترض (القراءة) ولا تكون إلا بسماعها كما تقدم لقوله تعالى فاقروا ما تنسرون القرآن وهي ركن زائد على قول الجمهور لسقوطها بالضرورة عن المقتدى عندنا وعند المدرك في الركوع اجاعاً (و) بالنص كانت القراءة فرضاً (لو) قرأ (آية) قصيرة مركبة من كلمتين كقوله تعالى ثم نظري في ظاهرها الآية وما لا آية التي هي كلمة كدها متان أو حرف ص ن ق أو حرفان حم طس أو حرف جمعق كهي بعض فقد اختلف المشايخ والأصح أنه لا تجوز بها الصلاة وقال القدوري الصحيح الجواز وقال أبو يوسف ومحمد الفرض قراءة آية طويلة أو ثلاث آيات قصار وحفظ ما تجوز به الصلاة من القرآن فرض عين وحفظ الفاتحة وسورة واجب على كل مسلم وحفظ جميع القرآن فرض كفاية وإذا علمت ذلك فالقراءة فرض (في ركعتي الفرض) أي ركعتين كانتا ولا تصح بقراءة في ركعة واحدة فقط خلافاً لفرز والحسن البصري لأن الأمر لا يقتضي التكرار قلنا نعم لكن لزم في الثانية لتساكلاً من كل وجه فالأولى بعبارة النص والثانية بدلالة (و) القراءة فرض في (كل) ركعات (النفل) لأن كل شفيع منه صلاة على حدة (و) القراءة فرض في كل ركعات (الوتر) أما على كونه سنة فظاهر وعلى وجوبه للاحتياط (ولم يتعين شيء من القرآن لهجة الصلاة) لا إطلاقاً ما تلونا وقلنا بتعيين الفاتحة وجوباً كما سئذ كره (ولا يقرأ الموثم بل يستمع) حال جهرا لا مام (وينصت) حال اسراراً لقوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا وقال صلى الله عليه وسلم بكفيل قراءة الامام جهراً أم خافت وانفق الامام الاعظم وأصحابه والامام مالك والامام أحمد بن حنبل على صحة صلاة المأموم من غير قراءة شيئاً وقد بسطته بالأصل (و) قلنا (ان قرأ) المأموم الفاتحة أو غيرها (كره) ذلك (تحريماً) للنهي (و) يفترض (الركوع) لقوله تعالى أركعوا وهو الانحناء بالظهر والرأس جميعاً وكاله تسوية الرأس بالهجز وأما التعديل فقال أبو يوسف والشافعي برفضته وقال أبو مطيع البلخي تليد الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو نقص من ثلاث تسبيحات الركوع والسجود لم تجز صلاته والاحد اذا بلغت حد ونبته الركوع بشير برأسه للركوع فانه عاجز عما هو أعلى منه (و) يفترض (السجود) لقوله تعالى واسجدوا بالسنة والاجماع والسجدة انما تتحقق بوضع الجبهة لا الأنف وحده مع وضع إحدى اليدين وأحدى الركبتين وشئ من أطراف أصابع إحدى القدمين على طاهر من الأرض والأفلا وجودها ومع ذلك البعض تصح على المختار مع الذكر اهتدوا تمام السجود بآتياته بالواجب فيه وتحقق بوضع جميع اليدين والركبتين والقدمين والجبهة والأنف كما ذكره الكمال وغيره ومن شروط صحة السجود كونه (على ما) أي شئ (يسجد) الساجد (جمعه) بحيث لو بالغ لا تنسفل رأسه أبلغ مما كان حال الوضع فلا يصح السجود على القطر والثلج والتبن والارز والذرة وبزر السكبان (و) الحنطة والشعير (تستقر عليه جبهته) فيصح السجود لأن حباتها تستقر بعضها على بعض لحشونة ورخاوة والجبهة اسم لما يصيب الأرض مما فوق الحاجبين إلى قصاص الشعرة إلى السجود (و) يصح السجود (لو) كان (على كفه) أي الساجد في الصحيح (أو) كان السجود على (طرف ثوبه) أي الساجد ويكره بغير عذر كالسجود على كور عمامته (ان طهر محل وضعه) أي الكف أو الطرف على الأصح لا اتصاله به (وسجد وجوباً بما صلب من أنفه) لأن أرنبته ليست محل السجود ولما كان شرط كمال لا شرط صحة قال (و) يسجد (بجبهته ولا يصح الاقتصار على الأنف) في الأصح (الامن عذر بالجبهة) لأن الأصح أن الامام يرجع إلى موافقة صاحبه في عدم جواز الشروع في الصلاة بالفارسية لغير العاجز عن العربية وعدم جواز القراءة فيها بالفارسية وغيرهما من أي لسان غير عربي لغير العاجز عن العربية وعدم جواز الاقتصار في السجود على الأنف بلا عذر في الجبهة الحديث أمرت أن تسجد على سبعة أعظم على الجبهة الحديث (و) من شروط صحة السجود (عدم ارتفاع محل

ولا يشترط التعيين في النفل والقيام في غير النفل والقراءة ولو آية في ركعتي الفرض وكل النفل والوتر ولم يتعين شيء من القرآن لهجة الصلاة ولا يقرأ الموثم بل يستمع وينصت وان قرأ كرمه يقرأ والركوع والسجود على ما يجد جمعه وتستقر عليه جبهته ولو على كفه أو طرف ثوبه ان ظهر محل وضعه وسجد وجوباً بما صلب من أنفه وبجبهته ولا يصح الاقتصار على الأنف الا من عذر بالجبهة وعدم ارتفاع محل

السجود عن موضع القدمين بأكثر من نصف ذراع) لتحقق صفة الساجد والارتفاع القليل لا يضر (وان زاد على نصف ذراع لم يجز السجود) أي لم يقع معتدابه فان فعل غيره معتبرا صحت وان أنصرف من صلاته ولم يعد به بطلت (الا) أن يكون ذلك (لجنة سجد فيها على ظهر مصل صلاته) للضرورة وان لم يكن ذلك المسجود عليه مصلبا أو كان في صلاة أخرى لا يصح السجود (و) من شروط صحة السجود (وضع) إحدى (اليدين و) إحدى (الركبتين في الصحيح) كما قدمناه (و) وضع (شيء من أصابع الرجلين) موجهات بباطنه نحو القبلة (حالة السجود على الأرض ولا يكتفي) لصحة السجود (وضع ظاهر القدم) لانه ليس محله لقوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين متفق عليه وهو اختيار الفقيه واختلاف في الجواز مع وضع قدم واحدة (و) يشترط لصحة الركوع والسجود (تقديم الركوع على السجود) كما يشترط تقديم القراءة على ركوع لم يبق بعده قيام يصح به فرض القراءة (و) يشترط (الرفع من السجود إلى قرب القعود على الأصح) عن الإمام لانه يعد جالساً بقربه من القعود فتحقق السجدة بالعود بعده عليها والأفلأوذ كر بعض المشايخ انه اذا زایل جبهته عن الأرض ثم أعادها جازت ولم يعلم له تصحيح ذكر القدوري أنه قد مر ما ينطلق عليه اسم الرفع وجعله شيخ الاسلام أصح أو ما سمي الناظر رافعا (و) يفترض (العود إلى السجود) الثاني لان السجود الثاني كالاول فرض باجماع الأمة ولا يفتق كونه كالاول الا بوضع الاعضاء السبعة ولا يوجب التكرار الا بعد فراغها من مكانها في السجود الاول فيلزم معرفة قيام وضعها ليوجد التكرار وبه وردت السنة كان صلى الله عليه وسلم اذا سجد ورفع رأسه من السجدة الاولى رفع يديه من الأرض ووضعهما على فخذه وقال صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي وقال صلى الله عليه وسلم ان اليدين تسجدان كما يسجد الوجه فاذا وضع أحدكم وجهه فليضعهما واذا رفعه فليرفعهما وحكمة تكرار السجود قيل تعبدى وقيل ترغيبا للشيطان حيث لم يسجد مرة وقيل لما أمر الله بنبي آدم بالسجود عند اخذ الميثاق ورفع المسلمون رؤسهم ونظروا الكفار لم يسجدوا واخروا سجدوا ثانيا اشكرا لنعمة التوفيق وامثال الامر (و) يفترض (القعود الاخير) باجماع العلماء وان اختلفوا في قدره والمفروض عندنا الجلوس (قدر) قراءة (التشهد) في الأصح لحديث ابن مسعود رضى الله عنه حين علمه التشهد اذا قلت هذا أو فعات هذا فقد قضيت صلاتك ان شئت أن تقم فقم وان شئت أن تقعد فاقعد علق تمام الصلاة به ولا يتم الفرض الا به فهو فرض وزعم بعض مشايخنا أن المفروض القعدة ما يأتي فيه بكلمة الشهادتين فكان فرضا عليها (و) يشترط (تأخيرها) أي القعود الاخير (عن الأركان) لانه شرع لحتمها فيعاد لسجدة صلبية تذكرها (و) يشترط لصحة الأركان وغيرها (أداؤها مستيقظا) فاذا ركع أو قام أو سجد نائما لم يعتد به وان طرأ فيه النوم صح بما قبله منه وفي القعدة الاخرة خلاف قال في حنية المصلي اذا لم يعد بها بطلت وفي جامع الفتاوى يعتد بها نائما لانها ليست بركن ومبناها على الاستراحة فبطلت النوم قلت وهو ثمة الاختلاف في شرطيتها وركنيتها (و) يشترط لصحة أداء المفروض اما (معرفة كيفية) يعني صفة (الصلاة و) ذلك بمعرفة حقيقة (ما فيها) أي مافي جملة الصلوات (من الخصال) أي الصفات الفرضية يعني كونها فرضا فيعتقد افتراض ركعتي الفجر وأربع الظهر وهكذا باقي الصلوات (المفروضة) فيكون ذلك (على وجه يبرها عن الخصال) أي الصفات (المسنونة) كالسنن الرواتب وغيرها باعتبار سنة ما قبل الظهر وما بعده وهكذا وليس المراد ولا الشرط أن يميز ما شملت عليه صلاة الصبح من الفرض والسنة مثل اعتقاد فرضية القيام وسنة الشاء والتسبيح أو اعتقاد المصلي (أنها) أي ان ذات الصلوات التي يفعلها كلها (فرض) كاعتقاده أن الأربع في الفجر فرض ويصلي كل ركعتين بانفرادهما أو يأتي بثلاث ثم ركعتين في المغرب معتقدا فرضية الخمس (حتى لا ينتقل بفروض) لان الغل يتأدى بنية الفرض أما الفرض فلا يتأدى بنية النفل كما في النجس والمزيد والخصاصة ثم ينسب على الأركان وغيرها فقال (والأركان) المتفق عليها (من المذكورات) التي علمتها فيما قدمناه بأكثر من سبعة وعشرين (أربعة) وهي (القيام والقراءة والركوع والسجود وقيل القعود الاخير مقدار التشهد) ركن أيضا وقيل شرط وقد بينا ثمة الخلاف فيه وقيل التحريم ركن أيضا (وباقيا) أي المذكورات (شروط بعضها شرط لصحة الشرع في الصلاة وهو

السجود عن موضع القدمين بأكثر من نصف ذراع وان زاد على نصف صلاته ولم يعد به بطلت (الا) أن يكون ذلك (لجنة سجد فيها على ظهر مصل صلاته) للضرورة وان لم يكن ذلك المسجود عليه مصلبا أو كان في صلاة أخرى لا يصح السجود (و) من شروط صحة السجود (وضع) إحدى (اليدين و) إحدى (الركبتين في الصحيح) كما قدمناه (و) وضع (شيء من أصابع الرجلين) موجهات بباطنه نحو القبلة (حالة السجود على الأرض ولا يكتفي) لصحة السجود (وضع ظاهر القدم) لانه ليس محله لقوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين متفق عليه وهو اختيار الفقيه واختلاف في الجواز مع وضع قدم واحدة (و) يشترط لصحة الركوع والسجود (تقديم الركوع على السجود) كما يشترط تقديم القراءة على ركوع لم يبق بعده قيام يصح به فرض القراءة (و) يشترط (الرفع من السجود إلى قرب القعود على الأصح) عن الإمام لانه يعد جالساً بقربه من القعود فتحقق السجدة بالعود بعده عليها والأفلأوذ كر بعض المشايخ انه اذا زایل جبهته عن الأرض ثم أعادها جازت ولم يعلم له تصحيح ذكر القدوري أنه قد مر ما ينطلق عليه اسم الرفع وجعله شيخ الاسلام أصح أو ما سمي الناظر رافعا (و) يفترض (العود إلى السجود) الثاني لان السجود الثاني كالاول فرض باجماع الأمة ولا يفتق كونه كالاول الا بوضع الاعضاء السبعة ولا يوجب التكرار الا بعد فراغها من مكانها في السجود الاول فيلزم معرفة قيام وضعها ليوجد التكرار وبه وردت السنة كان صلى الله عليه وسلم اذا سجد ورفع رأسه من السجدة الاولى رفع يديه من الأرض ووضعهما على فخذه وقال صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي وقال صلى الله عليه وسلم ان اليدين تسجدان كما يسجد الوجه فاذا وضع أحدكم وجهه فليضعهما واذا رفعه فليرفعهما وحكمة تكرار السجود قيل تعبدى وقيل ترغيبا للشيطان حيث لم يسجد مرة وقيل لما أمر الله بنبي آدم بالسجود عند اخذ الميثاق ورفع المسلمون رؤسهم ونظروا الكفار لم يسجدوا واخروا سجدوا ثانيا اشكرا لنعمة التوفيق وامثال الامر (و) يفترض (القعود الاخير) باجماع العلماء وان اختلفوا في قدره والمفروض عندنا الجلوس (قدر) قراءة (التشهد) في الأصح لحديث ابن مسعود رضى الله عنه حين علمه التشهد اذا قلت هذا أو فعات هذا فقد قضيت صلاتك ان شئت أن تقم فقم وان شئت أن تقعد فاقعد علق تمام الصلاة به ولا يتم الفرض الا به فهو فرض وزعم بعض مشايخنا أن المفروض القعدة ما يأتي فيه بكلمة الشهادتين فكان فرضا عليها (و) يشترط (تأخيرها) أي القعود الاخير (عن الأركان) لانه شرع لحتمها فيعاد لسجدة صلبية تذكرها (و) يشترط لصحة الأركان وغيرها (أداؤها مستيقظا) فاذا ركع أو قام أو سجد نائما لم يعتد به وان طرأ فيه النوم صح بما قبله منه وفي القعدة الاخرة خلاف قال في حنية المصلي اذا لم يعد بها بطلت وفي جامع الفتاوى يعتد بها نائما لانها ليست بركن ومبناها على الاستراحة فبطلت النوم قلت وهو ثمة الاختلاف في شرطيتها وركنيتها (و) يشترط لصحة أداء المفروض اما (معرفة كيفية) يعني صفة (الصلاة و) ذلك بمعرفة حقيقة (ما فيها) أي مافي جملة الصلوات (من الخصال) أي الصفات الفرضية يعني كونها فرضا فيعتقد افتراض ركعتي الفجر وأربع الظهر وهكذا باقي الصلوات (المفروضة) فيكون ذلك (على وجه يبرها عن الخصال) أي الصفات (المسنونة) كالسنن الرواتب وغيرها باعتبار سنة ما قبل الظهر وما بعده وهكذا وليس المراد ولا الشرط أن يميز ما شملت عليه صلاة الصبح من الفرض والسنة مثل اعتقاد فرضية القيام وسنة الشاء والتسبيح أو اعتقاد المصلي (أنها) أي ان ذات الصلوات التي يفعلها كلها (فرض) كاعتقاده أن الأربع في الفجر فرض ويصلي كل ركعتين بانفرادهما أو يأتي بثلاث ثم ركعتين في المغرب معتقدا فرضية الخمس (حتى لا ينتقل بفروض) لان الغل يتأدى بنية الفرض أما الفرض فلا يتأدى بنية النفل كما في النجس والمزيد والخصاصة ثم ينسب على الأركان وغيرها فقال (والأركان) المتفق عليها (من المذكورات) التي علمتها فيما قدمناه بأكثر من سبعة وعشرين (أربعة) وهي (القيام والقراءة والركوع والسجود وقيل القعود الاخير مقدار التشهد) ركن أيضا وقيل شرط وقد بينا ثمة الخلاف فيه وقيل التحريم ركن أيضا (وباقيا) أي المذكورات (شروط بعضها شرط لصحة الشرع في الصلاة وهو

ما كان خارجها وهو الطهارة من الحدث والخبث وستر العورة واستقبال القبلة والوقت والنية والتحريم
 (وغیر شرط لدوام صحتها) وقد علمت ذلك بفضل الله ومنه وله الشكر على التوفيق لجمعها بعد التفريق
 فصل في متعلقات الشروط وفروعها (تجوز الصلاة) أي تصح (على لبد) بكسر اللام وسكون الباء
 الموحدة (وجهه الأعلى طاهر) ووجهه (الأسفل نجس) نجاسة مائة لأنه لثيخته كثوبين وكو ح ثخين
 يمكن فصله لوحين وأسفله نجس تجوز الصلاة على الطاهر منه عندهما خلا فالأني يوسف لأنه كشيئين فوق
 بعضهما (و) تصح الصلاة (على ثوب طاهر وبطائه نجسة إذا كان غير مضرب) لأنه كثوبين فوق بعضهما
 (و) تصح (على طرف طاهر) من بساط أو حصير أو ثوب (وان تحرك الطرف النجس بحركته) لأنه ليس
 ملتصبا به (على الصحيح ولو نجس أحد طرفي عمامته) أو لحفته (فالقاه) أي الطرف النجس (وأبقى الطاهر
 على رأسه ولم يتحرك النجس بحركته حازت صلاته) أهدم تلبسه به (وان تحرك) الطرف النجس بحركته
 (لا تجوز) صلاته لأنه حامل لها حكمها الا اذا لم يجد غيره للضرورة (واقدم ما يزيل به النجاسة) المائعة (يصلی
 معها ولا إعادة عليه) لان التكليف بحسب الوسع (ولا) إعادة (على) فاقدم ما يستر عورته ولو حررا) فانه ان
 وجد الحر برزومه الصلاة فيه فان فرض الستر أقوى من منع لبسه في هذه الحالة (أو) كان (حشيشا أو
 طينا) أو ماء كدرا يصلى داخله بالاباء لأنه ساتر في الجملة (فان وحده) أي الصاتر (ولو بالاباحة) (الحال أن
 ربه طاهر لا تصح صلاته غاريا) على الأصح كالماء الذي أبيع للمتيهم اذا لم يحقه المائنة وربع الشيء يقوم
 مقام كله في مواضع منها هذا ولم تقم ثلاثة أرباعه النجاسة مقام كله لزوم والستر وسقوط حكم النجاسة بطهارة
 الربع (وخيران طهرا أقل من ربه) والصلاة فيه أفضل للستر واتيانه بالركوع والسجود وان صلى عريانا
 بالاباء فاعدا صح وهو دون الأول أو قائما جازوه دونهما في الفضل لأن من ابتلى بلبتين يختار أهونهما وان
 تساوت يتخير (وصلاته في ثوب نجس الكل أحب من صلاته عريانا) لما قلناه تنبيه في قوله في الدرر لم يستر
 عورته بجلد ميتة غير مدبوغ وصلى معه لا تجوز صلاته ثلاث ثوب النجس لان نجاسة الجلد أغلظ له ليل
 أنها لا تنزل بالغسل ثلاثا بخلاف نجاسة الثوب انتهى قلت فيه نظرا لأنه يظهر مما هو أهن من غسله
 كشميسه أو جفاهه بالهواء (ولو وجد ما يستر بعض العورة وجب) يعني لزم (استعماله) أي الاستتار به (وبستر
 القبل والدبر) اذا لم يستر الا قدرهما (فان لم يستر الا أحدهما قيل يستر الدبر) لأنه أغش في حالة الركوع
 والسجود (وقيل) يستر (القبل) لأنه يستقبل به القبلة ولأنه لا يستتر بغيره والدبر يستتر باللبتين وفيه
 تأمل لأنه يستتر بالثخينين ووضع اليدين فوقهما (ونذب صلاة العاري جالساً بالاباء مادار جلته نحو القبلة)
 لما فيه من الستر (فان صلى) العاري (قائماً بالاباء أو) قائماً (آتياً بالركوع والسجود صح) لا تيانه بالاركان
 فيميل الى أيهما شاء والا فضل الأول ولو صلى عارياً بالاباء ستره في صحتها (وعورة الرجل) سواء كان أو
 به رق (ما بين السرة ومنتهى الركبة) في ظاهر الرواية سميت عورة أعجم ظهورها وغض الابدان عنها في اللغة
 وفي الشريعة ما افترض ستره وحده الشارع صلى الله عليه وسلم بقوله عورة الرجل ما بين سرة الى ركبته
 وبقوله عليه السلام الركبة من العورة (وتزيد عليه) أي على الرجل (الامة) القنة وأما الولد والمذبرة والمكاتب
 والمستسعاة عند أي حنيفة لوجود الرق (البطن والظهر) لأنهما مخرجه فصدرها ونديها ليسا من العورة
 للعرج (وجميع بدن الحرة عورة الا وجهها وكفيها) باطنهما وظاهرهما في الأصح وهو المختار وذراع الحرة
 عورة في ظاهر الرواية وهي الأصح وعن أبي حنيفة ليس بعورة (و) الا (قديمها) في الأصح الرابطين باطنهما
 وظاهرهما لعموم الضرورة ليسا من العورة فصدر الحرة حتى المسترسل عورة في الأصح وعليه الفتوى
 فكشف ربه يمنع صحة الصلاة ولا يحل النظر اليه مقطوعاً عنها في الأصح كستر عانته وذكره المقطوع وتقدم
 في الاذان أن صوتها عورة وليس المراد مجرد كلامها بل ما يحصل من تليينه وتقطيعه لا يحل سماعه (وكشف
 ربه عضون أعضاء العورة) الغليظة أو الخفيفة من الرجل والمرأة (يمنع صحة الصلاة) مع وجود الساتر
 لا مادون ربه والركبة مع الخفة عضو واحد في الأصح وكعب المرأة مع ساقها وأذنها بانفرادها عن رأسها
 ونديها المنكسر فان كانت ناهداً فهو تبس لصدرها والذكر بانفراده والانتين بلا ضمهما اليه في الصحيح وما
 بين السرة والقناة عضو كامل يجوز ان يبدن وكل ألية عورة والدبر نالتهما في الصحيح (ولو تفرقا لا انكشاف

ما كان خارجها وغير مشروط لدوام صحتها
 فصل في تجوز الصلاة على لبد وجهه الأعلى طاهر والأسفل نجس وعلى ثوب طاهر وبطائه نجسة اذا كان غير مضرب وعلى طرف طاهر وان تحرك الطرف النجس بحركته على الصحيح ولو نجس أحد طرفي عمامته فالتقاءه وأبقى الطاهر على رأسه ولم يتحرك النجس بحركته حازت صلاته وان تحرك لا تجوز فاقدم ما يزيل به النجاسة يصلي معها ولا إعادة عليه ولا على فاقد ما يستر عورته ولو حررا أو حشيشا أو طينا فان وحده ولو بالاباحة ور به طاهر لا تصح صلاته عاريا وخيران طهرا أقل من ربه والصلاة فيه أفضل للستر واتيانه بالركوع والسجود وان صلى عريانا بالاباء فاعدا صح وهو دون الأول أو قائما جازوه دونهما في الفضل لأن من ابتلى بلبتين يختار أهونهما وان تساوت يتخير (وصلاته في ثوب نجس الكل أحب من صلاته عريانا) لما قلناه تنبيه في قوله في الدرر لم يستر عورته بجلد ميتة غير مدبوغ وصلى معه لا تجوز صلاته ثلاث ثوب النجس لان نجاسة الجلد أغلظ له ليل أنها لا تنزل بالغسل ثلاثا بخلاف نجاسة الثوب انتهى قلت فيه نظرا لأنه يظهر مما هو أهن من غسله كشميسه أو جفاهه بالهواء (ولو وجد ما يستر بعض العورة وجب) يعني لزم (استعماله) أي الاستتار به (وبستر القبل والدبر) اذا لم يستر الا قدرهما (فان لم يستر الا أحدهما قيل يستر الدبر) لأنه أغش في حالة الركوع والسجود (وقيل) يستر (القبل) لأنه يستقبل به القبلة ولأنه لا يستتر بغيره والدبر يستتر باللبتين وفيه تأمل لأنه يستتر بالثخينين ووضع اليدين فوقهما (ونذب صلاة العاري جالساً بالاباء مادار جلته نحو القبلة) لما فيه من الستر (فان صلى) العاري (قائماً بالاباء أو) قائماً (آتياً بالركوع والسجود صح) لا تيانه بالاركان فيميل الى أيهما شاء والا فضل الأول ولو صلى عارياً بالاباء ستره في صحتها (وعورة الرجل) سواء كان أو به رق (ما بين السرة ومنتهى الركبة) في ظاهر الرواية سميت عورة أعجم ظهورها وغض الابدان عنها في اللغة وفي الشريعة ما افترض ستره وحده الشارع صلى الله عليه وسلم بقوله عورة الرجل ما بين سرة الى ركبته وبقوله عليه السلام الركبة من العورة (وتزيد عليه) أي على الرجل (الامة) القنة وأما الولد والمذبرة والمكاتب والمستسعاة عند أي حنيفة لوجود الرق (البطن والظهر) لأنهما مخرجه فصدرها ونديها ليسا من العورة للعرج (وجميع بدن الحرة عورة الا وجهها وكفيها) باطنهما وظاهرهما في الأصح وهو المختار وذراع الحرة عورة في ظاهر الرواية وهي الأصح وعن أبي حنيفة ليس بعورة (و) الا (قديمها) في الأصح الرابطين باطنهما وظاهرهما لعموم الضرورة ليسا من العورة فصدر الحرة حتى المسترسل عورة في الأصح وعليه الفتوى فكشف ربه يمنع صحة الصلاة ولا يحل النظر اليه مقطوعاً عنها في الأصح كستر عانته وذكره المقطوع وتقدم في الاذان أن صوتها عورة وليس المراد مجرد كلامها بل ما يحصل من تليينه وتقطيعه لا يحل سماعه (وكشف ربه عضون أعضاء العورة) الغليظة أو الخفيفة من الرجل والمرأة (يمنع صحة الصلاة) مع وجود الساتر لا مادون ربه والركبة مع الخفة عضو واحد في الأصح وكعب المرأة مع ساقها وأذنها بانفرادها عن رأسها ونديها المنكسر فان كانت ناهداً فهو تبس لصدرها والذكر بانفراده والانتين بلا ضمهما اليه في الصحيح وما بين السرة والقناة عضو كامل يجوز ان يبدن وكل ألية عورة والدبر نالتهما في الصحيح (ولو تفرقا لا انكشاف

على أعضاء من العورة وكان جملة ما تفرق ببلغ ربع أصغر الأعضاء المنكشفة) يعني التي انكشف بعضها
(منع) صحة الصلاة ان طال زمن الانكشاف بقدر أداء ركن (والا) أي وان لم يبلغ ربع أصغرها أو ببلغ ولم
يطل زمن الانكشاف (فلا) يمنع الصحة للضرورة سواء الغنى والفقر (ومن عجز عن استقبال القبلة)
بنفسه (لمرض) أو خشية غرق وهو على خشبة (أو عجز عن النزول) بنفسه (عن دابته) وهي سائرة أو كانت
جوحاً أو كان شيئاً كبيراً لا يمكنه الركوب إلا بمعين (أو خاف عدواً) أدماً أو سبعاً على نفسه أو دابته أو ماله أو
أمانته أو اشتد الخوف لقتال أو هرب من عدواً كبيراً (فقبلته جهة قدرته) للضرورة (و) قبله الجانب جهة
(أمنه) ولو خاف أن يراه العدو أن قد صلى مضطجاً بالأيمن إلى جهة أمنه والقادر بقدره الغير ليس قادراً
عند الامام خلافاً لهما وإذا لم يجد أحداً فلا خلاف في الفحمة (ومن اشتبهت عليه) جهة (القبلة ولم يكن عنده
مخبر) من أهل المكان ولا من له علم أو سأله فلم يخبره (ولا محراب) بالهمل (تحرى) أي اجتهد وهو بذل
الجهد لنيل المقصود ولو سجدة تلاوة ولا يجوز التحرى مع وضع المحارب لأن وضعها في الأصل بحق ومن
ليس من أهل المكان والعلم لا يلتفت إلى قوله وان أخبره اثنان ممن هو مساقر مثله لانهما يخبران عن
اجتهاد ولا يترك اجتهاده باجتهاد غيره وليس عليه قرع الابواب للسؤال عن القبلة ولا لمس الجدران خشية
المخوأم ولا اشتباه بطاق غير المحراب وإذا صلى الماعى ركعة غير القبلة فغاءه رجل وأقامه إليها واقتدى به فإن
لم يكن حال افتتاحه عنده مخبر فصلاة الماعى صحيحة لانه لا يلزمه مس الجدران والأفهي فاسدة ولا يصح
اقتداء الرجل به في الصورتين لقدرته في الاولى وعلم خطئه في الثانية (ولا إعادة عليه) أي المتحرى (لو) علم
بعد فراغه منه (أخطأ) الجهة لقول عامر بن عقبة رضى الله عنه كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليلة
مظلمة فلم ندر أين القبلة فصلى كل رجل من على خياله فلما أصبحنا ذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم
فنزلت فأنشأتوا فثم وجه الله وليس التحرى للقبلة مثل التحرى للوضوء والساتر فانه اذا ظهر نجاسة الماء أو
الثوب أعاد لانه أمر لا يمحتمل الانتقال والقبلة تحتمل كما حولت عن المقدس إلى الكعبة (وان علم بخطئه)
أو تبدل اجتهاده (في صلاته استدار) من جهة اليمين لا اليسار (وبنى) على ما أداه بالتحرى لان تبدل
الاجتهاد كالنسخ وأهل قباء استداروا في الصلاة إلى الكعبة حين بلغهم النسخ واستحسنه النبي صلى الله
عليه وسلم وان تذكر سجدة صلبية بطلت صلاته (وان شرع) من اشتبهت عليه (بالتحرى) كان فعله موقوفاً
فلو أتتها (فعلم بعد فراغه) من الصلاة (انه أصاب صحت) لانه بتبين الصواب بطل الحكم بالاستصحاب
وثبت الجواز من الصلاة (وان علم باصابعه فيها) ولو بغالب الظن (فسدت) لان حاله قويته به فلا يبنى
قوياً على ضعف خلافه لا يوجب رجوعاً إلى الله (كما) فسدت فيما (لوم يعلم اصابعه أصلاً) لان الفساد ثابت
بالاستصحاب الحال ولم يرتفع بدليل فنقرر الفساد لان المشروط لم يحصل حقيقة ولا حكماً وإذا وقع تحريه إلى
جهة فصلى إلى غير هالاً تجزئه لترك الكعبة حكماً في حقه وهي الجهة التي تحراها ولو أصاب خلافاً لا ي
يوسف في ظهور اصابعه هو يجعله كالتحرى في الأولى إذا عدل عن تحريه وظهور طهارة ما توضأ به صحت
صلاته وعلى هذا الوصل في ثوب وهو يعتقد انه نجس أو انه محدث أو عدم دخول الوقت فظهر بخلافه
لا تجزئه وان وجد الشرط لعدم شط آخر وهو فساد فعله ابتداء لعدم الجزم وأما في الماء فقد وجدت الطهارة
حقيقة والنسبة (ولو تحرى قوم جهات) في ظلمة (وجعلوا حال امامهم) في توجيههم (تجزئهم) صلاتهم الامن
تقدم على امامه كما في جوف الكعبة لما قدمناه (فصل في) بيان (واجب الصلاة) الواجب في اللغة
يحيى بمعنى لازم ومعنى السقوط وبمعنى الاضطراب وفي الشرع اسم لما لم يندلج فيه شبهة قال
نفر الاسلام وانما سمي به اما لكونه ساقطاً عن علمه أو لكونه ساقطاً عن علمنا عملاً أو لكونه مضطرباً بين
الفرض والسنة أو بين التزم وعدمه فانه يلزمنا عملاً لا علمنا انتهى وشرعت الواجبات لا كمال الفرائض
والسنن لا كمال الواجبات والادب لا كمال السنة ليكون كل منها حصناً لما شرع لتكميله وحكم الواجب
استحقاق العقاب بتركه عمداً وعدم كفا راحته والثواب بفعله ولزوم سهو السهو لنقص الصلاة بتركه
سهواً أو عادتاً بتركه عمداً وسقوط الفرض ناقصاً ان لم يسجد ولم يعد (وهو) أي الواجب (ثمانية عشر شيئاً)
الاول وجوب (قراءة الفاتحة) لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب وهو لنفي الكمال

على أعضاء من العورة
وكان جملة ما تفرق ببلغ ربع
أصغر الأعضاء المنكشفة
منع والأفلا ومن عجز عن
استقبال القبلة لمرض أو
عجز عن النزول عن دابته
أو خاف عدواً وقبلته جهة
قدرته وأمنه ومن اشتبهت
عليه القبلة ولم يكن عنده
مخبر ولا محراب تحرى ولا
إعادة عليه لو أخطأ وان
علم بخطئه في صلاته استدار
وبنى وان شرع بالتحرى فعلم
بعد فراغه انه أصاب صحت
وان علم باصابعه فيها فسدت
كما لو لم يعلم اصابعه أصلاً ولو
تحرى قوم جهات وجعلوا
حال امامهم تجزئهم
(فصل في واجب الصلاة)
وهو ثمانية عشر شيئاً قراءة
الفاتحة

لانه خبراً حاد لا ينسخ قوله تعالى فاقروا ما تيسر فوجب العمل به (و) الثاني (ضم سورة) قصيرة (أو ثلاث آيات) قصار لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد لله وسورة في فريضة أو غيرها (في ركعتين غير متعنتين من الفرض) غير الثنائي وفي جميع الثنائي (و) يجب الضم (في جميع ركعات الوتر) لمساواة السنة (و) جميع ركعات (النفل) لما روي أن كل شفيع من النافلة صلاة على حدة (و) يجب (تعين القراءة الواجبة) (في الأولين) من الفروض لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على القراءة فيهما (و) يجب (تقديم الفاتحة على) قراءة (السورة) للمواظبة حتى لو قرأ من السورة ابتداء فتذكر يقرأ الفاتحة ثم يقرأ السورة ويسجد للسجدة كما لو كرر الفاتحة ثم قرأ السورة (و) يجب (ضم الانف) أي ما صلب منه (للحبهة في السجود) للمواظبة عليه ولا تجوز الصلاة بالاختصار على الانف في السجود على الصحيح (و) يجب مراعاة الترتيب فيما بين السجدين وهو (الاتيان بالسجدة الثانية في كل ركعة) من الفرض وغيره (قبل الانتقال لغيرها) أي لغير السجدة من باقي أفعال الصلاة للمواظبة فان فات يسجد ها ولو بعد التعمد لاخير ثم يعيد القعود (و) يجب (الاطمئنان) وهو التعديل (في الأركان) بتسكين الجوارح في الركوع والسجود حتى تطمئن مفاصله في الصحيح لانه لتكميل الركن لاسنة كما قاله الجرجاني ولا فرض كما قاله أبو يوسف ومقتضى الدليل وجوب الاطمئنان أيضاً في القومة والجلوس والرفع من الركوع للأمر به في حديث المسمى بصلاته وللمواظبة على ذلك كله واليه ذهب المحقق الكمال ابن المهام وتلميذه ابن أمير حاج وقال انه الصواب (و) يجب (القعود الأول) (في الصحيح) ولو كان حكا وهو قعود المسبوق فيما يقضيه ولو جلس الأول تبعاً للأمام لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسجدته للسجدة كما رويها (و) يجب (قراءة التشهد فيه) أي في الأول وقوله (في الصحيح) متعلق بكل من القعود وتشهده وهو احتراز عن القول بسنيتها أو سنية التشهد وحده للمواظبة (و) يجب (قراءته) أي التشهد (في الجلوس الأخير) أيضاً للمواظبة (و) يجب (القيام إلى) الركعة (الثالثة من غير تراخ بعد) قراءة (التشهد) حتى لو زاد عليه بمقدار أدرك ركناً ساهياً يسجد للسجدة وتأخير واجب القيام للثالثة (و) يجب (لفظ السلام) مرتين في اليمين واليسار للمواظبة ولم يكن فرضاً لحديث ابن مسعود (دون عليكم) لحصول المقصود بلفظ السلام دون متعلقه ونجوه الوجوب بالمواظبة عليه أيضاً (و) يجب قراءة (قنوت الوتر) عند أي حنيفة وكذا تكبيرة القنوت كما في الجوهرة وعندهما هو كالوتر سنة (و) يجب (تكبيرات العيدين) وكل تكبيرة منها واجبة يجب بتركها سجود السهو (و) يجب (تعين) لفظ التكبير لافتتاح كل صلاة (للمواظبة عليه وقال في الذخيرة ويكره الشروع بغيره في الأصح وقال السرخسي الأصح أنه لا يكره كما في التبيين فلذا) لا يختص وجوب الافتتاح بالتكبير في صلاة (العيدين خاصة) خلافاً لمن خصه بهما ووجه العموم مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على التكبير عند افتتاح كل صلاة (و) يجب (تكبيرة الركوع في ثالثة) أي الركعة الثانية من (العيدين) تبعاً لتكبيرات الزوائد فيم لا تصالحها بما بخلاف تكبيرة الركوع في الأولى (و) يجب (جهر الامام بقراءة) ركعتي (الفجر) قراءة (أولي العشاءين) المغرب والعشاء (ولو قضاء) لفعله صلى الله عليه وسلم (و) يجب الجهر بالقراءة في صلاة (الجمعة والعيدين والتراويح والوتر في رمضان) على الامام للمواظبة والجهر اسماع الغير (و) يجب (الاسرار) هو اسماع النفس في الصحيح وتقدم (في) جميع ركعات (الظهر والعصر) ولو في جمعها بعرفة (و) الاسرار (فيما بعد أولي العشاءين) الثالثة من المغرب وهي الرابعة من العشاء (و) الاسرار في (نفل النهار) للمواظبة على ذلك والمنفرد) بفرض (مخير فيما يجهر) الامام فيه وقد بيناه وفيما يقضيه مما سبق به في الجمعة والعيدين (كتنفل الليل) فانه مخير ويكتفي بأدنى الجهر فلا يضرباً لانه صلى الله عليه وسلم جهر في التمسك بالليل وكان يؤنس اليقظان ولا يوقظ الوسنان (ولو ترك السورة في) ركعة من أولي المغرب أوجس (أولي العشاء قراها) أي السورة وجوباً على الأصح (في الآخرين) من العشاء والثالثة من المغرب (مع الفاتحة جهر) بهما على الأصح ويقدم الفاتحة ثم يقرأ السورة وهو الاشبه وعند بعضهم يقدم السورة وعند بعضهم يترك الفاتحة لانها غير واجبة ولو ترك الفاتحة بعد قراءة السورة قبل الركوع يأتي بها ويعد السورة في ظاهر المذهب كما لو ترك السورة في الركوع يأتي بها ويعد (ولو ترك الفاتحة) في الأولين (لا يكره في الآخرين) عندهم

وضم سورة أو ثلاث آيات في ركعتين غير متعنتين من الفرض وفي جميع ركعات الوتر والنفل وتعين القراءة في الأولين وتقديم الفاتحة على السورة وضم الانف للحبهة في السجود والاتيان بالسجدة الثانية في كل ركعة قبل الانتقال لغيرها والاطمئنان في الأركان والقعود الأول وقراءة التشهد فيه في الصحيح وقراءته في الجلوس الأخير والقيام إلى الثالثة من غير تراخ بعد التشهد ولفظ السلام دون عليكم وقنوت الوتر وتكبيرات العيدين وتعين التكبير لافتتاح كل صلاة لا العيدين خاصة وتكبيرة الركوع في ثالثة العيدين وجه الامام بقراءة الفجر وأولي العشاءين ولو قضاء والجمعة والعيدين والتراويح والوتر في رمضان والاسرار في الظهر والعصر وفيما بعد أولي العشاءين ونفل النهار والمنفرد مخير فيما يجهر كتنفل بالليل ولو ترك السورة في أولي العشاء قراها في الآخرين مع الفاتحة جهرًا ولو ترك لفاتحة لا يكره في الآخرين

وسجد للسهول ان قراءة الفاتحة في الشفع الثاني مشروعة نفلا وبقرائها مرة وقع عن الاداء لقوته بمكانه
واذا كررها خلف المشروع الا في النقل بخلاف السورة فانها مشروعة نفلا في الآخرين ولم تكرر
(فصل في بيان سننها) أي الصلاة (وهي احدى وخمسون) تقرى بايسن (رفع اليدين للهزيمة حذاء
الاذنين للرجل) لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح الصلاة كبر ثم رفع يديه حتى يجاذى
بأهنامه أذنيه ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك الخ (و) حذاء أذني (الامة) لانها كالرجل في الرفع وكالحرة
في الركوع والسجود لان ذراعيها اليدين (و) رفع اليدين (حذاء المنكبين للجرة) على الصحيح لان
ذراعيها عورة ومبناه على السرور وروى الحسن أنها ترفع حذاء أذنها (و) يسن (نشر الاصابع وكيفيته ان
لا يضم كل الضم ولا يفرج كل التفرج بل يتركها على حالها منشورة لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا كبر
رفع يديه ناشرا أصابعه (و) يسن (مقارنة احرام المقتدى لا احرام امامه) عند الامام لقوله صلى الله عليه وسلم
اذا كبر فكبر والان اذا الوقت حقيقة وعندهما بعد احرام الامام جعل الفاء للتعقيب ولا خلاف في الجواز
على الصحيح بل في الاولوية مع التيقن بحال الامام (و) يسن (وضع الرجل يده اليمنى على اليسرى تحت سترته)
لحديث علي رضي الله عنه ان من السنة وضع اليمنى على الشمال تحت السرة (وصفة الوضع ان يجعل باطن
كف اليمنى على ظاهر كف اليسرى محلقا بالخنصر والابهام على الرسغ) لانه لما ورد انه يضع الكف على
الكف وورد الاخذ فاستحسن كثير من المشايخ تلك الصفة عملا بالحدِيث وقيل انه يخالف السنة والمذاهب
فيبغي ان يفعل بصفة أحد الحدِيثين مرة وبالأخرى فيأتي بالحقيقة فهم (و) يسن (وضع المرأة
يديها على صدرها من غير تخليق) لانه أستر لها (و) يسن (الثناء) لما روينا ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا قمى الى
الصلاة فارفعوا أيديكم ولا تخالفوا ذانكم ثم قولوا سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا
الغيرك وان لم تزيدوا على التكبير أجزأكم وسنذكر معانيها ان شاء الله تعالى (و) يسن (التعوذ)
فيقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وهو ظاهر المذهب أو استعيذ الخ واختاره الهندواني (للقراءة)
فيأتي به المسبوق كالامام والمنفرد لا المقتدى لانه تبع للقراءة عندهما وقال أبو يوسف تبع للثناء سنة
لصلاة لدفع وسوسة الشيطان وفي الخلاصة والذخيرة قول أبي يوسف الصحيح (و) تسن (التسمية أول كل
ركعة) قبل الفاتحة لانه صلى الله عليه وسلم كان يفتتح صلاته بيسم الله الرحمن الرحيم والقول بوجوبها
ضعيف وان صح لم يثبت المواظبة عليها (و) يسن (التأمين) للامام والمأموم والمنفرد والقارئ خارج
الصلاة لا امر به في الصلاة وقال صلى الله عليه وسلم لقنني جبريل عليه السلام عند فراغي من الفاتحة آمين
وقال انه كلختم على الكتاب وليس من القرآن وأفصح لغاته المد والتخفيف والمعنى استجب دعاءنا
(و) يسن (التحميد) للمؤتم والمنفرد اتفاقا وللإمام عندهما أيضا (و) يسن (الاسرار بها) بالثناء وما بعده
لأنها لو اوردت بذلك (و) يسن (الاعتدال عند ابتداء التحريمة) وانتهائها بان يكون آتيا بها (من غير
طأطأة الرأس) كما ورد (و) يسن (جهر الامام بالتكبير والتسليم) لحاجته الى الاعلام بالشرع والانتقال
ولا حاجة للنفرد كالمأموم (و) يسن (تفريج القدمين في القيام قدر أربع أصابع لانه اقرب الى الخشوع
والتراوح أفضل من نصب القدمين وتفسير التراوح ان يعتد مد على قدم مرة وعلى الاخر مرة لانه أيسر
وامكن لطول القيام (و) يسن (أن تكون السورة المضمومة للفاتحة من طوال المفصل) الطوال والقصار
بكسر أو لهما جمع طويلة وقصيرة والطوال بالضم الرجل الطويل وسمى المفصل به لكثرة فصوله وقيل
لقلة المنسوخ فيه وهذا (في صلاة) الفجر والظهر ومن أوساطه (جمع وسط بفتح السين ما بين القصار
والطوال) (في العصر والعشاء ومن قصاره في المغرب) وهذا التقسيم (لو كان) المصلي (مقيما) والمنفرد والامام
سواء ولم ينقل على المقتدين بقراءته كذلك والمفصل هو السبع السابع قبل أوله عند الاكثرين من
سورة الحجرات وقيل من سوره محمد صلى الله عليه وسلم أو من الفتح أو من ق فالطوال من مبتدئه الى البروج
وأوساطه منها الى لم يكر وقصاره منها الى آخره وقيل طواله من الحجرات الى عبس وأوساطه من كورت الى
الفخي والباقي قصاره لما روى عن عمر رضي الله عنه انه كان يقرأ في المغرب بقصار المفصل وفي العشاء
بوسط المفصل وفي الصبح بطوال المفصل والظهر كالفجر لمساواتها في سعة الوقت وورد انه كالهصر لا شغل

﴿فصل في سننها﴾ وهي
احدى وخمسون رفع
اليدين للهزيمة حذاء
الاذنين للرجل والامة
وحذاء المنكبين للجرة ونشر
الاصابع ومقارنة احرام
المقتدى لا احرام امامه
ووضع الرجل يده اليمنى
على اليسرى تحت سترته
وصفة الوضع ان يجعل
باطن كف اليمنى على ظاهر
كف اليسرى محلقا بالخنصر
والابهام على الرسغ ووضع
المرأة يديها على صدرها
من غير تخليق والثناء
والتعوذ للقراءة والتسمية
أول كل ركعة والتأمين
والتحميد والاسرار بها
والاعتدال عند التحريمة
من غير طأطأة الرأس وجهر
الامام بالتكبير والتسليم
وتفريج القدمين في القيام
قدر أربع أصابع وأن
تكون السورة المضمومة
للفاتحة من طوال المفصل
في الفجر والظهر ومن
أوساطه في العصر والعشاء
ومن قصاره في المغرب لو
كان مقيما

الناس بمهماتهم وروى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر يوم الجمعة ثم تنزل الكتاب وهل أتى على الإنسان وقد ترك الحنفية إلا النادر منهم هذه السنة ولازم عليها الشافعية إلا القليل فظن جهلة المذهبيين بطلان الصلاة بالفعل والترك فلا ينبغي الترك ولا الملازمة دائماً (و) للضرورة (يقرأ أي سورة شاء) لقراءة النبي صلى الله عليه وسلم المعوذتين في الفجر فلما فرغ قال أو حزن قال سمعت بكاء صبي فخشيت أن تقتن أمة كما (لو كان مسافراً) لأنه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في صلاة الفجر في السفر وإذا أثر في سقوط شرط الصلاة في تخفيف القراءة أولى (و) (يسن) (اطالة الأولى في الفجر) اتفاقاً للتواتر من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا بالثلثين في الأولى والثلاث في الثانية استحباباً وإن كثرت التفاوت لأبأس به وقوله (فقط) إشارة إلى قول محمد أحب إلى أن يطول الأولى في كل الصلوات وتكره اطالة الثانية على الأولى اتفاقاً بما فوق آيتين وفي النوافل الأمر أسهل (و) (يسن) (تكبير الركوع) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر عند كل خفض ورفع سوى الرفع من الركوع فإنه كان يسمع فيه (و) (يسن) (تسبيحه) أي الركوع (ثلاثاً) لقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربّي العظيم وذلك أدناه وإذا سجد فليقل سبحان ربّي الأعلى ثلاث مرات وذلك أدناه أي أدنى كماله المعنوي وهو الجمع المحصل للسنة لا اللغوي والأمر للاستحباب فيكره أن ينقص عنها ولورفع الإمام قبل اتمام المقتدى ثلاثاً فافهم أنه يتابعه ولا يرد الإمام على وجه يميل به القوم وكما زاد المنفرد فهو فضل بعد الختم على وتر وقيل تسبيحات والركوع والسجود وتكبيرهما واجبات ولا يأتي في الركوع أو السجود بغير التسبيح وقال الشافعي يزبد في الركوع اللهم لك ركعت ولك خشعت ولك أسلمت وعليك توكلت وفي السجود سجد وجهي للذي خلقه وصوّره وشق سمعه وبصره فتبارك الله أحسن الخالقين كما روى عن علي قلنا هو محمول على حالة التمجيد (و) (يسن) (أخذ ركبتيه بيديه) حال الركوع (و) (يسن) (تفريج أصابعه) لقوله صلى الله عليه وسلم لأنس رضي الله عنه إذا ركعت فضع كفيك على ركبتيك وفرج بين أصابعك وارفع يديك عن جنبيك ولا يطلب تفريج الأصابع إلا هنا لئلا يتمكن من بسط الظهر (والمرأة لا تفرجها) لأن مبنى حالها على الستر (و) (يسن) (نصب ساقيه) لأنه المتوارث وأحناؤها شبيهة القوس مكره (و) (يسن) (بسط ظهريه) حال ركوعه لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع يسوي ظهره حتى لو صب عليه الماء استقر وروى أنه كان إذا ركع لو كان قدح ماء على ظهره لما تحرك لاستواء ظهره (و) (يسن) (تسوية رأسه بعجزه) العجز بوزن رجل من كل شيء مؤخره ويذكروا بؤنث والعجزة للمرأة خاصة وقد يستعمل للرجل وأما العجز فعام وهو ما بين الوركين من الرجل والمرأة لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع لم يشخص رأسه ولم يصوبه ولكن بين ذلك أي لم يرفع رأسه ولم يخفضه (و) (يسن) (الرفع من الركوع) على الصحيح وروى عن أبي حنيفة أن الرفع منه فرض وتقدم (و) (يسن) (القيام بعده) أي بعد الرفع من الركوع (مطمئناً) للتواتر (و) (يسن) (وضع ركبتيه) ابتداء على الأرض (ثم يديه ثم وجهه) عند نزوله (للسجود) ويسجد بينهما (و) (يسن) (عكسه للنهوض) للقيام بأن يرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه إذا لم يكن به عذر وأما إذا كان ضعيفاً أو لا بس خف فيفعل ما استطاع ويستحب الهبوط باليمين والنهوض باليسار لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه (و) (يسن) (تكبير السجود) لما رويناه (و) (يسن) (تكبير الرفع) منه للروى (و) (يسن) (كون السجود) أي جعل السجود (بين كفيه) وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد وضع وجهه بين كفيه رواه مسلم وفي البخاري لما سجد وضع كفيه حذو منكبيه وبه قال الشافعي رحمه الله وقال بعض المحققين بالجمع وهو أن يفعل بهذا مرة وبالأخر مرة وإن كان بين الكفين أفضل وهو حسن (و) (يسن) (تسبيحه) أي السجود بأن يقول سبحان ربّي الأعلى (ثلاثاً) لما رويناه (و) (يسن) (مجاورة الرجل) أي مباعدة (بطنه عن فخذه) (و) (مجاورة عن جنبه) (و) (مجاورة عن الأرض) في غير زحمة حذر عن الإيذاء المحرم لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد جاف حتى لو شأت بهيمة أن تمر بين يديه لم ت وكان صلى الله عليه وسلم يجنح حتى يرى وضع بطنه أي يباضهما وقال عليه السلام لا تبسط بسط السبع وادعم على راحتين

ويقرأ أي سورة شاء لو كان مسافراً واطالة الأولى في الفجر فقط وتكبير الركوع وتسبيحه ثلاثاً وأخذ ركبتيه بيديه وتفريج أصابعه المرأة لا تفرجها ونصب ساقيه وبسط ظهره وتسوية رأسه بعجزه والرفع من الركوع والقيام بعده مطمئناً ووضع ركبتيه ثم يديه ثم وجهه للسجود وعكسه للنهوض وتكبير السجود وتكبير الرفع وكون السجود بين كفيه وتسبيحه ثلاثاً ومجاورة الرجل بطنه عن فخذه ومرفقيه عن جنبه وذراعيه عن الأرض

وأبد ضبعك فانك اذا فعلت ذلك سجد كل عضو منك (و) يسن (انخفاض المرأة ولزقها بطنها بفخذها) لانه عليه السلام مر على امرأتين تصليان فقال اذا سجدتما فضمي بعض القدم الى بعض فان المرأة ليست في ذلك كالرجل لانها عورة مستورة (و) تسن (القومة) يعني اتمامها لان الرفع من السجود فرض الى قرب القعود فتمامه سنة (و) يسن (الجلسة بين السجدين) (و) يسن (وضع اليدين على الفخذين) حال الجلسة (فيما بين السجدين) فيكون (كحالة التشهد) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولا يأخذ الركبة هو الاصح (و) يسن (اقتراش الرجل) (رجله اليسرى ونصب اليمنى) وتوجيه أصابعهما نحو القبلة كما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما (و) يسن (تورك المرأة) بان تجلس على اليثا وتضع الفخذ على الفخذ وتخرج رجلها من تحت وركها اليمنى لانه أستر لها (و) تسن (الاشارة في الصحيح) لانه صلى الله عليه وسلم رفع أصبعه السبابة وقد أحناها شيئا ومن قال انه لا يشير أصلا فهو خلاف الرواية والدراية وتكون (بالمسجة) أي السبابة من اليمنى فقط يشير بها (عند) انتهائه الى (الشهادة) في التشهد لقول أي هريرة رضي الله عنه ان رجلا كان يدعو بأصبعه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد أحد (يرفعها) أي المسجة (عند النفي) أي نفي الألوهية عما سوى الله تعالى بقوله لا اله (ويضعها عند الاثبات) أي اثبات الألوهية لله وحده بقوله الا الله ليكون الرفع اشارة الى النفي والوضع الى الاثبات ويسن الاسرار بقراءة التشهد وأشرنا الى أنه لا يعقد شيئا من أصابعه وقيل الا عند الاشارة بالمسجة فيما يروى عنهما (و) تسن (قراءة الفاتحة فيما بعد الاولين) في الصحيح وروى عن الامام وجوبها وروى عنه التخيير بين قراءة الفاتحة والتسبيح والسكوت (و) تسن (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الجلوس الاخير) فيقول مثل ما قال محمد رحمه الله تعالى لما سئل عن كيفية تها فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك جيد مجيد وزيادة في العالمين ثابتة في رواية مسلم وغيره فالمنع منها ضعيف والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض في العمر مرة ابتداء وتقتض كلاً ذكر اسمه لوجود سببه (و) يسن (الدعاء) بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لقوله عليه السلام اذا صلى أحدكم فليبدأ بحميد الله عز وجل والثناء عليه ثم ليصل على النبي ثم ليدع بعد ما شاء لكن لما ورد عنه صلى الله عليه وسلم ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس قدم هذا المانع على اباحة الدعاء بما أعجبه في الصلاة فلا يدعوه فيها الا (بما يشبه ألفاظ القرآن) ربنا لاترغ قلوبنا (و) بما يشبه ألفاظ (السنة) ومنها ما روى عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم علمني يا رسول الله دعاء أدعوه في صلاتي فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً وانه لا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك أنت الغفور الرحيم وكان ابن مسعود رضي الله عنه يدعو بكلمات منها اللهم اني أسألك من الخير كما معلمت منه وما لم أعلم وأعوذ بك من الشر كما معلمت منه وما لم أعلم (و) لا يجوز ان يدعو في صلاته بما يشبه (كلام الناس) لانه يطلها ان وجد قبل القعود وقد اراد التشهد ويغيب الواجب لوجوده بعده قبل السلام بخبر وجه به دون السلام وهو مثل قوله اللهم زوجني فلانة أعطني كذا من الذهب والفضة والمناصب لانه لا يستحيل حصوله من العباد وما يستحيل مثل العفو والعافية (و) يسن (الالتفات بميناهم يسارهما للتسليمتين) لانه صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده الايمن وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده الايسر فان نقص فقال السلام عليكم أو سلام عليكم أساء بترك السنة وضح فرضه ولا يزيد وركاته لانه يدعوه وليس فيه شيء ثابت وان بدأ بيساره ناسياً أو عامداً يسلم عن يمينه ولا يعيده على يساره ولا شيء عليه سوى الاساءة في العمد ولو سلم تلقاء وجهه يسلم عن يساره ولو نسي يساره وقام يعوده لم يخرج من المسجد أو يتكلم فيجلس ويسلم (و) يسن (نية الامم الرجال والنساء والصبيان والخنثى) (و) الملائكة (الحفظة) جمع حافظ مهمو به لحفظهم ما يصدر من الانسان من قول وعمل وأحفظهم اياه من الجن وأسباب المعاطب ولا يعين عدد الاختلاف فيه وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال مع كل مؤمن خمس من الحفظة واحد عن يمينه يكتب الحسنات وواحد عن يساره يكتب السيئات وآخر امامه يلقنه الخبرات وآخر وراءه يدفع عنه المكاره وآخر عندنا صيته يكتب

وانخفاض المرأة ولزقها
بطنها بفخذها والقومة
والجلسة بين السجدين
وضع اليدين على الفخذين
فيما بين السجدين كحالة
التشهد واقتراش رجله
اليسرى ونصب اليمنى
وتورك المرأة والاشارة في
الصحيح بالمسجة عند الشهادة
يرفعها عند النفي ويضعها
عند الاثبات وقراءة
الفاتحة فيما بعد الاولين
والصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم في الجلوس
الاخير والدعاء بما يشبه
الفاظ القرآن والسنة
لا كلام للناس والالتفات
بميناهم يسارهما للتسليمتين
ونية الامم الرجال والخنثى

وصالح الجن بالتسليمتين

في الأصح ونية المأموم
أمامه في جهته وإن حاذاه
نوام في التسليمتين مع القوم
والحفظه وصالح الجن ونية
المنفرد الملائكة فقط
وخفض الثانية عن الأولى
ومقارنته لسلام الامام
والبدء باليمين وانتظار
المسبوق فراغ الامام
فصل من آدابها
إخراج الرجل كفيه من
كبيه عند التكبير ونظر
المصلي الى موضع سجوده
قائماً والى ظاهر القدم
راكعاً والى أرنبة أنفه
ساجداً والى حجره جالساً
والى المنكبين مسلماً
ودفع السعال ما استطاع
وكظم فمه عند التأثب
والقيام حين قيل حي على
الفلاح وشروع الامام مذ
قيل قد قامت الصلاة

فصل في كيفية
تركيب الصلاة إذا أراد
الرجل الدخول في الصلاة
أخرج كفيه من كبيه ثم
رفعهما لجله أذنيه ثم كبر
بلامد ناوياً وبصح الشروع
بكل ذكر خالص لله تعالى
كسبحان الله وبالفارسية
إن عجز عن العربية وإن
قدر لا يصح شروعه
بالفارسية ولا قراءته بها في
الأصح ثم وضع يمينه على
يساره فحس سرته عقب
التحرية بلامهلة مستفهاً
وهو أن يقول سبحانك
اللهم وبحمدك وتبارك
اسمك وتعالى جديك ولا اله

فعله

ما يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويبلغه الى الرسول عليه السلام وقيل معه ستون ملكاً وقيل مائة
وستون يذوبون عنه الشياطين فالإيمان بهم كالإيمان بالأنبياء عليهم السلام من غير حصر بعدد (و) نيته
(صالح الجن) المقتدين به فينوي الامام الجميع (بالتسليم في الأصح) لأنه يخاطبهم وقيل ينويهم بالتسليم
الأولى وقيل تكفيه الإشارة اليهم (و) يسن (نية المأموم أمامه في جهته) اليمين إن كان فيها أو اليسار إن كان
فيها (وإن حاذاه نواه في التسليمتين) لأنه حظاً من كل جهة وهو أحق من الحاضرين لأنه أحسن الي
المأموم بالترام صلاته (مع القوم والحفظه وصالح الجن) يسن (نية المنفرد الملائكة فقط) إذ ليس معه
غيرهم وينبغي التنبيه لهذا فإنه قل من يتنبه له من أهل العلم فضلاً عن غيرهم (و) يسن (خفض) صوته
بالتسليمتين (الثانية عن الأولى) يسن (مقارنته) أي سلام المقتدي (لسلام الامام) عند الامام موافقة له
وبعد تسليمه عندهما ثلاثا يسرع بأمور الدنيا (و) يسن (البدء باليمين) وقديماً (و) يسن (انتظار
المسبوق فراغ الامام) لوجوب المتابعة حتى يعلم أن لسهو عليه (فصل من آدابها) الأدب ما فعله
الرسول صلى الله عليه وسلم مرة أو مرتين ولم يواظب عليه كزيادة التسيبجات في الركوع والسجود والزيادة
على القراءة المسنونة وقد شرع لا كمال السنة فيها (إخراج الرجل كفيه من كبيه عند التكبير) للأحوام
لقربه من التواضع اللازمة كبره والمرأة تستر كفيها حذراً من كشف ذراعيها ومثلها الخنثى (و) منها
(نظر المصلي) سواء كان رجلاً أو امرأة (الى موضع سجوده قائماً) حفظاً له عن النظر الى ما يشغله عن
الخشوع (و) نظره (الى ظاهر القدم) كما هو الى أرنبة أنفه ساجداً والى حجره جالساً ملاحظاً قوله صلى الله
عليه وسلم أعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك فلا يشتغل بسواه (و) منها نظره (الى المنكبين
مسلماً) وإذا كان بصيراً أو في ظلمة فيلاحظ عظمة الله تعالى (و) من الأدب (دفع السعال ما استطاع) فحزراً
عن المفسد فإنه إذا كان بغير عذر يفسد وكذا الجشاء (و) من الأدب (كظم فمه عند التأثب) فإن لم يقدر
غطاء بيده أو كفه لقوله صلى الله عليه وسلم التأثب في الصلاة من الشيطان فإذا تأثب أحدكم فليكظم
ما استطاع (و) من الأدب (القيام) أي قيام القوم والامام إن كان حاضراً بقرب المحراب (حين قيل) أي
وقت قول المقيم (حي على الفلاح) لأنه أمر به فيجاء وإن لم يكن حاضراً يقوم كل صف حين ينتهي اليه
الامام في الاظهر (و) من الأدب (شروع الامام) الى أخواته (مذقيل) أي عند قول المقيم (قد قامت الصلاة)
عندهما وقال أبو يوسف بشرع إذا فرغ من الإقامة فلو أخر حتى يفرغ من الإقامة لا بأس به في قولهم جميعاً
فصل في كيفية تركيب (أفعال) الصلاة من الابتداء الى الانتهاء من غير بيان أوصافها لتقديمها (إذا
أراد الرجل الدخول في الصلاة) أي صلاة كانت (أخرج كفيه من كبيه) بخلاف المرأة وحال الضرورة
كما بيناه (ثم رفعهما حذاء أذنيه) حتى يجاذي بأها ميه شحمتي أذنيه ويجعل باطن كفيه نحو القبلة ولا يفرج
أصابعه ولا يضمها وإذا كان به عذر يرفع يديه حتى يفرغ من التكبير لا ياتي به لقوات محله وإن ذكره في أثناء
تقدم (ثم كبر) هو الأصح فإذا لم يرفع يديه حتى يفرغ من التكبير لا ياتي به لقوات محله وإن ذكره في أثناء
رفع (بلامد) فإن مدهمزه لا يكون شارعاً في الصلاة وتفسد به في أثناءه وقوله (ناوياً) شرط لوجه التكبير
(وبصح الشروع بكل ذكر خالص لله تعالى) عن اختلاطه بحاجة الطالبين أو كره لترك الواجب وهو
لفظ التكبير وفيه إشارة الى أنه لا بد لوجه الشروع من جملة ثامة وهو ظاهر الرواية (كسبحان الله) أولاً
والآله والمجد لله (و) يصح الشروع أيضاً بالفارسية وغيرها من اللسان (إن عجز عن العربية وإن قدر
لا يصح شروعه بالفارسية) وبحجوها (ولا قراءته بها في الأصح) من قول الامام الأعظم موافقة لما لا يقرآن
اسم للنظم والمعنى جميعاً وأما التلبية في الحج والسلام من الصلاة والتسمية على الذبيحة والإيمان بخاتر بغير
العربية مع القدرة عليها جاعلاً (ثم وضع يمينه على يساره) وتقدم صفتها (تحت سرته عقب التحرية بلامهلة)
لأنه سنة القيام في ظاهر المذهب وعند محمد صنف القراءة فيرسل حال الشاء وعندهما يعتمد في كل قيام فيه
ذكر مسنون كجمالة الشاء والقنوت وصلاة الجنازة ورسول بين تكبيرات العبد بن اذ ليس فيه ذكر
مسنون (مستفهاً) وهو أن يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك (وإن
قال وحل ثناؤك لم يمنع وإن سكيت لا يؤمر ولا ياتي بدعاء التوجه لا قبل الشروع ولا يصح ضمها في التمجيد

للاستفتاح ومعنى سبحانه اللهم وبحمدك تزهتك عن صفات النقص بالتعظيم وأثبت صفات الكمال
لذاتك بالتحميد وتبارك أي دام وثبت وتزده اسمك وتعالى جدك أي ارتفع سلطانك وعظمتك وغناك
بمكانتك ولا اله غيرك في الوجود معبود بحق بدأ بالتزكية الذي يرجع الى التوحيد ثم ختم بالتوحيد ترقياً
في الثناء على الله تعالى من ذكر النعوت السلبية والصفات الثبوتية الى غاية الكمال في الجلال والجمال
وسائر الافعال وهو الانفراد بالالوهية وما يختص به من الاحدية والصمدية (وبستفتح كل مصلى) سواء
المقتدى وغيره ما لم يبدأ الامام بالقراءة (ثم تعوذ) بالله من الشيطان الرجيم لانه مطرود عن حضرة الله
تعالى ويريد أن يجعل شركه كالقالب في العقاب وانت لا تراه فتنصت بمن يراه ليحفظك منه بالتعوذ (سر القراءة)
مقدماً عليها (فيأتي به المسبوق) في ابتداء ما يقضيه بعد الثناء فانه يثني حال اقتدائه ولو في سكبات الامام
على ما قبل ولا يأتي به في الركوع ويأتي فيه بتكبيرات العبدین لوجوبها (لا المقتدى) لانه للقراءة ولا يقرأ
المقتدى وقال أبو يوسف هو تبع للثناء فيأتي به (ويعوذ) (عن تكبيرات) الزوائد في (العبدین)
لانه للقراءة وهي بعد التكبيرات في الركعة الاولى (ثم يسمى سرا) كما تقدم (ويسمى) كل من يقرأ في صلاته
(في كل ركعة) سواء صلى فرضاً أو نفلاً (قبل الفاتحة) بان يقول بسم الله الرحمن الرحيم وأما في الوضوء
والذي يصح فلا يتقيد بخصوص البسملة بل كل ذكر له يكفي (فقط) فلا تنس التسمية بين الفاتحة والسورة
ولا كراهة فيها ان فعلها اتفاقاً للسورة سواء جهراً أو خافئاً بالسورة وغلط من قال لا يسمى الا في الركعة
الاولى (ثم قرأ الفاتحة وأمن الامام والمأموم سرا) وحقيقته اسماع النفس كما تقدم (ثم قرأ سورة) من
المفصل على ما تقدم (أو) قرأ (ثلاثاً آيات) قصاراً أو آية طويلة وجوباً (ثم كبر) كل مصلى (راكعاً)
فيبتدىء بالتكبير مع ابتداء الانحاء ويختمه بختمه يشرع في التسبيح فلا تخلو حالة من حالات الصلاة عن
ذكر (مطمئناً مسوياً رأسه بهجزة) أخذ اركبته بيديه) ويكون الرجل (مفرجاً أصابعه) ناصباً ساقيه
واحنأهما شبه القوس مكره والمرأة لا تفرج أصابعها (وسج فيه) أي الركوع كل مصلى فيقول سبحانه
ربي العظيم مرات (ثلاثاً وذلك) العدد (أدناه) أي أدنى كمال الجمع المسنون ويكره قراءة القرآن في
الركوع والسجود والتشهد باجماع الأئمة لقوله صلى الله عليه وسلم نهيت أن أقرأ راً كها أو ساجداً (ثم رفع
رأسه وأطمأن) قائماً (فأثلاثاً سمع الله لمن حمده) أي قبل الله حمد من حمده لان السماع يذكر ويراد به القبول
مجازاً كما يقال سمع الأمير كلام فلان وفي الحديث أعوذ بك من دعاء لا يسمع أي لا يستجاب والهاء للسكتة
والاستراحة لا للكتابة (ربنا لك الحمد) فيجمع بين التسميع والتحميد (لو) كان (اماماً) هذا قوله وهو
رواية عن الامام اختارها في الحاوي القدسي وكان الفضلي والطحاوي وجماعة من المتأخرين يميلون الى الجمع
وهو قول أهل المدينة وقوله (أو منفرداً) متفق عليه على الأصح عن الامام موافقة لما وعنه يكتفي
بالتحميد وعنه يكتفي بالتسميع (والمقتدى يكتفي بالتحميد) اتفاقاً لا مربة في الحديث اذا قال الامام سمع
الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد رواه الشيخان والافضل اللهم ربنا ولك الحمد وليد الله اللهم ربنا لك الحمد
ويليه ربنا لك الحمد (ثم كبر) كل مصلى (خاراً للسجود) ويختمه عند وضع جبهته للسجود (ثم وضع ركبته
في يديه) ان لم يكن به عذر يمنعه من هذه المصفة (ثم وضع وجهه بين كفيه) لما روي بنا (وسجد بانقه وجهته)
وتقدم الحكيم (مطمئناً مسجاً) باب يقول سبحانه ربي الاعلى مرات (ثلاثاً وذلك أدناه) لما تقدم (وجافى)
أي باعد الرجل (بطنه عن نخذه وعضديه عن ابطنه) لانه أبلغ في السجود بالاعضاء (في غير رجة) وينضم
فيها حذر عن اضرار الجار (موجهاً أصابع يديه) ويضمها كل الضم لا يندب الا هلال الرجة تنزل عليه
في السجود وبالضم ينال الاكثر (و) يكون موجهاً أصابع (رجليه نحو القبلة والمرأة تحفّض) فتضم
عضديها لجنبها (وتلزم بطنها بطنها) لانه أستر لها ثم رفع رأسه مكبراً (وجلس) كل مصلى (بين
السجدين واضعاً يديه على نخذه مطمئناً) وليس فيه ذكر مسنون والوارد فيه محمول على التهجيد (ثم كبر)
السجود (وسجد) بعد (مطمئناً وسج فيه) أي السجود (ثلاثاً وجافى بطنه عن نخذه وأبدى عضديه) وهما
ضباه والصبيح يسكون الباه لا غيراً للعضد (ثم رفع رأسه مكبراً للتهنؤ) أي القيام للركعة الثانية (بلا
اعتماد على الأرض بيديه) ان لم يكن به عذر (وبلا قعود) قبل القيام يسمى جلسة الاستراحة عند الشافعي

وبستفتح كل مصلى ثم
تعوذ سرّاً للقراءة فيأتي به
المسبوق لا المقتدى ويعوذ
عن تكبيرات العبدین
ثم يسمى سرا ويسمى في كل
ركعة قبل الفاتحة فقط ثم
قرأ الفاتحة وأمن الامام
والمأموم سرّاً ثم قرأ سورة أو
ثلاث آيات ثم كبراً كها
مطمئناً مسوياً رأسه بهجزة
أخذ اركبته بيديه مفرجاً
أصابعه وسج فيه ثلاثاً
وذلك أدناه ثم رفع رأسه
وأطمأن قائلاً سمع الله لمن
حمده ربنا لك الحمد لو امما أو
منفرداً والمقتدى يكتفي
بالتحميد ثم كبراً خاراً للسجود
ثم وضع ركبته ثم يديه ثم
وجهه بين كفيه وسجد
بانقه وجهته مطمئناً مسجاً
ثلاثاً وذلك أدناه وجافى بطنه
عن نخذه وعضديه عن
ابطنه في غير رجة موجهاً
أصابع يديه ورجليه نحو
القبلة والمرأة تحفّض وتلزم
بطنها بطنها أو جلست بين
السجدين واضعاً يديه على
نخذه مطمئناً ثم كبراً وسجد
مطمئناً وسج فيه ثلاثاً
وجافى بطنه عن نخذه
وأبدى عضديه ثم رفع
رأسه مكبراً للتهنؤ بلا
اعتماد على الأرض بيديه
وبلا قعود

سنة (والركعة الثانية) بفعل فيها (كالاولى) وعلمت ما شملته (الا انه) أى المصلى (لا يثنى) لانه لا افتتاح فقط (ولا يتعوز) لعدم تبدل المجلس (و) لا يرفع يديه اذ (لا يسن رفع اليدين) فى حالتى الركوع وقيامه ولا يفسد الصلاة فى الصحيح فلا يسن (الا عند افتتاح كل صلاة وعند تكبير القنوت فى الوتر وتكبيرات الزوائد فى العيدين) لاتفاق الاخبار وصفة الرفع فيها حذوا والاذنين (و) يسن رفعهما مبسوطتين نحو السماء (حين يرى الكعبة) المشرفة أى وقت معانيتها فتكون العين فى فقعس للعيدين ومعانيتها البيت للدعاء وهو مستجاب (و) يسن رفعهما (حين يستلم الحجر الاسود) مستقبلا بباطنهما الحجر (و) يسن رفعهما مبسوطتين نحو السماء داغيا (حين يقوم على الصفا والمروة) كذلك (عند الوقوف بعرفة و) وقوف (مزدلفة و) فى الوقوف (بعد رمى الجمرات الاولى و) الجمرات (الوسطى) كما ورد بذلك السنة الشريفة وترفع فى دعاء الاستسقاء ونحوه لا يرفع اليدين فى الدعاء سنة (و) كذلك (عند) دعائه بعد دفراغته من (التسبيح) والحمد والتكبير الذى سذكركه (عقب الصلوات) كما عليه المسلمون فى سائر البلدان (واذا فرغ) الرجل من سجدة فى الركعة الثانية افتش رجله اليسرى وجلس عليها ونصب يمينه ووجهه أصابعها نحو القبلة ووضع يديه على فخذه بسط أصابعه وجعلها منتهية الى رأس ركبتيه (والمرأة تنورك) وقدمنا صفته (وقرأ) المصلى ولم يقتديا (تشهد ابن مسعود رضى الله عنه) ويقصده ما نيه مرادة على أنه ينشأ تحية وسلاما منه (وأشار بالمسحاة) من أصابعه اليمنى (فى الشهادة) على الصحيح (يرفعها عند النفي وبضعها عند الاثبات ولا يزد على التشهد فى القعود الاول) لوجوب القيام للثالثة (وهو) كما قال علمنى رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد أخذ كى بين كفيه كما يعلمنى السورة من القرآن فقال اذا قعدا أحدكم فى الصلاة فليقل (الحیات لله والصلوات والطيبات) جمع تحية من حيا فلان اذا دأله عند ملاقاته كقولهم حياك الله أى أنباك والمراد هنا أعز الالفاظ التى تدل على الملك والعظمة وكل عبادة قولية لله تعالى والمراد بالصلوات هنا العبادات البدنية ونحوها والطيبات العبادات المالية لله تعالى وهى الصادرة منه ليله الاسراء فلما قال ذلك النبى صلى الله عليه وسلم بألها من الله سبحانه ردا لله عليه وحياء بقوله (السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته) فقابل الحيات بالسلام الذى هو تحية الاسلام وقابل الصلوات بالرحمة التى هى بمعناها وقابل الطيبات بالبركات المناسبة لئلا لكونها النجس والكثرة فلما أفاض الله سبحانه وتعالى بانعامه على النبى صلى الله عليه وسلم بالثلاثة مقابل الثلاثة والنبي أكرم خلق الله وأجودهم عطف باحسانه من ذلك الفيز لاخوانه الانبياء والملائكة وصالحى المؤمنين من الانس والجن فقال (السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين) فعمهم به كما قال صلى الله عليه وسلم انكم اذا قلموها أصابت كل عبد صالح فى السماء والارض وليس أشرف من العبودية فى صفات المخلوقين وهى الرضا بما يفعل الرب والعبادة بما يرضيه والعبودية أقوى من العبادة لبقائها فى العقب بخلاف العبادة والصالح القائم بحقوق الله تعالى وحقوق العباد فلما أن قال ذلك صلى الله عليه وسلم احسانا منه شهد أهل المملوكات الاعلى والسموات وجبريل وحوى والهام بان قال كل منهم (أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) أى أعلم وأبين وجمع بين أشرف أسمائه وبين أشرف وصف للمخلوق وأرق وصف مستلزم للنبوة لمقام الجمع فيقصد المصلى انشاء هذه الالفاظ مرادة له فاصد اعناها الموضوعه له من عنده كانه يحى الله سبحانه وتعالى ويسلم على النبى صلى الله عليه وسلم وعلى نفسه وأولياء الله تعالى خلافا لما قاله بعضهم انه حكاية سلام الله لا ابتداء سلام من المصلى (وقرأ الفاتحة فيما بعد) الركعتين (الاوليين) من الفرائض فشمى المغرب (ثم جلس) مفترشا رجله اليسرى ناصبا اليمنى وتنورك المرأة (وقرأ التشهد) المتقدم على النبى صلى الله عليه وسلم ثم دعا (ليكون مقبولا بعد الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم) بألفاظ (القرآن والسنة ثم سلم يميننا) ابتداء (ويسارا) انتهاء (فيقول السلام عليكم ورحمة الله ناو يا من معه) من القوم والحفظة (كأنتم) يمينه بحمد الله سبحانه ومنته (باب الاطمين) قدمنا شيئا يدل على فضل الاذان وعندنا (هى) أى الامامة (أفضل من الاذان) لمواظبته صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين عليها والافضل كون الامام هو المؤذن وهذا مذهبنا وكان عليه أبو حنيفة رحمه الله (والصلاة بالجماعة سنة)

والركعة الثانية كالاولى
الا انه لا يثنى ولا يتعوز ولا
يسن رفع اليدين الا عند
افتتاح كل صلاة وعند
تكبير القنوت فى الوتر
وتكبيرات الزوائد فى
العيدين وحين يرى الكعبة
وحين يستلم الحجر الاسود
وحين يقوم على الصفا
والمروة وعند الوقوف بعرفة
ومزدلفة وبعد رمى الجمرات
الاولى والوسطى وعند
التسبيح عقب الصلوات
واذا فرغ والمرأة تنورك
وقرأ تشهد ابن مسعود
رضى الله عنه وأشار بالمسحاة
فى الشهادة يرفعها عند
النفي ويضعها عند الاثبات
ولا يزد على التشهد فى
القعود الاول وهو الحيات
لله والصلوات والطيبات
السلام عليك أيها النبى
ورحمة الله وبركاته السلام
علينا وعلى عباد الله
الصالحين أشهد أن لا اله
الا الله وأشهد أن محمدا عبده
ورسوله وقرأ الفاتحة فيما
بعد الاوليين ثم جالس وقرأ
التشهد ثم صلى على النبى
صلى الله عليه وسلم ثم دعانا
يشبه القرآن والسنة
ثم سلم يميننا ويسارا فيقول
السلام عليكم ورحمة الله
ناو يا من معه كما تقدم
(باب الامامة)
هى أفضل من الاذان

في الاصح مؤكدة شبيهة بالواجب في القوة (الرجال) للواظبة ولقوله صلى الله عليه وسلم صلاة الجمعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين خراوفي رواية درجة فلا تسع تركها إلا بعذر ولو تركها أهل مصر بلا عذر يؤمرون بها فإن قبلوا أو لا قوتوا عليها لانها من شعائر الاسلام ومن خصائص هذا الدين ويحصل فضل الجماعة بواحد ولو صييا يعقل أو امرأة ولو في البيت مع الامام وأما الجمعة فيشترط ثلاثة أو اثنان كما سنذكره (الاحرار) لان العبد مشغول بخدمة المولى (بلا عذر) لانها تنقطع به (وشروط صحة الامامة للرجال الاخمسة ستة أشياء الاسلام) وهو شرط عام فلا تصح امامة منكر البعث أو خلافة الصديق أو وصيته أو يسب الشيعين أو ينكر الشفاعة أو نحو ذلك من يظهر الاسلام معظه ورصفته المكفرة له (والبلوغ) لان صلاة الصبي نفل ونفله لا يلزمه (والعقل) لعدم صحة صلاته بعدمه كالسكران (والذكورة) خرج به المرأة للامر بتأخيرهن والخنثى امرأة فلا يقتدى به غيرها (والقراءة) بحفظ آية تصح بها الصلاة على الخلاف (و) (السلامة من الاعذار) فان المعذور وصلاته ضروية فلا يصح اقتداء غيره به (كالرعاف) للدائم وانفلت الرجح ولا يصح اقتداء من به انفلت يرجح من به سلس بول لانه ذو عذرين (والغافاة) بتكرار الفناء (والتممة) بتكرار التاء فلا يتكلم الاب (واللثة) بالتاء المثلثة والتحريل وهو واللثة يضم اللام وسكون التاء فحرك السان من السين الى التاء ومن الراء الى الغين ونحوه لا يكون اماما لغيره واذ لم يجد في الذرآن شيئا ظليما عن لثغة وعجز عن اصلاح لسانه آتاء الليل وأطراف النهار فصلاته جائزة لنفسه وان ترك التحصيص والجهد فصلاته فاسدة (و) (السلامة من) (فقد شرط كطهارة) فان عدمها يحمل خبث لا يعفي لا تصح امامته لظاهر (و) (كذا حكم) (سترعورة) لان العاري لا يكون اماما لمستور (وشروط صحة الاقتداء أربعة عشر شيئا) تقريرا (نية المقتدى المتابعة مقارنة لتحريمه) امام مقارنة حقيقة أو حكمية كما تقدم فينبوي الصلاة والمتابعة أيضا (ونية الرجل الامامة شرط لصحة اقتداء النساء به) لما يلزم من الفساد بالحداثة ومساكنها مشهورة ولو في الجمعة والعبد ين على مقاله الاكثر (وتقدم الامام بعقبه عن) عقب (المأموم) حتى لو تقدم أصابعه لطول قدمه لا يضرب (وأن لا يكون) الامام (أدنى حالا من المأموم) كان يكون متفلا والمقتدى مفترضا أو معذورا والمقتدى خالبا عنه (و) يشترط (أن لا يكون الامام مصليا فرضا غير فرضه) أي فرض المأموم كظهور وعصر وظهرين من يومين للشاركة ولا بد فيها من الاتحاد فلا يصح اقتداء ناذر بناذر لم يندرعين نذر الامام لعدم ولايته على غيره فيما التزمه ولا الناذر بالخالف لان المنذورة أقوى (وأن لا يكون) الامام (مقيما للمسافر بعد الوقت في رابعة) لما قدمناه فيكون اقتداء مفترض بمنقل في حق القعدة أو القراءة (ولا مسبوفا) لشبهة اقتدائه (وأن لا يفصل بين الامام والمأموم صف من النساء) لقول النبي صلى الله عليه وسلم من كان بينه وبين الامام نهر أو طريق أو صف من النساء فلا صلاته فان كن ثلاثا فسدت صلاة ثلاثة خلفهن من كل صف الى آخر الصفوف وعليه الفتوى وجاز اقتداء الباقي وقيل الثلاث صف مانع من صحة الاقتداء لمن خلف صفهن جميعا وان كانتا ثنتين فسدت صلاة اثنين خلفهما فقط وان كانت واحدة في الصف محاذية فسدت صلاة من حاذته عن يمينها ويسارها أو اخلفها (وأن لا يفصل) بين الامام والمأموم (نهر يمر فيه الزورق) في الصحح والزورق نوع من السفن الصغار (ولا طريق تمر فيه الحجلة) وليس فيه صفوف متصلة والمنايع في الصلاة فاصل يسع فيه صفين على المفتي به (و) يشترط ان (لا يفصل بينهما) (حائط) كبير يشتهر معه العلم بانتقالات الامام فان لم يشتهر العلم بانتقالات الامام (لسماع أو رؤية) ولم يمكن الوصول اليه (صح الاقتداء) به (في الصحح) ودواختيار شمس الأئمة الخلو في لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرة عائشة رضي الله عنها والناس في المسجد يصلون بصلاته وعلى هذا الاقتداء في الاماكن المتصلة بالمسجد الحرام وأبوابها من خارجه صحح اذ لم يشتهر حال الامام عليهم بسماع أو رؤية ولم يتخلل الاجدار كما ذكره شمس الأئمة فبين صلى على سطح بينه المتصل بالمسجد وفي منزله يجنب المسجد وبينه وبين المسجد حائط مقتديا امام في المسجد وهو يسمع التكبير من الامام أو من المكبر تجوز صلاته كذا في النجاشي والمزيد وصرح اقتداء الواقف على السطح بمن هو في البيت ولا يخفى عليه حاله (و) يشترط (أن لا يكون الامام راكبا والمقتدى راكبا) أو بالقلب (أورا كبا) دابة (غير دابة امامه) لاختلاف المكان واذ كان على دابة امامه صح الاقتداء

والصلاة بالجماعة سنة للرجال الاحرار بلا عذر وشروط صحة الامامة للرجال الاخمسة ستة أشياء الاسلام والبلوغ والعقل والذكورة والقراءة والسلامة من الاعذار كالرعاف والغافاة والتممة واللثة وفقد شرط كطهارة وسترعورة وشروط صحة الاقتداء أربعة عشر شيئا مقارنة لتحريمه متبوعة مقارنة لتحريمه متبوعة الامامة شرط لصحة اقتداء النساء به وتقدم الامام بعقبه عن المأموم وأن لا يكون أدنى حالا من المأموم وأن لا يكون الامام مصليا فرضا غير فرضه وأن لا يكون مقيما للمسافر بعد الوقت في رابعة ولا مسبوفا وأن لا يفصل بين الامام والمأموم صف من النساء وأن لا يفصل نهر يمر فيه الزورق ولا طريق تمر فيه الحجلة ولا حائط يشتهر معه العلم بانتقالات الامام فان لم يشتهر لسماع أو رؤية صح الاقتداء في الصحح وان لا يكون الامام راكبا والمقتدى راكبا أو راكبا غير دابة امامه

لاتحاد المكان (و) يشترط (أن لا يكون) المقتدى (في سفينة) والامام في سفينة (أخرى غير مقترنة بها) لانهما كاذبتين واذا اقترنا صح للاتحاد الحكمي (و) (الرابع عشر من شروط صحة الاقتداء (أن لا يعلم المقتدى من حال امامه) المخالف لمذهبه (مفسد في زعم المأموم) يعني في مذهب المأموم (كخروج دم) سائل (أوقى) بملاء القم وتيقن أنه (لم يعد بعده وضوءه) حتى لو غاب بعد ما شاهد منه ذلك بقدر ما بعيد الوضوء ولم يعلم حاله فالصحیح جواز الاقتداء مع الكراهة كما لو جهل حاله بالمرة وأما اذا علم منه أنه لا يحتاط في مواضع الخلاف فلا يصح الاقتداء به سواء علم حاله في خصوص ما يقتدى به فيه أو لا وان علم أنه يحتاط في مواضع الخلاف يصح الاقتداء به على الأصح ويكره كما في المجتبى وقال الدرري في شرحه لا يكره اذا علم منه الاحتياط في مذهب الحنفي وأما اذا علم المقتدى من الامام ما يفسد الصلاة على زعم الامام كس المرأة أو الذكركر أو حبل نجاسة قدر الدرهم والامام لا يدري بذلك فانه يجوز اقتداؤه به على قول الاكثر وقال بعضهم لا يجوز منهم الهندواني لان الامام يرى بطلان هذه الصلاة فتبطل صلاة المقتدى تبعاله وجه الاول وهو الاصح أن المقتدى يرى جواز صلاة امامه والمعتبر في حقه رأى نفسه فوجب القول بجوازها كما في التبيين وفتح القدير وانما قيد بقوله والامام لا يدري بذلك ليكون جازما بالنية وأمكن حمل صحة صلاته على معتقد امامه وأما اذا علم به وهو على اعتقاد مذهبه صار كالمسئلا لعب ولا نية له فلا وجه لحمل صحة صلاته (وصح اقتداء متوضى بمتميم) عندهما وقال محمد لا يصح والخلاف مبني على أن الخلقة بين الاثنين التراب والماء والطهارتين الوضوء والتميم فعندهما بين الاثنين وظاهر النص يدل عليه فاستوى الطهارتان وعند محمد بين الطهارتين التيمم والوضوء فيصير بناء القوي على الضعيف وهو لا يجوز ولا خلاف في صحة الاقتداء بالتميم في صلاة الجنائزة (و) صح اقتداء (عاسل بماسح) على خف أو جبهة أو خرقة قرحة لا يسيل منها شيء (و) صح اقتداء (قائم بقاعد) لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر يوم السبت والاحد في مرض موته جالساً والناس خلفه قياماً وهي آخر صلاة صلاها اماماً وصلى خلف أبي بكر الر كعة الثانية صبح يوم الاثنين مأموماً ثم أتم لنفسه ذكره البيهقي في المعرفة (و) صح اقتداء (باحدب) لم يبلغ حد البعد عنه وهو الاصح بمزله الاقتداء بالقاعد لا استواء نصفه الاسفل ولا يجوز عند محمد قال الزيلعي وفي الظهيرية هو الاصح انتهى فقد اختلف التصحيح فيه (و) صح اقتداء (موم بمثله) بان كانا قاعدين أو مضطجعين أو المأموم مضطجعا والامام قاعداً القوة حاله (ومتنقل بمقتضى) لانه بناء لا ينعيف على القوي وصار تبعاً لامامه في القراءة (وان ظهر بطلان صلاة امامه) بفوات شرط أو ركن (أعاد) لزوماً يعني افترض عليه الاتيان بالقرض وليس المراد الاعادة الجارية لنعص في المؤدى لقوله صلى الله عليه وسلم اذا فسدت صلاة الامام فسدت صلاة من خلفه واذا طرأ المبطل لا إعادة على المأموم كارتداد الامام وسعيه للجمعة بعد ظهره دونهم وعوده لسجود تلاوة بعد تفرقهم (ويلزم الامام) الذي تبين فساد صلاته (اعلام القوم باعادة صلاتهم بالقدر الممكن) (ولوبكباب أو رسول (في المختار) لانه صلى الله عليه وسلم صلى بهم ثم جاء ورأسه يقطر فاعاد بهم وعلى رضى الله عنه صلى بالناس ثم تبين له أنه كان محدثاً فاعاد وأمرهم أن يعيدوا وفي الدراية لا يلزم الامام الاعلام ان كانوا قوماً غير معينين وفي خزائن الاكمل لانه سكت عن خطأ معفو عنه وعن الوبري يخبرهم وان كان مختلفاً فيه ونظيره اذا رأى غير يتوضأ من ماء نجس أو على ثوبه نجاسة (فصل يسقط حضور الجماعة بواحد من ثمانية عشر شيئاً منها (مطر وبرد) شديد (وخوف) ظالم (وظلمة) شديدة في الصحيح (وحبس) معسر أو مظلوم (وعمي) وفلج وقطع يدور حول وسقام واقعا دوو حل) بعد انقطاع مطر قال صلى الله عليه وسلم اذا ابتلت النعال فالصلاة في الحال (وزمانة وشيخوخة وتكرار فقه) (لا نحو ولغة (بجماعة تفوته) ولم يدوم على تركها (وحضور طعام تتوقه نفسه) لشغل باله كدافعة أحد الاخبين أو الرعي (وارادة سفر) تهياله (وقيامه بمرض) يستنصر بغيبته (وشدة رعي ليلا لانهارا) للخرج (واذا انقطع عن الجماعة اعذر من أعذارها المبيحة للخلاف) وكانت نيته حضورها ولا العذر الحاصل (يحصل له ثوابها) لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى (فصل في بيان (لاحق بالامامة) في بيان ترتيب الصفوف اذا اجتمع قوم (لم يكن بين الحاضرين

وأن لا يكون في سفينة والامام في أخرى غير مقترنة بها وان لا يعلم المقتدى من حال امامه مفسدا في زعم المأموم كخروج دم أوقى لم يعد بعده وضوءه وصح اقتداء متوضى بمتميم وعاسل بماسح وقائم بقاعد وباحدب وموم بمثله ومتنقل بمقتضى وان ظهر بطلان صلاة امامه أو عادو يلزم الامام اعلام القوم باعادة صلاتهم بالقدر الممكن في المختار

فصل في يسقط حضور الجماعة بواحد من ثمانية عشر شيئاً مطر وبرد وخوف وظلمة وحبس وعمي وفلج وقطع يدور حول وسقام واقعا دوو حل وزمانة وشيخوخة وتكرار فقه

بجماعة تفوته وحضور طعام تتوقه نفسه وارادة سفر وقيامه بمرض وشدة رعي ليلا لانهارا واذا انقطع عن الجماعة اعذر من أعذارها المبيحة للخلاف يحصل له ثوابها

فصل في الاحق بالامامة وترتيب الصفوف في اذالم يكن بين الحاضرين

صاحب منزل) اجتماعه ولا فيهم ذو وظيفة وهو امام المحل (ولا نوسلطان) كبير ووال وقاض (فلا علم) باحكام الصلاة الحافظ مابه سنة القراءة ويحتجب القوا حش الظاهر قوا كان غير متبحر في بقية العلوم (أحق بالامامة) واذا اجتماعه يقدم السلطان فالامير فالقاضي فصاحب المنزل ولو مستأجرا يقدم على الثالث ويقدم القاضي على امام المسجد لما ورد في الحديث ولا يؤم الرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على تكريمته الا باذنه (ثم الاقرأ) أي العلم باحكام القراءة لا مجرد كثرة حفظه (ثم الاورع) الورع اجتناب الشبهات أرق من التقوى لانها اجتناب المحرمات (ثم الاسن) لقوله صلى الله عليه وسلم وليؤمكم بكما كبيرا (ثم الاحسن خلقا) بضم الخاء واللام أي ألفة بين الناس (ثم الاحسن وجهها) أي أصبحهم لان حسن الصورة يدل على حسن السيرة لانه مما يريده الناس رغبة في الجماعة (ثم الاشرف نسباً) لاحترامه وتعظيمه (ثم الاحسن صوتاً) للرغبة في سماعه الخضوع (ثم الانظف ثوباً) لبعده عن الدنس ترغيباً فيه فلا حسن زوجة لشدة عفته فأكبرهم رأساً وصغرهم عضواً فأكبرهم مالاً فأكبرهم جاهاً واختلف في المسافر مع المقيم قيل هما سواء وقيل المقيم أولى (فان استوا يقرع) بينهم فمن خocht قرعته قدم (أو الخيار الى القوم فان اختلفوا فالعبرة باختاره الاكثر وان قدموا غير الاولى فقد أسأوا) ولكن لا يأتون كذا في التجنيس وفيه لو أم قوما وهم له كارهون فهو على ثلاثة أوجه ان كانت الكراهة لفساد فيه أو كانوا أحق بالامامة منه بكره وان كان هو أحق بهامتهم ولا فساد فيه ومع هذا يكرهونه لا يكره له التقدم لان الجاهل والفاسق يكره العالم والصالح وقال صلى الله عليه وسلم ان سركم أن تقبل صلاتكم فليؤمكم علماؤكم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم وفي رواية فليؤمكم خياركم (وكره امامة العبد) ان لم يكن عالماً نقياً (والاعمى) لعدم اهتدائه الى القبلة وصون ثيابه عن الدنس وان لم يوجد أفضل منه فلا كراهة (والاعرابي) الجاهل أو الخضرى الجاهل (وولد الزنا) الذي لا علم عنده ولا تقوى فلذا اقيده مع مقبله بقوله (الجاهل) اذ لو كان عالماً نقياً لا تكره امامته لان الكراهة للنقائص حتى اذا كان الاعرابي أفضل من الخضرى والعبد من الحر وولد الزنا من ولد الرشيد والاعمى من البصير فالحكم بالضد كذا في الاختيار (و) لذا كره امامة (الفاسق) العالم لعدم اهتمامه بالدين فتجب اهانتته شرعاً فلا يعظم بتقدمه للامامة واذا تعذر منعه ينتقل عنه الى غير مسجد له الجمعة وغيرها وان لم يقم الجمعة الا هو تصلى معه (والمتدع) بارتكابه ما أحدث على خلاف الحق المتلقى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من علم أو عمل أو حال بنوع شبهة أو استحسان وروى محمد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف أن الصلاة خلف أهل الأهواء لا تجوز والصحيح أنها تصح مع الكراهة خلف من لا تكفره بدعته لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا خلف كل بر وفاجر وصلوا على كل بر وفاجر وجاءوا مع كل بر وفاجر رواه الدارقطني كما في البرهان * وقال في مجمع الروايات واذا صلى خلف فاسق أو مبتدع يكون محرراً ثواب الجماعة لكن لا ينال ثواب من يصلى خلف امام نقي (و) كره للامام (تطويل الصلاة) لما فيه من تنفير الجماعة لقوله عليه السلام من أم فليخفف (وجماعة العراة) لما فيه من الاطلاع على عورات بعضهم (و) كره جماعة النساء) بواحدة منهن ولا يحضرن الجماعة لما فيه من الفتنة والمخالفة (فان فعلن) يجب أن يقف الامام وسطهن) مع تقدم عقبها فلو تقدمت كالرجال أثمت وصحت الصلاة والامام من يؤتم به ذكر أو أنثى والوسط بالقرينة ما بين طرفي الشيء كما هنا وبالسكون لما بين بعضه عن بعض كجلست وسط الدار بالسكون (ك) الامام العارى بـ (العراة) يكون وسطهم لكن جالساً ويمد كل منهم رجله ليستتر مهمما أمكن ويصلون بالايما وهو الافضل (ويقف الواحد) رجلاً كان أو صبياً مبرراً (عن عيين الامام) مساوياً له متأخراً بعقبه ويكره أن تقف عن يساره وكذا خلفه في الصحيح لحديث ابن عباس أنه قام عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم فأقامه عن يمينه (ويقف الاكثر) من واحد خلفه لانه عليه الصلاة والسلام تقدم عن أنس والبيهيم حين صلى بهما وهو دليل الافضية وما ورد من القيام بينهما فهو دليل الاباحة (ويصف الرجال) لقوله صلى الله عليه وسلم ليلن منكم أولوا الاحلام والنهي فيأمرهم الامام بذلك وقال صلى الله عليه وسلم استوا تستوا قلوبكم وتساوا تراجموا وقال صلى الله عليه وسلم أقيموا الصفوف وحاذوا بين المناكب وسدوا الخلل ولينوا بأيديكم اخوانكم لا تذروا درجات الشيطان من وصل صفا وصله الله ومن قطع صفا قطعه الله وبهذا يعلم

صاحب منزل ولا نوسلطان
فلا علم أحق بالامامة ثم
الاقرأ ثم الاورع ثم الاسن
ثم الاحسن خلقاً ثم
الاحسن وجهاً ثم الاشرف
نسباً ثم الاحسن صوتاً ثم
الانظف ثوباً فان استوا
يقرع أو الخيار الى القوم
فان اختلفوا فالعبرة بما
اختاره الاكثر وان قدموا
غير الاولى فقد أسأوا وكره
امامة العبد والاعمى
والاعرابي وولد الزنا الجاهل
والفاسق والمبتدع
وتطويل الصلاة فجماعة
العراة والنساء فان فعلن
يقف الامام وسطهن
كالعراة ويقف الواحد من
عين الامام والاكثر خلفه
ويصف الرجال

جهل من يستمسك عند دخول أحد يجنبه في الصف يظن أنه رياء بل هو عانة على ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم وإذا وجد فرجة في الصف الأول دون الثاني فله خرقه تركهم سد الأول ولو كان الصف منتظما ينتظره محجى آخوفان خاف فوت الركعة جذب عالما بالحكم لا يتأذى به والأقام وحده وهذه ترد القول بفساد من فسخ لا مريء داخل يجنبه وأفضل الصفوف أولها ثم الأقرب فالأقرب لما روى أن الله تعالى ينزل الرحمة أولا على الإمام ثم تتجاوز عنه إلى من يجاذبه في الصف الأول ثم إلى الميامن ثم إلى الصف الثاني وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال تكتب للذي يصلي خلف الإمام بمجذاته مائة صلاة وللذي في الجانب الأيمن خمسة وسبعون صلاة وللذي في اليسر خمسون صلاة وللذي في ساثر الصفوف خمسة وعشرون صلاة (ثم يصف) الصبيان (لقول أبي مالك الأشعري إن النبي صلى الله عليه وسلم صلى وأقام الرجال بلونه وأقام الصبيان خلف ذلك وأقام النساء خلف ذلك وإن لم يكن جمع من الصبيان يقوم الصبي بين الرجال (ثم الخنثائي) جمع خنثي والمراد به المشكل احتياطا لأنه إن كان ردا فقيامه خلف الصبيان لا يضره وإن كان امرأة فهو متأخر ويلزم جعل الخنثائي صفا واحدا متفرقا أثناء عن القيام خلف مثله وعن المحاذاة لاحتمال الذكورة والانوثه وهو معامل بالاضرف أحواله (ثم يصف) (النساء) إن حضرن والا فهن ممنوعات عن حضور الجماعات كما تقدم

فصل فيما يفعله المقتدى بعد فراغ امامه من واجب وغيره لو سلم الإمام (أو تكلم) (قبل فراغ المقتدى من) قراءة (التشهدين) لأنه من الواجبات ثم يسلم لبقاء حرمه الصلاة وأمكن الجمع بالاتبان هما وان بقيت الصلوات والدعوات يتركها ويسلم مع الإمام لأن ترك السنة دون ترك الواجب وأما أن أحدث الإمام عمدا ولو بجهل عند السلام لا يقرأ المقتدى التشهد ولا يسلم لخروجه من الصلاة يبطلان الجزء الذي لاقاه حدث الإمام فلا يبيح على فاسد ولا يضر في صحة الصلاة لكن يجب عاداتها لخبر نقصها بترك السلام وإذا لم يجلس قدر التشهد بطلت بالحدث للعمد ولو قام الإمام إلى الثالثة ولم يتم المقتدى التشهد أتمه وإن لم يتم جاز وفي فتاوى الفضلي والتجنيس يتم ولا يتبع الإمام وإن خاف فوت الركوع لأن قراءة بعض التشهد لم تعرف قربة والركوع لا يفوته في الحقيقة لأنه يدرك فكان خلف الإمام ومعارضة واجب آخر لا يمنع الاتيان بما كان فيه من واجب غيره لا تيان به بعده فكان تأخير أحد الواجبين مع الاتيان بهما أولى من ترك أحدهما بالكلية بخلاف ما إذا عارضته سنة لأن ترك السنة أولى من تأخير الواجب أشار إليه بقوله (ولو رفع الإمام رأسه قبل تسبيح المقتدى ثلاثا في الركوع أو السجود يتابعه) في الصحيح ومنهم من قال يتم ثلاثا لأن من أهل العلم من قال بعدم جواز الصلاة بشفقة صها عن الثلاث (ولو زاد الإمام سجدة أو قام بعد القعود الأخير ساهبا لا يتبعه المؤتم) فيما ليس من صلاته بل يمكن أن دعا الإمام قبل تقييده الزائدة بسجدة سلم معه فإن جلس عن قيامه بسلم معه (وإن قيسدها) أي الإمام أي الركعة الزائدة بسجدة (سلم) المقتدى (وحده) ولا ينتظره لخروجه إلى غير صلاته (وإن قام الإمام قبل القعود الأخير ساهبا انتظره المأموم) وسبح ليتنبه امامه (فإن سلم المقتدى قبل أن يقيد امامه الزائدة بسجدة فسد فرضه) لانفراد بركن القعود حال الاقتداء كما تنفسد بتقييد الإمام الزائدة بسجدة لترك القعود الأخير في محله (وكره سلام المقتدى بعد تشهد الإمام) لوجود فرض القعود (قبل سلامه) لتركه المتابعة وصحت صلاته حتى لا تبطل بطالوع الشمس في الفجر ووجدان الماء للتميم وبطلت صلاة الإمام على المرحوح وعلى الصحيح صحت كما سئله (فصل في) (صفة) (الأذكار الواردة بعد) صلاة (الفرض) (وفضلها وغيره) (القيام إلى) أداء (السنة) التي تلي الفرض (متصلا بالفرض مسنون) غير أنه يستحب الفصل بينهما كما كان عليه السلام إذا سلم يكثف قدر ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام واليک يعود السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام ثم يقوم إلى السنة قال السكال وهذا هو الذي ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من الأذكار التي تؤخ عن السنة ويفصل به بينها وبين الفرض انتهى قلت ولعل المراد غير ثابت أيضا بعد المغرب وهو ثمان رجله لا اله الا الله إلى آخره عشر أو بعد الجمعة من قراءة الفاتحة والمعوذات سبع أسبعا اه (و) قال السكال (عن شمس الأئمة الحلواني) أنه قال (لا بأس بقراءة الأوراد بين الفريضة والسنة) فالأولى تأخير الأوراد عن السنة فهذا

ثم الصبيان ثم الخنثائي ثم النساء (فصل فيما يفعله المقتدى بعد فراغ امامه من واجب وغيره) لو سلم الإمام قبل فراغ المقتدى من التشهد يتم ولو رفع الإمام رأسه قبل تسبيح المقتدى ثلاثا في الركوع أو السجود يتابعه ولو زاد الإمام سجدة أو قام بعد القعود الأخير ساهبا لا يتبعه المؤتم وإن قام بعد السلام وحده وإن قام الإمام قبل القعود الأخير ساهبا انتظره المأموم فإن سلم المقتدى قبل أن يقيد امامه الزائدة بسجدة فسد فرضه وكره سلام المقتدى بعد تشهد الإمام قبل سلامه (فصل في الأذكار الواردة بعد الفرض) (القيام إلى السنة متصل بالفرض) مسنون وعن شمس الأئمة الحلواني لا بأس بقراءة الأوراد بين الفريضة والسنة

ينبغي الكراهة ويحذفها قال في الاختيار كل صلاة بعد هاتين تكرر القعود بعدها والدعاء بل يشتغل بالسنة
 كيلا يفصل بين السنة والمكتوبة وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقدم مقدار ما يقول اللهم
 أنت السلام الخ كما تقدم فلا يزيد عليه أو على قدره ثم قال الركنال ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم الفصل
 بالأذكار التي يواظب عليها في المساجد في عصرنا من قراءة آية الكرسي والتسبيحات وأخواتها ثلاثا
 وثلاثين وغيرها وقوله صلى الله عليه وسلم لفقراء المهاجرين تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة الخ
 لا يقتضي وصلها بالفرض بل كونها عقب السنة من غير اشتغال بما ليس من توابع الصلاة فصح كونها
 دبرها وقد أشرنا إلى أنه إذا تكلم بكلام كثير أو كل أو شرب بين الفرض والسنة لا تبطل وهو الأصح بل
 نقص ثوابها والأفضل في السنن إذاؤها فيما هو أبعد من الرياء وأجمع للخلوص سواء البيت أو غيره (ويستحب
 للإمام بعد سلامه أن يتحول إلى بين القبلة وهو الجانب المقابل (إلى) جهة (يساره) أي يسار المستقبل لأن
 بين المقابل جهة يسار المستقبل فيتحول إليه (انتطوع بعد الفرض) لأن اليمين فضلا ولدفع الاشتباه بظنه
 في الفرض فيقتدي به وكذلك القوم ولتكن كثير شهود لما روي أن مكان المصلي بشهده يوم القيامة (و)
 يستحب (أن يستقبل بعده) أي بعد التطوع وعقب الفرض إن لم يكن بعده نافلة يستقبل (الناس) إن
 شاء إن لم يكن في مقابلة مصلي لمافي الصبحين كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى أقبل علينا بوجهه وإن
 شاء الإمام انحرف عن يساره وجعل القبلة عن يمينه وإن شاء انحرف عن يمينه وجعل القبلة عن يساره
 وهذا أولى لمافي سلم كما إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم أحببنا أن نكون عن يمينه حتى
 يقبل علينا بوجهه وإن شاء ذهب لحوائجهم قال تعالى فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من
 فضل الله والامر للأمر للإباحة وفي مجمع الروايات إذا فرغ من صلاته إن شاء قرأ أو رده جالسا وإن شاء قرأ قائما
 (ويستغفرون الله) العظيم (ثلاثا) لقول ثوبان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من صلاته
 استغفر الله تعالى ثلاثا وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت باذ الحلال والاكرام رواه مسلم
 وقال صلى الله عليه وسلم من استغفر الله تعالى في دبر كل صلاة ثلاث مرات فقال استغفر الله الذي لا اله الا
 هو والحي القيوم وأتوب إليه غفرت ذنوبه وإن كان فر من الزحف (ويقرؤون آية الكرسي) لقول النبي صلى
 الله عليه وسلم من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة لم يمنعه من دخول الجنة الا الموت ومن قرأها حين يأخذ
 منجنته آمنه الله على داره ودارجاءه وأهل دبراته حوله (و) يقرؤون (المعوذات) لقول عقبه بن عامر رضي
 الله تعالى عنه أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقرأ المعوذات في دبر كل صلاة (ويستحبون الله
 ثلاثا وثلاثين ويحمدونه كذلك) ثلاثا وثلاثين (ويكبرونه كذلك) ثلاثا وثلاثين (ثم يقولون) تمام المائة
 (لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير) لقوله صلى الله عليه وسلم من سبح الله
 في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وجد الله تعالى ثلاثا وثلاثين وكبر الله تعالى ثلاثا وثلاثين فتلك تسعة وتسعون
 وقال تمام المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت خطاياها وإن
 كانت مثل زبد البحر رواه مسلم وفيما قدمنا ما أشار إلى مثله وهو حديث المهاجرين (ثم يدعون لانفسهم
 وللمسلمين) بالأدعية المأثورة الجامعة لقول أبي امامة قيل يا رسول الله أي الدعاء أسمع قال جوف الليل
 ودبر الصلوات المكتوبات ولقوله صلى الله عليه وسلم والله أني لا أحبك أو صيكت بأعذار تدع دبر كل
 صلاة أن تقول اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك (رافعي أيديهم) حذاء الصدور بطونهاما
 إلى الوجه بخشوع وسكون ثم يختمون بقوله تعالى سبحان ربك رب العزة عما يصفون الآية لقول علي
 رضي الله عنه من أحب أن يكال بالمكيال الا وفي من الاجر يوم القيامة فليكن آخر كلامه إذا قام من مجلسه
 سبحان ربك الآية وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال دبر كل صلاة سبحان ربك الآية ثلاث مرات
 فقد اكثال بالمكيال الا وفي من الاجر (ثم يمضون بها) أي بأيديهم (وجوههم في آخره) لقوله صلى الله
 عليه وسلم إذا دعوت الله فادع بباطن كفيك ولا تدع بظهورهما فإذا فرغت فامسح بهما وجهك وكان
 صلى الله عليه وسلم إذا رفع يديه في الدعاء لم يخطهما وفي رواية لم يردهما حتى يمسح بهما وجهه والله الموفق
 (باب ما يفسد الصلاة)

ويستحب للإمام بعد سلامه
 أن يقول إلى يساره لتطوع
 بعد الفرض وإن يستقبل
 بعده الناس ويستغفرون
 الله ثلاثا ويقرؤون آية
 الكرسي والمعوذات
 ويستحبون الله ثلاثا وثلاثين
 ويحمدونه كذلك
 ويكبرونه كذلك ثم يقولون
 لا اله الا الله وحده لا شريك
 له الملك وله الحمد وهو على
 كل شيء قدير ثم يدعون
 لانفسهم وللمسلمين رافعي
 أيديهم ثم يمضون بها
 وجوههم في آخره
 (باب ما يفسد الصلاة)

الفساد ضد الصلاح والفساد والبطلان في العبادة سيان وفي المعاملات كالبيع مفترقان وحصر الفساد
 بالعد تقريرا لا تحديدا فقال (وهو ثمانية وستون شيئا) منه (الكلمة) وان لم تكن مفيدة كـ (ولو) نطق بها
 (سهوا) يظن كونه ليس في الصلاة (أو) نطق بها (خطأ) كما لو أراد أن يقول يا أيها الناس فقال يا زيد ولو
 جهل كونه مفسد أو لو تأمى في المختار لقوله صلى الله عليه وسلم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام
 الناس والعمل القليل عقول عدم الاحتراز عنه (و) يفسدها (الدعاء بما يشبه كلامنا) نحو اللهم البسني ثوب
 كذا أو اطعني كذا أو اقض ديني أو ارزقني فلانة على الصحيح لانه يمكن تحصيله من العباد بخلاف قوله اللهم
 عافني وعاف عني وارزقني (و) يفسدها (السلام بنية التحية) وان لم يقل عليكم (ولو) كان (ساهيا) لانه
 خطاب (و) يفسدها (رد السلام بلسانه) ولو سهوا لانه من كلام الناس (أو) رد السلام بالمصافحة لانه
 كلام معني (و) يفسدها (العمل الكثير) لا القليل والفصل بينهما ان الكثير هو الذي لا يشك الناظر
 لفاعله أنه ليس في الصلاة وان اشبهه فهو قليل على الاصح وقيل في تفسيره غير هذا كالحركات الثلاث
 المتواليات كثير ودونها قليل ويكره رفع اليدين عند ارادة الركوع والرفع عندنا لا يفسد على الصحيح
 (و) يفسدها (تحويل الصدر عن القبلة) لانه فرض التوجه الى السبق حدث أو الاصطفاف حواصة بازاء
 العدو في صلاة الخوف (و) يفسدها (أكل شيء من خارج فيه ولو قل) كسمسة لا مكان الاحتراز عنه
 (و) يفسدها (أكل ما بين أسنانه) ان كان كثيرا (وهو) أي الكثير (قدرا الجمصة) ولو بعمل قليل لا مكان
 الاحتراز عنه بخلاف القليل يعمل قليل لانه تبع لريقه وان كان يعمل كثيرا ففسد بالعمل (و) يفسدها
 (شربه) لانه ينافي الصلاة ولو رفع رأسه الى السماء فوقع في حلقه برد أو مطر ووصل الى جوفه بطلت صلاته
 (و) يفسدها (التنخف بلا عذر) لما فيه من الحروف وان كان لعذر كمنعه الباغم من القراءة لا يفسد
 (والتأفیف) كنفخ التراب والتخجر (والانين) وهو أهو به يسكون الهاء مقصور بوزن دع (والتأوه) وهو ان
 يقول آؤه وفيها لغات كثيرة تمتد لا تمتد مع تشديد الواو المفتوحة وسكون الهاء وكسرها (وارتفاع بكائه) وهو
 أن يحصل به حروف مسموعة وقوله (من وجع) يجسده (أو مصيبة) بفقد حبيب أو مال قيد الانين وما بعده
 لانه كلام معني (لا) يفسدها بخصوصها (من ذكر حنة أو نار) اتفاقا لادلتها على الخشوع (و) يفسدها
 (تشميت) بالشين المجمة أفصح من المهملة الدعاء بالخير خطاب (عاطس بريح الله) عندهما خلافا لابي
 يوسف (وجواب مستفهم عن ند) لله سبحانه أي قال هل مع الله آخ فاجابه المصلي (بلا الله الا الله) يفسد
 عندهما خلافا لابي يوسف هو يقول انه ثناء لا يتغير بعزيمته وهما يقولان انه صار جوابا فيكون متكاملا
 بالمنافي (وخبر سوء بالاسترجاع) ان الله وانا اليه راجعون (وسار بالمحمد لله) جواب خبر (عجب بلا الله الا الله
 وبسبحان الله) (و) يفسدها (كل شيء) من القرآن (قصده الجواب كيما يحيي خذ الكتاب لمن طلب كتابا
 ونحوه وقوله آتيناخذاء للمستفهم عن الاتيان بشي وتلك حدود الله فلا تقربوها نهيا لمن استأذن في الاخذ
 وهكذا اذا لم يرد به الجواب بل اراد اعلام انه في الصلاة لا تقسدا لا اتفاق (و) يفسدها (رؤية متبهم) أو مقتد
 به ولم يره امامه (ماء) قدر على استعماله قبل قعوده قدر التشهد كما تنقيد به المسائل التي بعد هذه أيضا وكذا
 تبطل بزوال كل عذر أباح التيمم (و) كذلك (تمام مدة ماسخ الخف) وتقدم بيانها (و) كذا (نزع) أي
 الخف ولو يعمل بسير لوجوده قبل القعود قدر التشهد (وتعلم الامي آية) ولم يكن مقتديا بقارئ نسبة الى أمة
 العرب الخالية عن العلم والكتابة كانه كما ولدته أمه وسواء تعلمها بالتلق أو تذكرها (ووجدان العاري
 ساترا) يلزمه الصلاة فيه نزع نخس الكل ومالم يهه ماله (وقدرة المومي على الركوع والسجود) لقوة
 باقها فلا يبيني على ضعف (وتذ كرفائته لذي ترتيب) والفساد موقوف فان صلى خسامة ذكر الفائتة
 أو قضاه قبل خروج وقت الخامسة بطل وصف ماصلا قبلها وصار نفلا وان لم يقضها حتى خرج وقت
 الخامسة صححت وارتفع فسادها (واستخلاف من لا يصلح اماما) كما هي ومعذور (وطلوع الشمس في القمر)
 لظروا الناقص على الكامل (وزوالها) أي الشمس (في) صلاة (العبد) ودخول وقت العصر في الجمعة
 لفوات شرط صحتها وهو الوقت (وسقوط الجبيرة عن بره) لظهور الحدث السابق (وزوال عذر المعذور)
 بناقص (وبعلم زواله بخلو وقت كامل عنه) والحدث عمدا (لا يسبقه لانه به يبيني) (أو بصنع غيره) كوقوع

وهو ثمانية وستون شيئا
 الكلمة ولو سهوا أو خطأ
 والدعاء بما يشبه كلامنا
 والسلام بنية التحية ولو ساهيا
 ورد السلام بلسانه أو
 بالمصافحة والعمل الكثير
 وتحويل الصدر عن القبلة
 وأكل شيء من خارج فيه ولو
 قل وأكل ما بين أسنانه
 وهو قدر الجمصة وشربه
 والتخف بلا عذر والتأفیف
 والانين والتأوه وارتفاع
 بكائه من وجع أو مصيبة
 لا من ذكر حنة أو نار وتشميت
 عاطس بريح الله وجواب
 مستفهم عن ند بلا الله الا
 الله وخبر سوء بالاسترجاع
 وسار بالمحمد لله وعجب بلا
 الله الا الله أو سبحان الله وكل
 شيء قصده الجواب كيما يحيي
 خذ الكتاب ورؤية متبهم
 ماء وتمام مدة ماسخ الخف
 وترعه وتعلم الامي آية
 ووجدان العاري ساترا
 وقدرة المومي على الركوع
 والسجود وتذ كرفائته لذي
 ترتيب واستخلاف من
 لا يصلح اماما وطلوع
 الشمس في القمر وزوالها
 في العبد ودخول وقت
 العصر في الجمعة وسقوط
 الجبيرة عن بره وزوال عذر
 المعذور والحدث عمدا
 أو بصنع غيره

ثمرة آدمته (والانغماء والجنون والجنابة) الحاصلة (بنظر أو احتلام) نائم متمكن (ومحاذاة المشتهة) بساقها
وكعبها في الاصح ولو محرمه أوز وجهه اشتبهت ولو فاضيا كيجوز شوها في أداء ركن عند محمد أو قدره عند
أبي يوسف (في صلاة) ولو بالانغماء (مطابقة) فلا تنطل صلاة الجنابة إذا لم يجود لها (مستتركة تحريمه)
بأقتدائها بما دام أو اقتدائها به (في مكان متحد) ولو حكم بقيامها على ما دون قامة (بلا حائل) قدر ذراع أو
فرجة تسع رجلا ولم يشر إليها لتأخر عنه فان لم تتأخر بإشارته فسدت صلاتها لا صلاته ولا يكلف بالتقدم
عنه الكراهته (و) ناسع شروط المحاذاة المفسدة أن يكون الامام قد (نوى امامتها) فان لم ينوها لا تكون في
الصلاة فانتفت المحاذاة (و) يفسدها (ظهور عورة من سبقه الحدث) في ظاهر الزاوية (ولو اضطر اليه)
للطهارة (ككشف المرأة ذراعها للوضوء) أو عورته بعد سبق الحدث على الصحيح (وقراءته) لا تنسب في
الاصح أي قراءة من سبقه الحدث حاله كونه (ذاهبا أو عائدا للوضوء) وانما الصلاة لف ونشر لا تبيانه
بركن مع الحدث أو المشي ذاهبا أو عائدا (ومكثته قدر أداء ركن بعد سبق الحدث مستيقظا) بلا عذر ولو مكث
لرطام أو لينقة قطع رعاها أو نوم عرف فيه متمكنا فانه يني ويرفع رأسه من ركوع أو سجود سبقه فيه الحدث
بنية التطهير لا بنية اتمام الركن حذرا عن الافساد به ويضع يده على أنفه تسترا (ومجاوزته ماء قريبا) باكثر
من صفين (غيره) عامدا مع وجود آله وله خوزد ولو فتح باب وتذكر اغسل وسنن طهارة على الاصح وتطهير
نوبه من حدثه والقاء الفخس عنه (و) يفسدها (خروج وجهه من المسجد بظن الحدث) لوجود المنافي بغير عذر
لا اذ لم يخرج من المسجد أو الدار أو البيت أو الجبابة أو مصلى العيد استحضانا للقصد الاصلاح (و) يفسدها
(مجاوزته الصفوف) أو سترته (في غيره) أي غير المسجد وما هو في حكمه كما ذكرناه وهو الصغراء وان لم يكن
امامه صف أو صلى منفردا وليس بين يديه ستره اغتفره قدر موضع سجوده من كل جانب في الصحيح فان
تجاوز ذلك (بظنه) الحدث ولم يكن أحدث كما اذا نزل من أنفه ماء فظنه دما فسدت صلاته كما اذا لم يعد
لامامه وقد بقي فيها واذا فرغ منها فله الخيار ان شاء أتمها في مكانه أو عادوا واختافوا في الافضل (و) يفسدها
(انصرافه) عن مقامه (ظاننا أنه غير متوضي أو) ظاننا (ان مدة مسحه انقضت أو) ظاننا (أن عليه فائتة أو) أن
عليه (نجاسة وان لم يخرج) في هذه المسائل (من المسجد) ونحوه لا نصرافه لا على سبيل الترك لا الاصلاح
وهو الفرق بينه وبين ظن الحدث وعلمت بما ذكرناه شروط البناء لسبق الحدث السماوي فاغنى عن افراده
يباب (والافضل الاستئناف) خروج من الخلاف وعملا بالاجماع (و) يفسدها (فحكه) أي المصلى (على غير
امامه) لتعليقه بالضرورة وفحكه على امامه جائز ولو قرأ المرفوض أو انتقل لآية أخرى على الصحيح لا اصلاح
صلاتهما (و) يفسدها (التكبير بنية الانتقال لصلاة أخرى غير صلاته) لتخصيل ما نواه وخروجه عما كان
فيه كالمنفرد اذا نوى الاقتداء وعكسه كن انتقال بالتكبير من فرض إلى فرض أو نقل وعكسه بنية وأشرنا
إلى انه لو كبر بر يد استئناف عين ما هو فيه من غير لفظ بالنية لا يفسد الا ان يكون مسبوقا لاختلاف حكم
المنفرد والمسبق واذا لم يفسد ما مضى يلزمه الجلوس على ما هو آخر صلاته به فان ترك معتمدا على ما ظننه
بطلت صلاته ولا يفسد الجلوس في آخر ما ظن أنه افتخر به وفيه اشارة إلى أن الصائم عن قضاء فرض لو نوى
بعد شروعه فيه الشروع في غيره لا يضره ثم قيد بطلان الصلاة فيما ذكره بما (اذا حصلت) واحدة من
(هذه) الصور (المذكورات قبل الجلوس الاخير مقدر التشهد) فتبطل بالاتفاق وأما اذا عرض المنافي
قبيل السلام بعد العقود قدر التشهد فالحتمية للصلاة لان الخروج منها بفعل المصلى واجب على الصحيح
وقيل تفسد بناء على ما قيل انه فرض عند الامام ولا نص عن الامام بل يخرج أبي سعيد البردعي عن الاثنى
عشرية لان الامام لما قال بفساد الصلاة فيها لا يكون الا بترك فرض ولم يبق الا الخروج بالصنع فحكم بانه
فرض لذلك وعندهما ليس بفرض لانه لو كان كذلك لتعين بما هو قربة ولم يتعين به لهجة الخروج بالكلام
والحدث العمد فدل على انه واجب لا فرض فاذا عرضت هذه العوارض ولم يبق عليه فرض صار كما بعد
السلام وغلط الكرخي البردعي في تخريجه لعدم تعيين ما هو قربة وهو السلام وانما الوجه فيه وجود المغير
وفيه بحث (ويفسدها أيضا مدامزة في التكبير) وقدمنا الكلام عليه (وقراءة ما لا يحفظ من مصحف)
وان لم يحمله للتلقين من غير ما اذا كان حافظا له ولم يحمله فلا تفسد لا تنقضاء العبد والتلقين (و) يفسدها

والانغماء والجنون والجنابة
بنظر أو احتلام ومحاذاة
المشتهة في صلاة مطلقة
مستتركة تحريمه في
مكان متحد بلا حائل ونوى
امامتها وظهور عورة من
سبقه الحدث ولو اضطر
اليه ككشف المرأة
ذراعها للوضوء وقراءته
ذاهبا أو عائدا للوضوء
ومكثته قدر أداء ركن بعد
سبق الحدث مستيقظا
ومجاوزته ماء قريبا لغيره
وخروج وجهه من المسجد بظن
الحدث ومجاوزته الصفوف
في غيره بظنه وانصرافه
ظاننا أنه غير متوضي أو ان
مدة مسحه انقضت أو ان
عليه فائتة أو نجاسة وان لم
يخرج من المسجد الا افضل
الاستئناف وفحكه على غير
امامه والتكبير بنية
الانتقال لصلاة أخرى غير
صلاته اذا حصلت هذه
المذكورات قبل الجلوس
الاخير مقدار التشهد
ويفسدها أيضا مدامزة
في التكبير وقراءة ما لا يحفظ
من مصحف

(أداء ركن) كركوع (أو أركانه) أي مضى زمن يسع أداء ركن (مع كشف العورة أو مع نجاسة مائة) لوجود المنافي فإن دفع النجاسة بمجرد وقوعها ولا أثر لها أو استعورته بمجرد كشفها فلا يضره (و) يفسدها (مسابقة المقتدى بركن لم يشاركه فيه إمامه) كما لو ركع ورفع رأسه قبل الإمام ولم بعده معه أو بعده وسلم واذالم يسلم مع الإمام وسابقه بالركوع والسجود في كل الركعات قضى ركعة بلا قراءة لأنه مدرك أول صلاة الإمام لاحق وهو يقضى قبل فراغ الإمام وقد فاتته الركعة الأولى بترك متابعة الإمام في الركوع والسجود فيكون ركوعه وسجوده في الثانية قضاء عن الأولى وفي الثالثة عن الثانية وفي الرابعة عن الثالثة فيقضى بعده ركعة بغير قراءة وتعام تقر به بالأصل (و) يفسدها (متابعة الإمام في سجود السهو للسجود) إذا أنا كد انفراد به بان قام بعد سلام الإمام أو قبله بعد قعوده قدر التشهد وقدر ركعته بسجدة فتدرك الإمام سجود سهو فتابعه فسدت صلاته لأنه اقتدى بعد وجود الانفراد ووجوبه فتفسد صلاته وقيدنا قيام المسبوق بكونه بعد قعود الإمام قدر التشهد لأنه ان كان قبله لم يجز له أن الإمام بقي عليه فرض لا ينفرد به المسبوق فتفسد صلاته (و) يفسدها (عدم إعادة الجلوس الأخير بعد أداء سجدة صليبة) أو سجدة تلاوة (تذكرها بعد الجلوس) لأنه لا يعتد بالجلوس الأخير إلا بعد تمام الأركان لأنه لختها ولا تعارض ولا رتفاض الأخير بسجدة التلاوة على المختار (و) يفسدها (عدم إعادة ركن أداء نائماً) لأن شرط صحته إذاؤه مستيقظاً كما تقدم (و) يفسدها (قهقهة إمام المسبوق) وإن لم يتعمدها (وحدته العمد) الحاصل بغير القهقهة إذا أوجدها (بعد الجلوس الأخير) قدر التشهد عند الإمام بفساد الجزء الذي حصلت فيه وفسد مثله من صلاة المسبوق فلا يمكن بناؤه الفائت عليه (و) يفسدها (السلام على رأس ركعتين في غير الثانية) المغرب ورعاية المقيم (ظاناً أنه مسافر) وهو مقيم (أو) ظاناً (أنها الجمعة أو) ظاناً (أنها التراخي وهي العشاء أو) أن كان قريب عهد بالسلام (أو) أنشأ مسلماً جاهلاً (فظن الفرض ركعتين) في غير الثانية لأنه سلام عمد على جهة القطع قبل أو أنه فيفسد الصلاة (فصل) فيملا يفسد الصلاة (لأنظر المصلي إلى مكتوب وفهمه) سواء كان قرأنا أو غيره قصد الاستفهام أو لاساء الأدب ولم تفسد صلاته لعدم النطق بالكلام (أو) كل ما بين أسنانه وكان دون المحضة بلا عمل كثير) كره ولا تفسد لعسر الاحتراز عنه وإذا ابتلع ما ذاب من سكر في فمه ففسدت ولو ابتلع قبل الصلاة ووجد حلوته فيها لا تفسد (أو) ما رافى موضع سجود لا تفسد (سواء المرأة والكلب والحمار لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقطع الصلاة شيء وادراً ما استطعت فأنما هو شيطان (وان اثم المار) المكلف بتعمده لقوله صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه رواه الشيخان وفي رواية البراز أربعين خيراً والمكر وهو المرور بحمل السجود على الأصح في المسجد الكبير والصغير مطلقاً وبما دون قامة يصلي عليها لا فيما وراء ذلك في شارع لما فيه من التضيق على المارة (ولا تفسد) صلاته (بنظره إلى فرج المطلقة) أو الأجنبية بمعنى فرجها الداخل (بشهوة في المختار) لأنه عمل قليل (وان ثبت به الرجعة) ولو قبلها أو لمساها فسدت صلاته لأنه في معنى الجماع والجماع عمل كثير ولو كانت تصلي فاولج بين ثغبيها وان لم ينزل أو قبله أو لو بدون شهوة أو لمساها شهوة فسدت صلاتها وان قبلته ولم يشتهها لم تفسد صلاته (فصل) في المكروهات في المكروه ضد المحبوب وما كان النهي فيه ظنياً كراهته تحريمية لا لئصارف وان لم يكن الدليل نهياً بل كان مفيداً للترك الغير الجازم فهي تنزيهية والمكروه تنزيهية إلى الحل أقرب والمكروه تنزيهية إلى الحرمة أقرب وتعاد الصلاة مع كونها صحيحة لترك واجب وجوباً وتعاد استحباباً بترك غيره قال في التحنيس كل صلاة أديت مع الكراهة فإنها تعاد لا على وجه الكراهة وقوله عليه السلام لا يصلي بعد صلاة مثلاً ثانياً أو يله النهي عن الاعادة بسبب الوسوسة فلا يتناول الاعادة بسبب الكراهة كره صدر الإسلام البرزوي في الجامع الصغير (بكره للمصلي سبعة وسبعون شيئاً) تقريراً بالتحديد (ترك واجب أو سنة عمداً) صدر هذا لأنه لما بعده كلاً من الكلي المنطبق على جزئيات كثيرة كترك الأطمثان في الأركان وكسابقة الإمام لما فيها من الوعيد على ما في الصحيحين أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يجعل الله رأسه راس حمار أو يجعل الله صورته صورة حمار وكجاوزة المدينين الأذنين وجعلهم ماتحت المنكبين وسرا القدمين في السجود عمداً للرجال (كعبته

وأداء ركن أو أركانه مع كشف العورة أو مع نجاسة مائة ومسابقة المقتدى بركن لم يشاركه فيه إمامه ومتابعة الإمام في سجود السهو للسجود وعدم إعادة الجلوس الأخير بعد أداء سجدة صليبة تذكرها بعد الجلوس وعدم إعادة ركن إذا نائماً وقهقهة إمام المسبوق وحدته العمد بعد الجلوس الأخير والسلام على رأس ركعتين في غير الثانية ظاناً أنه مسافر أو أنها الجمعة أو التراخي وهي العشاء أو كان قريب عهد بالسلام فظن الفرض ركعتين (فصل) لئنظر المصلي إلى مكتوب وفهمه أو أكل ما بين أسنانه وكان دون المحضة بلا عمل كثير أو مر ما في موضع سجود لا تفسد وان اثم المار ولا تفسد بنظره إلى فرج المطلقة بشهوة في المختار وان ثبت به الرجعة (فصل) بكره للمصلي سبعة وسبعون شيئاً واجب أو سنة عمداً كعبته

بشوبه وبدنه) لانه ينافي الخشوع الذي هو روح الصلاة فكان مكر وهال قوله تعالى قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى كره لكم العيب في الصلاة والرفث في الصيام والنخل عند المقابر ورأى عليه الصلاة والسلام رجلا يعيب بلحيته في الصلاة فقال لو خشع قلبه لخشعت جوارحه والعيب عمل لا فائدة فيه ولا حكمة تقتضيه والمراد بالعيب هنا فعل ما ليس من أفعال الصلاة لانه ينافيها (وقلب الحصى الاللسجود مرة) قال جابر بن عبد الله سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن مسح الحصى فقال واحدة ولا تمسك عنها خيرا لك من مائة ناقة سود الحديق (وفرقة الاصابع) ولو مرة وهو غمزها أو مدّها حتى تصوت لقوله صلى الله عليه وسلم لا تفرقع أصابعك وأنت في الصلاة (وتشبيكها) لقول ابن عمر فيه تلك صلاة المغضوب عليهم (والنخصر) لانه نهى عنه في الصلاة وهو أن يضع يده على خصره وهو أشهر وأصح تأويلاتها لما فيه من ترك سنة أخذ اليدين والتشبه بالجبايرة (والالتفات بعنقه) لانه نهى لقول عائشة رضي الله عنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات الرجل في الصلاة فقال هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد رواه البخاري وقوله صلى الله عليه وسلم لا يزال الله مقبلا على العبد وهو في صلاته ما لم يلتفت فان التفت أنصرف عنه وبكره أن يرمي بزاقه إلا أن يخطر فبأخذه بشوبه أو يلقيه تحت رجله اليسرى إذا صلى بخارج المسجد لما في البخاري أنه عليه الصلاة والسلام قال إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يصبق أمامه فأنما يباحي الله تعالى ما دام في مصلاه ولا عن يمينه فان عن يمينه ملكين وليصبق عن يساره أو تحت قدمه وفي رواية أو تحت قدمه اليسرى وفي الصحيحين الزاقي في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها (و) كره (الاقعاء) وهو أن يضع اليدين على الأرض وينصب ركبتيه لقول أبي هريرة رضي الله عنه نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن نقر كنف الديك واقعاء كاقعاء الكلب واللتفات كالتفات الثعلب (واقتراس ذراعيه) لقول عائشة رضي الله تعالى عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم ينهي عن عقبة الشيطان وأن يفتش الرجل ذراعيه افتراش السبع رواه البخاري وعقبة الشيطان الاقعاء (وتشميم كفيه عنهما) للنهي عنه لما فيه من الجفاء المنافي للخشوع (وصلاته في السراويل) أو في ازار (مع قدرته على لبس القميص) لما فيه من التهاون والتكاسل وقلة الأدب والمستحب للرجل أن يصلي في ثلاثة أثواب أزار وقميص وعمامة ولأمره في قميص وخمار ومقنعة (ورد السلام بالاشارة) لانه سلام معني وفي الذخيرة لا بأس للصلي أن يجيب المتكلم برأسه ورد الأثر به عن عائشة رضي الله عنها ولا بأس بان يكلم الرجل المصلي فنأدته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب الآية (والتربع بلا عذر) لترك سنة القعود وليس بمكره خارجها لان جل قعود النبي صلى الله عليه وسلم كان التربع وكذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو ادخل الساقين في الغندين فهارت أربة (وعقص شعره) وهو شدة على القفا أو الرأس لانه صلى الله عليه وسلم مبرر جل يصلي وهو معقوص الشعر فقال دع شعرك يسجد معك (و) يكره (الاعتجار وهو شد الرأس بالمنديل) أو تكوير عمامته على رأسه (وترك وسطها مكشوبا) وقيل أن يتنقب بعمامة فيغطي أنفه لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الاعتجار في الصلاة (وكف ثوبه) أي رفعه بين يديه أو من خلفه إذا أراد السجود وقيل أن يجمع ثوبه ويشده في وسطه لما فيه من الخير المنافي للخشوع لقوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعظم وإن لا أكف شعرا ولا ثوبا متفق عليه (و) يكره (سدله) تكبرا وتهاونا وبالعذر لا يكره وهو أن يجعل الثوب على رأسه وكفيه أو كتفيه فقط ويرسل جوانبه من غير أن يضمها القول أي هريرة رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام نهى عن السدل وإن يغطي الرجل فاه فيكره التلثم وتغطية الأنف والفم في الصلاة لانه يشبه فعل الجوس حال عبادتهم النيران ولا كراهة في السدل خارج الصلاة على الصحيح (و) يكره (الاندراج فيه) أي الثوب (بجيت لا) يدع منه (بجيت لا) يخرج يديه منه وهي الاشتماله للصماء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان لا حدكم ثوبان فليصل فيهما فان لم يكن له الا ثوب فليترتبه ولا يشتمل اشتماله انبهود (و) يكره (جعل الثوب تحت ابطه لا يمين وطرح جانبه على عاتقه الا يسر) أو عكسه لان ستر المنكبين مستحب في الصلاة فيكره تركه تنزيها بغير ضرورة (والقراءة في غير حالة القيام) كاتمام القراءة حالة الركوع ويكره أن يأتي بالأذكار المشروعة في الانتقالات بعد تمام الانتقال لان فيه

بشوبه وبدنه وقلب الحصى
الالسجود مرة وفرقة
الاصابع وتشبيكها
والنخصر والالتفات بعنقه
والاقعاء واقتراس ذراعيه
وتشميم كفيه عنهما وصلاته
في السراويل مع قدرته
على لبس القميص ورد
السلام بالاشارة والتربع
بلا عذر وعقص شعره
والاعتجار وهو شد الرأس
بالمنديل وترك وسطها
مكشوبا وكف ثوبه وسدله
والاندراج فيه بحيث لا
يخرج يديه وجعل الثوب
تحت ابطه الا يمين وطرح
جانبه على عاتقه الا يسر
والقراءة في غير حالة القيام

صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلي في سبعة مواطن في المزبلة والمجزرة والمقبرة وقارعة الطريق وفي الحمام
ومعاطن الأبل وفوق ظهر بيت الله ولا يصلي في الحمام إلا للضرورة خوفاً من الموت لطلاق الحديث
ولا بأس بالصلاة في موضع خلع الثياب وحلوس الحمامي (و) تذكره في (أرض الغير بلا رضاه) وإذا ابتلى
بالصلاة في أرض الغير وليست مزروعة أو الطريق إن كانت لمسلم صلى فيها وإن كانت لكافر صلى في
الطريق (و) أدائها (قريباً من نجاسة) لأن ما قرب من الشيء حكمه وقد أمرنا بتجنب النجاسات ومكانها
(ومدافعا لحد الاختين) البول والغائط (أو الرج) ولو حدث فيها لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجلس لأحد
يؤمن بالله واليوم الآخر وجامن الخلاف (إلا إذا خاف فوت الوقت أو) فوت (الجماعة) فحينئذ يصلي بتلك
الحالة لأن إخراج الصلاة عن وقتها حرام والجماعة مؤكدة أو واجبة (والأى) وإن لم يخف الفوت (نذب
قطعها) وقضية قوله عليه الصلاة والسلام لا يجلس وجوب القطع للأكمال (و) تذكره (الصلاة في ثياب
البذلة) بكسر الباء وسكون الذال المعجمة توب لا يصان عن الدنس ممتهن وقيل لا يذهب به إلى الكبرياء
ورأى عمر رضي الله تعالى عنه رجلاً فعل ذلك فقال أرايت لو كنت أرسلتلك إلى بعض الناس أكنت تمر
في ثيابك هذه فقال لا فقال عمر رضي الله تعالى عنه الله أحق أن تزين له (و) تذكره وهو (مكشوف
الرأس) تكسلا لترك الوقار (لالتذلل والتضرع) وقال في التخييس ويستحب له ذلك قال الجلال
السيوطي رحمه الله تعالى اختلفوا في الخشوع هل هو من أعمال القلب كالخوف أو من أعمال الجوارح
كالسكون أو هو عبارة عن المجموع قال الرازي الثالث أولى وعن علي رضي الله عنه الخشوع قريب من الخضوع
وعن جماعة من السلف الخشوع في الصلاة السكون فيها وقال البغوي الخشوع قريب من الخضوع
الأن الخشوع في البدن والخشوع في البدن والبصر والصوت (و) تذكره (بحضرة طعام يميل) طبعه
(إليه) لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافع إليه الاخبثان رواه مسلم ومافي أبي داود
لا تؤخر الصلاة لطعام ولا لغيرة محمول على تأخيرها عن وقتها الصريح قوله صلى الله عليه وسلم إذا وضع عشاء
أحدكم وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء ولا يجعل حتى يفرغ منه رواه الشيخان وإنما أمر بتقديمه لئلا يذهب
الخشوع باشتغال فكرهه (و) تذكره بحضرة كل (ما يشغل البال) كزينة (و) بحضرة ما (يجل بالخشوع)
كله ولعب ولذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاتيان للصلاة سعيها بالهرولة ولم يكن ذلك مراداً
بالأمر بالسعي للجمعة بل الذهاب بالسكينة والوقار (و) كذا يكره (عدا لاى) جمع آية وهي الجملة المقتدرة
من القرآن وتطلق بمعنى العلامة (و) (عدا التسبيح) وقوله (باليد) قيد لكرهه عدا لاى والتسبيح عند
أى حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لما بان يكون بقبض الأصابع ولا يكره الغمز بالانامل في موضعها ولا
الأحصاء بالقلب اتفاقاً كعدد تسبيحه في صلاة التسابيح وهي معلومة وبالله انفساً اتفاقاً ولا يكره خارج
الصلاة في الصبح (و) يكره (قيام الامام) بجملته (في المحراب) لاقيامه خارجاً وجوده فيه سمي محراباً
لانه يحارب النفس والشيطان بالقيام اليه والكره لاشتباه الحال على القوم وإذا ضاق المكان فلا كراهة
(أو) قيام الامام (على مكان) بقدر ذراع على المعتمد وورى عن أبي يوسف قامة الرجل الوسط واختاره
شمس الأئمة الحلواني (أو) على (الأرض وجده) قيد للسئلتين فتنتفى الكراهة بقيام واحد معه للنهي
عنهما به ورد الاثر (و) يكره (القيام خلف صف فيه فرجة) للأمر بسد فرجات الشيطان ولقوله صلى الله
عليه وسلم من سد فرجة من الصف كتب له عشرة حسنات ومحى عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات
(وليس ثوب فيه تصاوير) ذى روح لانه يشبه حامل الصنم (و) يكره (أن يكون فوق رأسه أو خلفه
أو بين يديه أو بجذائه صورة) حيوان لانه يشبه عبادتها وأشدّها كراهة أملمه ثم فوقه ثم يمينه ثم يساره
ثم خلفه (الآن تكون صغيرة) بحيث لا تبدل للقائم الابتأمل كالتي على الدينار لانها لا تعبد عادة ولو صلى
ومعه دراهم عليها تأمل ملكاً لا بأس به لان هذا يصغر عن البصر (أو) تكون كبيرة (مقطوعة الرأس)
لانها لا تعبد لأرأس (أو) تكون (لغير ذى روح) كالشجر لانها لا تعبد وإذا رأى صورة في بيت غيره يجوز
له معوها وتغييرها (و) يكره (أن يكون بين يديه) أى المصلى (تنوراً أو كأنون فيه جهر) لانه يشبه الجحوس

وأرض الغير بلا رضاه
وقريباً من نجاسة ومدافعا
لأحد الاختين أو الرج
ومع نجاسة غير مائعة إلا
إذا خاف فوت الوقت أو
الجماعة والاندب قطعها
والصلاة في ثياب البذلة
ومكشوف الرأس لا للتذلل
والتضرع وبحضرة طعام
يميل اليه وما يشغل البال
ويجلى بالخشوع وعد
الآتى والتسبيح باليد وقيام
الامام في المحراب أو على
مكان أو الأرض وحده
والقيام خلف صف فيه
فرجة وليس ثوب فيه
تصاوير وأن يكون فوق
رأسه أو خلفه أو بين يديه
أو بجذائه صورة الآن
تكون صغيرة ومقطوعة
الرأس أو لغير ذى روح
وأن يكون بين يديه تنور
أو كأنون فيه جهر

في حال عبادتهم لها لا شمع وقنديل وسراج في الصحيح لانه لا يشبه التعبد (أو) يكون بين يديه (قوم نيام) يخشى خروج ما يضحك أو ينجعل أو يؤذى أو يقابل وجهها والأفلا كراهة لان عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل كلها أو أتاها معترضة بينه وبين القبلة فإذا أراد أن يؤثر أيقظني فأوتر (و) يكره (مسح الجبهة من تراب لا يضره في خلال الصلاة) لانه نوع عبث وإذا ضربه لا بأس به في الصلاة وبعد الفراغ وكذا مسح العرق (و) يكره (تعيين سورة) غير الفاتحة لانها متعينة وجوبا وكذا المسنون المعين وهذا بحيث (لا يقرأ غيرها) لما فيه من هجر الباقي (الا ليس عليه أو تبرك بقرأة النبي صلى الله عليه وسلم) فلا يكره ويستحب اقتداءؤه بقرأة النبي صلى الله عليه وسلم كالسجدة وهل أتى بشعر الجمعة أحيانا وقد ذكرنا في الأصل جله من الصور التي قرأها النبي صلى الله عليه وسلم مسندة وهذه أصولها فما جاء في الصحيح كان يقرأ في الصبح يديس كان يقرأ في الصبح بالواقعة ونحوها من السور قرأ في الصبح بسورة الروم كان في سفر فصلى الغداة فقرأ فيها قل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس وصلى بهم الفجر باقصر سورتين من القرآن وأخرو فلما قضى الصلاة قال له معاذ يا رسول الله صليت صلاة ما صليت مثلها قط قال أما سمعت بكاء الصبي خلفي في صف النساء أردت أن أفرغ له أمه قرأ في الصبح إذا نزلت صلى الصبح بمكة فاستفتح سورة المؤمنين حتى جاء ذكر هرون وموسى فركع كان يقرأ في الفجر والقرآن المجيد كان لا يقرأ في الصبح بدون عشرين آية ولا يقرأ في العشاء بدون عشرين آيات * ومما جاء في صلاة الظهر والعصر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والليل إذا يغشى وفي العصر نحو ذلك وفي الصبح أطول من ذلك كان يقرأ في الظهر بسبع اسم ربك الأعلى وفي الصبح بأطول من ذلك كان يقرأ في الظهر والعصر بالسماء ذات البروج والسماء والطارق ونحوهما من السور كان يصلي بنا الظهر فنسمع منه الآية بعد الآية من سورة لقمان والذاريات صلى الظهر فسجد فظننا انه قرأ تنزيل السجدة كان يقرأ في الظهر والعصر سبع اسم ربك الأعلى وهل أتاك حديث الغاشية صلى بهم الهاجرة فرفع صوته وقرأوا الشمس ونحوها والليل إذا يغشى فقال له أبي بن كعب يا رسول الله أمرت في هذه الصلاة بشئ فقال لا ولا أكني أردت أن أوقت لكم * ومما جاء في المغرب صبح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قرأ في المغرب بالاعراف كان يقرأ في المغرب سورة الانفال كان يقرأ بهم في المغرب الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب فقرأ في الركعة الأولى بسبع اسم ربك الأعلى وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون قرأ في المغرب بالتين والزيتون قرأ في المغرب بحم الدخان صلى المغرب فقرأ القارعة كان يقرأ في صلاة المغرب ليلة الجمعة قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وكان يقرأ في صلاة العشاء الآخرة ليلة الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين * ومما جاء في العشاء منه هذا القريب وعن جابر بن مطعم سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في العشاء بالتين والزيتون عن أبي رافع قال صليت مع أبي هريرة العتمة فقرأ إذا السماء انشقت فسجد فقلت له فقال سجدت خلف أبي القاسم صلى الله عليه وسلم كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في العشاء الآخرة بالسماء ذات البروج والسماء والطارق كان يقرأ بالخفيف ويؤمننا بالصافات عن ابن عمر قال ما من المفضل سورة صغيرة ولا كبيرة الا سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقوم بها الناس في الصلاة المكتوبة انتهى ما نقلناه عن الجلال السيوطي رحمه الله تعالى ليقنن به من يحافظ على ما بلغه من السنة الشريفة وقد علمت التفصيل في القراءة من المفضل في الاوقات عندنا والله تعالى الموافق (و) يكره (ترك اتخاذ ستره في محل يظن المرور فيه بين يدي المصلي) لقوله صلى الله عليه وسلم إذا صلى أحدكم فليصل الى ستره ولا يدع احدا يمر بين يديه وسواء كان في المهرء او غيرها احترازاً عن وقوع المار في الأثم ولذا عقبناه ببيانها فقلنا **فصل في اتخاذ السترة ودفع المار بين يدي المصلي إذا ظن** أي مر يد الصلاة (مروره) أي المار (بستره) أي مر يد الصلاة (ان يغرز ستره) لما روينا به ولقوله صلى الله عليه وسلم ليس تراحدكم ولو بسهم وان (تكون طول ذراع فصاعداً) لانه سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ستره المصلي فقال مثل مؤخرة الرجل بضم الميم وهمزة ساكنة وكسر الحاء المججمة العود الذي في آخر الرجل يحاذي راس الراكب على البعير وتشديد الحاء خطأ

لو قوم نيام ومسح الجبهة من تراب لا يضره في خلال الصلاة وتعين سورة لا يقرأ غيرها الا ليس عليه أو تبرك بقرأة النبي صلى الله عليه وسلم وترك اتخاذ ستره في محل يظن المرور فيه بين يدي المصلي **فصل في اتخاذ السترة ودفع المار بين يدي المصلي إذا ظن مروره** يستحب له ان يغرز ستره تكون طول ذراع فصاعد

وفسرت بانها ذراع فافوقه (في غلط الاصبع) وذلك أدناه لان مادونه ربما لا يظهر للناظر فلا يحصل المقصود منها (والسنة أن يقرب منها) لقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى أحدكم إلى ستره فليدن منها لئلا يقطع الشيطان عليه صلاته (ويجعلها على جهة) (أحد حاجبيه ولا يصمد اليها صمد) لما روى المقداد رضي الله عنه أنه قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي إلى عمود ولا شجرة إلا جعله على حاجبه الأيمن أو الأيسر ولا يصمد صمداً أي لا يقابله مستوياً مستقيماً بل كان يميل عنه (وان لم يجد ما ينصبه) منع جماعة من المتقدمين الخط وأجازوه لما أخرت لان السنة أولى بالتابع لما روى في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان لم يكن معه عصا (فليخط خطاً) فيظهر في الجملة إذا المقصود جمع الخطا بر بط الخيال به كيلا يتشرب ويحمله اما (طولا) بمنزلة الخشبة المغروزة امامه (و) اما كما (قالوا) أيضاً يجعله (بالعرض مثل الهلال) وإذا كانت الأرض صلبة يلقى مامعه طولا كأنه عز زم سقط هكذا اختاره الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى وقال هشام حجت مع أبي يوسف وكان يطرح بين يديه السوط وستره الامام ستره لمن خلفه لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالابطح إلى عنزة كرت له ولم يكن للقوم ستره العنزة عصا ذات زج حدد في أسفلها (و) إذا اتخذها ولم يتخذ كان (المستحب ترك دفع المار) لان مبنى الصلاة على السكون والامر بالدرك في الحديث لبيان الرخصة كالامر بقتل الأسودين في الصلاة (و) لذا (رخص دفعه) أي المار (بالإشارة) بالرأس أو العين أو غيرهما كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم بولدي أم سلمة (أو) دفعه (بالسبج) لقوله صلى الله عليه وسلم إذا نابت أحدكم نائبة في الصلاة فليسبج (وكره الجمع بينهما) أي بين الإشارة والتسبيح لان باحدهما كفاية (ويدفعه) الرجل (برقع الصوت بالقراءة) ولو بزيادة على جهره الأصلي (وتدفعه) المرأة (بالإشارة أو التصفيق بظهر أصابع يدها) (أي على صفحة كف اليسرى) لان هن التصفيق (ولا ترفع صوتها) بالقراءة والتسبيح (لانه فتنة) فلا يطلب منهن الدرك به (ولا يقاقل) المصلي (المار) بين يديه (وما ورد به) من قوله صلى الله عليه وسلم إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحداهن بين يديه وليدرك ما استطاع فان أبي فليقلقه انما هو شيطان (مؤول بانه كان) جواز مقاتلته في ابتداء الاسلام (والعمل) المنافي للصلاة (مباح) فيها إذا ذلك (وقد نسخ) بما قدمناه (فصل فيما لا يكره للمصلي) من الافعال (لا يكره له شد الوسط) لما فيه من صون العورة والتشهير للعبادة حتى لو كان يصلي في قباء غير مشدود الوسط فهو مستحب وفي غير القباء قيل بكرهاته لانه صنع أهل الكتاب (ولا) يكرهه (تقلد) المصلي (بسيف ونحوه) اذا لم يشتغل بمرتكبه (وان شغله كره في غير حالة قتال) (ولا) يكرهه (عدم ادخال يديه في فرجيه وشقه على المختار) لعدم شغل البال (ولا) يكرهه (التوجه لمخفف أو سيف معلق) لانهم لا يعبدان وقال تعالى وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم (أظهر قاعد يتحدث) في المختار لعدم التشبه بعبادة الصور وصلى ابن عمر اني ظهر نافع (أوشمع وأسراج على الصحيح) لانه لا يشبه عبادة المجوس (و) لا يكرهه (السجود على بساط فيه تصاوير) ذي روح (لم يسجد عليها) لاهانتها بالوطء عليها ولا يكرهه قتل حية بجميع أنواعها الذات الصلاة وأما بالنظر لخشية الحان فليست عن الحية البيضاء التي تشبه مستوية لانها تنقض عهد النبي الذي عاهده الحان أن لا يدخلوا بيوت أمته ولا يظهرها وأنفسهم وناقض العهد خائن فيحشى منه أو مما هو مثله من أهله الضرر بقتله أو ضربه وقال صلى الله عليه وسلم اقتلوا ذا الطفيتين والابتروا باكم والحية البية ضياء فانها من الجن (و) لا يكرهه (قتل حية وعقرب خاف) المصلي (إذاهما) أي الحية والعقرب (ولو) قتلها (بضربات وانحراف عن القبلة في الاظهر) فيدخوف الاذى لانه مع الامر بكره العمل الكثير وفي السبعيات لابي الليث رحمه الله تعالى سبعة اذا رآها المصلي لأبأس بقتلها الحية والعقرب والوزغة والنزور والقراد والبرغوث والقمل ويزاد البق والبعوض والنمل المؤذي بالعض ولكن انحرز عن اصابته دم القمل أولى لئلا يحل نجاسة تمنع عند الامام الشافعي رحمه الله تعالى وقدمنا كراهة أخذ القملة وقتلها في الصلاة عند الامام وقال دفنها أحب من قتلها وقال محمد بخلافه وقال أبو يوسف بكرهاتهما (ولا بأس بنقض ثوبه) بعمل قليل (كيلا يلصق بجسده في الركوع) فتحاشيا عن ظهور صورة الاعضاء ولا بأس بصونه عن التراب (ولا) بأس (بمسح جبهته من التراب أو الحشيش بعد الفراغ من الصلاة) تنظيفا عن صفة المثلث والملوث (ولا) بأس (بمسح) (قبل الفراغ) من الصلاة (إذا ضربه

في غلط الاصبع والسنة ان يقرب منها ويجعلها على أحد حاجبيه ولا يصمد اليها صمداً وان لم يجد ما ينصبه فليخط خطاً طويلاً وقالوا بالعرض مثل الهلال والمستحب ترك دفع المار ورخص دفعه بالإشارة أو التسبيح وكره الجمع بينهما ويدفعه برقع الصوت بالقراءة ويدفعه بالإشارة أو التصفيق بظهر أصابع اليمنى على صفحة كف اليسرى ولا ترفع صوتها لانه فتنة ولا يقاقل المار وما ورد به مؤول بانه كان والعمل مباح وقد نسخ فصل فيما لا يكره للمصلي لا يكره له شد الوسط ولا تقلد بسيف ونحوه اذا لم يشتغل بمرتكبه ولا يهتف ادخال يديه في فرجيه وشقه على المختار ولا التوجه لمخفف أو سيف معلق أو ظهر قاعد يتحدث أو شمع أو سراج على الصحيح والصحيح على بساط فيه تصاوير لم يسجد عليها وقتل حية وعقرب خاف إذاهما ولو بضربات وانحراف عن القبلة في الاظهر ولا بأس بنقض ثوبه كيلا يلصق بجسده في الركوع ولا يمسح جبهته من التراب أو الحشيش بعد الفراغ من الصلاة ولا قبل الفراغ اذا ضربه

أوشغله عن) خشوع (الصلاة) مثل العرق (ولا) بأس (بالنظر بموق عينيه) بمنه وبسرة (من غير تحويل الوجه) والاولى تركه لغير حاجة لما فيه من ترك الادب بالنظر الى محل السجود ونحوه كما تقدم (ولا بأس بالصلاة على الفرش والبسط واللبود) اذا وجد حجم الارض ولا بوضع خوقة بسجدها عليها اتقاء الحر والبرد والخشونة الصنارة (والافضل الصلاة على الارض) بلا حائل (أو على ما تنبته) كالحصير والخشيش في المساجد وهو اولى من البسط لقربه من التواضع (ولا بأس بتكرار الصورة في الركعتين من النفل) لان باب النفل اوسع وقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم قام بآية واحدة يكرر رها في تهنجده وفقنا الله تعالى لمثله بمنه وكرمه **فصل فيما يجب قطع الصلاة وما يجزئها** (من تأخير الصلاة وتركها) (يجب قطع الصلاة) ولو فرضا (باستغاثته) شخص (ملهوف) لهم أصابه كما لو تعلق به ظالم أو وقع في ماء أو صال عليه حيوان فاستغاث (بالمصلي) أو بغيره وقدر على الدفع عنه (لا) يجب قطع الصلاة (بنداء أحد أبيه) من غير استغاثته لان قطع الصلاة لا يجوز الا للضرورة وقال الطحاوي هذا في الفرض وان كان في نافلة ان علم أحد أبيه أنه في الصلاة وناداه لا بأس بان لا يجيبه وان لم يعلم يجيبه (ويجوز قطعها) ولو كانت فرضا (بسرقه) تخشى على (ما يساوي درهما) لانه مال قال عليه السلام قاتل دون مالك وكذا فيما دونه في الاصح لانه يجلس في دائق وكذا لو فارت قدرها وأخافت على ولدها أو طلب منه كافر عرض الاسلام عليه (ولو) كان المسروق (لغيره) أي غير المصلي لدفع الظلم والنهي عن المنكر (و) يجوز قطعها خشية (خوف) من (ذئب) ونحوه (على غنم) ونحوها (أو خوف تردى) أي سقوط (أعمى) أو غيره ممن لا علم عنده (في بئر ونحوه) كعقرة وسطح واذا غلب على الظن سقوطه وجب قطع الصلاة ولو فرضا (و) هو كما (اذا خافت القابلة) وهي المرأة التي يقال لها داية تتلقى الولد حال خروجه من بطن أمه ان غلب على ظنها (موت الولد) أو تلف عضو منه أو أمه تركها وجب عليها تأخير الصلاة عن وقتها وقطعها لو كانت فيها (والا فلا بأس بتأخيرها الصلاة وتقبل على الولد) للعدركا أخوال النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة عن وقتها يوم الخندق (وكذا المسافر) أي السائر في فضاء (اذا خاف من اللصوص أو قطاع الطريق) أو من سبع أو سبل (جازه تأخير الوقتية) كلما قلنا ان اذا لم يقدر وعلى الائمة تركها للعذر وكذا يجوز تأخير قضاء الفوائت للعذر كالسعي على العيال وان وجب قضاؤها على الفور وأما قضاء الصوم فعلى التراخي ما لم يقرب رمضان الثاني وأما سجدة التلاوة والنذر المطلق ففيهما الخلاف قبل موسع وقيل مضيق (وتارك الصلاة عمدا كسلا يضرب ضربا شديدا حتى يسيل منه الدم) (و) بعده (يجب) ولا يترك هملابل يتفقد حاله بالوعظ والزجر والضرب أيضا (حتى يصلها) أو يموت بحبسه وهذا جزاؤه الذي يؤى وأما في الآخرة اذا مات على الاسلام عاصيا بتركها فله عذاب طويل بوادق جهنم أشدها حرا وأبعدها قبرا فيه بئر يقال له الهبب وآبار يسيل اليها الصديد والقبح أعدت لتارك الصلاة وحديث جابر فيه صفته بقوله بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة رواه أحمد ومسلم (وكذا تارك صوم رمضان) كسلا يضرب كذلك ويجلس حتى يصوم (ولا يقتل) بمجرده ترك الصلاة والصوم مع الاقرار بفرضيهما (الا اذا جحد) افتراض الصلاة أو الصوم لانكاره ما كان معلوما من الدين اجاعا (أو استخف باحدهما) كما لو أظهر الافطار في نهار رمضان بلا عذرها أو نطق بما يدل عليه فيكون حكمه حكم المرتد فتكشف شبهته ويجلس ثم يقتل ان أصر

أوشغله عن الصلاة ولا بالنظر بموق عينيه من غير تحويل الوجه ولا بأس بالصلاة على الفرش والبسط واللبود والافضل الصلاة على الارض أو على ما تنبته ولا بأس بتكرار الركعتين من النفل

فصل فيما يجب قطع الصلاة وما يجزئها وغير ذلك يجب قطع الصلاة باستغاثته ملهوف بالمصلي لا بنداء أحد أبيه ويجوز قطعها بسرقه ما يساوي درهما ولو لغيره وخوف ذئب على غنم أو خوف تردى أعمى في بئر ونحوه اذا خافت القابلة موت الولد والا فلا بأس بتأخيرها الصلاة وتقبل على الولد وكذا المسافر اذا خاف من اللصوص أو قطاع الطريق جازه تأخير الوقتية وتارك الصلاة عمدا كسلا يضرب ضربا شديدا حتى يسيل منه الدم ويجلس حتى يصلها وكذا تارك صوم رمضان ولا يقتل الا اذا جحد أو استخف باحدهما **باب الوتر** واجب وهو ثلاث ركعات بتسليمه ويقرأ في كل ركعة منه الفاتحة وسورة

لما فرغ من بيان الفرض العلي شرع في العلي وهو في اللغة الفرد خلاف الشفع بالفتح والكسر وفي الشرع صلاة مخصوصة وصفة بقوله (الوتر واجب) في الاصح وهو آخر أقوال الامام وروى عنه انه سنة وهو قولهما وروى عنه انه فرض ووفق المشايخين الروايات بانه فرض عملا وهو الذي لا يترك واجب اعتقادا فلا يكفر جاحده سنة دليل الثبوت بها وجه الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم الوتر حق فمن لم يوتر فليس مني الوتر حق فمن لم يوتر فليس مني رواه أبو داود والحاكم ومسلم (والامر وكلة حتى وعلى للوجوب) (و) كنيته (هو) أي الوتر (ثلاث ركعات) يشترط فعلها (بتسليمه) لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث لا يسلم الا في آخرهن صححه الحاكم وقال علي شرط السجدين (ويقرأ) وجوبا (في كل ركعة منه الفاتحة وسورة) لما روى انه عليه السلام قرأ في الاولى منه أي بعد الفاتحة بسبع اسم ربك

الاعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله احد وقنت قبل الركوع وفي حديث عائشة
 رضى الله عنها قرأ في الثالثة قل هو الله احد والمعوذتين فيجعل به في بعض الاوقات عملا بالحدِيثين لاعلى وجه
 الوجوب (ويجلس) وحبوا (على رأس) الركعتين (الاوليين منه) لما تورد (ويقتصر على التشهد) للشبهة
 الفرضية (ولا يستفتح) أى لا يقرأ دعاء الافتتاح (عند قيامه للثالثة) لانه ليس ابتداء صلاة أخرى (واذا
 فرغ من قراءة السورة فيها) أى الركعة الثالثة (رفع يديه جذاء أذنيه) كما قدمناه الا اذا قضاها حتى لا يرى
 تهاونه فيه برفعه عن عمد من يراه (ثم كبر) لانتقاله الى حالة الدعاء (و) بعد التكبير (قنت قائما) لان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يقنت في الوتر قبل الركوع وعند الامام يضع يمينه على يساره وعن أبي يوسف
 برفعهما كما كان ابن مسعود يرفعهما الى صدره ويطونهما الى السماء روى فرج مولى أبي يوسف قال
 رأيت مولاى أبا يوسف اذا دخل في القنوت للوتر رفع يديه في الدعاء قال ابن أبي عمران كان فرج ثقة قال
 الكمال ووجهه عموم دليل الرفع للدعاء ويوجب بانه مخصوص بما ليس في الصلاة للاجماع على أنه لا يرفع في
 دعاء التشهد انتهى قلت وفيه نظر لا ترابن مسعود الذي تقدم قريبا وفي المبسوط عن محمد بن الحنفية قال
 الدعاء أربعة دعاء رغبة وفيه يجعل بطون كفيه الى السماء ودعاء رهبة ففيه يجعل ظهر كفيه الى وجهه
 كالمستغيث من الشئ ودعاء تضرع ففيه يعقد الخنصر والبنصر ويحلق الابهام والوسطى ويشير بالسبابة
 ودعاء خفية وهو ما يفعله المرء في نفسه كذا في معراج الدراية ولما رويناه يقنت (قبل الركوع في جميع
 السنة ولا يقنت في غير الوتر) وهو الصبح لقول أنس قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح بعد
 الركوع يدعو على أحياء من العرب رعل وذكوان وعصبة حين قتلوا القراء وهم سبعون أو ثمانون رجلا
 ثم تركه لما ظهر عليهم فدل على تسخفه وروى ابن أبي شيبة لما قنت على رضى الله عنه في الصبح أنكر الناس
 عليه ذلك فقال إنما استنصرنا على عدونا وفي الغاية ان نزل بالمسلمين نازلة قنت الامام في صلاة الجهر وهو
 قول الثوري ووجد وقال جهورا أهل الحديث القنوت عند النوازل مشروع في الصلوات كلها اه فعند
 قنوت النبي صلى الله عليه وسلم في الفجر بعد ظفره بأولئك لعدم حصول نازلة تستدعي القنوت بعدها
 فتكون مشروعة مستمرة وهو محمل قنوت من قنت من العجالة رضى الله عنهم بعد وفاته صلى الله عليه
 وسلم وهو مذهبا وعليه الجهور وقال الامام أبو جعفر الطحاوى رحمه الله تعالى إنما لا يقنت عند نافي الفجر من
 غير بلية فان وقعت فتنه أو بلية فلا بأس به فعلة رسول الله صلى الله عليه وسلم أى بعد الركوع كما تقدم
 (والقنوت) من (معناه الدعاء) في الوتر (وهو) باللفظ الذي روى عن ابن مسعود (أن يقول اللهم) أى يا الله
 (أناستعينك) أى نطلب منك الاعانة على طاعتك (ونستهديك) أى نطلب منك الهداية لما يرضيك
 (ونستغفرك) أى نطلب منك استغفارنا (ونتوب اليك) التوبة الرجوع عن الذنب وشرعا
 الندم على ماضى من الذنب والاقلاع عنه في الحال والعزم على ترك العود في المستقبل تعظيما لأمر الله
 تعالى فان تعلق به حق الا دعى فلا بد من مسامحته وارضائه (ونؤمن) أى نصدق معتقدين بقلوبنا باطقين
 بلساننا فقلنا آمنا (بك) وبما جاء من عندك وبما كتبت وكتبك ورسلنا وبما اليوم الآخر وبأقد ربه وشره
 (ونتوكل) أى نعتد (عليك) بتفويض أمورنا اليك لجزنا (ونثنى عليك الخير كله) أى نمدحك بكل خير
 مقرر بجميع الآثام فضلا منك (نشكرك) بصرف جميع ما أنعمت به من الخوارج الى ما خلقته لاجله
 سبحانه لك الحمد لا نحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك (ولا تكفرك) أى لا نخرجك عن نعمتك لك علينا
 ولا نضيفها الى غيرك الكفر نقبض الشكر وأصله السترك يقال كفر النعمة اذا لم يشكرها كأنه سترها بجمعه
 وقولهم كفرت فلانا على حذف مضاف والاصل كفرت نعمته ومنه ولا تكفرك (ونخلع) بشبوت حرف
 العطف أى نلقى ونطرح ونزبل ربة الكفر من أعناقنا وربة كل ما لا يرضيك يقال خلع الفرس رسنه
 ألقاه (ونترك) أى نفارق (من يفجرك) بجمعه نعمتك وعبادته غيرك نحاشى عنه وعن صفته بان نقرضه عدما
 نتركها لحناءك اذ كل ذرة في الوجود شاهدة بانك المنعم المتفضل الموجود المستحق لجميع الحمد الفرد
 المعبود والمخالف لهذا هو الشقي المظروود (اللهم اياك نعبد) عود للثناء وتخصيص لذاته بالعبادة أى لا نعبد الا
 اياك اذ تقدم المفعول للعصر (ولك نصلى) أفردت الصلاة بالذكر لشرورها بتضمنها جميع العبادات

ويجلس على رأس الاوليين
 منه ويقتصر على التشهد
 ولا يستفتح عند قيامه
 للثالثة واذا فرغ من قراءة
 السورة فيها رفع يديه جذاء
 أذنيه ثم كبر وقنت قائما
 قبل الركوع في جميع
 السنة ولا يقنت في غير الوتر
 والقنوت معناه الدعاء وهو
 أن يقول اللهم أناستعينك
 ونستهديك ونستغفرك
 ونتوب اليك ونؤمن بك
 ونتوكل عليك ونثنى عليك
 الخير كله نشكرك ولا
 تكفرك ونخلع ونترك من
 يفجرك اللهم اياك نعبد
 ولك نصلى

(وتسجد) تخصيص بعد تخصيص اذ هو اقرب حالات العبد من الرب المعبود (والملك نسبي) وهو اشارة الى قوله في الحديث حكاية عنه تعالى من اتاني سعيًا أتته هرولة والمعنى نجهد في العمل لتخصيص ما يقر بنا اليك (وتخفد) تسرع في تخصيص عبادتك بشاغل لان الخفد بمعنى السرعة واذ سميت الخفد حفدة لسرعتهم في خدمة ساداتهم وهو يفتح النون ويجوز ضمها وبالهاء المهمة وكسر الفاء بالذال المهمة يقال خفدوا خفد لغة فيه ولو ابدل الدال ذالا محجمة فسدت صلته لانه كلام اجنبي لا معنى له (ترجو) أي تؤمل (رحمتك) دوامها وامدادها وسعة عطائك بالقيام لخدمتك والعمل في طاعتك وانت كريم فلا تخيب راحيلك (وتخشى عذابك) مع اجتنابنا ما نهيتنا عنه فلان من مكره فخن بين الرجاء والخوف وهو اشارة الى المذهب الحق فان آمن المكر كفر كالقنوط من الرحمة وجع بين الرجاء والخوف لان شأن القادر ان يرحي ناله ويخاف نكاله وفي الحديث لا يجتمعان في قلب عبد مؤمن الا اعطاه الله ما يرجوه وامنه بما يخاف فلان عاملك علينا بالايان وتوفيقك للعمل بالاركان ممتثلين لامرك لا مقصرين على القلب والاسان اذ هو طمع الكاذبين ذوى اليهتان نعتقد ونقول (ان عذابك الجد) أي الحق وهو بكسر الحيم اتفاقا بمعنى الحق وهو ثابت في مراسيل أبي داود فلا يلتفت لمن قال انه لا يقول الجد (بالكفار ملحق) أي لاحق بهم بكسر الحاء اوضح وقيل يفهمها يعني ان الله سبحانه وتعالى ملحقهم بهم ولما روى النسائي باسناد حسن ان في حديث القنوت (وصلى الله على النبي) صلينا عليه صلى الله عليه (و) على (آله وسلم) كما اختار الفقيه أبو الهيثم رحمه الله تعالى انه يصلى في القنوت على النبي صلى الله عليه وسلم (والمؤمن يقرأ القنوت كالامام) على الاصح ويخفى الامام والقوم على الصحيح لكن استحب للامام الجهر به في بلاد الجهم ليتعلموه كما جهر عمر رضي الله عنه بالثناء حين قدم عليه وفد العراق ولذا افصل بعضهم ان لم يعلم القوم فالأفضل للامام الجهر ليتعلموه والا فلا خفاء أفضل (واذا شرع لامام في الدعاء) وهو اللهم اهدنا الخ كما سذكركم (بعد ما تقدم) من قوله اللهم انا نستعينك الخ (قال أبو يوسف رحمه الله يتابعونه ويقرؤنه معه) أيضا (وقال محمد لا يتابعونه) فيه ولا في القنوت الذي هو اللهم انا نستعينك ونستغفرك (ولكن يؤمنون) على دعائه والدعاء قال طائفة من المشايخ انه لا توقيت فيه والاولى ان يقرأ بعد المتقدم قنوت الحسن بن علي رضي الله عنهما قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات أقولهن في الوتر وفي لفظ في قنوت الوتر ورواه الحاكم وقال فيه اذ رفعت رأسي ولم يبق الا السجود اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت انك تقضي ولا يقضي عليك وأنه لا يذل من واليت تباركت وحسنه الترمذي وزاد البيهقي بعد واليت ولا يعزمن عاديته وزاد النسائي بعد وتعاليت وصلّى الله على النبي فهو كما ترى بصيغة الافراد فيه وفي المروى عنه صلى الله عليه وسلم حال دعائه في قنوت الفجر لما كان يفعله قال الكمال بن الهمام لكنهم أي المشايخ لفقوه من حديث في حق الامام عام لا يخص القنوت فقالوه بنون الجمع أي اللهم اهدنا وعافنا وتولنا الى آخره انتهى قلت ومنهم صاحب الدرر والغرر والبرهان (والدعاء) الذي قالوه (هو هذا اللهم اهدنا) ورواية الحسن اهدني كما نهينا عليها صل الهداية الرسالة والبيان كقوله تعالى وانك لتهدى الى صراط مستقيم فاما قوله تعالى انك لتهدى من احببت ولكن الله يهدي من يشاء فهي من الله تعالى التوفيق والارشاد فطلب المؤمنين مع كونهم مهتدين بمعنى طلب التثبيت عليها او بمعنى المزيدي منها (بفضلك) لا بوجوب عليك وهذا الزيادة ليست في قنوت الحسن اللهم اهدني (فيمن هديت) أي مع من هديته (وعافنا) العافية السلامة من الاسقام والبلايا والحقن والمعافة ان يعافيك الله من الناس ويعافهم منك (فيمن عافيت) أي مع من عافيت (وتولنا) من توليت الشيء اذا اعتنيت به ونظرت فيه بالمصلحة كما ينظر الولي حال التيم لانه سبحانه ينظر في أمور من تولاه بالعناية (فيمن توليت) أي مع من توليت أمره من عبادك المقربين (وبارك لنا فيما أعطيت) البركة الزيادة من الخير فطلب ترقية على المقامين السابقين ثم رجع الى مقام الخشية والجلال فقال (وقنا) من الوقاية وهي الحفظ بالناية بدفع (شر ما قضيت) لاننا نحن البك (انك تقضي) بما شئت (ولا يقضي عليك) لانك المالك الواحد لا شريك لك في الملك فطلب مواليتك (انه لا يذل من واليت) لعزتك وسلطان قهرك (ولا يعزمن عاديته) ذلك بان الله مولى الذين

وتسجد واليك نسعي وتخفد
ترجو رحمتك وتخشى
عذابك ان عذابك الجد
بالكفار ملحق وصلّى الله
على النبي وآله وسلم والمؤمن
يقرأ القنوت كالامام واذا
شرع الامام في الدعاء بعد
ما تقدم قال أبو يوسف رحمه
الله يتابعونه ويقرؤنه معه
وقال محمد لا يتابعونه ولكن
يؤمنون والدعاء اللهم اهدنا
بفضلك فيمن هديت
وعافنا فيمن عافيت وتولنا
فيمن توليت وبارك لنا فيما
أعطيت وقنا شر ما قضيت
انك تقضي ولا يقضي
عليك انه لا يذل من واليت
ولا يعزمن عاديته

تسجد واليك نسعي وتخفد
ترجو رحمتك وتخشى
عذابك ان عذابك الجد
بالكفار ملحق وصلّى الله
على النبي وآله وسلم والمؤمن
يقرأ القنوت كالامام واذا
شرع الامام في الدعاء بعد
ما تقدم قال أبو يوسف رحمه
الله يتابعونه ويقرؤنه معه
وقال محمد لا يتابعونه ولكن
يؤمنون والدعاء اللهم اهدنا
بفضلك فيمن هديت
وعافنا فيمن عافيت وتولنا
فيمن توليت وبارك لنا فيما
أعطيت وقنا شر ما قضيت
انك تقضي ولا يقضي
عليك انه لا يذل من واليت
ولا يعزمن عاديته

آمنوا وأن الكافرين لا مولى لهم ومن هن الله فإله من مكرم (تباركت) تقدست وتزهت فهي صفة خاصة
لا تستعمل إلا لله (ربنا) أي يا سيدنا وأما السكاومعبودنا ومصلينا وقال البيضاوي تبارك الله تعالى شأنه في
قدرته وحكمته فهو معني (وتعاليت) ووجه تقديم تباركت الاختصاص به سبحانه (وصلى الله على) النبي
(سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم) لما روي بنا (ومن لم يحسن) دعاء (القنوت) المتقدم قال الفقيه أبو الليث رحمه
الله تعالى (يقول اللهم اغفر لي) ويكررها (ثلاث مرات أو) يقول (ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة
حسنة وقنا عذاب النار) قال في التخنيس وهو اختيار مشايخنا (أو) يقول (يا رب يا رب يا رب) ثلاثا ذكره
الصدر الشهيد فهذه ثلاثة أقوال مختارة (واذا اقتدى بمن يقنت في الفجر) كشافي (قام معه في) حال
(قنوته ساكنا في الاظهر) لوجوب متابعتة في القيام ولكن عندهما يقوم ساكنا وقال أبو يوسف يقرؤه
معه لانه تبع للامام والقنوت مجتهد فيه فصارت تكبيرات العبيد والقنوت في الوتر بعد الركوع
(ويرسل يديه في جنبه) لانه ذكر ليس مسنونا (واذا أنسى القنوت في) ثالثة (الوتر وتذكره في الركوع
أو في) (الرفع منه) أي من الركوع (لا يقنت) على الصحيح لا في الركوع الذي تذكره فيه ولا بعد الرفع
منه ويسجد للسهو (ولو قنت بعد رفع رأسه من الركوع لا يعيد الركوع ويسجد للسهو) زال القنوت
عن محله الأصلي) وتأخير الواجب (ولوركع الامام قبل فراغ المقتدى من قراءة القنوت أو قبل شروعه فيه
وخاف فوت الركوع) مع الامام (تابع امامه) لان اشتغاله بذلك يفوت واجب المتابعة فتكون أولى
وان لم يخف فوت المشاركة في الركوع يقنت جماعين الواجبين (ولو ترك الامام القنوت يأتي به المؤتم
ان أمكنه مشاركة الامام في الركوع) لجمعيين الواجبين بحسب الامكان (وان) كان (لا) يمكنه المشاركة
(تابعه) لان متابعتة أولى (ولو أدرك الامام في ركوع الثالثة من الوتر كان مدركا للقنوت) حكما (فلا يأتي
به فيما سبق به) كما لو قنت المسبوق معه في الثالثة أجمعوا أنه لا يقنت مرة أخرى فيما يقضيه لانه غير
مشروع وعن أبي الفضل تسويته بالشاك وسأيت في سجود السهو (ويوتر بجماعة) استخبايا (في رمضان
فقط) عليه اجاع المسلمين لانه نقل من وجه واجماع في النقل في غير التراويح مكرهه لا احتياط تركها
في الوتر خارج رمضان وعن شمس الأئمة أن هذا فيما كان على سبيل التداعي أما لو اقتدى واحد بواحد
أو اثنين بواحد لا يكره وإذا اقتدى ثلاثة بواحد اختلف فيه وإذا اقتدى أربعة بواحد كره اتفاقا (وصلاته)
أي الوتر (مع الجماعة في رمضان أفضل من أدائه منفردا آخر الليل في اختيار قاضيهان قال) قاضيهان
رحمه الله (هو الصحيح) لانه لما جازت الجماعة كانت أفضل ولان عمر رضى الله عنه كان يؤمهم في الوتر
(وصحح غيره) أي غير قاضيهان (خلافه) قال في النهاية بعد حكاية هذا واختار علماؤنا ان يوتر في منزله
لا بجماعة لعدم اجتماع الصحابة على الوتر بجماعة في رمضان لان عمر رضى الله تعالى عنه كان يؤمهم فيه
وأبي بن كعب كان لا يؤمهم وفي الفتح والبرهان ما يفيدان قول قاضيهان أرجح لانه صلى الله عليه وسلم أوتر
بهم فيه ثم بين عذر الترك وهو خشية ان يكتب علينا قيام رمضان وكذا الخلفاء الراشدون صلوه بالجماعة
ومن تأخر عن الجماعة فيه أحب صلاته آخر الليل والجماعة اذ ذاك متعذرة فلا يدل على ان الأفضل فيه
ترك الجماعة أول الليل انتهى وإذا صلى الوتر قبل النوم ثم تعبد لا يعيد الوتر لقوله صلى الله عليه وسلم لا وتران
في ليلة (فصل في) بيان (النوافل) عبر بالنوافل دون السنن لان النفل أعم اذ كل سنة نافلة
لا عكس والنفل لغة الزيادة وفي الشرع فعل ما ليس بفرض ولا واجب ولا مسنون من العبادة والسنة لغة
مطلق الطريقة مرضية أو غير مرضية وفي الشريعة الطريقة المسلوكة في الدين من غير افتراض ولا
وجوب وقال القاضي أبو زيد رحمه الله النوافل شرعت لجبر نقصان تمكن في الغرض لان العبد وان علت
رغبته لا يخلو عن تقصير وقال قاضيهان السنة قبل المكتوبة شرعت لقطع طمع الشيطان فانه يقول من لم
يطعن في ترك ما لم يكتب عليه فكيف يطعن في ترك ما كتب عليه والسنة مندوبة ومؤكدة وبين
المؤكدة بقوله (سن سنة مؤكدة) منها (ركعتان قبل صلاة الفجر) وهي أقوى السنن حتى روى
الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو صلاها قاعدا من غير عذر لا يجوز وروى المرغيناني عن أبي
حنيفة رحمه الله انها واجبة وقال صلى الله عليه وسلم لا تدعوهما وان طردتكم الخيل وقال صلى الله

عليه وسلم ركعتا الفجر أحب إلى من الدنيا وما فيها وفي لفظ خير من الدنيا وما فيها ثم اختلف في الأفضل بعد ركعتي سنة الفجر قال الحلو أني ركعتا المغرب ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء وقبل التي بعد العشاء والتي قبل الظهر وبعده وبعد المغرب كلها سواء وقيل التي قبل الظهر أكدر قال الحسن وهو الأصح وقد ابتدأ في المبسوط بها (و) منها (ركعتان بعد الظهر) ويندب أن يضم إليهما ركعتين فتصير أربعاً (و) منها ركعتان (بعد المغرب) ويستحب أن يطيل القراءة في سنة المغرب لأنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الأولى منها لم تنزل وفي الثانية تبارك الذي بيده الملك كذا في الجوهرة وعن أنس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ركعتين قبل أي ينطق مع أحد يقرأ في الأولى بالمجد وقل يا أيها الكافرون وفي الركعة الثانية بالمجد وقل هو الله أحد خرج من ذنوبه كما يخرج الحية من سلخها (و) منها ركعتان (بعد العشاء وأربع قبل الظهر) لقوله صلى الله عليه وسلم من ترك الأربع قبل الظهر لم تنله شفاعتي كذا في الاختيار وقال في البرهان كان صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر أربعاً إذا زالت الشمس فسأله أبو أيوب الأنصاري عن ذلك فقال إن أبواب السماء تفتح في هذه الساعة فأحب أن يصعدني في تلك الساعة خير قلت أفى كلهن قراءة قال نعم قلت أيفصل بينهن بسلام قال لا ولقوله صلى الله عليه وسلم ما من عبد مسلم يصلي في كل يوم ثنتي عشرة ركعة تطوعاً من غير الفريضة إلا بني الله له بيتاً في الجنة رواه مسلم زاد الترمذي والنسائي أربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل صلاة الغداة (و) منها أربع (قبل الجمعة) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يركع قبل الجمعة أربعاً لا يفصل في شيء منهن (و) منها أربع (بعدها) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الجمعة أربع ركعات يسلم في آخرهن فلذا قيدنا به في الأربعيات فقلنا (بتسليم) لتعلقه بقوله وأربع وقال الزيلعي حتى لو صلاها بتسليمتين لا يعتد بها عن السنة انتهى وأعله بدون ذكر لقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا صليتم بعد الجمعة فسلوا أربعاً فإن محجل ذلك شيء فصل ركعتين في المسجد وركعتين إذا رجعت رواه الجماعة إلا البخاري والقسم الثاني المستحب من السنن شرع فيه بقوله (وندب) أي استحبه (أربع ركعات) (قبل صلاة) (العصر) لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى أربع ركعات قبل العصر لم تمسه النار وورد أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين وورد أربعاً فلما خيره القدوري بينهما (و) نذب أربع قبل (العشاء) لما روى عن عائشة رضي الله عنها أنه عليه السلام كان يصلي قبل العشاء أربعاً ثم يصلي بعدها أربعاً ثم يضطجع (و) نذب أربع (بعده) أي بعد العشاء لما روي بنا ولقوله صلى الله عليه وسلم من صلى قبل الظهر أربعاً كان كما أتته جدم من الجنة ومن صلاهن بعد العشاء كان كمثلهن من ليلة القدر (و) نذب (ست ركعات) (بعد المغرب) لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الأوابين وتلا قوله تعالى أنه كان للأوابين غفوراً والأواب هو الذي إذا أذنب ذنباً باد إلى التوبة * وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه عليه السلام قال من صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة وعن ابن عباس أنه عليه السلام قال من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم فيما بينهن بسوء عدل له عبادة ثنتي عشرة سنة وعن عائشة رضي الله عنها أنه عليه الصلاة والسلام قال من صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة * وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه عليه السلام قال من صلى أربع ركعات بعد المغرب قبل أن يكلم أحداً رفعت له في عشرين وكان كن أدرك ليلة القدر في المسجد الأقصى وهو خير له من قيام نصف ليلة * وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى ست ركعات بعد المغرب قبل أن يتكلم غفر له ما ذنوبه خمس سنين * وعن عمار ابن ياسر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات غفرت ذنوبه وأن كانت مثل زبد البحر ولم يقيد فيه بكونها قبل التكلم وفي التجنيس الست بثلاث تسليمات وذكر القنوي أنها بتسليمتين وفي الدرر بتسليم واحدة وقد عطفنا المندوبات على المؤكديات كما في السكت وغيرها من المعتمرات وظاهر المغايرة فتكون الست في المغرب غير الركعتين المؤكنتين وكذا في الأربع بعد الظهر وقيل بهما في الدراية أنه عليه السلام قال من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها

وركعتان بعد الظهر وبعد
المغرب وبعد العشاء وأربع
قبل الظهر وقبل الجمعة
وبعدها بتسليمية وندب
أربع قبل العصر والعشاء
وبعده وست بعد المغرب

حرمه الله على النار ومثله في الاختبار (ويقتصر) المتنفل (في الجلوس الاول من) السنة (الرابعة المؤكدة) وهي التي قبل الظهر والجمعة وبعدها (على) قراءة (التشهد) فيقف على قوله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله واذا تشهد في الآخر يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم (و) اذا قام للشفع الثاني في الرابعة المؤكدة (لا يأتي في) ابتداء (الثالثة بدعاء الاستفتاح) كما في فتح القدير وهو الاصح كما في شرح المنية لانها لنا كدها أشبهت الفرايض فلا تطل شفعتها ولا خيار الخيرة ولا يلزمه كمال المهر بالانتقال الى الشفع الثاني منها لعدم صحة الخلو بدخولها في الشفع الاول ثم أتى الاربع كما في صلاة الظهر (بخلاف) الرباعيات (المندوبة) فيستفتح ويتعوذ ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في ابتداء كل شفع منها وقال في شرح المنية مسألة الاستفتاح ونحوه ليست مروية عن المتقدمين من الاثمة وانما هي اختيار بعض المتأخرين (واذا) صلى نافله أكثر من ركعتين (كأربع فاتها) (ولم يجلس الا في آخرها) فالقياس فسادها وبه قال زفر وهو رواية عن محمد وفي الاستحسان لا تفسد وهو قوله (صح) نقله (استحسانا لانها صارت صلاة واحدة) لان التطوع كما شرع ركعتين شرع أربعاً أيضاً (وفيها الفرض الجلوس آخرها) لانها صارت من ذوات الاربع ويجوز ترك القعود على الركعتين ساهياً بالسجود ويجب العود اليه بتذكيره بعد القيام لم يسجد كذا في الفتح وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلى تسع ركعات لم يجلس الا في الثامنة ثم نهض فصلى التاسعة واذا لم يقعد الا على الثالثة وسلم اختلف في صحتها وصحح الفساد في الخلاصة (وكره الزيادة على أربع بتسليمه في) نقل (النهار) الزيادة (على ثمان ليلاً) بتسليمه واحدة لانه صلى الله عليه وسلم لم يزد عليه وهذا اختيار أكثر المشايخ وفي المعراج والاصح أنه لا يكره ما فيه من وصل العباد وكذا صحح السرخسي عدم كراهة الزيادة عليها لما في صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها كان صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلي اذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين فبقى العشر نفلاً أي والثلاث وتراً كما في البرهان (والأفضل فيهما) أي الليل والنهار (رباع عند) الامام الاعظم (أبي حنيفة) رحمه الله تعالى لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالليل أربع ركعات لا تسلم عن حسنهن وطولهن ثم يصلي أربعاً لا تسلم عن حسنهن وطولهن وكان صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى أربعاً ولا يفصل بينهما بسلام وثبت مواظبته صلى الله عليه وسلم على الاربع في الضحى (وعندهما) أي أبي يوسف ومحمد (الأفضل) في النهار كما قال الامام (في الليل مثني مثني) قال في الدراية وفي العيون (وبه) أي بقولهما (يفتي) اتباعاً للحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام صلاة الليل مثني مثني (وصلاة النفل) خصوصاً في الثلث الاخير منه (أفضل من صلاة النهار) لانه أشق على النفس وقال تعالى تجافي جنوبهم عن المضاجع (وطول القيام) في الصلاة ليلاً ونهاراً (أحب من كثرة السجود) لقوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة طول القنوت أي القيام ولان القراءة تكثر بطول القيام وبكثرة الركوع والسجود يكثر السبوح والقراءة أفضل منه ونقل في المحتج عن محمد خلافه وهو أن كثرة الركوع والسجود أفضل وفصل أبو يوسف رحمه الله تعالى فقال اذا كان له ورد من الليل بقراءة من القرآن فالأفضل أن يكثر عدد الركعات والأفضل القيام أفضل لان القيام في الاول لا يختلف ويضم اليه زيادة الركوع والسجود

فصل في تحية المسجد وصلاة الضحى واحياء الليالي وغيرها (سن تحية المسجد ركعتين) يصلحها في غير وقت مكرره (قبل الجلوس) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين (وأداء الفرض ينوب عنها) قاله الزيلعي (و) كذا (كل صلاة أداها) أي فعلها (عند الدخول بلانية التحية) لانها التعظيم وحرمته وقد حصل ذلك بما صلاه ولا نفوت بالجلوس عندنا وان كان الأفضل فعله قبله واذا تكرر دخوله يكفيه ركعتان في اليوم ونذب أن يقول عند دخوله المسجد اللهم افتح لي أبواب رحمتك وعند خروجه اللهم اني أسألك من فضلك لا امر النبي صلى الله عليه وسلم به (ونذب ركعتان بعد الوضوء قبل جفائه) لقوله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم بتوضاً فحسن وضوؤه ثم يقوم فيصلي ركعتين يقبل عليهما بقلبه الا وجبت له الجنة رواه مسلم (ونذب صلاة الضحى على الراجح وهي) أربع (ركعات لما رويناه قريماً عن عائشة رضي الله عنها أنه عليه السلام كان يصلي الضحى أربع ركعات ويريد ما شاء فلذا قلنا نذب أربع

(فصاعداً في وقت الغمى) وابتدأوه من ارتفاع الشمس الى قبيل زوالها فيز يد على الاربع الى ثلثي عشرة ركعة لما روى الطبراني في الكبير عن أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الغمى ركعتين لم يكتب من الغافلين ومن صلى أربعاً كتب من العابدين ومن صلى ستاً كفي ذلك اليوم ومن صلى ثمانياً كتبه الله تعالى من القانتين ومن صلى اثنتي عشرة ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة (ونذب صلاة الليل) خصوصاً آخره كما ذكرناه أو قل ما ينبغي أن يتنفل بالليل ثمان ركعات كذا في الجوهره وفضلها الأخصر قال تعالى فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين وفي صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم بصلاة الليل فانهاد أب الصالحين قبلكم وقر به إلى ربكم ومكفرة للسيئات ومنهاة عن الإثم (و) نذب (صلاة الاستغارة) وقد أفصحتم السنة عن بيانها قال جابر رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستغارة في الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول اذا هم أحدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم اني استخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم أن هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاقدره لي ويسره لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم أن هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به قال ويسمى حاجته رواه الجماعة الا مسلماً وينبغي أن يجمع بين الروايتين فيقول وعاقبة أمري وعاجله وآجله والاستغارة في الحج والجهاد وجميع أبواب الخير تحمل على تعيين الوقت لانفس الفعل واذا استخار يمضى لما ينشرح له صدره وينبغي أن يكرر هاتين الركعتين سبع مرات لما روى عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أنس اذا هممت بامر فاستخر ربك فيه سبع مرات ثم انظر الى الذي يسبق الى قلبك فان الخير فيه (و) نذب (صلاة الحاجة) وهي ركعتان * عن عبد الله بن أبي أوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له حاجة الى الله تعالى أو الى أحد من بني آدم فليتوضأ وليحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم ليثني على الله وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقل لا اله الا الله الحليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنيمة من كل بر والسلامة من كل اثم لا تدع لي ذنباً الا غفرتة ولا همماً الا فرجته ولا حاجة لك فيها رضا الا قضيتها يا أرحم الراحمين ومن دعائه اللهم اني أسألك وأتوجه اليك بنبيك محمد نبي الرحمة صلى الله عليه وسلم يا محمد اني توجهت بك الى ربي في حاجتي هذه لتقضي لي اللهم فشفعه في (ونذب احياء ليالي العشر الاخير من رمضان) لما روى عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل العشر الاخير من رمضان أحيا الليل وأيقظ أهله وشد المئزر والقصد منه احياء ليلة القدر فان العمل فيها خير من العمل في ألف شهر خالية منها * وروى أحمد من قام ليلة القدر ايماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر * وقال صلى الله عليه وسلم تحروا ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان متفق عليه * وقال ابن مسعود رضي الله عنه هي في كل السنة وبه قال الامام الاعظم في المشهور عنه أنها تدور في السنة وقد تكون في رمضان وقد تكون في غيره قاله قاضيان وفي المبسوط أن المذهب عند أبي حنيفة أنها تكون في رمضان لكن تنقدم وتتاخر وعندهما لا تنقدم ولا تتأخر (و) نذب (احياء ليالي العيدين) الفطر والافطحي الحديث من أحيا ليلة العيد أحيا الله قلبه يوم تموت القلوب ويسحب الاكثر من الاستغفار بالاسهار وسيد الاستغفار اللهم أنت ربي لا اله الا أنت خلقتني وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت أبوء لك بنعمتك علي وأبوء بذنبي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب الا أنت والدعاء فيها مستجاب (و) نذب احياء (ليالي عشر ذي الحجة) لقوله صلى الله عليه وسلم ما من أيام أحب الى الله تعالى ان يتعبد فيها من عشر ذي الحجة يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر * وقال صلى الله عليه وسلم صوم يوم عرفة يكفر سنتين ماضية ومستقبلة وصوم يوم عاشوراء يكفر سنة ماضية (و) نذب احياء (ليلة النصف من شعبان) لانها تكفر ذنوب السنة وليلة الجمعة تكفر ذنوب الاسبوع وليلة القدر تكفر ذنوب العمر لانها تقدر فيها الارزاق والالجال والاعناء والافقار والاعزاز

فصاعداً في الغمى ونذب صلاة الليل وصلاة الاستغارة وصلاة الحاجة ونذب احياء ليالي العشر الاخير من رمضان واحياء ليالي العيدين وليالي عشر ذي الحجة وليلة النصف من شعبان

والاذلال والاحياء والامانة وعدد الحاج وفيها يسبح الله تعالى الخير سحا وخمس ليل لا يرد فيهن الدعاء ليلة الجمعة وأول ليلة من رجب وليلة النصف من شعبان وليلتا العيدين * وقال صلى الله عليه وسلم إذا كان ليلة النصف من شعبان فقوموا ليلها وصوموا نهارها فإن الله تعالى ينزل فيها الغروب الشمس إلى السماء فيقول ألا مستغفرا فاعفروا ألا مسترزقا فأرزقوه حتى يطلع الفجر * وقال صلى الله عليه وسلم من أحيا الليالي الخمس وجبت له الجنة ليلة التروية وليلة عرفة وليلة النحر وليلة الفطر وليلة النصف من شعبان وقال صلى الله عليه وسلم من قام ليلة النصف من شعبان وليلة العيدين لم يميت قلبه يوم تموت القلوب ومعنى القيام أن يكون مستغفلا معظم الليل بطاعة وقيل بساعة منه يقرأ أو يسمع القرآن أو الحديث أو يسبح أو يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابن عباس بصلاة العشاء جماعة والعزم على صلاة الصبح جماعة كما في أحياء ليلتي العيدين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله رواه مسلم (ويكره الاجتماع على أحياء ليلة من هذه الليالي) المتقدم ذكرها (في المساجد) وغيرها لأنه لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم ولا الصحابة فأنكره أكثر العلماء من أهل الحجاز منهم عطاء وابن أبي مليكة وفقهاء أهل المدينة وأصحاب مالك وغيرهم وقالوا ذلك كله بدعة ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه أحياء ليلتي العيدين جماعة واختلف علماء الشام في صفة أحياء ليلة النصف من شعبان على قولين أحدهما أنه استحب أحياء جماعة في المسجد طائفة من أعيان التابعين كخالد بن معدان ولقمان بن عامر ووافقهم اسحق بن راهويه والقول الثاني أنه يكره الاجتماع لها في المساجد للصلاة وهذا قول الأوزاعي امام أهل الشام وفقههم وعالمهم وهو فصل في صلاة النفل جالسا (في الصلاة على الدابة) وصلاة المشاي (في يجوز النقل) انما عبر به ليشمل السنين المؤكدة وغيرها فتصح إذا صلاها (قاعد مع القدرة على القيام) وقد حكى فيه إجماع العلماء وعلى غير المعتمد يقال الأسنة الفجر لما قيل بوجودها وقوة تأكد هاء التثنية على غير الصحيح لأن الأصح جوازها قاعدا من غير عذر فلا يستثنى من جواز النقل جالسا بلا عذر شئ على الصحيح لأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الوتر قاعدا وكان يجلس في عامة صلواته بالليل تخفيفا وفي رواية عن عائشة رضي الله عنها فلما أراد أن يركع قام فقرأ آيات ثم ركع وسجد وعاد إلى القعود وقال في معراج الدراية وهو المستحب في كل طوع بضلته قاعدا موافقة لسنة ولولم يقرأ أحد من استوى قائما وركع وسجد جزأه ولولم يستوف قائما وركع لا يجزئه لأنه لا يكون ركوعا قائما ولا ركوعا قاعدا كما في التنجيس و(لكن له) أي للتمنل جالسا (نصف أحوال القائم) لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى قائما فهو أفضل ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ومن صلى قائما فله نصف أجر القائم (ال) أنهم قالوا هذا في حق القادر أما العاجز (من عذر) فصلاته بالأبناء أفضل من صلاة القائم الركع الساجد لأنه جهد المقل والاجماع منه قد على أن صلاة القاعد بعد زمر مساوية لصلاة القائم في الأجور كذا في الدراية قلت بل هو أرق منه لأنه أيضا جهد المقل ونية المرء خير من عمله (ويقعد) المتمنل جالسا (كالمشهد) إذا لم يكن به عذر ففترش رجله اليسرى ويجلس عليها وينصب يمينه (في المختار) وعليه الفتوى ولو كان ذلك من شيخ الإسلام الأفضل له أن يقعد في موضع القيام محتبيا لأن عامة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر عمره كان محتبيا أي في النقل ولأن المحتبي أكثر نوقها لأعضائه القبلة لتوجه الساقين كالقيام وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقعد كيف شاء لأنه لما جازله ترك أصل القيام فترك صفة القعود أولى وأما المريض فلا تنقيد صفة جلوسه بشئ (وجاز اتخاذه) أي إتمام القادر فغله (قاعد) سواء كان في الأولى أو الثانية (بعد افتتاحه قائما) عند أي حنيفة رحمه الله لأن القيام ليس ركنا في النقل بخلاف تركه وعندهما لا يجوز لأن الشروع ملزم فأشبهه النذر ولا في حنيفة أن نذر ملزم صلاة مطلقة وهي الكاملة بالقيام مع جميع الأركان والشروع لا يلزمه الاصابة للفعل وهي لا توجب القيام فية جالسا (بلا كراهة) على الأصح (لأن البقاء أسهل من الابتداء وابتداء أو جالسا لا يكره) فالبقاء أولى وكان صلى الله عليه وسلم يفتح التطوع ثم يتنفل من القيام إلى القعود ومن القعود إلى القيام روية عائشة رضي الله عنها (ويتنفل) أي جازله التنفل بل ندبه (راكبا خارج المصير) يعني خارج العزمان

ويكره الاجتماع على أحياء ليلة من هذه الليالي في المساجد فصل في صلاة النفل جالسا والصلاة على الدابة (في يجوز النقل) قاعد مع القدرة على القيام (لكن له نصف أجر القائم) انما عبر به ليشمل السنين المؤكدة وغيرها فتصح إذا صلاها (قاعد مع القدرة على القيام) وقد حكى فيه إجماع العلماء وعلى غير المعتمد يقال الأسنة الفجر لما قيل بوجودها وقوة تأكد هاء التثنية على غير الصحيح لأن الأصح جوازها قاعدا من غير عذر فلا يستثنى من جواز النقل جالسا بلا عذر شئ على الصحيح لأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الوتر قاعدا وكان يجلس في عامة صلواته بالليل تخفيفا وفي رواية عن عائشة رضي الله عنها فلما أراد أن يركع قام فقرأ آيات ثم ركع وسجد وعاد إلى القعود وقال في معراج الدراية وهو المستحب في كل طوع بضلته قاعدا موافقة لسنة ولولم يقرأ أحد من استوى قائما وركع وسجد جزأه ولولم يستوف قائما وركع لا يجزئه لأنه لا يكون ركوعا قائما ولا ركوعا قاعدا كما في التنجيس و(لكن له) أي للتمنل جالسا (نصف أحوال القائم) لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى قائما فهو أفضل ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ومن صلى قائما فله نصف أجر القائم (ال) أنهم قالوا هذا في حق القادر أما العاجز (من عذر) فصلاته بالأبناء أفضل من صلاة القائم الركع الساجد لأنه جهد المقل والاجماع منه قد على أن صلاة القاعد بعد زمر مساوية لصلاة القائم في الأجور كذا في الدراية قلت بل هو أرق منه لأنه أيضا جهد المقل ونية المرء خير من عمله (ويقعد) المتمنل جالسا (كالمشهد) إذا لم يكن به عذر ففترش رجله اليسرى ويجلس عليها وينصب يمينه (في المختار) وعليه الفتوى ولو كان ذلك من شيخ الإسلام الأفضل له أن يقعد في موضع القيام محتبيا لأن عامة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر عمره كان محتبيا أي في النقل ولأن المحتبي أكثر نوقها لأعضائه القبلة لتوجه الساقين كالقيام وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقعد كيف شاء لأنه لما جازله ترك أصل القيام فترك صفة القعود أولى وأما المريض فلا تنقيد صفة جلوسه بشئ (وجاز اتخاذه) أي إتمام القادر فغله (قاعد) سواء كان في الأولى أو الثانية (بعد افتتاحه قائما) عند أي حنيفة رحمه الله لأن القيام ليس ركنا في النقل بخلاف تركه وعندهما لا يجوز لأن الشروع ملزم فأشبهه النذر ولا في حنيفة أن نذر ملزم صلاة مطلقة وهي الكاملة بالقيام مع جميع الأركان والشروع لا يلزمه الاصابة للفعل وهي لا توجب القيام فية جالسا (بلا كراهة) على الأصح (لأن البقاء أسهل من الابتداء وابتداء أو جالسا لا يكره) فالبقاء أولى وكان صلى الله عليه وسلم يفتح التطوع ثم يتنفل من القيام إلى القعود ومن القعود إلى القيام روية عائشة رضي الله عنها (ويتنفل) أي جازله التنفل بل ندبه (راكبا خارج المصير) يعني خارج العزمان

دأبته وبني بنزوله لا ركوبه
ولو كان بالنوافل الراتبه
وعن أبي حنيفة رحمه الله
تعالى أنه ينزل لسنة الفجر
لأنها أكدم من غيرها وجاز
للمتطوع الاتكاء على شيء
أن تعب بلا كراهة وإن
كان بغیر عذر كره في الاظهر
لأساءة الادب ولا يمنع
صحة الصلاة على الدابة
نحاسة عليها ولو كانت في
السرج والر كابين على
الاصح ولا تصح صلاة
الماشي بالاجماع

فصل في صلاة الفرض
والواجب على الدابة
لا يصح على الدابة صلاة
الفرأئض ولا الواجبات
كالوتر والمنذور ومشرع
فيه نفلا فأساءه ولا صلاة
الحنازة وسجدة تلبت آيتها
على الأرض الا لضرورة
كخوف لص على نفسه أو
دأبته أو ثيابه لو نزل وخوف
سبع وطين المكان وجوح
الدابة وعدم وحدان من
يركبه لعجزه والصلاة في
الحمل على الدابة كالصلاة
عليها سواء كانت سائرة
أو واقفة ولوجعل تحت
الحمل خشبة حتى يتي
قراره الى الأرض كان بمنزلة
الأرض فتصح الفريضة
فيه قائما

فصل في الصلاة في
السفينة صلاة الفرض
فيها وهي جارية قاعدا بلا
عذر صحيحة عند أبي حنيفة
بالركوع والسجود وقالا
لا تصح الا من عذر وهو
الاظهر

ليشمل خارج القرية والا خيبة يحمل اذا دخله مسافر قصر الفرض وسواء كان مسافرا أو خرج لحاجة في
بعض النواحي على الاصح وقيل اذا خرج قد درميل وقيل اذا خرج قد درمخين جازله والا فلا وعن أبي
يوسف جوازها في المصر أيضا على الدابة (موميا الى أى جهة) ويفتح الصلاة حيث (توجهت) به (دأبته)
لمكان الحاجة ولا يشترط عجزه عن إيقافها للخرقة في ظاهر الرواية لقول جابر رأيت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يصلي النوافل على راحلته في كل وجه يومى إيماء ولكنه يخفف السجدة من الر كعتين رواه ابن
حبان في صحيحه واذا حرك رجله أو ضرب دأبته فلا بأس به اذا لم يصنع شيئا كثيرا (وبني بنزوله) على ماضى
اذا لم يحصل منه عمل كثيرا اذا نزل رجله فاخذ رلان أحوامه انعقد سجودا للركوع والسجود عزية بنزوله
بعده فكان له الإيماء همارا كما رخصه وبهذا يفرق بين جواز بنائه وعدم بناء المريض بالركوع والسجود
وكان موميا لان أحوام المريض لم يتناولهما لعدم قدرته عليها فلذا (لا) يجوز له البناء بعد (ركوبه) على
ما مضى من صلاته نازلا في ظاهر الرواية عنهم لان افتتاحه على الأرض استلزم جميع الشروط وفي الركوب
يفوت شرط الاستقبال واتحاد المكان وطهارته وحقيقة الركوع والسجود (و) جازا للإيماء على الدابة (و) لو
كان بالنوافل الراتبه (المؤكدة وغيرها حتى سنة الفجر) (و) روى (عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه ينزل)
الر اكب (لسنة الفجر لانتها كدم من غيرها) قال ابن شجاع رحمه الله يجوز أن يكون هذا البيان الاولى يعني
أن الاولى أن ينزل لركعتي الفجر كذا في العناية وقد منأ أن هذا على رواية وجوبها (وجاز للمتطوع الاتكاء
على شيء) كصاوحا خط وخدام (ان تعب) لانه عذر كما جاز أن يقعد (بلا كراهة وإن كان) الاتكاء (بغير
عذر كره في الاظهر لأساءة الادب) بخلاف القعود بغير عذر بعد القيام كما قدمناه (ولا يمنع صحة الصلاة
على الدابة نحاسة) كثيرة (عليها) أى الدابة (ولو كانت) التي تزيد على الدرهم (في السرج والر كابين على
الاصح) وهو قول أكثر مشايخنا للضرورة (ولا تصح صلاة الماشي بالاجماع) أى اجماع أئمتنا لاختلاف
المكان فصل في صلاة الفرض والواجب على الدابة والحمل (لا يصح على الدابة صلاة الفرائض ولا
الواجبات كالوتر والمنذور) والعديد (و) لأقضاء (ما شرع فيه نفلا فأساءه ولا صلاة الحنازة) (لا) (سجدة)
تلاوة قد (تلبت آيتها على الأرض الا لضرورة) نص عليها في الفرض بقوله تعالى فان خفتهم فرجالا أو ركباناً
والواجب ملحق به (كخوف لص على نفسه أو دأبته أو ثيابه لو نزل) ولم تقف له رفقته (وخوف سبع) على
نفسه أو دأبته (و) وجود مطرو (طين) في (المكان) يغيب فيه الوجه أو يبلطحه أو يتلف ما يبسطه عليه اما
بجرد ندوة فلا يبيح ذلك والذي لا دأبته يصلى قائما في الطين بالإيماء (وجوح الدابة وعدم وحدان من
يركبه) دأبته ولو كانت غير جوح (لعجزه) بالاتفاق ولا تلزمه الاعادة بزوال العذر والمريض الذي يحصل له
بالنزول والر كوب زيادة مرض أو بطوره يجوز له الإيماء بالفرض على الدابة واقفة مستقبل القبلة ان
أمكن والا فلا وكذا الطين المكان وإن وجد العاجز عن الركوب مقينا فهي مسئلة القادر بقدره الغير
عاجز عنده خلافا لهما كالمراة اذا لم تقدر على النزول الا بمجرم أو زوج ومعاذل زوجته أو محرمة اذا لم يقم
ولده محلله كالمراة (والصلاة في الحمل) وهو (على الدابة كالصلاة عليها) في الحكم الذي علمته (سواء كانت
سائرة أو واقفة ولو) أوقفها (وجعل تحت الحمل خشبة) أو نحوها (حتى بقي قراره) أى الحمل (الى الأرض)
بواسطة ما جعل تحته (كان) أى صار الحمل (بمنزلة الأرض فتصح الفريضة فيه قائما) لا قاعدا بالركوع
والسجود فصل في الصلاة في السفينة صلاة الفرض (والواجب) فيها وهي جارية حال كونه (قاعدا
بلا عذر) به وهو يقدر على الخروج منها (صحيحة عند) الامام الاعظم (أبي حنيفة) رحمه الله تعالى لكن
(بالركوع والسجود) لا بالإيماء لان الغالب في القيام دوران الرأس والغالب كالتحقق لكن القيام فيها
والخروج أفضل ان أمكنه لانه أبعد عن شبهة الخلاف وأسكن لقلبه (وقالا) أى أبو يوسف ومحمد رحمهما الله
تعالى (لا تصح) جالسا (الا من عذر وهو الاظهر) لحديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن
الصلاة في السفينة فقال صل فيها قائما إلا أن تخاف الغرق وقال من له لجعفر ولان القيام ركن فلا يترك الا
بعذر محقق لا موهوم ودليل الامام اقوى فمتبع لان ابن سيرين قال صلينا مع أنس في السفينة قعودا ولو
شئنا لخرجننا الى الحدوق لمجاهد صلينا مع جنادة رضي الله عنه في السفينة قعودا ولو شئنا لقمنا وقال

الزاهدي وحديث ابن عمر وجعفر مجبول على الذنب فظهر قوة دليله لموافقة تابعين ابن سيرين ومجاهد
ومجاهدين أنس وجنادة في تتبع قول الامام رحمه الله تعالى (والعذر كدوران الرأس وعدم القدرة على
الخروج ولا تجوز) أي لا تصح الصلاة (فيها بالاياء) لمن يقدر على الركوع والسجود (اتقافا) لفقد المبح
حقيقة وحكما (والمربوطة في لجة البحر) بالمراسي والحبال (و) مع ذلك (تحركها الرمح) تحريكها (شديدا)
هي (كالسائرة) في الحكم الذي قد علمته والخلاف فيه (والا) أي وان لم تحركها شديدا (فكألوافقه) بالسط
(على الاصح و) الواقفة ذكرها مع حكمها بقوله (ان كانت مربوطة بالسط لانجوز صلاته) فيها (قاعد) مع
قدرته على القيام لانقضاء المقتضى للصحة (بالاجماع) على الصحيح وهو احتراز عن قول بعضهم انها ابتداء على
الخلاف (فان صلى) في المربوطة بالسط (فأثما وكان شيء من السفينة على قرار الارض صحت الصلاة) بمنزلة
الصلاة على السرير (والا) أي وان لم يستقر منها شيء على الارض (فلا تصح) الصلاة فيها (على المختار) كما
في المحيط والبدائع لانها حينئذ كالذابة وظاهر الهداية والنهاية جواز الصلاة في المربوطة بالسط فأثما
مطلقا أي سواء استقرت بالارض أولا (الا اذا لم يمكنه الخروج) بلا ضرر فيصلي فيها للعرج (و) اذا كانت
سائرة (يتوجه المصلي فيها الى القبلة) لقدرته على فرض الاستقبال (عند افتتاح الصلاة وكلما استدارت)
السفينة (عنها) أي القبلة (يتوجه) المصلي باستدارتها (اليها) أي القبلة (في خلال الصلاة) وان عجز
يسئل عن الصلاة (حق) يقدر ان (يتجهما مستقبلا) ولوترك الاستقبال لا يحجزه في قولهم جميعا
(فصل في) صلاة (التراويح) في التروحية الجليلة في الاصل ثم سميت بها الاربع ركعات التي آخرها التروحية
روى الحسن عن أبي حنيفة صفتها بقوله (التراويح سنة) كما في الخلاصة وهي مؤكدة كما في الاختيار وروى
أسد بن عمر وعن أبي يوسف قال سألت أبا حنيفة عن التراويح وما فعله عمر رضي الله عنه فقال التراويح
سنة مؤكدة ولم يخرجه عمر من تلقاء نفسه ولم يكن فيه مبتدع ولم يأمر به الا عن أصل لديه وعهد من
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي سنة عين مؤكدة على (الرجال والنساء) ثبتت سنيتها بفعل النبي صلى
الله عليه وسلم وقوله قال عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي وقد واطب عليها عمر وعثمان
وعلى رضي الله عنهم * وقال صلى الله عليه وسلم في حديث افترض الله عليكم صيامه وسننت لكم قيامه وفيه
رد لقول بعض الرافض هي سنة الرجال دون النساء وقول بعضهم سنة عمر لان الصحيح أنها سنة النبي صلى
الله عليه وسلم والجماعة سنة فيها أيضا لكن على الكفاية بينه بقوله (وصلاتها بالجماعة سنة كفاية) لما
ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى بالجماعة احدى عشرة ركعة بالوتر على سبيل التداعي ولم يجزها مجرى سائر
النوافل ثم بين العذر في الترك وهو خشية صلى الله عليه وسلم افتراضها علينا وقال الصدر الشهيد الجماعة
سنة كفاية فيها حتى لو أقامها البعض في المسجد بجماعة وباقى أهل المحلة أقامها منفردا في بيته لا يكون
تأركا للسنة لانه يرى عن افراد العبادة المختلف * وقال في الميسوط لوصلي انسان في بيته لا يأثم فقد فعله ابن
عمر وعروة وسالم والقاسم وابراهيم ونافع فدل فعل هؤلاء أن الجماعة في المسجد سنة على سبيل الكفاية
اذ لا يظن بابن عمر ومن تبعه ترك السنة اه وان صلاها بجماعة في بيته فالصحيح أنه نال احدى الفضيلتين
فان الاداء في المسجد له فضيلة امس للدعاء في البيت ذلك وكذا الحكم في الفرائض (ووقتها) ما (بعد صلاة
العشاء) على الصحيح الى طلوع الفجر (و) لتبعيتها للعشاء (يصح تقديم الوتر على التراويح وتأخيرها عنها)
وهو افضل حتى لو تبين فساد العشاء دون التراويح والوتر أعادوا العشاء ثم التراويح دون الوتر عند أبي
حنيفة لوقوعها نافله مطلقة بوقوعها في غير محلها وهو الصحيح وقال جماعة من أصحابنا منهم اسمعيل الزاهد
أن الليل كله وقت لها قبل العشاء وبعده وقبل الوتر وبعده لانها قيام الليل (ويستحب تأخير التراويح
الى قبيل (ثلث الليل او) قبيل (نصفه) واختلفوا في أدائها بعد النصف فقال بعضهم يكره لانها تتبع
العشاء فصارت كسنة العشاء (و) قال بعضهم (لا يكره تأخيرها الى ما بعده) أي ما بعد نصف الليل (على
الصحيح) لان افضل صلاة الليل آخره في حد ذاتها وليكن الاحب أن لا يؤخر التراويح الى خشية الفوات
(وهي عشرون ركعة) باجماع الصحابة رضي الله عنهم (بعشر تسليكات) كما هو المتوارث بسلم على رأس
كل ركعتين فاذا وصلها وجلس على كل شفع فلا يصح ان تعمد ذلك كرهه وصحت وأجزأته عن كلها واذا لم

والعذر كدوران الرأس
وعدم لقدرته على الخروج
ولا تجوز فيها بالاياء اتقافا
والمربوطة في لجة البحر
وتحركها الرمح شديد
كالسائرة والافكا لواقفة
على الاصح وان كانت
مربوطة بالسط لا تجوز
صلاته قاعدة بالاجماع فان
صلى فأثما وكان شيء من
السفينة على قرار الارض
صحت الصلاة والا فلا تصح
على المختار الا اذا لم يمكنه
الخروج ويتوجه المصلي
فيها الى القبلة عند افتتاح
الصلاة وكلما استدارت
عنها يتوجه اليها في خلال
الصلاة حتى يتمها مستقبلا
(فصل في التراويح) في
التراويح سنة الرجال
والنساء وصلاتها بالجماعة
سنة كفاية ووقتها بعد
صلاة العشاء ويصح تقديم
الوتر على التراويح وتأخيرها
عنها ويستحب تأخير
التراويح الى ثلث الليل
أو نصفه ولا يكره تأخيرها
الى ما بعده على الصحيح وهي
عشرون ركعة بعشر
تسليكات

يجلس الا في آخر أربع نابت عن تسليمة فتكون بمنزلة ركعتين في الصحيح (ويستحب الجلوس بعد صلاة كل أربع ركعات) بقدرها وكذا يستحب الجلوس بقدرها (بين الترويحة الخامسة والوتر) لانه المتوارث عن السلف وهذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله ولان اسم التراويح بني عن ذلك وهم مخبرون في الجلوس بين التسبيح والقراءة والصلاة فرادى والسكوت (وسن ختم القرآن فيها) أي التراويح (مرة في الشهر على الصحيح) وهو قول الاكثر رواه الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله يقرأ في كل ركعة عشرة آيات ونحوها وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه كان يجتمع في رمضان إحدى وستين ختمة وفي كل يوم ختمة وفي كل ليلة ختمة وفي كل التراويح ختمة وصلى بالقرآن في ركعتين وصلى الفجر بوضوء العشاء أربعين سنة (وان مل به) أي يجتمع القرآن في الشهر (القوم قرأ بقدر ما لا يؤدي الى تنفيرهم في المختار) لان الافضل في زماننا ما لا يؤدي الى تنفير الجماعة كذا في الاختيار وفي المحيط الافضل في زماننا أن يقرأ بما لا يؤدي الى تنفير القوم عن الجماعة لان تكثير القوم أفضل من تطويل القراءة وبه يفتي * وقال الزاهد يقرأ كما في المغرب أي بقصر المفصل بعد الفاتحة ويكره الاقتصار على مادون ثلاث آيات أو آية طويلة بعد الفاتحة لترك الواجب (ولا يترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في كل تشهد منها) لانها سنة مؤكدة عندنا وفرض على قول بعض المجتهدين فلا تصح بدونها ويجوز من الهزيمة وترك الترتيل وترك تعديل الاركان وغيرها كما يفعله من لا خشية له (ولومل القوم) بذلك (على المختار) لانه عين الكسل منهم فلا يلتفت اليهم فيه (و) كذا (لا يترك الثناء) في افتتاح كل شفع (و) كذا (تسبيح الركوع والسجود) لا يترك لا فتراضه عند البعض وتأكيده سنته عندنا (ولا يأتي) الامام (بالدعاء) عند السلام (ان مل القوم) به ولا يترك بالمرة فيدعو بها قصر تحصيل السنة (ولا تقضى التراويح) أصلاً (بقواتها) عن وقتها (منفرداً ولا بجماعة) على الاصح لان القضاء من خصائص الواجبات وان قضائها كانت نقلاً مستحباً لا تراويع وهي سنة الوقت لاسنة الصوم في الاصح فمن صار أهلاً للصلاة في آخر اليوم يسن له التراويح كالحائض اذا طهرت والمسافر والمريض المفطر

باب الصلاة في الكعبة

قدمنا عن شروط الصلاة استقبال القبلة وهي الكعبة والشروط استقبال خزم من بقعة الكعبة أو هوائها لان القبلة اسم لبقعة الكعبة المحدودة وهوائها الى عتات السماء عندنا كما في العنانيق وليس بناؤها قبلة ولذا حين أزيل البناء صلى العجماء رضي الله عنهم الى البقعة ولم ينقل عنهم أنهم اتخذوا ستره فلذا (اصح) فرض ونفل فيها) أي في داخلها الى أي جزء منها توجه لقوله تعالى أن طهرا بيتي الآية لان الامر بالتطهير فيه للصلاة طاهر في صحتها فيه (وكذا) اصح فرض ونفل (فوقها وان لم يتخذ) مصلحها (ستره) لما ذكرنا (لكنه مكره) له الصلاة فوقها (لإساءة الادب باستعلائه عليها) وترك تعظيمها (ومن جعل ظهره الى غير وجهه امامه فيها أو فوقها) بان كان وجهه الى ظهر امامه أو الى جنب امامه أو ظهره الى جنب امامه أو ظهره الى ظهر امامه أو وجهه الى وجهه امامه أو وجهه الى وجهه امامه (اصح) اقتداء وفي هذه الصور السبع الا أنه يكره اذا قابل وجهه وجه امامه وليس بينهما حائل الا تقدم من كراهته لشبهه عبادة الصور وكل جانب قبلة والتقدم والتأخر انما يظهر عند اتحاد الجهة وهي مختلفة في جوف الكعبة وقوله (وان جعل ظهره الى وجهه امامه لا يصح) اقتداء وتصريح بما علم التزاما من السابق لا بضاح الحكم وذلك لتقدمه على امامه (وضيح الاقتداء) لمن كان (خارجها امامه فيها) أي في جوفها سواء كان مع جماعته فيها أو لم يكن (والباب مفتوح) لانه كقيامه في المحراب في غيرهما من المساجد والقيدين في الباب اتفاق فاذا سمع التبليغ والباب مطلق لا مانع من صحة الاقتداء كما تقدم (وان تخلقوا حولها والامام يصلي) (خارجها اصح) اقتداء جميعهم (الا) أنه لا يصح (لمن كان أقرب اليها) من امامه وهو (في جهة امامه) لتقدمه على امامه وامان كان أقرب اليها من امامه وليس في جهته فاقترأه صحيح لان التقدم والتأخر لا يظهر الا عند اتحاد الجانب المتوجه اليه كل منهما

باب صلاة المسافر

من باب اضافة الشيء الى شرطه ويقال الى محله أو الفعل الى فاعله والسفر في اللغة قطع المسافة وفي الشرع

ويستحب الجلوس بعد كل أربع بقدرها وكذا بين الترويحة الخامسة والوتر وسن ختم القرآن فيها مرة في الشهر على الصحيح وان مل به القوم قرأ بقدر ما لا يؤدي الى تنفيرهم في المختار ولا يترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في كل تشهد منها ولومل القوم على المختار ولا يترك الثناء وتسبيح الركوع والسجود ولا يأتي بالدعاء ان مل القوم ولا تقضى التراويح بقواتها منفرداً ولا بجماعة

باب الصلاة في الكعبة

صح فرض ونفل فيها وكذا فوقها وان لم يتخذ ستره لكن مكره ولا إساءة الادب باستعلائه عليها ومن جعل ظهره الى غير وجهه امامه فيها أو فوقها اصح وان جعل ظهره الى وجهه امامه لا يصح وضع الاقتداء خارجها امامه فيها والباب مفتوح وان تخلقوا حولها والامام خارجها اصح والامن كان أقرب اليها في جهة امامه

باب صلاة المسافر

مسافة مقدرة بسير مخصوص بينه بقوله (أقل) مدة (سفر تنغير به) أي السفر (الاحكام) وهي لزوم قصر الصلاة كرخصة الأسقاط واعلم ان الرخصة على قسمين رخصة حقيقية ورخصة مجازية وتسمى رخصة ترفية مثل الفطر واجراء كلمة الكفر للأكراه والثانية مثل الكراه على شرب الخمر وقصر الصلاة في السفر فالأولى العبد مخير بين ارتكاب الرخصة والعمل بالعزيمة فيثاب والثانية لا تخيير له لتعين الفعل فيها بالرخصة وسقوط العزيمة فلا يتضمن اكمال الصلاة ثوابا لان الثواب في فعل العبد ما عليه ولو بالتخير بينه وبين ما هو أسير منه كلابس الخف فانه مخير بين ابقائه والمسح وبين قلعه والغسل وأما الصلاة في السفر فليست الاركتين من الرأبعية فاذا صلاهما لم يبق عليه شيء فلا ثواب له في الاكمال اربعاً لمخالفته المفروض عليه عينا واساءته بتأخير السلام وظنه فرضية الزائدتين ولا ثواب له بالصبر على القتل وعدم شربه الخمر بالأكراه بل يأثم بصبره وتسمية هذه وتسمية القصر في السفر رخصة مجاز لان الرخصة الحقيقية ثبتت معها الخيارات للعبد بين الاقدام على الرخصة وبين الاتيان بالعزيمة كالمسح على الخف كما ذكرناه والفطر في رمضان وسقوط وجوب الجمعة والعيد والاضحية ولا تخيير له بين شرب الخمر مكرها وصبره على قتله ولا بين اكمال الصلاة والرأبعية وقصره بالسفر (مسيرة ثلاثة أيام من أقصر أيام السنة) وقدره بالأيام دون المراحل والفراسخ وهو الاصح (سيرة وسط) نهارا لان الليل ليس محلا للسيرة بل للاستراحة ولا بد أن يكون السير نهارا (مع الاستراحات) فينزل المسافر فيه للكل والشرب وقضاء الضرورة والصلاة ولا كثر النهار حكم كله فاذا خرج قاصدا محلا ويكر في اليوم الاول وسار الى وقت الزوال حتى بلغ المرحلة فنزل بها للاستراحة وبات بها ثم بكر في اليوم الثاني وسار الى ما بعد الزوال ونزل ثم بكر في الثالث وسار الى الزوال فبلغ المقصد قال شمس الأئمة السرخسي الصحيح أنه مسافر (و) اعتبر السير (الوسط) وهو (سير الابل ومشي الاقدام في البر) يعتبر في الجبل بما يناسبه لانه يكون صعودا وهبوطا ومضيقا وعرا فيكون مشي الابل والاقدام فيه دون سيرهما في السهل فاذا قطع بذلك السير مسافة ليست بعيدة من ابتداء اليوم ونزل بعد الزوال احتسب به على نحو ما قدمناه يوما فاذا بات ثم أصبح وفعل ذلك الى ما بعد الزوال ثم نزل كان يوما ثانيا ولا يعتبر ان يحل السير وهو سير البريد ولا أبطأ السير وهو مشي الجملة التي تجزها الأبواب فان خسر الامور واسطها وهو سير الابل والاقدام كما ذكرناه (وفي البحر) يعتبر (اعتدال الرمح) على المقيته به فاذا سار أكثر اليوم به كان كله وان كانت المسافة دون ما في السهل (فيقصر) المسافر (القرض) العلمي (الرابعي) فلا قصر للثنائي والثلاثي ولا للوتر فانه فرض على ولا في السن فان كان في حال نزول وقرار أو من يأتي بالسن وان كان سائرا أو خائفا فلا يأتي بها وهو المختار قالت عائشة رضي الله عنها فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فزيدت في الحضر وأقرت في السفر الا المغرب فانها وتر النهار والجمعة لمكانها من الخطبة والصبح لطول قراءتها وعندنا يقصر (من نوى السفر ولو كان عاصيا بسفره) كما سبق من سيده وقاطع طريق لا طلاق نص الرخصة (اذا جاوز بيوت مقامه) ولو بيوت الاخبية من الجانب الذي خرج منه ولو حاذاه في أحد جانبيه فقط لا يصبره (و) يشترط أن يكون قد (جاوز) أيضا (ما اتصل به) أي بمقامه (من فناءه) كما يشترط مجاوزة ربضه وهو ما حول المدينة من بيوت ومساكن فانه في حكم المصر وكذا القرى المتصلة بربض المصر يشترط مجاوزتها في الصحيح (وان انفصل الفناء بمزرعة أو) فضاء (قدر غلوة) وتقدم أنها من ثلثمائة خطوة الى أربع مائة (لا يشترط مجاوزته) أي الفناء وكذا لو اتصلت القرية بالفناء لا بالربض لا يشترط مجاوزتها بل مجاوزة الفناء كذا في فاضلنا ويخالفه ما في النهاية والفتاوى والولولجية والتجديد والمزيد ونصها يقصر بخروج وجه عن عمران المصر ولا يلحق فناء المصر بالمصر في حق السفر ويلحق الفناء بالمصر لهجة صلاة الجمعة والفرق أن الجمعة من مصالح المصر وفناء المصر ملحق بالمصر فيما هو من حوائج المصر وأداء الجمعة منها وقصر الصلاة ليس من حوائج أهل المصر فلا يلحق فناء المصر بالمصر في حق هذا الحكم أي قصر الصلاة (والفناء المكان المعد لمصالح البلد كركض الدواب ودفن الموتى) والقاء التراب ولا تعتبر البساتين من عمران المدينة وان كانت متصلة بينها وبينها ولو سكنها أهل البلدة في جميع السنة أو بعضها ولا يعتبر سكني الحفظة والأكرة اتفاقا (ويشترط لهجة نية السفر ثلاثة أشياء الاستقلال بالحكم) الثاني (البلوغ) الثالث (عدم نقصان مدة السفر عن ثلاثة أيام فلا

أقل سفر تنغير به الاحكام مسيرة ثلاثة أيام من أقصر أيام السنة بسير وسط مع الاستراحات والوسط سير الابل ومشي الاقدام في البر وفي الجبل بما يناسبه وفي البحر اعتدال الرمح فيقصر القرض الرابع من نوى السفر ولو كان عاصيا بسفره اذا جاوز بيوت مقامه جاوز ما اتصل به من فناءه وان انفصل الفناء بمزرعة أو قدر غلوة لا يشترط مجاوزته والفناء المكان المعد لمصالح البلد كركض الدواب ودفن الموتى ويشترط لهجة نية السفر ثلاثة أشياء الاستقلال بالحكم والبلوغ وعدم نقصان مدة السفر عن ثلاثة أيام فلا

يقصر من لم يجاوز عمران مقامه أو جاوز (العمران ناويا) (و) لكن (كان صيبا أو تابعا لم ينوم متبوعه السفر والتابع) (كل امرأة مع زوجها) وقد أوتاهما محل مهرها وان لم يوفها لم تكن تبعا له ولودخل بها لانتها يجوز لها منه من الوطء والاخراج للهر عند أبي حنيفة رحمه الله (والعبد) غير المكاتب فيشم أم الولد والمذبر (مع مولاه والجندي مع أميره) إذا كان يرتقم منه والاجر مع المستأجر والتلميذ مع استاذه والاسير والمكره مع من أكرهه على السفر والاعمى مع المتبرع بقوده وان كان أحيرا فالعبرة بنية الاعمى (أو) كان (ناويا دون الثلاثة) الأيام لان مادونها لا يصير به مسافرا شرعا (وتعتبر نية الإقامة والسفر من الاصل) كالزوج والمولى والأمير (دون التبعية) كل امرأة والعبد والجندي (ان علم) التبعية (نية المتبوع في الاصح) فلا يلزمه الاتمام بنية الاصل الإقامة حتى يعلم كفا في توجه الخطاب الشرعي وعزل الوكيل حتى لو صلى محلها له قبل علمه صحت في الاصح (والقصر عزيمه عندنا) لما قدمناه (فاذا أتم الرباعية) الحال انه (قعد القعود الاول) قدر التشهد (صحت صلاته) لوجود الفرض في محله وهو الجلوس على الركعتين وتصير الاخرى بان أفعله (مع الكراهة) لتأخير الواجب وهو السلام عن محله ان كان عامدا فان كان ساهيا بسجدة السهو (والا) أي وان لم يكن قد جلس قدر التشهد على رأس الركعتين الاولتين (فلا تصح) صلاته لترك فرض الجلوس في محله واختلاط النفل بالفرض قبل كماله (الا اذا نوى الإقامة لما قام للثالثة) في محل تصح الإقامة فيه لانه صار مقبلا بالنية فانقلب فرضه ربعا وترك واجب القعود الاول لا يفسد وكذا الوقوف في ركعة لانه أمكنه تدارك فرض القراءة في الاخرين بنية الإقامة (ولا يزال) المسافر الذي استحكم سفره يمضي ثلاثة أيام مسافرا (يقصر حتى يدخل مصره) يعني وطنه الاصل (أو ينوي إقامة نصف شهر ببلد أو قرية) قدره ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم واذا لم يستحكم سفره بان أراد الرجوع لوطنه قبل مضي ثلاثة أيام يتم بمجرد الرجوع وان لم يصل لوطنه لنقضه السفر لانه ترك بخلاف لسفر لا يوجد بمجرد النية حتى يسير لانه فعل (وقصر ان نوى أقل منه) أي من نصف شهر (أو لم ينو) شيئا (وبقي) على ذلك (سنتين) وهو ينوي الخروج في غدا أو بعد جعة لان علمته ابن قيس مكث كذلك بخوار زم سنتين يقصر الصلاة (ولا تصح نية الإقامة ببلدين لم يعين المبيت بأحدهما) وكل واحدة أصل بنفسها واذا كانت تابعة كقرية يجب على ساكنها الجمعة تصح الإقامة بدخول أيتهما وكذا تصح اذا عين المبيت بواحدة من البلدين لان الإقامة تضاف لمحل المبيت (ولا) تصح نية الإقامة (في مفارقة لغير أهل الاخية) لعدم صلاحية المكان في حقها والاخية جمع خباء بغير همز مثل كساء وأكسية بيت من وبر أو صوف والمراد ما هو أعم من ذلك وأما أهل الاخية فصحتهم الإقامة في الاصح في مفارقة (ولا) تصح نية الإقامة (لعسكر نايدار الحرب) ولو حاصر وأما مصر الخلق طاهما بالتردد بين القرار (ولا) تصح نية الإقامة لعسكرنا (بدارنا في) حال (محاصرة أهل البني) لا تردد كما ذكرنا ولو كانت الشوكة ظاهرة لنا عليهم (وان اقتدى مسافر بغيره) يصلي رباعية ولو في التشهد الأخير (في الوقت صح) اقتداء (وأمها أربعة) تبعا لأمه واتصال المغير بالسبب الذي هو الوقت ولو خرج الوقت قبل اتمامه أو ترك الامام القعود الاول في الصحيح (وبعد) أي بعد خروج الوقت (لا يصح) اقتداء المسافر بالمقيم ولو كان احرام المقيم قبل خروج الوقت لان فرضه لا يتغير قبل خروجه (وبعكسه) بان اقتدى مقيم بمسافر (صح) الاقتداء (فيهما) أي في الوقت وفيما بعد خروجه لانه صلى الله عليه وسلم صلى باهل مكة وهو مسافر وقال أتموا صلاتكم فانا قوم سفر وقعوده فرض أقوى من الاول في حق المقيم ويتم المقيمون منفردين بالقراءة ولا سجود سهو ولا يصح الاقتداء بهم (ونذب للامام) بعد التسليمتين في الاصح وقيل بعد التسليمة الاولى (ان يقول أتموا صلاتكم فاني مسافر) كما روينا وانما كان مندوبا لانه لم يتعين مصره فالحال الامام لجواز السؤال قبل الصلاة أو بعد اتمامهم صلاتهم (وينبغي ان يقول) لهم الامام (ذلك قبل شروعه في الصلاة) لدفع الاشتباه ابتداء (ولا يقرأ) المأثم (المقيم فيما يتمه بعد فراغ امامه المسافر في الاصح) لانه أدرك مع الامام اول صلاته وفرض القراءة قد تأدى بخلاف المسبوق (وفائتة السفر) (والحضر نقض ركعتين وأربعا) فيه لف ونشر مرتب لان القضاء بحسب الاداء بخلاف فائتة المريض والقوى فان المريض اذا أبرأ يقضى بالركوع والسجود واذا مرض يقضى بالايما فائتة الصلوة لسقوط الركوع والسجود بالعذر

يقصر من لم يجاوز عمران مقامه أو جاوز وكان صيبا أو تابعا لم ينوم متبوعه السفر كل امرأة مع زوجها والعبد والجندي مع أميره أو ناويا دون الثلاثة وتعتبر نية الإقامة والسفر من الاصل دون التبعية ان علم نية المتبوع في الاصح والقصر عزيمه عندنا أتم الرباعية وقعد القعود الاول صحت صلاته مع الكراهة والا فلا تصح الا اذا نوى الإقامة لما قام للثالثة ولا يزال يقصر حتى يدخل مصره أو ينوي إقامة نصف شهر ببلد أو قرية وقصر ان نوى أقل منه أو لم ينو وبقي سنتين ولا تصح نية الإقامة ببلدين لم يعين المبيت بأحدهما ولا في مفارقة لغير أهل الاخية ولا لعسكر نايدار الحرب ولا بدارنا في محاصرة أهل البني وان اقتدى مسافر بمقيم في الوقت صح وأتمها أربعة وبعده لا يصح وبعكسه صح فيهما ونذب للامام أن يقول أتموا صلاتكم فاني مسافر وينبغي أن يقول ذلك قبل شروعه في الصلاة ولا يقرأ المأثم فيما يتمه بعد فراغ امامه المسافر في الاصح وفائتة السفر والحضر نقض ركعتين وأربعا

ولزمهما بالقدر محال القضاء (والمعتبر فيه) أي لزوم الأربع بالحضر والركعتين بالسفر (آخر الوقت) فان كان في آخر مسافر أصلي ركعتين وان كان مقبلا أصلي أربعاً لأنه المعتبر في السببية عند عدم الاداء فيما قبله من الوقت فتلزمه الصلاة لو صار أهلاً لها في آخر الوقت ببلوغه وسلامه وافاقه من جنون وانحما وظهور من حيض ونفاس وتسقط بفقد الأهلية فيه بجنون وانحما وممتد ونفاس وحيض (ويبطل الوطن الأصلي بمثله فقط) أي لا يبطل بوطن الإقامة ولا بالسفر لان الشيء لا يبطل بمادونه بل بما هو مثله أو فوقه ولا يشترط تقدم السفر لثبوت الوطن الأصلي اجماعاً ولوطن الإقامة في ظاهر الرواية وإذا لم ينقل أهله بل استحدث أهلاً أيضاً ببلدة أخرى فلا يبطل وطنه الاول وكل منهما وطن أصلي له (ويبطل وطن الإقامة بمثله) (ويبطل أيضاً) (ب) انشاء (السفر) بعده (وب) العود للوطن (الأصلي) لما ذكرنا (والوطن الأصلي هو الذي ولد فيه) (الانسان) (أو تزوج) فيه (أو لم يتزوج) ولم يولد فيه (و) لكن (قصد التعيش لا الارتحال عنه) ووطن الإقامة موضع) صالح لها على ما قدمناه وقد (نوى الإقامة فيه نصف شهر فأفوقه) وفائدة هذا أنه يتم الصلاة اذا دخله وهو مسافر قبل بطلانه (ولم يعتبر المحققون وطن السكنى وهو ما) أي موضع (ينوى الإقامة فيه دون نصف شهر) وكان مسافراً فلا يبطل به وطن الإقامة ولا يبطل السفر

باب صلاة المريض

من اضافة الفعل الى فاعله والمرض حالة للبدن خارجة عن الجري الطبيعي (اذا تعذر على المريض كل القيام) وهو الحقيقي ومثله الحكمي ذكره فقال (أو تعسر) كل القيام (بوجود ألم شديد أو خاف) بان غلب على ظنه بغيره سابقة أو اخبار طبيب مسلم حاذق أو ظهو راحل (زيادة المرض أو) خاف (بطأه) أي طول المرض (به) أي بالقيام (صلى) قاعداً بر كوع وسجود (لما روى عن عمران بن حصين قال كانت بي بواسير فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال صلى قائماً فان لم تستطع فقاعداً فان لم تستطع فعلى جنب زاد النسائي فان لم تستطع فستلقياً لا يكاف الله نفساً الا وسعها) (وبقعد كيف شاء) أي كيف تيسر له بغير ضرر من ترابع أو غيره (في الاصح) من غير كراهة كذا روى عن الامام للعذر (والا) بان قدر على بعض القيام (قام بقدر ما يمكنه) بلا زيادة مشقة ولو بالتحريم وقراءة آية وان حصل به ألم شديد يقعد ابتداء كماله عجز وقد ابتدأ هو المذهب الصحيح لان الطاعة بحسب الطاقة (وان تعذر الر كوع والسجود) وقدر على القعود ولو مستنداً (صلى قاعداً بالاياء) للركوع والسجود برأسه ولا يجزئه مضطجعا (وجعل ايماؤه) برأسه (للسجود) أخفض من ايماؤه (للكوع) (وكذا العجز عن السجود وقدر على الر كوع يومئ بهما لان النبي صلى الله عليه وسلم عادى بضافه يصلي على وسادة فأخذها فرمى بها فأخذ عوداً يصلي عليه فرمى به وقال صل على الأرض ان استطعت والا فأوم ايماء واجعل سجودك أخفض من ركوعك) (فان لم يخفضه) أي الايماء للسجود (عنه) أي عن الايماء للركوع بان جعله ما على حد سواء (لا تصح) صلاته لفقد السجود حقيقة وحقها مع القدرة (ولا يرفع) بالبناء للمجهول (لوجهه شيء) كعجز وخشبة (يسجد عليه) لما قدمناه واقوله صلى الله عليه وسلم من استطاع منكم ان يسجد فليسجد ومن لم يستطع فلا يرفع الى وجهه شيئاً يسجد عليه وليكن في ركوعه وسجوده يومئ برأسه رواه الطبراني وقال في المجتبى كانت كيفية الايماء بالر كوع والسجود مشبهة على في أنه يكفي بعض الانحناء أم أقصى ما يمكن فظفرت على الرواية فأنه ذكر شيخ الاسلام المومني اذا خفض رأسه للركوع شيئاً للسجود شيئاً جازاه وفي شرح المقدسي مريض عجز عن الايماء غرك رأسه عن أبي حنيفة يجوز وقال ابن الفضل لا يجوز لانه لم يوجد منه الفعل اه حقيقة الايماء طأطأة الرأس انتهت عبارته وقال أبو بكر اذا كان يجيئه وأنعم عذري يصلي بالاياء ولا يلزمه تقرب الجبهة الى الأرض باقصى ما يمكن وهذا نص في الباب كما في معراج الدراية (فان فعل) أي وضع شيئاً فسجد عليه (وخفض رأسه) للسجود عن ايمائه للركوع (صح) أي صحته صلاته لوجود الايماء لكن مع الاساءة لما روينا وقيل هو سجود كذا في الغاية ويفعل المريض في صلاته من القراءة والتسبيح والتشهد ما يفعله الصحيح وان عجز عن ذلك تركه كما في التنازخات عن التجريد (والا) أي وان لم يخفض رأسه للسجود أنزل عن الر كوع بان جعله ما سواه (لا) تصح صلاته ترك فرض الايماء للسجود كما لو فعل ذلك من غير رفع شيء

والمعتبر فيه آخر الوقت
ويبطل الوطن الأصلي بمثله
فقط ويبطل وطن الإقامة
بمثله وبالسفر وبالأصلي
والوطن الأصلي هو الذي
ولد فيه أو تزوج أول
يتزوج وقصد التعيش لا
الارتحال عنه ووطن الإقامة
موضع نوى الإقامة فيه
نصف شهر فأفوقه ولم
يعتبر المحققون وطن
السكنى وهو ما ينوي
الإقامة فيه دون نصف شهر
باب صلاة المريض
اذا تعذر عن المريض كل
القيام أو تعسر بوجوه ألم
شديد أو خاف زيادة المرض
أو بطأه به صلى قاعداً
بر كوع وسجود يقعد كيف
شاء في الاصح والاقام بقدر
ما يمكنه وان تعذر الر كوع
والسجود صلى قاعداً
بالاياء وجعل ايماؤه
للسجود أخفض من ايماؤه
للكوع فان لم يخفضه عنه
لا تصح ولا يرفع لوجهه
شيئاً يسجد عليه فان فعل
وخفض رأسه صح والا

وان تعسر القعود أو ما
مستقلبا أو على جنبه والاول
أولى ويجعل تحت رأسه
وسادة ليصير وجهه الى
القبلة لا السماء وينبغي
نصب ركبته ان قدر حتى
لا يمدحها الى القبلة وان
تعذر الائمة أخرت عنه
مادام يفهم الخطاب قال في
الهداية هو الصحيح وحزم
صاحب الهداية في التخييس
والزبد بسقوط القضاء اذا
دام عجزه عن الائمة أكثر
من خمس صلوات وان
كان يفهم الخطاب وصححه
قاضيان ومثله في المحيط
واختاره شيخ الاسلام ونفخر
الاسلام وقال في الظهيرية
هو ظاهر الرواية وعليه
الفتوى وفي الخلاصة هو
المختار وصححه في الينابيع
والبدائع وحزم به الولوالجي
رحمهم الله ولم يوم بعينه
وقلبه وحاجبه وان قدر على
القيام وعجز عن الركوع
والسجود صلى قاعدا بالائمة
وان عارض له مرض
يتمها ما قدر ولو بالائمة
في المشهور ولو صلى قاعدا
بركع وسجد فصيح بنى ولو
كان موميا لا ومن حسن أو
أنهى عليه خمس صلوات
قضى ولو أكثر لا
فصل في اسقاط الصلاة
والصوم اذا مات المريض
ولم يقدر على الصلاة
بالائمة لا يلزمه الائمة
بها وان قلت وكذا الصوم
ان أفطر فيه المسافر
والمريض وما قبل الاقامة
والصوم عليه

كما تقدم بيانه (وان تعسر القعود) فلم يقدر عليه متكئا ولا مستندا الى حائط أو غيره بلا ضرر (أو ما
مستقلبا) على قفاه (أو على جنبه) والاعم أفضل من الايسر ورده الاثر (والاول) وهو الاستلقاء على قفاه
(أولى) من الجنب الايمن ان يسر بلا مشقة لحديث فان لم يستطع فعلى قفاه ولان التوجه للقبلة فيه أكثر
ولو قدر على القعود مستندا فتركه لم تجز على المختار وتقدمنا جواز التوجه لما قدر عليه بلا عسر وسقوط
التوجه الى القبلة بعذر المرض ونحوه (و) المستلق (يجعل تحت رأسه وسادة) أو نحوها (ليصير وجهه الى
القبلة لا) الى (السماء) وليتمكن من الائمة اذ حقيقة الاستلقاء تمنع الائمة عن الائمة بما في كيف
بالمريض (وينبغي) للرئيس (نصب ركبته ان قدر حتى لا يمدحها) فيمتمد برجليه (الى القبلة) وهو مكره
للقادر على الامتناع عنه (وان تعذر الائمة) برأسه (أخرت عنه) الصلاة القليلة وهي صلاة يوم وليلة فدا
دونها اتفاقا وما اذا زادت على صلاة يوم وليلة (ف) مادام يفهم (مضمون) الخطاب (فانه يقضيها في رواية) قال
في الهداية (والمستصحب) (هو الصحيح) (قد حزم صاحب الهداية) (مخالفا لها) (في) كتابه (التخييس) والمزيد
بسقوط القضاء اذا دام عجزه عن الائمة برأسه (أكثر من خمس صلوات وان كان يفهم) مضمون
(الخطاب) كالمغنى عليه اه (وصححه) قاضي غني و (قاضيان) قال هو الاصح لان مجرد العقل لا يكفي
لتوجه الخطاب اه وقال السكالك (ومثله) أي مثل صحيح قاضيان (في المحيط واختاره شيخ الاسلام)
خواجه زاده (ونفخر الاسلام) (السرخسي اه (وقال في الظهيرية هو ظاهر الرواية وعليه الفتوى) كذا في
معراج الدررية (وفي الخلاصة هو المختار وصححه في الينابيع) قال هو الصحيح كما في التارخانية (والبدائع
وحزم به الولوالجي) والفتاوى الصغرى وفي شرح الطحاوي لو عجز عن الائمة وتحرى بك الرأس سقطت عنه
الصلاة والعبرة في اختلاف الترجيح بما عليه الاكثر وهم القائلون بالسقوط هنا (رحمهم الله) أجمعين وأعاد
عليان من بركاتهم ومدد هم (و) من عجز عن الائمة برأسه (لم يوم) أي لم يصح ايماءه (بعضه) (لا قلبه) (لا
حاجبه) لان السجود يتعلق بالرأس دون العين والحاجب والقلب فلا ينتقل اليها خلفه كاليد لقوله صلى الله
عليه وسلم يصلي المريض قائما فان لم يستطع فقا عدا فان لم يستطع فعلى قفاه يومئ ايماء فان لم يستطع فالله
أحق بقبول العذر منه وقد اختلفوا في معنى قوله عليه الصلاة والسلام فانه أحق بقبول العذر منه منهم
من فسر بقبول عذر التأخير فقال بلزوم القضاء ومنهم من فسر بقبول عذر الاسقاط فقال بعدم القضاء
وهم الاكثر وقد علمتهم (وان قدر على القيام وعجز عن الركوع والسجود صلى قاعدا بالائمة) وهو أفضل
من ايمائه قائما ويسقط الركوع عمن عجز عن السجود وان قدر على الركوع لان القيام وسيلة الى
السجود فاذا فات المقصود بالذات لا يجب مادونه واذا استسك عذره بالقعود ويسبل بالقيام أو يستسك
بالائمة ويسبل بالسجود ترك القيام والسجود وصلى قاعدا وهو ميماء ولو عجز عن القيام بخروجه للجماعة
وقدر عليه في بيته اختلف الترجيح (وان) افتتح صلاته صحها (عرض له مرض) فيها يتمها بما قدر (ولو)
أتمها (بالائمة في المشهور) وهو الصحيح لان أداء بعضها بالركوع والسجود أولى من الابطال وأدائها كلها
بعده بالائمة (ولو صلى) المريض (قاعدا) ركع وسجد فصيح بنى (لان البناء كالاقتداء فيصح عندهما حالفا
لحمد وفي قوله صلى الله عليه وآله الى انه لو قدر قبل الركوع والسجود بنى اتفاقا لعدم بناء قوى على ضعيف (ولو)
كان) قد أدى بعضها (موميا) فقد رعى الركوع والسجود ولو قاعدا (لا) يبنى لما فيه من بناء القوى
على الضعيف وكذا يستأنف من قدر على القعود للائمة وكان يوم مضطجعا على المختار (ومن جن)
بعارض ميماء (أو أنهى عليه) ولا يفرع من سبع أو آدمى واستمر به (خمس صلوات قضى) تلك الصلوات
(ولو) كانت (أكثر) بان خرج وقت السادسة (لا) يقضى ما فاته كذا عن ابن عمر في الانعاء والجنون مثله
هو الصحيح (فصل في اسقاط الصلاة والصوم) وغيرهما (اذا مات المريض ولم يقدر على) أداء (الصلاة
بالائمة) برأسه (لا يلزم الائمة) بنقصها عن صلاة يوم وليلة لارويناه لعدم قدرته على
القضاء باذراك زمن له على قول من يفسر قبول العذر بجواز التأخير ومن فسر بالسقوط ظاهر (وكذا)
حكم (الصوم) في شهر رمضان (ان أفطر فيه المسافر والمريض وما ناقبل الاقامة) للمسافر (و) قبل (الصحة)
للمريض لعدم ادراكهما عتده من أيام آخر فلا يلزمهما الائمة به (و) لزم (عليه) يعني على من أفطر في

رمضان ولو بغير عذر (الوصية بما) أي نفذية ما (قدر عليه) من أدراك غدة من أيام أنوار أفطر بعذر
وان لم يدرك غدة من أيام أنوار أفطر بدون عذر لزمه بجميع ما أفطره لان التقصير منه لكانه يبرح
العفو بفضل الله بغدية ما لزمه (وبقي بذمته) حتى أدركه الموت من صوم فرض وكفارة وظهار وجناية على
أحوام ومنذور (فيخرج عنه وليه) أي من له التصرف في ماله لوراثته أو وصاية (من ثلث مترك) الموصى
لان حقه في ثلث ماله حال مرضه وتعلق حق الوارث بالثلثين فلا ينفذ قهر را على الوارث الا في الثلث ان
أوصى به وان لم يوص لا يلزم الوارث الاخراج فان تبرع جاز كما سئذ كرهه على هذا من صدقة الفطر أو النفقة
الواجبة والاخراج والجزية والكفارات المالية والوصية بالحج والصدقة المنذورة والاعتكاف المنذور عن
صومه لاعتكاف في المسجد وقد لزمه وهو صحيح ولم يعتكف حتى أشرف على الموت كان عليه أن يوصي
لصومه اعتكاف في كل يوم بنصف صاع من ثلث ماله وان كان مريضاً وقت الإيجاب أو لم يبرأ حتى مات فلا
شيء عليه فاذا لم يصف به الثلث توقف الزائد على اجازة الوارث فيعطى (اصوم كل يوم) طعام مسكين لقوله
صلى الله عليه وسلم مات وعليه صوم شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكين (و) كذا يخرج (لصلاة كل
وقت) من فروض اليوم واللييلة (حتى الوتر) لانه فرض عملي عند الامام وقد ورد النص في الصوم والصلاة
كالصيام باستحسان المشايخ لكونها أهم واعتبار كل صلاة بصوم يوم هو الصحيح وقيل فدية جميع صلوات
اليوم الواحد كفدية صوم يوم والصحيح أنه لكل صلاة فدية هي (نصف صاع من بر) أو دقيقه أو سويق
أو صاع تمر أو زبيب أو شعير (أو قيمته) وهي أفضل لتنوع حاجات الفقير (وان لم يوص وتبرع عنه وليه)
أو أجنبي (جاز) ان شاء الله تعالى لان محمد اقل في تبرع الوارث بالاطعام في الصوم يحجزه ان شاء الله تعالى
من غير حزم وفي ايصاله حزم بالاجزاء واذ ابرع أحد بالاعتناق عنه لا يصح لما فيه من الزام الولاء على
الميت بغير رضاه بخلاف وصيته به وفي الوصية بالحج يحج من منزله من ثلث ماله والتبرع به من حيث شاء سواء
الوارث وغيره (ولا يصح أن يصوم) الولي ولا غيره عن الميت (ولا يصح) (أن يصلي) (أحد) (عنه) لقوله صلى
الله عليه وسلم لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد ولكن يطعم عنه ومولود من قوله صلى الله عليه
وسلم فصومي عن أمك وقوله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صيام صام عنه وليه فتنسوخ كذا في
البرهان وغيره فما يفعله جهلة الناس الآن من اعطاء دراهم للفقير على أن يصوم أو يصلي عن الميت أو
يعطيه شيئاً من صلاته أو صومه ليس بشيء وانما الله سبحانه وتعالى يجاوز عن الميت بواسطة الصدقة التي
قدرها الشارع كما بيناه وان قلنا بان للعبد أن يجعل ثواب طاعته لغيره فهو غير هذا الحكم فليتنبه له (وان
لم يفعله أوصى به) الميت (عما عليه) أولم يكف ثلث ماله أولم يوص بشيء وأراد أحد التبرع بقليل لا يكفي
فخيلته لبراءة الميت عن جميع ما عليه أن (يدفع ذلك المقدار) اليسير بعد تقديره لشيء من صيام أو
صلاة أو نحوه ويعطيه (للفقير) بقصد اسقاط ما يريد عن الميت (فيسقط عن الميت بقدره ثم) بعد قبضه
(يهربه الفقير للولي) أولاً أجنبي (ويقبضه) لتتم الهبة وتلك (ثم يدفعه) الموهوب له (للفقير) بجهة الاسقاط
متبرعاً به عن الميت (فيسقط) عن الميت (بقدره أيضاً) (ثم يهربه الفقير للولي) أولاً أجنبي (ويقبضه ثم
يدفعه الولي للفقير) متبرعاً عن الميت (وهكذا) يفعل مراراً (حتى يسقط ما كان) يظنه (على الميت من
صلاة وصيام) ونحوهما مما ذكرناه من الواجبات وهذا هو المخلص في ذلك ان شاء الله تعالى بمنه وكرمه
(ويجوز اعطاء فدية صلوات) وصيام أيام ونحوها (لواحد) من الفقراء (جمله بخلاف كفارة اليمين) حيث
لا يجوز أن يدفع للواحد أكثر من نصف صاع في يوم للنص على العدد فيها وكذا المخلص على عدده في كفارة
(والله سبحانه وتعالى أعلم) وهو الموافق بمنه وكرمه

باب قضاء الفوائت

الوصية بما قدر عليه وبقي
بذمته فيخرج عنه وليه
من ثلث مترك لصوم
كل يوم ولصلاة كل وقت
حتى لو ترك نصف صاع
من بر أو قيمته وان لم يوص
وتبرع عنه وليه جاز ولا
يصح أن يصوم ولا أن يصلي
عنه وان لم يفعله أوصى به
عما عليه يدفع ذلك المقدار
للفقير فيسقط عن الميت
بقدره ثم يهربه الفقير للولي
ويقبضه ثم يدفعه للفقير
فيسقط بقدره ثم يهربه
الفقير للولي ويقبضه ثم
يدفعه الولي للفقير وهكذا
حتى يسقط ما كان على
الميت من صلاة وصيام
ويجوز اعطاء فدية صلوات
لواحد جله بخلاف كفارة
اليمين والله سبحانه وتعالى
أعلم

باب قضاء الفوائت
الترتيب بين الفائتة
والوقتية وبين الفوائت
مسحق

القضاء لغة الاحكام وشريعة اسقاط الواجب بمثل ما عنده (الترتيب بين الفائتة) القليلة وهي ما دون ست
صلوات (و) بين (الوقتية) المتسع وقتها مع تذكرة الفائتة لازم (و) كذا الترتيب (بين) نفس (الفوائت)
القليلة (مسحق) أي لازم لانه فرض عملي يغوت الجواز بقوة والاصل في لزوم الترتيب قوله صلى الله عليه
وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فلم يذكرها الا وهو يصلي مع الامام فليصل التي هو فيها ثم ليقتض التي
تذكرها ثم ليعد التي صلى مع الامام وهو خير مشهور وتلقته العلماء بالقبول فيثبت به الفرض العملي ورتب

التي صلى الله عليه وسلم قضاء الفوائت يوم الخندق (ويسقط) الترتيب (بأحد ثلاثة أشياء) الاول (ضيق الوقت) عن قضاء كل الفوائت وأداء الحاضرة للزوم العمل بالتواتر حيث نذر العمل بالمشهور يستلزم ابطال القطعي وهو لا يعمل به الامع امكان الجمع بينهما بسعة الوقت وليس من الحكمة اضاعة الموجود في طلب المفقود بضيق الوقت (المستحب) لانه يلزم من مراعاة الترتيب وقوع الحاضرة ناقصة فيتمتع به حكم السكاب فيسقط بضيق الوقت المستحب الترتيب ولا يعود بعد خروجه (في الاصح) مثاله لو اشتغل بقضاء الظهر يقع العصر أو بعضه في وقت التغير فيسقط الترتيب في الاصح والعبرة لضيقه عند الشروع فلو شرع في الوقتية متذكرا للفائتة وأطالها حتى ضاق الوقت لا يجوز الا أن يقطعها ثم يشرع فيها ولو شرع ناسيا والمسئلة بما لها فتدكر عند ضيق الوقت جازت الوقتية ولو تعددت الفائتة والوقت يسع بعضهما مع الوقتية سقط الترتيب في الاصح كما أثرنا اليه لانه ليس الصواب الى هذا البعض من الفوائت أولى منه للاخر كما في الفتح (و) الثاني (النسيان) لانه لا يقدر على الاتيان بالفائتة مع النسيان لا يكلف الله نفسا الا وسعها ولانه لم يصرف وقتها موجودا بعد ثم تذكرها فلم تجتمع مع الوقتية (و) الثالث (اذا صارت الفوائت الحقيقية والاحكامية) (سنا) لانه لو وجب الترتيب فيها لوقعوا في حرج عظيم وهو مدفوع بالنص والمعتبر خروج وقت السادسة في الصحيح لان الكثرة بالدخول في حد التكرار وروى بدخول وقت السادسة لان الزائد على الخمس في حكم التكرار ومثال الكثرة الاحكامية سنذكرها الصلاة خمساً متذكراً فائتة لم يقضها حتى خرج وقت السادسة من المؤديات متذكراً وكما سقط الترتيب فيما بين الكثرة والحاضرة سقط فيما بين أنفسها على الاصح وقيدناها بكونها سنا (غير الوتر فانه لا يعد مسقطاً) في كثرة الفوائت بالاجماع اما عندهما فظاهرها لقولهما بانه سنة ولانه فرض عملي عنده وهو من تمام وظيفة اليوم واليلة والكثرة لا تحصل الا بالزيادة عليهما من حيث الاوقات أو من حيث الساعات ولا مدخل للوتر في ذلك بوجه (وان لم ترتبه) مع العشاء والفجر وغيرهما كما بيناه (ولم يعد الترتيب) بين الفوائت التي كانت كثيرة (يعودها الى القلة) بقضاء بعضها لان الساقط لا يعود في اصح الروايتين وعليه الفتوى وترجم عود الترتيب ترجم بلامرجح (ولا) يعود الترتيب أيضاً (بقوت) صلاة (حديث) أي جديدة تركها (بعد) نسيان (ست قديمة) ثم تذكرها (على الاصح فيهما) أي الصورتين لما ذكرنا وعليه الفتوى ثم فرع على لزوم الترتيب في أصل الباب بقوله (فلو صلى فرضاً اذا كرافائتة ولو) كانت (وتراً ففسد فرضه فساداً موقوفاً) يحتمل تقرر الفساد ويحتمل رفعه بينه بقوله (فان) صلى خمس صلوات متذكراً في كل هاتيك المتروكة وبقيت في ذمته حتى (خرج وقت الخامسة مما صلاه بعد المتروكة اذا كرافها) أي للمتروكة (صحبت جميعها) عند أبي حنيفة رحمه الله لان الحكم وهو الهمة مع العلة وهي الكثرة بقرئان والکثرة صفة هذا المجموع لان الفاسد في حكم المتروك فكانت المتروكات ستاً حكماً واستندت الصفة الى أولها فخازت كلها كتجهيل الزكاة بتوقف كونها فرضاً على تمام الحول وبقاء بعض النصاب فاذا تم على نمائه كان التجهيل فرضاً والا كان نفلاً (فلا تبطل) الخمس التي صلاها متذكراً للفائتة (بقضاء) الفائتة (المتروكة بعده) أي بعد خروج وقت الخامسة لسقوط الترتيب مستنداً (وان قضى) الفائتة (المتروكة قبل خروج وقت الخامسة) مما صلاها متذكراً لها (بطل وصف) الاصل (ما صلاها متذكراً) للفائتة (قبلها) أي قبل قضاءها (و) لا يبقى متصفاً بانه فرض بل (صار) الذي صلاه (نفلاً) عند أبي حنيفة وأبي يوسف وهذه هي التي يقال فيها واحدة تفسد خمسا وواحدة تصحح خمسا فالمتروكة تفسد الخمس بقضاءها في وقت الخامسة من المؤديات بتقرر الفساد والسادسة من المؤديات تصحح الخمس قبلها وفي الحقيقة خروج وقت الخامسة هو المصحح لها ولكن لما كان من لازم الخروج دخول وقتية وتأديتها فيه غالباً أقیم ذكر أدائها مقام ذلك (واذا كثرت الفوائت يحتاج لتعيين كل صلاة) يقضيها التزام الفروض والافات كقوله أصلي ظهر يوم الاثنين ثامن عشر جادى الثانية سنة أربع وخمسين وألف وهذا فيه كلفة (فان أراد تسهيل الامر عليه نوى أول ظهر عليه) أدرك وقته ولم يصله فاذا نواه كذلك فيما يصلي به يصير أولاً فيصح بمثل ذلك وهكذا (أو) أن شاء نوى (آخره) فيقول أصلي آخر ظهر أدركته ولم أصله بعد فاذا فعل كذلك فيما يليه يصير آخرها بالنظر لما

ويسقط بأحد ثلاثة أشياء
بضيق الوقت المستحب
في الاصح والنسيان واذا
صارت الفوائت ستاً غير
الوتر فانه لا يعد مسقطاً ولا
لزم ترتيبه ولم يعد الترتيب
يعودها الى القلة ولا بقوت
حديثه بعد ست قديمة على
الاصح فيهما فلو صلى فرضاً
ذا كرافائته ولو وتراً فسد
فرضه فساداً موقوفاً فان
خرج وقت الخامسة مما
صلاه بعد المتروكة اذا كرافها
لصحبت جميعها فلا تبطل
بقضاء المتروكة بعده وان
قضى المتروكة قبل خروج
وقت الخامسة بطل وصف
ما صلاها متذكراً قبلها
وصار نفلاً واذا كثرت
الفوائت يحتاج لتعيين
كل صلاة فان اراد تسهيل
الامر عليه نوى أول ظهر
عليه وآخره

قبله فيحصل التعيين ويخالف هذا ما قاله في الكنز في مسائل شتى انه لا يحتاج للتعين وهو الاصح على ما قاله في القنية من يقضى ليس عليه أن ينوي أول صلاة كذا أو آخر فينوي ظهر اعلى أو عصر أو نحوهما على الاصح انتهى وان خالفه تصحح الزبلي فقد اتسع الامر باختلاف التصحيح فليرجع للكثر قانه وسع والله رؤف رحيم واسع علم (وكذا الصوم) الذي عليه (من رمضانين) اذا أراد قضاءه يفعل مثل هذا (على أحد تصحيحين مختلفين) فصحح الزبلي لزوم التعيين وصحح في الخلاصة عدم لزوم التعيين وان كان من رمضان واحد لا يحتاج للتعيين (وبعذر من أسلم بدار الحرب) فلم يصم ولم يصل ولم يركع وهكذا (بجهله الشرائع) أي الأحكام المشروعة مدة جهله لأن الخطاب انما يلزم بالعلم به أو بدليله ولم يوجد بخلاف المسلم بدار الاسلام والزعم زفرها كإيلزمه الايمان قلنا دليل وجود الصانع ظاهر عقلا فلا يعذر بجهله ولا دليل عنده على وجود فرض الصلاة ونحوها فبعذر به

باب ادراك الفريضة

مع الامام وغيره (اذا شرع) المصلي (في) أداء (فرض) أو قضاءه (منفردا) أو في نفل وحضرت جنازة يخشى فواتها أو مندور (فاقيمت الجماعة) في محل أدائه لا في غيره بان أحرم الامام لان حقيقة اقامة النبي فعله لا مجرد الشروع في اقامة فاذ لم يقيد بسجدة (قطع) بتسليمه قائما (وبعد)ه (اقتدى) على الصحيح وقيل لا يقطع حتى يتم ركعتين من رباعية كالمتنفل الذي لا يخشى فوت جنازة قلنا القطع لا كمال الكمال وهو يحصل الرفض ولانه لو حلف لا يصلي لا يحنث بما دون الركعة والجنازة لا خلاف لها بالقضاء فيجمع بين المصلحتين (ان لم يسجد لما شرع فيه) ولو غير رباعية (أو سجد) للركعة الاولى (في غير رباعية) بان كان في الفجر أو المغرب فيقطع بعد السجود بتسليمه لانه لو أضاف في الثنائية ركعة أخرى تم الفرض وتقونه الجماعة في الفجر ولا يتنفل بعدها مطلقا وفي المغرب لا أكثر حكم الكل فتقونه الجماعة ولا يتنفل مع الامام فيها لمنع التنفل بالابتراء ومخالفة الامام باضافة رابعة (وان سجد) وهو (في رباعية) كالظهر (ضم ركعة ثانية) صيانة للوؤدى عن البطالان وتشهد (وسلم لتصير الركعتان نافلة ثم اقتدى مفترضا) لا حواز فضل الجماعة (وان صلى ثلاثا) من رباعية فاقيمت (انما) أربعاً منفردا حكايا لا أكثر وعن محمد يتمها جالس التنفل نفلا فيجمع بين ثواب النفل والفرض بالجماعة (ثم) بعد الاتمام (اقتدى متنفلا) ان شاء وهو أفضل لعدم الكراهة (الافى العصر) والفجر للنهي عن التنفل بعدهما وفي المغرب للمخالفة لانه صلى الله عليه وسلم قال اذا صليت في أهلكت ثم أدركت الصلاة فصلها الا الفجر والمغرب وقوله فصلها يعني نفلا لانه أمر به نصا الرجلين لم يصلها معه الظهر وأخبر ابصلاتهما في رحلتهما فقال عليه السلام اذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما صلاة قوم فصلها معهما واجعلوا صلاتك كما معهم سبعة أي نافلة تكافى العناية (وان قام لثالثة) رباعية منفردا (فاقيمت) الجماعة (قبل سجوده) لثالثة (قطع قائما) لان القعود للتهلل وهذا قطع (بتسليمه) واحدة أو عاد الى القعود (في الاصح) وقال شمس الاثمة السرخسي انه لم يعد للقعود فسدت صلاته لانه لا بد له من القعود ولان المؤداة لم تقع فرضا وقال نغرا الاسلام الاصح انه يكبر قائما ينوي الشروع في صلاة الامام فيحصل الختم في ضمن شروعه في صلاة الامام وان شاء رفع يديه (وان كان) قد شرع (في سنة الجمعة نغرج الخطيب أو) شرع (في سنة الظهر فاقيمت) الجماعة (سلم) بعد الجلوس (على رأس ركعتين) كذا روى عن أبي يوسف والامام (وهو الاوجه) بجمعه بين المصلحتين (ثم قضى السنة) أو بعالم كنهه منه (بعد) أداء (الفرض) مع ما بعده فلا يفوت فرض الاستماع والاداء على وجهه كمال ولا يبطال والله مال شمس الاثمة السرخسي والبقالي وصحح جماعة من المشايخ أنه يتمها ما رعاها كصلاة واحدة قلت والا كمال حال اشتغال المرقى والمؤذنين بالتلحين أولى لانه ليس حالة استماع خطبة واليه يرشد تعطيل شمس الاثمة (ومن حضرو) كان (الامام في صلاة الفرض اقتدى به ولا يشتغل عنه بالسنة) في المسجد ولو لم يفته شيء وان كان خارج المسجد وخاف فوت ركعة اقتدى والاصل السنة ثم اقتدى لا مكان جمعه بين الفضلتي (الافى الفجر) فانه يصلي سنته ولو في المسجد بعيدا عن الصف (ان أمن قوته) ولو بادراكه في التشهد وقوله صلى الله عليه وسلم اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة تحمّل على غير صلاة الفجر لما قدمناه في سنة الفجر والا فضل فعلهما في البيت قال صلى الله عليه وسلم من صلى ركعتي الفجر أى سنته في بيته توسع له في رزقه ويقل المنازع

وكذا الصوم من رمضانين على أحد تصحيحين مختلفين وبعذر من أسلم بدار الحرب بجهله الشرائع

باب ادراك الفريضة
اذا شرع في فرض منفردا فاقيمت الجماعة قطع واقتدى ان لم يسجد لما شرع فيه أو سجد في غير رباعية وان سجد في رباعية ضم ركعة ثانية وسلم لتصير الركعتان نافلة ثم اقتدى مفترضا وان صلى ثلاثا أو اقل ثم اقتدى متنفلا الا في العصر وان قام لثالثة فاقيمت قبل سجوده قطع قائما بتسليمه في الاصح وان كان في سنة الجمعة نغرج الخطيب أو في سنة الظهر فاقيمت سلم على رأس ركعتين وهو الاوجه ثم قضى السنة بعد الفرض ومن حضر والامام في صلاة الفرض اقتدى به ولا يشتغل عنه بالسنة الا في الفجر ان أمن قوته

بينه وبين أهله ويحتم له بالآمان والاحب فعلهما أول طلوع الفجر وقبل بقرب الفريضة * وقال صلى الله عليه وسلم صلاة المرق في بيته أفضل من صلاته في مسجدى هذا الا المكتوبة وقال صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا افضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام افضل من مائة صلاة في مسجدى هذا وفي بيت المقدس بمائة صلاة (وان لم يامن) فوت الامام باشتغاله بسنة الفجر (تركها) واقتدى لان ثواب الجماعة اعظم من فضيلة ركعتي الفجر لانها تفضل الفرض منفردا بسبع وعشرين ضعفا لا تبلغ ركعتا الفجر ضعفا واحدا منها (ولم تقض سنة الفجر الا بفوتها مع الفرض) الى الزوال وقال محمد رحمه الله تقضى منفردة بعد الشمس قبل الزوال فلا قضاء لها قبل الشمس ولا بعد الزوال اتفاقا سواء صلى منفردا أو بجماعة (وقضى السنة التي قبل الظهر) في الحج (في وقته قبل) صلاة (شفعة) على المفتي به كذا في شرح الكنتز للعلامة المقدسي وفي فتاوى العتباتي المختار تقديم الثنتين على الاربع وفي مبسوط شيخ الاسلام هو الاصح لحديث عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام كان اذا فاتته الاربع قبل الظهر يصليهن بعد الركعتين وحكم الاربع قبل الجمعة كالتي قبل الظهر ولا مانع عن التي قبل العشاء من قضائها بعده (ولم يصل الظهر جماعة بأدراك ركعة) أو ركعتين اتفاقا حتى لا يبريه في حلقه ليصليهن جماعة (بل أدرك فضلها) أي فضل الجماعة اتفاقا ولو في التشهد (واختلف في مدرك الثلاث) من رباعية أو الثنتين من الثلاث فاذ احلف لا يصلي الظهر والمغرب جماعة اختار شمس الأئمة أنه يحث لان لاكثر حكم الكل وعلى ظاهر الجواب لا يحث لانه لم يصلها بل بعضها بجماعة وبعض الشيء ليس بالشيء وهو الظاهر ولو قال عبده حران أدرك الظهر فانه يحث بأدراك ركعة لان ادراك الشيء بأدراك آخره يقال أدرك أيامه أي آخرها كذا في الكافي وفي الخلاصة يحث بأدراكه في التشهد (ويتطوع قبل الفرض) بمؤكد وغيره مقيما أو مسافرا (ان أمن فوت الوقت) ولو منفردا فانه اشترعت قبلها لقطع طمع الشيطان فانه يقول من لم يطعن في ترك ما لم يكتب عليه فكيف يطعن في ترك ما كتب عليه والمنفرد في ذلك أحوج وهو اصح والاخذ به أحوط لتكميل نقصها في حقنا أما في حقه صلى الله عليه وسلم فزيادة الدرجات ادخاله في صلاته ولا طمع للشيطان فيها (والا) أي وان لم يامن بان يفوته الوقت أو الجماعة بالتغفل أو ازاله نجس قليل (فلا) يتطوع ولا يغسل لان الاشتغال بما يفوت الاداء لا يجوز وان كان يدرك جماعة أخرى فالأفضل غسل ثوبه واستقبال الصلاة لتكون بحجة اتفاقا (ومن أدرك امامه راكعا فكبّر ووقف حتى رفع الامام رأسه) من الركوع أولم يقف بل انحط بمعددا ساجدا فرفع الامام رأسه قبل ركوع المؤتم (لم يدرك الركعة) كما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما فكان الشرط لادراك الركعة امام مشاركة الامام في جزء من القيام أو جزء مما له حكم القيام وهو الركوع ولا يشترط تكبيره لان الاحرام والركوع ولو كبر بنوى الركوع لا الافتتاح جازت ولغت نيته واذا وجد الامام ساجدا يجب مشاركته فيه فيحضر ساجدا وان لم يحسب له من صلاته فلوركع وحده ثم شاركه في السجدة تين لا تنفس صلاته ولا يحسب له ذلك وان لم يشاركه الا في الثانية بطلت صلاته والفرق انه في الاولى لم يزد الاركوعا وزادته لا تضر وفي الثانية زاد ركعة وهي مفسدة ولو أدركه جالسا للعود الاخير واستمر قائما وقرأ أو جحد قبل فراغ الامام من التشهد لا يكون معتبرا (وان ركع) المقتدى (قبل امامه) وكان ركوعه (بعد قراءة الامام ما تجوز به الصلاة) وهو آية (فادركه امامه فيه) أي في ركوعه (صح) ركوعه وكره لوجود المشاركة والمساواة (والا) أي وان لم يدركه الامام أو أدركه لكن لم يكن قرأ المفروض قبل ركوع المقتدى (لا) يصح ركوعه لكونه قبل أو انه فيلزمه ان يركع بعده ثانيا وان لم يفعل وانصرف من صلاته بطلت ولو سجد قبل امامه ان كان بعد رفع الامام من الركوع ثم شاركه الامام في السجود صح وان كان قبل رفع الامام من الركوع روى عن أبي حنيفة رحمه الله لا يميزه لانه قبل او انه في حق الامام فكذا في حقه لانه تبع له ولو اطال الامام السجود فرفع المقتدى ثم سجدوا الامام ساجدا ونوى الثانية والمتابعة تكون عن الاولى كاللونها اولم تذكر له نية ترجيح المتابعة وان نوى الثانية لا غير كانت عن الثانية فان أدرك الامام فيها حثت وعلى قياس المروي عن الامام في السجود قبل رفع الامام يجب ان لا يجوز لكونه قبل او انه كما تقدم (وكره خروجه من مسجد اذن فيه) أو في غيره (حتى يصلي) لقوله صلى الله عليه وسلم

وان لم يامن تركها ولم تقض سنة الفجر الا بقوتها مع الفرض وقضى السنة التي قبل الظهر في وقته قبل شفيعه ولم يصل الظهر جماعة بأدراك ركعة بل أدرك فضلها واختلف في مدرك الثلاث ويتطوع قبل الفرض ان أمن فوت الوقت والا فلا ومن أدرك امامه راكعا فكبّر ووقف حتى رفع الامام رأسه لم يدرك الركعة وان ركع قبل امامه بعد قراءة الامام ما تجوز به الصلاة فادركه امامه فيه صح والا لا وكره خروجه من مسجد اذن فيه حتى يصلي

لا يخرج من المسجد بعد النداء الا منافق أو رجل يخرج لحاجة يريد الر كوع (الا اذا كان مقيم جماعة أخرى) كامام ومؤذن مسجد آخر لانه تكميل معنى (وان خرج بعد صلاته منفردا لا يكره) لانه قد اجاب داعي الله همة فلا يجب عليه ثانيا (الا) انه يكره خروجه (اذا اقيمت الجماعة قبل خروجه في الظهر و) في (العشاء) لانه يجوز النقل فيه مامع الامام اثلايتهم بمخالفة الجماعة كالخوارج والشيعه وقد قال صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقفن مواقف التهم (فيقتدى فيها) أى الظهر والعشاء (متنفلا) لدفع التهمة عنه ويكره جلوسه من غير اقتداء لمخالفة الجماعة بخلاف الصبح والعصر والمغرب لانه لا يتنفل مع الامام فيها في ظاهر الرواية واتمامها أربعا أولى من موافقته وروى فسادها بالسلام معه فيقتضى أربعا كما لو نذر ثلاثا يلزمه أربع (ولا يصلي بعد صلاة مثلها) هذا لفظ الحديث قبل معناه لا يصلي ركعتين بقراءة وركعتين بغير قراءة وقيل نهوا عن الاعادة لطلب الآخر وقبل نهى عن الاعادة بمجرد توهم الفساد لدفع الوسوسة وقيل نهى عن تكرار الجماعة في المسجد على الهيئة الاولى أو عن اعادة الفرائض مخافة الخلط في المؤدى

باب سجود السهو

من اضافة الحكم الى السبب والسهو الغفلة (يجب) لانه ضمان فائت وهو لا يكون الا واجبا وهو الصحيح وقيل يسن وجه الصحيح انه يرفع الواجب من قراءة التشهد والسلام ولا يرفع القعدة لانها ركن حتى لو سلم من غير اعادتها ولم يسلم بحت صلاته مع النقصان وأما السجدة الصليبية والتلاوة في كل رفع القعود فيفترض اعادته ويجب (سجدتان) لانه صلى الله عليه وسلم سجد سجدتين للسهو وهو جالس بعد التسليم وعمل به الا كابر من العجاجة والتابعين (بتشهد وتسليم) لما ذكرنا وباتى فيه بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء على المختار (لترك واجب) بتقديم أو تأخير أو زيادة ونقص لانه سنة لان الصلاة لا توصف بالنقصان على الاطلاق بترك السنة وأما الفرض فيفوت لقواته الاصل لا الوصف فلا يجبر بغيره (سهوا) بتقديم أو تأخير أو زيادة أو نقص لما روينا والمتعد لا يستحق الا التاغيب باعادة صلاته لجبر خلاها (وان تكرر) بالاجماع كترك الفاتحة والاطمئنان في الر كوع والسجود والجلوس الاول وتأخير القيام للثالثة بزيادة قدر ادر كركن ولو ساكنا (وان كان تركه) الواجب (عمدا ثم وجب) عليه (اعادة الصلاة) تغليظا عليه (لجبر نقصها) فتكون مكمله وسقط الفرض بالاول وقبل تكون الثانية فرضا فهي المسقطة (ولا يسجد في) الترك (العمد للسهو) لانه اقوى (قيل الا في ثلاث) مسائل (ترك القعود الاول) عمدا (أو تأخير سجدة من الر كعة الاولى) عمدا (الى آخر الصلاة) الثالثة (نفكره عمدا حتى شغله عن) مقدار (ركن) سئل فخر الاسلام البدعي كيف يجب بالعمد قال ذاك سجود العذر لا سجود السهو (ويسن الاتيان بسجود السهو بعد السلام) في ظاهر الرواية وقيل يجب فعله بعد السلام وجه الظاهر ما روته (ويكتفي بتسليم واحدة) قاله شيخ الاسلام وعامة المشايخ وهو الا ضمن للاحتياط والاحسن ويكون (عن يمينه) لانه المعهود به يحصل التحليل فلا حاجة الى غيره خصوصا وقد قال شيخ الاسلام خواهر زاده لا يأتى بسجود السهو بعد التسليمتين لان ذلك بمنزلة الكلام (في الاصح) وقيل تلقاء وجهه فراق بين سلام القطع وسلام السهو قاله فخر الاسلام في الهداية ويأتى بتسليمتين هو الصحيح ولكن علمت ان الاحوط بعد تسليمية والمنع من فعله بعد تسليمتين فكان الاعدل الاصح (فان سجدة قبل السلام كره تنزيها) ولا يعيده لانه مجتهد فيه فكان جائزا ولم يقل أحد بتكراره وان كان امامه يراه قبل السلام تابعه كما يتابعه في قنوت رمضان بعد الر كوع (ويسقط سجود السهو بطولوع الشمس بعد السلام في) صلاة (الفجر) ويخرج وقت الجمعة والعيد لفوات شرط الصحة (و) كذا يسقط لو سلم قبيل (اجرارها) أى تغيير الشمس (في العصر) تحريزا عن المكره (و) يسقط (بوجود ما يمنع البناء بعد السلام) كحدث عمدا وعمل مناف لفوات الشرط (ويلزم المأموم) السجود مع الامام (بسهو امامه) لانه صلى الله عليه وسلم سجد وسجد القوم معه وان اقتدى به بعد سهوه وان لم يدرك الا ثابتهما لا يقضى الاولى كما لو تركتهما الامام وأقتدى به بعدهما لا يقضيهما (لا بسهوه) لانه لو سجد وحده كان مخالفا لامامه ولو تابعه الامام ينقلب التبعية أصلا فلا يسجد أصلا قال صلى الله عليه وسلم الامام لكم ضامن يرفع عنكم سهوكم وقراءتكم (ويسجد المسبوق مع امامه) لا لزام متابعته (ثم يقوم لقضاء ما سبق به) واللاحق بعد اتمامه

الا اذا كان مقيم جماعة أخرى وان خرج بعد صلاته منفردا ويكره الا اذا اقيمت الجماعة قبل خروجه في الظهر والعشاء فيقتدى فيها بمتنفلا ولا يصلي بعد صلاة مثلها

باب سجود السهو يجب سجدتان بتشهد وتسليم لترك واجب سهوا وان تكرر وان كان تركه عمدا ثم وجب اعادة الصلاة لجبر نقصها ولا يسجد في العمد للسهو قيل الا في ثلاث ترك القعود الاول أو تأخير سجدة من الر كعة الاولى الى آخر الصلاة ونفكره عمدا حتى شغله عن ركن ويسن الاتيان بسجود السهو بعد السلام ويكتفي بتسليم واحدة عن يمينه في الاصح فان سجد قبل السلام كره تنزيها ويسقط سجود السهو بطولوع الشمس بعد السلام في الفجر واجرارها في العصر وبوجود ما يمنع البناء بعد السلام ويلزم المأموم بسهو امامه لا بسهوه ويسجد المسبوق مع امامه ثم يقوم لقضاء ما سبق به

وينبغي أن يكتسب المسبوق بقدر ما يعلم أنه لا سهو عليه وله أن يقوم قبل سلامه بعد قعوده قدر التشهد في مواضع خوف مضي مدة المسح وخروج الوقت لذي عذر وجعة وعيد وجهر وهي رالناس بين يديه إلى قضاء ما سبق به ولا ينتظر سلامه (ولو سها المسبوق فيما يقضيه سجدة) أي لسهو (أيضا) ولا يجزئه عنه سجوده مع الإمام وتكراره وإن لم يشرع في صلاة واحدة باعتبار أن صلاته كصلاتين حكما لأنه منفرد فيما يقضيه ولو لم يكن تابع إمامه كفاه سجدة ثان وان سلم مع الإمام مقارنا له أو قبله ساهيا فلا سهو عليه لأنه في حال اقتدائه وان سلم بعده يلزمه السهولة منفردا (لا) أي لا يسجد (اللاحق) وهو من أدرك أول صلاة الإمام وفاته باقيها بعذر كنوم وغفلة وسبق حدث وخوف وهو من الطائفة الأولى لأنه كالمدرك لا يسجد عليه لسهو لو سجد مع الإمام للسهول بحجزه لأنه في غير أوانه في حقه فعلية أعادته إذا فرغ من قضاء ما عليه ولا تقصد صلاته لأنه لم يزد إلا سجدة في حال اقتدائه والمقيم إذا سها في باقي صلاته الأصح لزوم سجود السهولة صار منفردا حكما ويتصور الجلوس عشرين رات في ثلاث ركعات بالسهو وسجود التلاوة وهو ظاهر وبسطه في الأصل (ولا يأتي الإمام بسجود السهوف في الجمعة والعبدان) دفعا للفتنة بكثرة الجماعة وبطلاس صلاة من يرى لزوم المتابعة وفساد الصلاة بتركها (ومن سها) وكان إماما أو منفردا (عن القعود الأول من الفرض) ولو علميا وهو الوتر (عاد إليه) وجوبا (مالم يستوقفا في ظاهر الرواية وهو الأصح) كما في التبيين والبرهان والفتح أصريح قوله صلى الله عليه وسلم إذا قام الإمام في الركعتين فإن ذكر قبل أن يستوي قائما فليجلس وإن استوى قائما فليجلس ويسجد سجدة في السهول وأما أبو داود وفي الهداية والكنز أن كان إلى القيام أقرب لا يعود ولا أعاد (و) إذا سها (المقتدى) فحكمه (كالمقتل) إذا قام (يعود ولو استتم قائما) لحكم المتابعة وكل نقل صلاة على حدة وقعودها فرض في يعود إليه وقيل لا يعود كما فترض قال في التتارخانية هو الصحيح (فإن عاد) من سها عن القعود (وهو إلى القيام أقرب) بأن استوى النصف الأسفل مع الخناء الظهر وهو الأصح في تفسيره (سجد للسهو) لترك الواجب (وإن كان إلى القعود أقرب) بانعدام استواء النصف الأسفل (لا يسجد) سهو (عليه في الأصح) وعليه الأكثر (وإن عاد) الساهي عن القعود الأول إليه (بعد ما استتم قائما) اختلف الصحيح في فساد صلاته وإن سها عن القعود الأخير عاد لم يسجد وسجد لتأخير فرض القعود فإن سجد صار فرضه نفلا وضم سادسة إن شاء وفي العصر ورابعة في الفجر ولا كراهة في الضم فيهما على الصحيح ولا يسجد للسهوف في الأصح وأن قعد الأخير ثم قام عاد وسلم من غير إعادة التشهد

ولو سها المسبوق فيما يقضيه سجدة أيضا لا لا لاحق ولا يأتي الإمام بسجود السهوف في الجمعة والعبدان ومن سها عن القعود الأول من الفرض عاد إليه مالم يستوقفا في ظاهر الرواية وهو الأصح والمقتدى كالمقتل يعود ولو استتم قائما عاد وهو إلى القيام أقرب يسجد للسهو وإن كان إلى القعود أقرب لا يسجد عليه في الأصح وإن عاد بعدما استتم قائما اختلف الصحيح في فساد صلاته وإن سها عن القعود الأخير عاد لم يسجد وسجد لتأخير فرض القعود فإن سجد صار فرضه نفلا وضم سادسة إن شاء وفي العصر ورابعة في الفجر ولا كراهة في الضم فيهما على الصحيح ولا يسجد للسهوف في الأصح وأن قعد الأخير ثم قام عاد وسلم من غير إعادة التشهد

وقال الناطقي رحمه الله واذا مضى على نافلتها الزائدة فالصحيح أن القوم لا يتبعونه لانه لا اتماع في البدعة
وينظرونه قعودا فان عاد قبل تقييده الزائدة بسجدة اتبعوه في السلام (فان سجد) سلموا للرجال و (لم
يبطل فرضه) لوجود الجلوس الاخير (وضم) استحبابا و قيل وجوبا (اليها) أي الى الزائدة ركعة (أخرى)
في المختار (لتصير الزائدتان له نافله) ولا تنوب عن سنة الفرض في الصحيح لان المواظبة عليها تحريمة
مبتدأة ولو اقتدى به أحد يصلي سنا عند محمد لانه المؤدى بهذه التحريمة وعندهما ركعتين لانه استحكم
خروجه عن الفرض ولا قضاء عليه لو أفسد عند محمد كإمانه وقضى ركعتين عندهما وعليه الفتوى لان
السقوط بعارض يخص الامام (وسجد للسهو) لتأخير السلام (ولو سجد للسهو في شفع التطوع لم يبين شفعا
آخر عليه استحبابا) لان البناء يبطل سجوده للسهو بلا ضرورة لوقوعه في وسط الصلاة (فان بنى) صح بقاء
التحرية و (أعاد سجود السهو في المختار) وهو الاصح لبطان الاول بما طرأ عليه من البناء وقيدنا بالمطوع
لان المسافر اذا نوى الإقامة بعد سجوده للسهو يبنى صحيحا لفرضه ويبعد سجود السهو لبطان ذلك بالبناء
(ولو سلم من عليه) سجود (سهو) فاقتدى به غيره صح ان سجد (السهو) لعوده لحرمه الصلاة لان
خروجه كان موقوفا و يتابعه المقتدى في السجود ولا يعيده في آخر صلاته وان وقع في خلالها لانه آخر صلاته
حكمنا حقيقة لامامه كما تقدم (والا) أي وان لم يسجد الساهي (فلا يصح) الاقتداء به لتبين خروجه من
الصلاة حين سلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف خلافا لمحمد وزفر وغيره بحجة اقتدائه عندهما
لا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وفي انتقاض الطهارة ببقائه (ويسجد للسهو) وجوبا (وان سلم عامدا)
مریدا (للقطع) لان مجرد نية تغيير المشروع لا تبطله ولا تعتبر مع سلام غير مستحق وهو ذكر في سجود السهو
لبقاء حرمة الصلاة (الم يبقول عن القبلة أو يتكلم) لا بطلانها التحريمة قيل التحول لا يضره ما لم يخرج
من المسجد أو يتكلم وسلام من عليه سجدة صليبة أو فرض منذ كرا يبطل لوجوده في حقيقة الصلاة
وتقر بعبارة مبسطة في الاصل (توهم) الوهم رجحان جهة الخطأ والظن رجحان جهة الصواب (مصل
رباعية) فريضة (أو ثلاثية) ولو ترا (أنه أتمها فسلم ثم علم) قبل ان ياتيه بمناف (أنه صلى ركعتين) أو علم أنه
ترك سجدة صليبة أو ثلاثية (أتمها) بفعل متركه (وسجد للسهو) لبقاء حرمة الصلاة بخلاف السلام على ظن
أنه مسافر أو نحوه كما تقدم (وان طال تفكره) يتيقن المتروك (ولم يسلم حتى استيقن) المتروك (ان كان) زمن
التفكير زائدا عن التشهد (قدر أداء ركعتين) وجب عليه سجود السهو (لتأخيره واجب القيام للثالثة) (والا)
أي ان لم يكن تفكره قدر أداء ركعتين (لا) يسجد لكونه عفوا (فصل في الشك في الصلاة والطهارة
تبطل الصلاة بالشك) وهو تساوى الامر من (في عدد ركعاتها) كترده بين ثلاث وستين (اذا كان) ذلك
الشك (قبل اكتمالها) كان أيضا (هو) أي الشك (أول ما عرض له من الشك) بعد بلوغه في صلاة ما وهذا
قول أكثر المشايخ وقال نفع الاسلام أول ما عرض له في هذه الصلاة واختاره ابن الفضل وذهب الامام
السرخسي الى ان معناه أن السهو ليس عادة له وليس المراد أنه لم يسه قط فحكمه حكم من ابتداء الشك
فلذلك قال (أو كان الشك غير عادة) فتبطل به لقوله صلى الله عليه وسلم اذا شك أحدكم في صلاته أنه لم
صلى فليستقبل الصلاة وقد جل على ما اذا كان أول شك عرض له لما سئذ كره من الرواية الاخرى ولقدرته
على اسقاط ما عليه يتيقن كالمشك أن صلى أول يوم يصلى والوقت باق يلزمه أن يصلى (فلو شك بعد سلامه) أو
قعوده قدر التشهد قبل السلام في عدد الركعات (لا يعتبر) شكه فلا شيء عليه جلا لخاله على الصلاح
(الا ان) كان قد (تيقن بالترك) فيما ياتي بمتركه ولو أخبره عدل بعد السلام انه نقض ركعة وعند المصلي أنه
أتم لا يلتفت الى اخباره ولو أخبره عدلان لا يعتبر شكه وعليه الاخذ بقولهما ولو اختلف الامام والمؤمنون
ان كان على يقين لا يأخذ بقولهما ولا يأخذ به وان كان معه بعضهم أخذ بقوله (وان كثر الشك) تحرى
و (عمل) أي أخذ (بغالب ظنه) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا شك أحدكم فليحذر الصواب فليتم عليه وحل
على ما اذا كثر الشك للرواية السابقة (فان لم يغلب له ظن أخذ بالاقل) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا سها
أحدكم في صلاته فلم يدرك واحدة صلى أو ثنتين فليكن على واحدة فان لم يدرك ثنتين صلى أو ثلاثا فليكن على ثنتين
فان لم يدرك ثلاثا صلى أو أربع فليكن على ثلاث وسجد سجدتين قبل أن يسلم يعني للسهو فلما ثبت عندهم

فان سجد لم يبطل فرضه
وضم اليها أخرى لتصير
الزائدتان له نافله وسجد
للسهو في شفع التطوع لم
يبن شفعا آخر عليه استحبابا
فان بنى أعاد سجود السهو
في المختار ولو سلم من عليه
سهو فاقتدى به غيره صح
ان يسجد للسهو والا فلا
يصح ويسجد للسهو وان
سلم عامدا للقطع ما لم يقول
عن القبلة أو يتكلم توهم
مصل رباعية أو ثلاثية أنه
أتمها فسلم ثم علم انه صلى
ركعتين أتمها وسجد للسهو
وان طال تفكره ولم يسلم
حتى استيقن ان كان قدر
أداء ركعتين وجب عليه سجود
السهو والا فلا فصل في
الشك في تبطل الصلاة
بالشك في عدد ركعاتها
اذا كان قبل اكتمالها وهو
أول ما عرض له من الشك
أو كان الشك غير عادة فلو
شك بعد سلامه لا يعتبر الا
ان يتيقن بالترك وان كثر
الشك عمل بغالب ظنه
فان لم يغلب له ظن أخذ
بالاقل

كل الروايات الثلاث التي زويتها في المسائل الثلاث سلكوا فيها طريق الجمع بجملة كل منها على محمل
 يتجه له عليه كما في فتح القدير (وقعد) وتشهد (بعد كل ركعة ظنها آخر صلاته) ثلاثا يصير تاركا فرض
 القعدة مع تسرط طريق بوصله الى يقين عدم تركها وكذا كل قعود ظنه واجبا يقعد **نقطة** شك في
 الحدث وتيقن الطهارة فهو متطهر وبالقلب محدث وشك في بعض وضوئه وهو أول ما عرض له غسل
 ذلك الموضع وان كثر شكه لا يلتفت اليه وكذا الوشل أنه كبر للافتتاح وهو في الصلاة وأنه أصابته نجاسة
 أو أحدث أو مسح رأسه أم لا فان كان أول ما عرض استقبال وان كثر يعضى وفي العتابة لو شك هل كبر قبل
 ان كان في الركعة الاولى يعيده وان كان في الثانية لا **باب سجود التلاوة**

من اضافة الحكم الى سببه وهو الاصل في الاضافة لانها الاختصاص وأقوى وجوه اختصاص المسبب
 بالسبب لانه حادث به وشرطها الطهارة عن الحدث والخبث ولا يجوز لها التيمم بلا عذر واستقبال القبلة وستر
 العورة وركنها وضع الجبهة على الارض وصفتها الوجوب على الفور في الصلاة وعلى التراخي ان كانت غير
 صلاتية وحكمها سقوط الواجب في الدنيا وبيل الثواب في العقبى ثم شرع في بيان السبب فقال (سببه
 التلاوة على التالي) اتفاقا (و) على (السامع في الصحيح) والسماع شرط عمل التلاوة في حقه فالاصم اذا تلاها
 ولم يسمع وجب عليه السجدة (وهو) أي سجود التلاوة (واجب) لانه اما امر صريح به أو تضمن استكاف
 الكفار عنه أو امتثال الانبياء وكل منها واجب (على التراخي) عند محذور واية عن الامام وهو اختيار وعند
 أبي يوسف وهو رواية عن الامام يجب على الفور (ان لم تكن) وجبت بتلاوته (في الصلاة) لانها صارت
 جزءا من الصلاة لا يقضى خارجها فتجب فوريتها فيها وغيرها تجب موسعا (و) لكن (كره تأخيرها) السجود
 عن وقت التلاوة في الاصح اذا لم يكن مكرها لانه بطول الزمان قد ينساها فيكره تأخيرها (تزيها ووجب)
 السجود (على من تلاه) مكلفا بالصلاة وليس مقتديا بقوله غير ركوع وسجود وتشهد لله بحج فيها عن القراءة
 (ولو) تلاها (بالفارسية) اتفاقا فهم أولم يفهم لكونها قرا تأمن وجهه (وقراءة حرف السجدة مع كلمة قبله أو
 بعده من آيتها) توجب السجود (كالاتية) المقررة بتمامها (في الصحيح) وقيل لا يجب الا ان يقرأ أكثر آية
 السجدة وفي مختصر الجهر لوقر أو سجد وسكت ولم يقرأ أو اقترب يلزمه السجدة (وآياتها أربع عشرة آية) فتجب
 السجدة (في الاعراف) عند قوله تعالى (ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسجدونه وله يسجدون)
 (وفي الرعد) (والله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والآصال) والنخل (والله يسجد
 ما في السموات وما في الارض من دابة والملائكة وهم لا يستكبرون يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون
 ما يؤمرون) (والاسراء) (ان الذين أوتوا العلم من قبله اذ يتلى عليهم يخرون للاذقان سجدا ويقولون سبحان
 ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا يخرون للاذقان فيكونون خاشعا) (ومريم) (ولئلك الذين أنعم الله
 عليهم من النبيين من ذرية آدم ومن حملنا مع نوح ومن ذرية ابراهيم واسرائيل ومن هدينا واجتبتنا اذا
 تتلى عليهم آيات الرحمن خروا سجدا وبكيا) (والج) (لم تر ان الله يسجد له من في السموات ومن في الارض
 والشمس والقمر والنجوم والجن والانس وكثير حق عليه العذاب ومن بين
 الله فخاله من مكرم ان الله يفعل ما يشاء) والفرقان (واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن انسجدنا
 تامرنا وزادهم نفورا) (النمل) (لا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السموات والارض ويعلم ما تخفون
 وما يعلنون الله لا اله الا الله هو رب العرش العظيم) هذا على قواعد العامة بالتشديد وعند قوله تعالى الا
 بالسجدة وعلى قراءة الكسائي بالتخفيف وفي المجتبى قال الفراء انما تجب السجدة في النمل على قراءة
 الكسائي أي بالتخفيف وينبغي أن لا تجب بالتشديد لان معناها زين لهم الشيطان أن لا يسجدوا والاصح
 هو الوجوب على القراءةين لانه كتب في مصحف عثمان رضي الله عنه كذا في الذرية (والسجدة) (انما يؤمن
 بآياتنا الذين اذا ذكروا سجدوا وسجدوا بحمد ربهم وهو لا يستكبرون) (وص) (وظن داود انما افتناه
 فاستغفر ربنا وخرا كعاوانا بذغفرنا له ذلك وان له عندنا لآلتي وحسن ما ب) وهذا هو الاولى مما قال
 الزيلعي تجب عند قوله تعالى وخرا كعاوانا بذغفرنا له ذلك وان له عندنا لآلتي وحسن ما ب لما ذكره
 (وحم السجدة) فان استكبروا فالذين عند ربك يسجدون له بالليل والنهار وهم لا يسأمون من قوله تعالى

وقعد بعد كل ركعة ظنها
 آخر صلاته

باب سجود التلاوة
 سببه التلاوة على التالي
 والسماع في الصحيح وهو
 واجب على التراخي ان لم
 تكون في الصلاة وكره
 تأخيرها تزيها ووجب على
 من تلاه ولو بالفارسية
 وقراءة حرف السجدة مع
 كلمة قبله أو بعده من آيتها
 كالاتية في الصحيح وآيتها
 أربع عشرة آية في الاعراف
 وفي الرعد والنمل والاسراء
 ومريم والحج والفرقان
 والنمل والسجدة وص وحم
 السجدة

(ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن ان كنتم اياه تعبدون فان استكبروا فالذين عند ربك يسجدون له بالليل والنهار وهم لا يسأمون وهذا على مذهبننا وهو المروي عن ابن عباس ووائل ابن جبر وعند الشافعي رحمه الله عند قوله تعالى ان كنتم اياه تعبدون وهو مذهب علي ومروي عن ابن مسعود وابن عمر ورجح ائمتنا الاول اخذوا بالاحتياط عند اختلاف مذاهب الصحابة فان السجدة لو وجبت عند قوله تعالى تعبدون فالتأخير الى قوله تعالى لا يسأمون لا يضر ويخرج عن الواجب ولو وجبت عند قوله تعالى لا يسأمون لكانت السجدة المرادة قبله حاصلة قبل وجوبها ووجوب سبب وجوبها فيوجب نقصا في الصلاة لو كانت صلاتية ولا تنقص فيما قلناه أصلا وهذا هو اماره التبخر في الفقه كذا في الجرح عن البدائع ففيما قلته قبله في ص كذلك والايار من التناقض وهذا هو الوجه الذي وعدنا به (و) في (النجم) عند قوله (في هذا الحديث تعجبون وتفخكون ولا تسكون وأنتم سامدون فاسجدوا لله واعبدوا) (و) في اذا السماء (انشقت) عند قوله تعالى (فالمسلم لا يؤمنون واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون) (و) في (اقرأ) باسم ربك عند قوله تعالى (كلا لا تطعه واسجد واقترب) ونذكر فائدة هذا الجمع ايضا (و) يجب السجود على من سمع (التلاوة العربية) (وان لم يقصد السماع) فهم اول يفهم مروي عن اكابر الصحابة (الا) انه استثنى (الحائض والنفساء) فلا تجب عليهما مبتلا وتهما وسماعهما شيئا وتجيب بالسماع منهما ومن الجنب كما تجيب على الجنب وسماعهما من كافرو وصبي مميز (و) الا (الامام والمقتدى به) فلا تجب عليهما بالسماع من مقتد بالامام السماع او بامام آخر وتجيب على من ليس في الصلاة بسماعه من المقتدى على الاصح (ولو سمعوها) أي المقتدون والامام (من غيره) أي غير المأموم (سجدوا بعد الصلاة) لتحقق السبب وزوال المانع من فعلها في الصلاة (ولو سجدوا فيها لم تجزهم) لتقصاها (ولم تقصد صلاتهم) لانها من جنسها (في ظاهر الرواية) وهو الصحيح (وتجب) السجدة (بسماع) القراءة باللغة (الفارسية) ان فهمها على المعتد (وهذا عندهما) وتجيب عليه عند أبي حنيفة وان لم يفهم معناها اذا اخبر بانها آية سجدة ومبنى الخلاف على أن الفارسية قرآن من كل وجه أو من وجه واحد واذا فهم تجب احتياطا (واختلف التحميم في وجوبها) على السماع (بالسماع من نائم أو مجنون) ذكر شيخ الاسلام أنه لا يجب لعدم صحة التلاوة بفقد التمييز وفي التارخانية سمعها من نائم قبل تجب والصحيح أنها لا تجب وفي الخاتبة الصحيح هو الوجوب وفي الخلاصة سمعها من طير لا تجب هو المختار ومن نائم الصحيح أنها تجب ومثله قاضيان واذا اخبر انه قراها في نومه تجب عليه وهو الاصح وفي الهداية لا يلزمه هو الصحيح وقراءة السكران موجبة عليه وعلى السماع والابن والاصم وكتاب السجدة لا تجب برؤية من سجدوا والكتابة لعدم التلاوة والسماع (ولا تجب) سجدة التلاوة (بسماعها من الطير) على الصحيح وقيل تجب وفي الحق هو الصحيح لانه سمع كلام الله وكذا الخلاف بسماعها من الفرد المعلم (و) لا تجب بسماعها من (الصدى) وهو ما يبيك مثل صوتك في الجبال والهمجاري ونحوها (وتؤدي بركوع أو سجود) كائنين (في الصلاة غير ركوع الصلاة) غير (سجودها) والسجود افضل لانه تحصيل قربتين صورة الواجب ومعناه بالركوع المعنى وهو الخضوع واذا كانت آخر تلاوته ينبغي ان يقرأ ولو آيتين من سورة اخرى بعد قيامه منها حتى لا يصير بانبا للركوع على السجود ولو ركع بمجرد قيامه منها كره (ويجزئ عنها) أي عن سجدة التلاوة (ركوع الصلاة ان نواها) أي نودي اداءها فيه نص عليه محمد لان معنى التعظيم فيها واحد وينبغي ذلك للامام مع كثرة القوم احوال المخافة حتى لا يؤدي الى التخليط (و) يجزئ عنها ايضا (سجودها) أي سجود الصلاة (وان لم ينوها) أي التلاوة (اذا لم ينقطع فور التلاوة) وانقطاعه (ب) أن يقرأ (أكثر من آيتين) بعد آية سجدة التلاوة بالاجماع وقال شمس الأئمة الحلواني لا ينقطع الفور ما يقرأ أكثر من ثلاث آيات وقال الكمال ان قول شمس الأئمة هو الرواية هو تنبيه مهم (اذا انقطع فور التلاوة) صارت دينافلا بد من فعلها بنية فيأتى لها بسجود او ركوع خاص قال المحقق الكمال بن الهمام رحمه الله تعالى فان قلت قد قالوا ان تاديتها في ضمن الركوع هو القياس والاستحسان عدمه والقياس هنا مقدم على الاستحسان فاستغنى بكشف هذا المقام للجواب أن مرادهم من الاستحسان ما خفي من المعاني التي يناط بها الحكم ومن القياس وما كان ظاهرا متبادرا فظهر من هذا

والنجم وانشقت واقرأ
ويجب السجود على من سمع
وان لم يقصد السماع الا
الحائض والنفساء والامام
والمقتدى به ولو سمعوها
من غيره سجدوا وبعد
الصلاة ولو سجدوا فيها لم
تجزهم ولم تقصد صلاتهم
في ظاهر الرواية وتجيب
بسماع الفارسية ان فهمها
على المعتد واختلف
التحميم في وجوبها بالسماع
من نائم أو مجنون ولا تجب
بسماعها من الطير
والصدى وتؤدي بركوع
أو سجود في الصلاة غير
ركوع الصلاة وسجودها
ويجزئ عنها ركوع الصلاة
ان نواها وسجودها وان لم
ينوها اذا لم ينقطع فور
التلاوة أكثر من آيتين

ان الاستحسان لا يقابل بالقياس المحدد وفي الاصول بل هو أعم منه فقد يكون الاستحسان بالنص وقد يكون بالضرورة وقد يكون بالقياس اذا كان قياس آخر متبادر او ذلك خفي وهو القياس الصحيح فيسمى الخفي استحسانا بالنسبة الى ذلك المتبادر فثبت به أن مسمى الاستحسان في بعض الصور هو القياس الصحيح ويسمى مقابله قياسا باعتبار الشبه وبسبب كون القياس المقابل لما ظهر بالنسبة الى الاستحسان ظن محمد ابن سلمة أن الصلوية هي التي تقوم مقام سجدة التلاوة لا الركوع فكان القياس على قوله أن تقوم الصلوية وفي الاستحسان لا تقوم بل الركوع لان سقوط السجدة بالسجدة أمر ظاهر فكان هو القياس وفي الاستحسان لا يجوز لان السجدة قائمة مقام نفسها فلا تقوم مقام غيرها كصوم يوم من رمضان لا يقوم عن نفسه وعن قضاء يوم آخر فصح أن القياس وهو الأمر الظاهر هنا مقدم على الاستحسان بخلاف قيام الركوع مقامها فان القياس يابى الجواز لانه الظاهر وفي الاستحسان يجوز وهو الخفي فكان حينئذ ممن تقديم الاستحسان لا القياس لكن عامة المشايخ على أن الركوع هو القائم مقامها كذا ذكره محمد رحمه الله في الكتاب فانه قال قلت فان أراد أن يركع بالسجدة نفسها هل يجوز ذلك قال أما في القياس فالركعة في ذلك والسجدة سواء لان كل ذلك صلاة وأما في الاستحسان فينبغي له أن يسجد وبالقياس نأخذ هذا لفظ محمد رحمه القياس ما ذكره محمد أن معنى التعظيم فيه ما واحد فكان في حصول التعظيم بهما جنسا واحدا والحاجة الى تعظيم الله اما اقتداء بمن عظم واما مخالفة لمن استكبر فكان الظاهر هو الجواز ووجه الاستحسان ان الواجب هو التعظيم بجهة مخصوصة وهي السجود بدليل أنه لو لم يركع على الفور حتى طالت القراءة ثم نوى بالركوع أن يقع عن السجدة لا يجوز ثم أخذوا بالقياس لقوة دليله وذلك لما روى عن ابن مسعود وابن عمر أنهما كانا أجازا أن يركع عن السجود في الصلاة ولم يركع عن غيرهما خلافا له فلذا قدم القياس فانه لا ترجع للخفي لخفاؤه ولا للظاهر لظهوره بل يرجع في الترجيح الى ما اقترن بهما من المعاني ففي قوى الخفي أخذوا به أو الظاهر أخذوا به غير ان استقرارهم أوجب قلة قوة الظاهر المتبادر بالنسبة الى الخفي المعارض له فلذا حصر واما موضع تقديم القياس على الاستحسان في بضعة عشر موضعا تعرف في الاصول هذا أحدها ولا حصر لمقابله اهـ (ولو سمع) آية السجدة (من امام فلم يأت به) أصلا (او اثم) به (في ركعة أخرى) غير الذي تلا الآية فيها وسجد له الامام (سجد) السامع سجودا (خارج الصلاة) لتحقيق السبب وهو التلاوة المزمعة أو السماع من تلاوة صحيحة على اختلاف المشايخ في السبب وقوله (في الظاهر) متعلق بالمسئلة الاخيرة صونها عن الضياع وللصلاة عن الزائد وأشار في بعض النسخ الى أنها تسقط عنه بالاقتداء في غير ركعتي ابتداء على أنها صلوية (وان اثم) السامع (قبل سجود امامه لها سجد معه) لوجود السبب وعدم المانع (فان اقتدى) السامع (به) اي بالامام (بعد سجودها) وكان اقتداؤها (في ركعتي صار) السامع (مدركا لها) أي للسجدة (حكما) بادراك ركعتيها فيصير مؤديا لها حكما (فلا يسجد لها أصلا) باتفاق الروايات لانه لا يمكنه أن يسجد لها في الصلاة لما فيه من مخالفة الامام ولا بعد فراغه منها لأنها صلوية (ولم تنقض الصلاة خارجها) لان لها مزية فلا تتأدى بناقص وعليه التوبة لانه يتعمد تركها كالجمعة لفوات الشرط اذا لم تقصد الصلاة بغير حيز ونقاس فاذا فسدت به فعليه السجدة خارجها البقاء مجرد التلاوة فلم تكن صلوية ولو أداهما فيها ثم فسدت لا يعيد السجدة لان المفسد لا يبطل جميع أجزاء الصلاة وانما يفسد الجزء المقارن فيمنع البناء عليه والحائض تسقط عنها السجدة بالحيز كالصلاة وفي حكمها النفساء (ولولا) آية (خارج الصلاة فسجد) لها (ثم) دخل في الصلاة (أعاد) تلاوتها (فيها) أي في الصلاة في مجلسه (سجد) سجدة (أخرى) لعدم تبعيتها للخارجية لقوة الصلوية (وان لم يسجد أولا) حين تلاوة سمع خارج الصلاة (كفته) سجدة (واحدة) وهي الصلوية عن التلاوة لتوثرها (في ظاهر الرواية) واذا تبدل المجلس بنحو أكل لزم سجدة ثان وكذا اذا سجد في الصلاة ثم أعادها بعد سلامه يسجد أخرى في ظاهر الرواية لعدم بقاء الصلوية حكما (كن كررها) أي الآية الواحدة (في مجلس واحد) حيث تكفيه سجدة واحدة سواء كانت في ابتداء التلاوة أو أثنائها أو بعدها للتدخل لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأها على أصحابه مرارا ويسجد مرة وهذا تدخل في السبب لا الحكم فتنبو عما قبلها وبعدها لانه ألبق بالعبادات والتدخل

ولو سمع من امام فلم يأت به
او اثم في ركعة أخرى يسجد
خارج الصلاة في الظاهر
وان اثم قبل سجود امامه
لها سجد معه فان اقتدى به
بعد سجودها في ركعتيها
صار مدركا لها حكما فلا
يسجد لها أصلا ولم تنقض
الصلوات خارجها ولو تلا
خارج الصلاة فسجد ثم
أعاد فيها يسجد أخرى وان
لم يسجد أولا كفته واحدة
في ظاهر الرواية كن كررها
في مجلس واحد

في الحكم لا ينوب الا عن السابق لا اللاحق وهو البقي بالعقوبات فالحمد بعد الشرب والزنا مرارا كاف
لها واذا عاد بعد عليه لانه لا زجر ولم ينزج بالاول (لا) في (مجلسين) لعدم ما يقتضي التداخل (ويتبدل
المجلس بالانتقال منه) بخطوات ثلاث في العهراء والطريق (ولو كان مسديا) في الاصح بان يذهب ويبيده
السدي ويلقى على أعواد مضروبة في الحائط والارض لا الذي يدردولا باسمي دوارية يلقي عليه السدي
وهو حالس أو قائم يحمل (و) يتبدل المجلس (بالانتقال من غصن) شجرة (الى غصن) منها في ظاهر الرواية
وهو النهج (و) يتبدل المجلس في (عوم) أي سباحة (في نهر أو) سباحة في (حوض كبير) ودياسة ودور
حول الرمي لا اختلاف المجلس وقوله (في الاصح) يرجع الى المسائل كلها (ولا يتبدل) مجلس السماع
والتلاوة (بزوايا البيت) الصغير (و) لا يتبدل مجلس التلاوة بزوايا (المسجد ولو) كان (كبيرا) لعمدة
الاقتداء مع اتساع القضاء فيه (ولا) يتبدل مجلس التلاوة والسماع (بسر سقينة) كما لو كانت واقفة (ولا)
يتبدل (بركعة) تكررت فيها التلاوة اتفاقا (و) لا يتبدل (بركعتين) عند أبي يوسف خلافا لمحمد وكذا
الخلافا في الشفع الثاني من الفرض اذا كررها فيه وبتكرارها في الشفع الثاني من سنة الظهر يسجد
ثانيا (و) يتبدل بشرب (شربة أو) كل لقمتين ومشى خطوتين) في العهراء بخلاف الاكثر منها (ولا باتسكا
وقعود وقيام) بدون مشى في العهراء (وركوب ونزول) كائن (في محل تلاوة) كافي الخاتبة (ولا) يتبدل
المجلس (بسر دابته) اذا كررها (مصلبا) لجعل المجلس متحدا ضرورة جواز الصلاة (و) يتكرر الوجوب
على السامع بتبديل مجلسه (و) الحال انه (قد اتحد مجلس الثاني) كان سمع تاليا يمكن فذهب السامع ثم عاد
فسمعه يكررها تكرر على السامع السجود اجماعا (و) لا يتكرر الوجوب على السامع (بعكسه) وهو اتحاد
مجلس السامع واختلاف مجلس الثاني بان تلا فذهب ثم عاد مكررا فسمعه الجالس أيضا تكفيه سجدة
(على الاصح) لان السبب في حقه السماع ولم يتبدل مجلسه (وكره ان يقرأ سورة ويدع آية السجدة) منها لانه
يشبه الاستنكاف عنها (لا) يكره (عكسه) وهو ان يقرأ آية السجدة بالقراءة لانه مبادرة اليها (و) لكن
(نذب ضم آية أو) ضم (اكثر من آية اليها) أي الى آية السجدة لرفع توهم التفضيل (ونذب اخفاؤها)
يعني استحب المشايخ اخفاؤها (عن غير متأهب لها) شفقة على السامعين ان لم يتيها لها (ونذب القيام) لمن
تلاها (ثم السجود لها) روى ذلك عن عائشة رضي الله عنها (و) نذب ان (لا يرفع السامع) عند تلاوتها (رأسه
منها) أي السجدة (قبل) رفع رأس (تاليا) لانه الاصل في ايجابها فيبتدع في أدائها وليس هو حقيقة اقتداء
(و) لذا (لا يؤمر التالي بالتقدم ولا) يؤمر (السامعون بالاصطفاف فيسجدون) معه حيث كانوا (و) كيف
كانوا قاله شيخ الاسلام (وشرط لعمتها) ان تكون (شرائط الصلاة) موجودة (في الساجد الطهارة من
الحدث والخبث وستر العورة واستقبال القبلة وتحريمها عند الاشتباه والنية (الا التهرية) فلا يشترط لان
التكبير سنة فيها وفي التتارخانية عن الحنفية يستحب للتالي او السامع اذا لم يمكنه السجود ان يقول سمعنا
وأطعنا غفرا نك ربنا واليك المصير انتهى يعني ثم يقضيها (وكيفيتها ان يسجد سجدة واحدة) كائنة (بين
تكبيرتين) تكبيرة للوضع وتكبيرة للرفع (هما سنان) كذا قال في مبسوط نغرا الاسلام التكبير ليس
بواجب وصححه في البدائع (بلا رفع يد) اذا تحرر لها والتكبير للانخطاط (ولا تشهد) لعدم وروده (ولا
تسليم) لانه يستدعي سبق التهرية وهي منعدمة وتسبيحها مثل الصلواتية سبحان ربي الاعلى ثلاثا وهو
الاصح وقال الكمال ينبغي ان يقال ذلك في غير النقل وفيه يقول ما شاء مما ورد كسجد وجهي للذي خلقه
وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته أو قوله اللهم اكتب لي عندك بها أجرا وضع عني بها وزرا واجعلها لي
عندك ذخرا وتقبلها مني كما تقبلتها من عبدك داود وان كان خارج الصلاة قال كل ما أثر من ذلك
فصل سجدة الشكر مكرهة عند أبي حنيفة رحمه الله قاله القدوري وقال الكمال وعند أبي حنيفة
وأبي يوسف مادون الركعة ليس بقربة شرعا لا في محل النص وهو سجود التلاوة فلا يكون السجود في غيره
قربة انتهى وعن محمد عن أبي حنيفة أنه كرهه وروى عن أبي حنيفة أنه قال لا أراه شيئا قبل انه لم يرد به
نفي شرعيتها قربة بل أراد نفي وجوبها شكر لعدم احصاء نعم الله تعالى فتكون مباحة ولا يراها شكرا
تاها ونماها لشكر في صلاة ركعتين كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة كذا في السير الكبير

لا يجلسين ويتبدل المجلس
بالانتقال منه ولو كان
مسديا بالانتقال من
غصن الى غصن وعوم في
نهر او حوض كبير في
الاصح ولا يتبدل بزوايا
البيت والمسجد ولو كسيرا
ولا يسر سقينة ولا بركة
وبركعتين وشربة أو كل
لقتين ومشى خطوتين
ولا بان اتسكا وقعود وقيام
وركوب ونزول في محل
تلاوة ولا يسردا بتمصلبا
و يتكرر الوجوب على
السامع بتبديل مجلسه وقد
اتحد مجلس التالي لا بعكسه
على الاصح وكره ان يقرأ
سورة ويدع آية السجدة
لا عكسه ونذب ضم آية أو
اكثر اليها ونذب اخفاؤها
عن غير متأهب لها ونذب
القيام ثم السجود لها ولا يرفع
السامع رأسه منها قبل
تاليها ولا يؤمر التالي
بالتقدم ولا السامعون
بالاصطفاف فيسجدون
كيف كانوا وشرط لعمتها
شرائط الصلاة الا التهرية
وكيفيتها ان يسجد سجدة
واحدة بين تكبيرتين هما
سنان بلا رفع يد ولا تشهد
ولا تسليم
فصل سجدة الشكر
مكرهة عند أبي حنيفة
رحمه الله

وقال الاكثرون أنها ليست بقربة عنده بل هي مكر وهلا يثاب عليها وما روى أنه عليه السلام كان يسجد اذا رأى مبتلى فهو منسوخ (وقالا) أي محمد وأبو يوسف في إحدى الروايتين (عنه هي) أي سجدة الشكر (قربة يثاب عليها) لما روى الستة الا النسائي عن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أتاه امرئ يسره أو بشر به خوساجدا (وهيئتها) ان يكبر مستقبل القبلة ويسجد فيحمد الله ويشكر ويسبح ثم يرفع رأسه مكبرا (مثل سجدة التلاوة) بشرائطها (فائدة مهمة لدفع كل) نازلة (مهمة) ينبغي الاهتمام بتعلمها وتعليمها (قال) الشيخ (الامام) حافظ الحق والملة والدين عبد الله بن أحمد بن محمود (النسفي في كتابه (الكافي) شرح الوافي (من قرأ أي السجدة كلها) وهي التي قصدت جمعها هذه الفائدة وتقرىب الامر مع حكم السجود رجاء فضل الله الكريم الودود * (في مجلس واحد وسجد) تلاوته (لكل) آية (منها) سجدة كفاه الله تعالى (ما أهمه) من أمر دينه وأخبره ونقله عنه أيضا المحقق ابن الهمام وغيره من الشراح رحمهم الله

باب الجمعة

هي من الاجتماع بسكون الميم والقراء يضمنونها وفي المصباح ضم الميم لغة الخجاز وقبحها لغة تميم واسكانها لغة عكيل (صلاة الجمعة فرض عين) بالكسب والسنة والاجماع ونوع من المعنى يكفر جاهد هذا ذلك وقال عليه السلام في حديثه واعلموا أن الله تعالى فرض عليكم الجمعة في يوم هذا في شهرى هذا في مقامى هذا فمن تركها تهاواناها واستخفافا بحقوقها وله امام عادل أو جائر فلا جمع الله شمله ولا يبارك له في أمره إلا فلا صلاة له إلا فلا زكاة له إلا فلا صوم له إلا أن يتوب فمن تاب تاب الله عليه * وقال صلى الله عليه وسلم من ترك ثلاث جمع متواليات من غير عذر طبع الله على قلبه ومن يطبع الله على قلبه يجعله في أسفل درك جهنم والجمعة فرض أكد من الظهر (على) كل (من اجتمع فيه سبعة شرائط) وهي (الذكورة) خروج به النساء (والحرية) خروج به الارقاء (والاقامة) خروج به المسافرين تكون الاقامة (بمصر) خروج به المقيم بقربة لقوله عليه السلام الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا الأربعة ممن لوك أو امرأة أو صبي أو مريض وفي البخارى الأعلى صبي أو مملوك أو مسافر ولقوله عليه السلام لا جمعة ولا تشريق ولا صلاة فطر ولا أضحية الا في مصر جامع أو مدينة عظيمة ولم ينقل عن الصحابة رضى الله عنهم أنهم حين فتحوا البلاد استغلوا بنصب المنابر والجمع الا في الامصار دون القرى ولو كان لنقل ولو آحادا فلا بد من الاقامة بمصر (أو) الاقامة (فيما) أي في محل (هو) داخل في حد الاقامة بها) أي بالمصر وهو المكان الذي من فارق به بنية السفر يصير مسافرا ومن وصل اليه يصير مقيما (في الاصح) كرمض المصر وفنائه الذي لم ينفصل عنه بفلوه كما تقدم ولا يجب على من كان خارجه ولو سمع النداء من المصر سواء كان سواده قريبا من المصر أو بعيدا على الاصح فلا يعمل بما قيل بخلافه وان صح (و) الرابع (الجمعة) خروج به المريض لما روينا والشخص الكبير الذي ضعف ملحق بالمريض (و) الخامس (الامن من ظالم) فلا تجب على من اختفى من ظالم ملحق به المفلس الخائف من الحبس كجواز له التيمم (و) السادس (سلامة العينين) فلا تجب على الاعمى عند أي حنيفة خلافا لما اذا وجد قائدا يوصله وهي مسألة القادر بقدره الغير (و) السابع (سلامة الرجلين) فلا تجب على المقعد لعجزه عن السعي اتفاقا ومن العذر المطر العظيم واما البلوغ والعقل فليس احصاين فلذا لم يذكرهما (ويشترط لهجتها) أي صلاة الجمعة (سنة اشياء) الاول (المصر وفنائه) سواء صلى العبد وغيره لانه بمنزلة المصر في حق حوائج أهله ونصح اقامة الجمعة في مواضع كثيرة بالمصر وفنائه وهو قول أبي حنيفة ومحمد في الاصح ومن لازم جواز التعدد سقوط اعتبار السبق وعلى القول الضعيف المانع من جواز التعدد قيل بصلاة أربع بعدها بنية آخر ظهر عليه وليس الاحتياط في فعلها لان الاحتياط هو العمل بأقوى الدليلين وأقواهما اطلاق جواز تعدد الجمعة وبفعل الاربع مفسدة اعتقاد الجهلة عدم فرض الجمعة أو تعدد المفروض في وقتها ولا ينبغي بالاربع اللغو والصواب ويكون فعلهم اياها في منازلهم (و) الثاني من شروط الجمعة ان يصلى بهم (السلطان) اماما فيها (أو نائبه) يعني من أمره باقامة الجمعة للحرز عن تقويتها بقطع الاطماع في التقدم وله الاستئذان وان لم يصرح له بها السلطان دلالة بعذر أو بغيره حضر أو غاب عنه واما اذا سبقه حدث فان كان بعد شروعه في الصلاة فكل من صلح اماما صلح استخلافه واذا كان قبل اسوامه للصلاة بعد الخطبة فيشترط ان يكون

وقالاهي قربة يثاب عليها وهيئتها مثل سجدة التلاوة (فائدة مهمة) لدفع كل مهمة قال الامام النسفي في الكافي من قرأ أي السجدة كلها في مجلس واحد وسجد لكل منها كفاه الله ما أهمه

باب الجمعة

صلاة الجمعة فرض عين على من اجتمع فيه سبعة شرائط الذكورة والحرية والاقامة بمصر أو فيما هو داخل في حد الاقامة بها في الاصح والعفة والامن من ظالم وسلامة العينين وسلامة الرجلين ويشترط لهجتها ستة اشياء المصر أو فنائه والسلطان أو نائبه

الخليفة قد شهد الخطبة أو بعضها أيضاً (و) الثالث (وقت الظهر) لقوله صلى الله عليه وسلم إذا مالت الشمس فصل بالناس الجمعة (فلا تصح) الجمعة (قبله وتبطل بخروجه) لقوات الشرط (و) الرابع (الخطبة) ولو بالفارسية من قادر على العربية ويشترط لصحة الخطبة فعلها (قبلها) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (بقصدها) حتى لو عطس الخطيب فمدا لعطاسه لا ينوب عن الخطبة (في وقتها) للأثر (وحضوراً أحد لسماعها) ولو كان أصم أو أماً أو بعيداً (من تنعقد بهم الجمعة) فيكفي حضور عبد أو مريض أو مسافر ولو كان جنباً إذا حضر غيره أو ظهر بعد الخطبة تصح الجمعة لاصي أو امرأة فقط ولا يشترط سماع جماعة فتصح الخطبة (ولو) كان الحاضر (واحداً) وروى عن الامام وصاحبيه صحته وان لم يحضره أحد (في) الرواية الثانية عنهم يشترط حضور واحد في (الصحيح) ويشترط أن لا يفصل بين الخطبة والصلاة بأكل وعمل قاطع واختلف في صحته لو ذهب لمنزله لغسل أو وضوء فهذه خمس شروط أو ست لفحة الخطبة فليتنبه لها (و) الخامس من شروط صحة الجمعة (الإذان العام) كذا في الكنز لأنها من شعائر الإسلام وخصائص الدين فلزم إقامتها على سبيل الاشتهار والعموم حتى لو غلث الإمام باب قصره أو المجل الذي يسلم فيه بإصحابه لم يجز وإن أذن للناس بالدخول فيه صحته ولكن لم يقض حق المسجد الجامع فيه ولم يذكر في الهداية هذا الشرط لأنه غير مذكور في ظاهر الرواية وإنما هو رواية النوادر قلت اطاعت على رسالة للعلامة ابن الشحنة وقد قال فيها بعدم صحة الجمعة في قلعة القاهرة لأنها تقفل وقت صلاة الجمعة وليست مصر على حديثها وأقول في المنع نظر ظاهر لأن وجه القول بعدم صحة صلاة الإمام بقلعه قصره اختصاصه بهادون العامة والعلامة مفقودة في هذه القضية فإن القلعة وإن قفلت لم يختص الحاكم فيها بالجمعة لأن عند باب القلعة عدة جوامع في كل منها خطبة لا يفوت من منع من دخول القلعة الجمعة بل لو بقيت القلعة مفتوحة لا يرغب في طوعها للجمعة لو جودها فيما هو أسهل من التكلف بالصعود لها وفي كل محلة من المصر عدة من الخطب فلا وجه لمنع صحة الجمعة بالقلعة عن قفلها (و) السادس (الجماعة) لأن الجمعة مشتقة منها ولأن العلماء أجمعوا على أنها لا تصح من المنفرد (و) اختلفوا في تقدير الجماعة فعندنا (هم ثلاثة رجال) وإن لم يحضروا الخطبة وقد حاذوا فأناصرف من شهدا وصلى بهم الإمام جاز من غير إعادة الخطبة في ظاهر الرواية وهم (غير الإمام) عند الإمام الأعظم ومحمد وقال أبو يوسف اثنان سوى الإمام لما في المثنى من معنى الاجتماع ولهما أن الجمع الصحيح إنما هو الثلاثة (ولو كانوا عبيداً أو مسافرين أو مرضى) أو مختلطين لأنهم صلحوا للامامة فيها فالولى أن يصلحوا للاقتداء (والشرط) عند الإمام لا انعقاد أداؤها بهم (بقاؤهم) محرمين (مع الإمام) ولو كان اقتداؤهم في حال ركوعه قبل رفع رأسه (حتى يسجد) السجدة الأولى (فانقروا) أى وأفسدوا صلاتهم (بعد سجوده) أى الإمام (أنما وحده جمعة) باتفاق أئمتنا الثلاثة وقال زفر يشترط دوامهم كالوقت إلى تمامها (وانقروا) أو بعضهم ولم يبق الاثنان من الرجال إذا عبرة بالنساء والصبيان الباقيين (قبل سجوده) أى الإمام (بطلت) عند أبي حنيفة لأنه يقول الجماعة شرط انعقاد الاداء وعندهما يتنها وحده لأن الجماعة شرط انعقاد التهرمة (ولا تصح) أى لا تنعقد الجمعة (بامرأة أو صبي مع رجلين) لعدم صلاحية الصبي والمرأة للامامة (وجاز العبد والمريض) والمسافر (أن يؤم فيها) بالاذن أو نياحة صريحا أو دلالة كما تقدم لاهلهم للامامة وإنما سقط عنهم وجوبها تخفيفاً ولما كان حد المصر مختلفاً فيه على أقوال كثيرة ذكر الأصح منها فقال (المصر) عند أبي حنيفة (كل موضع) أى بلد (له مفت) يرجع إليه في الحوادث (وأمر) ينصف المظلوم من الظالم (وقاض) مقيمون بها وإنما قال (ينفذ الأحكام ويقيم الحدود) احترازاً عن المحكم والمرأة وذكر الحدود بغنى عن القصاص (و) الحال أنه موضع (بلغت ابنته) قدر (ابنة منى) وهذا (في ظاهر الرواية) قاله قاضيان وعلمه الاعتماد (وإذا كان القاضي أو الأمير مفتياً أغنى عن التعداد) لأن المدار على معرفة الأحكام لا على كثرة الأشخاص (وجازت الجمعة بني في الموسم للخليفة أو أمير الحجاز) لا أمير الموسم لأنه بلى أمر الحاج لا غير عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا تصح بها لأنها قرية وقالاً تنصرف في الموسم (وصح الاقتصار في الخطبة على) ذكر خالص لله تعالى (نحو تسبيحة أو تحميدة) أو تهليله أو تكبيرة لكن (مع الكراهة) لترك السنة عند الإمام وقال لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة وأقله قدر

ووقت الظهر فلا تصح قبله وتبطل بخروجه والخطبة قبلها بقصد هافي وقتها وحضوراً أحد لسماعها من تنعقد بهم الجمعة ولو واحداً في الصحيح والاذن العام والجماعة وهم ثلاثة رجال غير الإمام ولو كانوا عبيداً أو مسافرين أو مرضى والشرط بقاؤهم مع الإمام حتى يسجد فانقروا بعد سجوده أنما وحده جمعة وانقروا قبل سجوده بطلت ولا تصح بامرأة أو صبي مع رجلين وجاز للعبد والمريض أن يؤم فيها والمصر كل موضع له مفت وأمر وقاض ينفذ الأحكام ويقيم الحدود وبلغت ابنته ابنة منى في ظاهر الرواية وإذا كان القاضي أو الأمير مفتياً أغنى عن التعداد وجازت الجمعة بني في الموسم للخليفة أو أمير الحجاز وصح الاقتصار في الخطبة على نحو تسبيحة أو تحميدة مع الكراهة

التشهد الى قوله عبده ورسوله حمد وصلاة ودعاء للمسلمين والتسبيحة ونحوها لا تسمى خطبة وله قوله تعالى فاسمعوا الى ذكر الله من غير فصل بين كونه ذكر اطيعوا ولا يسمى خطبة أولا ولقضية عثمان رضي الله عنه قال الحمد لله فارحم عليه ثم نزل وصلى بهم ولم ينكر عليه أحد منهم فكان اجاعا منهم (وسنن الخطبة) التي في ذات الخطيب والتي في نفس الخطبة (ثمانية عشر شيئا) بل يزداد عليها في السنة أن يكون جلوس الخطيب في مخدعه عن عین المنبر أو حته لابسا السواد أو البياض ومنها (الطهارة) حال الخطبة لأنها ليست صلاة ولا كسطرها وتأويل الأثر أنها في حكم الثواب كسطر الصلاة هو الصحيح (وسترا العورة) للتوارث (و) كذا (الجلوس على المنبر قبل الشروع في الخطبة والأذان بين يديه) جرى به التوارث (كالاقامة) بعد الخطبة (ثم قيامه) بعد الأذان في الخطبتين ولو قعد فهما أوفى أحدهما جزءا أو كرم من غير عذر وان خطب مضطجعا أو (و) إذا قام يكون (السيف بيساره متكئا عليه في كل بلدة ففحت عنوة) ليرى بهم أنها ففحت بالسيف فإذا رجعت عن الاسلام فذلك باق بإيدي المسلمين بقاؤكم به حتى ترجعوا الى الاسلام (و) يخطب بدونه أي السيف (في) كل بلد (ففحت صلحا) ومدنية الرسول ففحت بالقرآن فيخطب فيها بالسيف ومكة ففحت بالسيف (و) يسن (استقبال القوم بوجهه) كما استقبل النجاشية النبي صلى الله عليه وسلم (و) يسن (بداءه بحمد الله) بعد التعوذ في نفسه سرا (والثناء عليه بما هو أهله) سبحانه (والشهادتان والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والعظة) بالرجوع عن المعاصي والتخويف والتحذير مما يوجب مقت الله تعالى وعقابه سبحانه (والتذكير) بمباه النجاة (وقراءة آية من القرآن) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في خطبته واتقوا يوم ترجعون فيه الى الله والاكثر على أنه يتعوذ قبلها ولا يسمى إلا أن يقرأ سورة كاملة فيسمى أيضا (و) يسن (خطبتان) للتوارث الى وقتنا (و) يسن (الجلوس بين الخطبتين) جلسة خفيفة وظاهر الزاوية مقدار ثلاث آيات (و) يسن (اعادة الحمد) (اعادة) (الثناء) (اعادة) (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) كائنة تلك الاعادة (في ابتداء الخطبة الثانية) وذكر الخلفاء الراشدين والعين مستحسن بذلك جرى التوارث (و) يسن (الدعاء فيها) أي الخطبة الثانية (للمؤمنين والمؤمنات) مكان الوعظ (بالاستغفار لهم) الباء بمعنى مع أي يدعوا لهم بأجر النعم ودفع النقم والنصر على الأعداء والمعاونة من الأحرار والادواء مع الاستغفار (و) يسن (أن يسمع القوم الخطبة) ويجهز في الثانية دون الأولى وان لم يسمع آخر كما في الدراية (و) يسن (تحفيف الخطبتين) قال ابن مسعود رضي الله عنه طول الصلاة وقصر الخطبة من فقه الرجل (بقدر سورة من طوال المفصل) كذا في معراج الدراية ولكن يراعى الحال بما هو دون ذلك فإنه اذا جاء بذكر وان قل يكون خطبة (ويكره التطويل) من غير قيد بمن في الشتاء لقصر الزمان وفي الصيف للضرر بالحر وترك شئ من السنن التي بينها (ويجب) يعني يفترض (السعي) أراد الذهاب ماشيا بالسكينة والوقار لا الهرولة لأنها تذهب بهاء المؤمن والمشى أفضل لمن يقدر عليه وفي العود منها وانما ذكر بلفظ السعي لمطابقة الأمر به في الآية وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه بقوله اذا أقيمت الصلاة فلا تأتواها وأنتم تسعون وأتوها وتسعون وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقموا وأخبره أحد وقال وما فاتكم فاقضوا فذهب في الساعة الأولى وهو الأفضل ثم ما يليها وهكذا (للجمعة) يجب بهني يفترض (ترك البيع) وكذا ترك كل شئ يؤدي الى الاشتغال عن السعي اليها أو يخل به كالبيع ماشيا اليها لاطلاق الأمر (بالأذان الأول) الواقع بعد الزوال (في الأصح) لحصول الإعلام به لأنه لو انتظر الأذان الثاني الذي عند المنبر تقوية السنة ور بما لا يدرك الجمعة لبعدها وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني (واذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام) وهو قول الامام لأنه نص النبي عليه الصلاة والسلام وقال أبو يوسف ومحمد ولا بأس بالكلام اذا خرج قبل أن يخطب واذا نزل قبل أن يكبر واختلغا في جلوسه اذا سكنت فعند أبي يوسف يباح وعند محمد لا يباح لان الكراهة للاختلال بفرض الاستماع ولا استماع هنا وله اطلاق الأمر واذا أمر الخطيب بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يصلي سرا حرازا للفضيلتين ويحمد في نفسه اذا عطس على الصحيح وفي البيضاوي يكره التسبيح وقراءة القرآن والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والكتابة اذا كان يسمع الخطبة وروى عن نصير بن يحيى ان كان بعيدا من الامام يقرأ القرآن وروى

وسنن الخطبة ثمانية عشر شيئا الطهارة وسترا العورة والجلوس على المنبر قبل الشروع في الخطبة والأذان بين يديه كالاقامة ثم قيامه والسيف بيساره متكئا عليه في كل بلدة ففحت عنوة وبدونه في بلدة ففحت صلحا واستقبال القوم بوجهه وبداءه بحمد الله والثناء عليه بما هو أهله والشهادتان والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والعظة والتذكير وقراءة آية من القرآن وخطبتان والجلوس بين الخطبتين واعادة الحمد والثناء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في ابتداء الخطبة الثانية والدعاء فيها للمؤمنين والمؤمنات بالاستغفار لهم وان يسمع القوم الخطبة وتحفيف الخطبتين بقدر سورة من طوال المفصل ويكره التطويل وترك شئ من السنن ويجب السعي للجمعة وترك البيع بالأذان الأول في الأصح واذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام

عنه أنه كان يحرك شفتيه ويقرأ القرآن فن فعل مثله ولا يشغل غيره بسماع تلاوته لا بأس به كالنظر في الكتاب والسكينة وفيه خلاف وروى عن أبي يوسف أنه لا بأس به وقال الحسن بن زياد ما دخل العراق أحد أفقه من الحكم بن زهير وان الحكم كان يجلس مع أبي يوسف يوم الجمعة وينظر في كتابه ويصحح بالقلم وقت الخطبة (ولا يرد سلاماً ولا يشمت عاتساً) لا شغل بسماع واجب قال في الحجة كان أبو حنيفة رحمه الله يكره تشميت العاطس ورد السلام اذا خرج الامام (حتى يفرغ من صلاته) لما قدمناه وليس منه الانذار والنداء لخوف على أعمى ونحوه التردى في بئر أو خوف حية وعقرب لان حق الادعى مقدم على الانصات وحق الله والدعاء المستجاب وقت الاقامة يحصل بالقاب لا باللسان (وكره لحاضر الخطبة الاكل والشرب) وقال الكمال يحرم وان كان امرأ بمعروف أو تسبحوا الا كل والشرب والكتابة انتهى يعني اذا كان يسمع لما قدمناه ان كتابه من لا يسمع الخطبة غير ممنوعة (و) كرهه (العيب والالتفات) فيجتنب ما يجتنبه في الصلاة (ولا يسلم الخطيب على القوم اذا استوى على المنبر) لانه يلجئهم الى ما نهوا عنه والمروى من سلامه عندنا غير مقبول (وكرهه) لمن يجب عليه الجمعة (الخروج من المصر) يوم الجمعة (بعد النداء) أي الاذان الاول وقبل الثاني (مالم يصل) الجمعة لانه شمله الامر بالسعي قبل تحققة بالسفر واذا خرج قبل الزوال فلا بأس به بلا خلاف عندنا وكذا بعد الفراغ منها وان لم يدركها (ومن لاجعة عليه) كبريض ومساقر ورقيق وامرأة وأعمى ومقعّد (ان اداها جازعن فرض الوقت) لان سقوط الجمعة عنه للتخفيف عليه فاذا تحمل مالم يكلف به وهو الجمعة جازعن ظهره كالمسافر اذا صام وكلام الشراح يدل على أن الافضل لهم الجمعة غير أنه يستثنى منه المرأة لمتنعها عن الجماعة (ومن لا عذر له) بمنعه عن حضور الجمعة (لوصلي الظهر قبلها) أي قبل صلاة الجمعة انه قد ظهره لوجود وقت الاصل في حق الكافة وهو الظهر لكنه لما أمر بالجمعة (حرم) عليه الظهر وكان انعقاده موقوفاً (فان سعى) أي مشى (اليها) أي الى الجمعة (و) كان (الامام فيها) وقت انقضاءه عن داره لم يتمها أو قيمت بعد ما سعى اليها (بطل ظهره) أي وصفه وصار نقلاً وكذا المعذور (وان لم يدركها) في الاصح وقيل اذا مشى خطوتين في البيت الواسع يبطل ولا يبطل اذا كان معقاراً للفراغ منها كما بعده أو لم تقم الجمعة أصلاً وقال لا يبطل ظهره حتى يدخل مع القوم وفي رواية حتى يتمها حتى لو أفسد الجمعة قبل تمامها لا يبطل ظهره على هذه الرواية ويقتصر الفساد عليه لو كان اماماً ولم يحضر الجمعة من اقتدى به في الظهر (وكرهه للمعذور) كبريض ورقيق ومساقر (والمسجون أداء الظهر بجماعة في المصر يومها) أي الجمعة يرى ذلك عن علي رضي الله عنه ويستحب له تأخير الظهر عن الجمعة فانه يكره له صلاتها منفرداً قبل الجمعة في الصحيح (ومن أدركها) أي الجمعة (في التشهد أو) في (سجود السهو) وتشهده (أتم جمعة) لما رويناه وما فاتكم فاقضوا وهذا عندهما وقال محمد ان أدركه قبل رفع رأسه من ركوع الثانية أتم جمعة والا أتم ظهره وفي العبدية يتنه اتفاقاً ويخبر في الجهر والاختفاء وقال صلى الله عليه وسلم لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهره ويدهن من دهنه ويمس من طيب بيته ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينسكت اذا تكلم الخطيب الا غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى رواه البخاري وقال صلى الله عليه وسلم ثلاثة يعصمهم الله من عذاب القبر المؤمن والشهيد والمتوفى ليلة الجمعة (باب) أحكام العبدية

من الصلاة وغيرها سمي عيداً لان الله تعالى فيه عوائد الاحسان الى عباده (صلاة العبدية واجبة) وليست فرضاً ورد نص الوجوب عن الامام في رواية وهي الاصح رواية ودرية وفيه قال الاكثر وتسميتها في الجامع الصغير سنة لانه ثبت الوجوب بها المواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على صلاة العبدية من غير ترك فتجب (على من تجب عليه الجمعة بشرائطها) وقد علمتها فلا بد من شرائط الوجوب جميعها وشرائط الصحة (سوى الخطبة) لانها لما أخرجت عن الصلاة لم تكن شرطاً لها بل سنة (فتصح) صلاة العبدية (بدونها) أي الخطبة لكن (مع الاساءة) لتترك السنة (كما) يكون مسيئاً (لو قدمت الخطبة على الصلاة) لمخالفة فعل النبي صلى الله عليه وسلم (ونذب) أي استحب لمصلي العيد (في يوم) الفطر ثلاثة عشر شيئاً أن يأكل (بعد الفجر قبل ذهابه للمصلي شيئاً حلوا كالسكر) (و) نذب (أن يكون المأكل كقول ترا) ان وجد (و) أن يكون عدده (وترا) لما روى البخاري عن انس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبعد يوم الفطر حتى يأكل تمرات ويأكلهن

ولا يرد سلاماً ولا يشمت عاتساً حتى يفرغ من صلاته وكره لحاضر الخطبة الاكل والشرب والعيب والالتفات ولا يسلم الخطيب على القوم اذا استوى على المنبر وكره الخروج من المصر بعد النداء مالم يصل ومن لاجعة عليه ان اداها جازعن فرض الوقت ومن لا عذر له لوصلي الظهر قبلها حرم فان سعى اليها والامام فيها بطل ظهره وان لم يدركها وكره للمعذور والمسجون أداء الظهر بجماعة في المصر يومها ومن أدركها في التشهد أو سجود السهو أتم جمعة

باب العبدية

صلاة العبدية واجبة على من تجب عليه الجمعة بشرائطها سوى الخطبة فتصح بدونها مع الاساءة كما لو قدمت الخطبة على الصلاة ونذب في الفطر ثلاثة عشر شيئاً أن يأكل وان يكون المأكل كقول ترا وترا

ويغتسل ويستاك ويتطيب
 ويلبس أحسن ثيابه
 ويؤدى صدقة الفطران
 وجبت عليه ويظهر الفرح
 والبشاشة وكثرة الصدقة
 حسب طاقته والتبكر وهو
 سرعة الانتباه والابتكار
 وصلاة الصبح في مسجد حبه
 ثم يتوجه الى المصلى ماشيا
 مكبرا سرا ويقطعه اذا انتهى
 الى المصلى في رواية وفي
 رواية اذا افتتح الصلاة
 ورجع من طريق آخر
 ويكره التنفل قبل صلاة
 العيد في المصلى والبيت
 وبعدها في المصلى فقط
 على اختيار الجمهور ووقت
 صلاة العيد من ارتفاع
 الشمس قدر رمح أو رحمن
 الى زوالها وكيفية صلاتهما
 أن ينوي صلاة العيد ثم
 يكبر للهزيمة ثم يقرأ الشاء
 ثم يكبر تكبيرات الزوائد
 ثلاثا برفع يديه في كل منها
 ثم يتعوذ ثم يسمي سرا ثم يقرأ
 الفاتحة ثم سورة ونذ أن
 تكون سبع اسم ربك
 الاعلى ثم ركع فاذا قام
 للثانية ابتداء بالبسملة ثم
 بالفاتحة ثم بالسورة ونذ
 أن تكون الغاشية ثم يكبر
 تكبيرات الزوائد ثلاثا
 ويرفع يديه فيها كما في الاولى
 وهذا أولى من تقديم
 تكبيرات الزوائد في
 الركعة الثانية على
 القراءة فان قدم التكبيرات
 على القراءة جاز

وتراولم ياكل قبلها الا ياتم ولولم ياكل في يومه ذلك بما يعاقب كذا في الدراية (و) نذ أي سن أن
 (يغتسل) وتقدم أنه للصلاة لأنه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل يوم الفطر ويوم النحر ويوم عرفة وهذا نص
 على أنه يسن لغير الحاج يوم عرفة وفيه رد على ابن أمير حاج (ويستاك) لأنه مطلوب في سائر الصلوات
 وأعم الحالات (ويتطيب) لأنه عليه السلام كان يتطيب يوم العيد ولولم يطيب أهله (ويلبس أحسن
 ثيابه) التي يباح لبسها ويندب للرجال وكان للنبي صلى الله عليه وسلم جبة فنك يلبسها في الجمع والاعياد
 (ويؤدى صدقة الفطران وجبت عليه) لأمر النبي صلى الله عليه وسلم بإدائها قبل خروج الناس الى
 الصلاة (ويظهر الفرح) بطاعة الله وشكر نعمته ويختتم (ويظهر) (البشاشة) في وجهه من يلقاه من المؤمنين
 (وكثرة الصدقة) النافلة (حسب طاقته) زيادة عن عادته (والتبكر) وهو سرعة الانتباه أول الوقت أو قبله
 لاداء العبادة بنشاط (والابتكار) وهو المسارعة الى المصلى لينال فضيلته والصف الاول (وصلاة الصبح في
 مسجد حبه) لقضاء حقه ويتمتع ذهابا لعبادة مخصوصة وفي قوله (ثم يتوجه الى المصلى) إشارة الى
 تقديم ما تقدم على الذهاب الى المصلى (ماشيا) بسكون ووقار وغض بصر روى أنه عليه الصلاة والسلام
 خرج ماشيا وكان يقول عند خروجه اللهم اني خرجت اليك مخرج العبد الذليل (مكبرا سرا) قال عليه
 السلام خير الذكر الخفي وخير الزرق ما يكفي وعندهما جهر او هو رواية عن الامام وكان ابن عمر يرفع صوته
 بالتكبير (ويقطعه) اي التكبير (اذا انتهى الى المصلى في رواية) جزم بها في الدراية (وفي رواية اذا افتتح
 الصلاة) كذا في الكافي وعليه عمل الناس قال أبو جعفر وبه نأخذ (ويرجع من طريق آخر) اقتداء
 بالنبي صلى الله عليه وسلم وتكثير الشهود (ويكره التنفل قبل صلاة العيد في المصلى) اتفاقا (و) في (البيت)
 عند عامتهم وهو الأصح لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج فصلى بهم العبد لم يصل قبلها ولا بعدها
 متفق عليه (و) يكره التنفل (بعدها) أي بعد صلاة العيد (في المصلى فقط) فلا يكره في البيت (على اختيار
 الجمهور) لقول أبي سعيد الخدري رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي قبل العيد شيئا
 فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين (و) ابتداء (وقت) بحجة صلاة العيد من ارتفاع الشمس قدر رمح أو
 رحمن) حتى تبيض للنهي عن الصلاة وقت الطلوع الى ان تبيض ولأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي
 العيد حين ترتفع الشمس قدر رمح أو رحمن فلو صلا قبل ذلك لا تكون صلاة عيد بل نفل محرما (الى)
 قبيل (زوالها) أي الشمس كما ورد به الاثر (وكيفية صلاتهما) أي العبدان (أن ينوي) عند اداء كل منهما
 (صلاة العيد) بقلبه ويقول بلسانه أصلى صلاة العيد لله تعالى اماما والمقتدى ينوي المتابعة أيضا (ثم يكبر
 للهزيمة ثم يقرأ) الامام والمؤتم (الشاء) سبحانه اللهم وبحمدك الخ لأنه شرع في أول الصلاة فيقدم على
 تكبيرات الزوائد في ظاهر الرواية (ثم يكبر) الامام والقوم (تكبيرات الزوائد) سميت بها لزيادتها على
 تكبير الاحوام والركوع يكررها (ثلاثا) وهو مذهب ابن مسعود رضي الله عنه ويسكت بعد كل تكبيرة
 مقدار ثلاث تكبيرات في رواية عن أبي حنيفة ثلاثا يشبهه على البعيد عن الامام ولا يسن ذكر ولا ناس بأن
 يقول سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر (يرفع يديه) الامام والقوم (في كل منها) وتقدم أنه سنة
 (ثم يتعوذ) الامام (ثم يسمي سرا ثم يقرأ) الامام (الفاتحة ثم) يقرأ (سورة ونذ أن تكون) سورة (سبع اسم
 ربك الاعلى) تماما (ثم ركع) الامام ويتبعه القوم (فاذا قام للثانية ابتداء بالبسملة ثم بالفاتحة ثم بالسورة)
 لبوا الى بين القراءتين وهو الافضل عندنا (ونذ أن تكون) سورة هل أذاك حديث (الغاشية) رواه
 الامام أبو حنيفة برفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين ويوم الجمعة بسبع اسم ربك الاعلى
 وهل أذاك حديث الغاشية وزاده مرة في العيدين فقط (ثم يكبر) الامام والقوم (تكبيرات الزوائد ثلاثا
 ويرفع يديه) الامام والقوم (فيها كما في) الركعة (الاولى وهذا) الفعل وهو الموالاة بين القراءتين والتكبير
 ثلاثا في كل ركعة (أولى) من زيادة التكبير على الثلاث في كل ركعة (ومن تقديم تكبيرات الزوائد في
 الركعة الثانية على القراءة) لا تراه ابن مسعود رضي الله عنه وموافقة جمع من الصحابة له قولاً وفعلًا وسلامته
 من الاضطراب وانما اختير قوله لقول النبي صلى الله عليه وسلم رضيبت لأمي ماضيه ابن أم عبد (فان قدم
 التكبيرات في الركعة الثانية) (على القراءة جاز) لان الخلاف في الاولوية لا يجوز وعندهم ولذا لو كبر الامام

زائد عما قلناه يتابعه المقتدى الى ست عشرة تكبيرة فان زاد لا يلزمه متابعة لانه بعد ما حظور يبقين
 لما وزنه ما ورد به الا ثار واذا كان مسبوقا بكبر فيما فاته بقول أبي حنيفة واذا سبق بركة يتدنى في قضائها
 بالقراءة ثم يكبر لانه لو بدأ بالتكبير والى بين التكبيرات ولم يقل به أحد من الصحابة فيوافق رأى الامام
 على بن أبي طالب فكان أولى وهو مخصص اقولهم المسبوق يقضى أول صلاته في حق الاذكار وان أدرك
 الامام راكعا ثم قائما وكبر تكبيرات الزوائد قائما أيضا ان أمن فوت الركعة بمشاركته الامام في الركوع
 والايكبر للاحوام قائما ثم ركع مشاركا للامام في الركوع ويكبر للزوائد مخفيا بلا وقع يدلان الفاتحة من
 الذكر يقضى قبل فراغ الامام بخلاف الفعل والرفع حينئذ سنة في غير محله ويقوت السنة التي في محلها
 وهي وضع اليدين على الركبتين وان رفع الامام رأسه سقط عن المقتدى ما بقي من التكبيرات لانه ان أتى به
 في الركوع لم ترك المتابعة المفروضة للواجب وان أدركه بعد رفع رأسه قائما لا يأتى بالتكبير لانه يقضى
 الركعة مع تكبيراتها كذا في فسخ القدر (ثم يخطب الامام بعد الصلاة خطبتين) اقتداء بفعل النبي صلى
 الله عليه وسلم (يعلم فيهما أحكام صدقة الفطر) لان الخطبة شرعت لاجله فيذكر من يجب عليه ولم يجب
 ومن يجب ومقدار الواجب وقت الوجوب ويجلس بين الخطبتين جلسة خفيفة ويكبر في خطبة العيدين
 وليس لذلك عدد في ظاهر الرواية لكن لا ينبغي أن يجعل أكثر الخطبة التكبير ويكبر في خطبة عيد الاضحي
 أكثر مما يكبر في خطبة الفطر كذا في فاضحان ويبدأ الخطيب بالتحميد في الجمعة وغيرها ويبدأ بالتكبير في
 خطبة العيدين ويستحب أن يستفتح الاولى بتسعة وتري والثانية بسبع قال عبد الله بن مسعود هو السنة
 ويكبر القوم معه ويصلون على النبي صلى الله عليه وسلم في أنفسهم امتثال للامر وسنة الانصاف (ومن
 فاتته الصلاة) فلم يذكرها (مع الامام لا يقضيها) لانها لم تعرف قرينة الا بشراطلا تتم بدون الامام أي السلطان
 أو ما موره فان شاء انصرف وان شاء صلى نفلا والافصل أربع فيكون له صلاة الضحى لما روى عن ابن
 مسعود رضي الله عنه أنه قال من فاتته صلاة العيد صلى أربع ركعات بقرا في الاولى بسج اسم ربك الاعلى
 وفي الثانية والشمس وضحاها وفي الثالثة والليل اذا غشى وفي الرابعة والفهي وروى في ذلك عن النبي صلى
 الله عليه وسلم وعدا جميلا وثوابا جزيلا انتهى (وتؤخر) صلاة عيد الفطر (بعذر) كأن غم الهلال وشهدوا
 بعد الزوال أو صلوا في غيم فظهر انها كانت بعد الزوال فتؤخر (الى الغد فقط) لان الاصل فيها أن
 لا تقضى كالجمعة الا نازكها بما روي من انه عليه السلام أخوها الى الغد بعذر ولم ير وأنه أخوها الى ما بعده
 فبقي على الاصل وقيد العذر بالجواز لنفي الكراهة فاذا لم يكن عذرا لا تصح في الغد (وأحكام) عيد (الاضحى
 كالفطر) وقد علمتها (الكنه في الاضحى يؤخر الاكل عن الصلاة) استحبابا فان قدمه لا يكره في المختار لانه
 عليه السلام كان لا يطعم في يوم الاضحى حتى يرجع فبأكل من أخصيته فاذا قبل لا يستحب تأخير الاكل الا
 لمن يضحي لياكل منها أولا (ويكبر في الطريق) ذاهبا الى المصلى (جهرا) استحبابا كما فعل النبي صلى الله
 عليه وسلم (ويعلم الاضحية) فبين من يجب عليه ومن يجب وسن الواجب وقت ذبحه والذابح وحكم الاكل
 والتصدق والهدية والادخار (و) يعلم (تكبير التشرى) من اضافة الخاص الى العام (في الخطبة) لان
 الخطبة شرعت له وينبغي للخطيب التنبيه عليها في خطبة الجمعة التي يليها العيد (وتؤخر) صلاة عيد الاضحى
 (بعذر) لنفي الكراهة وبلا عذر مع الكراهة لمخالفة المأثور (الى ثلاثة أيام لانها موقوفة بوقت الاضحية فيما
 بين الارتفاع الى الزوال ولا تصح بعدها) (والترديد) وهو التشبه بالواقفين بعرفات (ليس بشئ) معتبرا فلا
 يستحب بل يكره في الصحيح لانه اختراع في الدين ولا يخفى ما يحصل من رعا العامة باجتماعهم واختلاطهم
 بالنساء والاحداث في هذا الزمان ودرء المفسدة مقدم (ويجب تكبير التشرى) في اختيار الاكثر لقوله
 تعالى واذكر والله في أيام معدودات (من بعد) صلاة (فجر عرفة الى) عقب (عصر العيد) لانه قاعد الاجماع
 على الاقل ويأتي به (مرة) بشرط أن يكون (فور كل) صلاة (فرض) شمل الجمعة وخرج النفل والوتر
 وصلاة الجنائز والعيد اذا كان الفرض (أدى) أى صلى ولو كان قضاء من فروض هذه المدة فيها وهي
 الثمانية (بجماعة) خرج به المنفردا عن ابن مسعود رضي الله عنه ليس التكبير أيام التشرى على
 الواحد والاثنين التكبير على من صلى بجماعة (مسحبة) خرج به جماعة النساء فيجب (على امام مقيم

ثم يخطب الامام بعد الصلاة
 خطبتين يعلم فيهما أحكام
 صدقة الفطر ومن فاتته
 الصلاة مع الامام لا يقضيها
 وتؤخر بعذر الى الغد فقط
 وأحكام الاضحى كالفطر
 لانه في الاضحى يؤخر
 الاكل عن الصلاة ويكبر
 في الطريق جهرا ويعلم
 الاضحية وتكبير التشرى
 في الخطبة وتؤخر بعذر الى
 ثلاثة أيام والتعريف ليس
 بشئ ويجب تكبير التشرى
 من بعد فجر عرفة الى عصر
 العيد مرة فور كل فرض
 أدى بجماعة مسحبة على
 امام مقيم
 (قوله بسج الخ) وروى
 واقتربت جوهره اه
 (قوله كان غم الهلال الخ)
 وكالمطر ونحوه كما في السراج
 وكما لو صلى بالناس على غير
 طهارة ولم يعلم الا بعد
 الزوال كما في الخاتمة اه

بمصر) لا مسافر ومقيم بقرية (و) يجب التكبير على (من اقتدى به) أي بالامام المقيم (ولو كان) المقتدى
(مسافراً أو قريباً أو أُنثى) تبع الامام والمرأة تخفض صوتها دون الرجال لانه عورة وعلى المسبوق التكبير
لانه مقتدى بقرية فيكبر بعد فراغه ولو تابع الامام ناسياً لم يفسد صلاته وفي التلبية تفسد ويد المحرم
بالتكبير ثم بالتلبية ولا يفتقر التكبير للطهارة وتكبير الامام (عند أبي حنيفة رحمه الله) لما رويناه (وقالا)
أي أبو يوسف ومحمد رحمه الله (يجب) التكبير (فور كل فرض على من صلاه ولو) كان منفرداً أو
مسافراً أو قروياً (لانه تبع للكتوبة من فجر عرفة (الى) عقب (عصر) اليوم) الخامس من يوم عرفة
فيكون الى آخر أيام التشريق (وبه) أي بقولهما (يعمل وعليه الفتوى) اذ هو الاحتياط لان الاتيان بما ليس
عليه أولى من ترك ما قيل انه عليه لا امر به كراهته في الأيام المعلومات والمعدودات وعدم وجدان ذكر
سوى التكبيرات في أيام التشريق والايام المعلومات والمعدودات لان المعلومات عشر الحجة
والمعدودات أيام التشريق وقيل المعلومات أيام الفجر والمعدودات أيام التشريق سميت معدودات لقولها
وهكذا روي عن أبي يوسف انه قال اليوم الاول من المعلومات واليوم الثاني من المعلومات
والمعدودات (ولا بأس بالتكبير عقب صلاة العيدين) كذا في مبسوط أبي الليث لتوارث المسلمين ذلك
وكذا في السواقي وغيرها (والتكبير) هو (أن يقول الله أكبر الله أكبر) فهم امرتان (لا اله الا الله والله
أكبر الله أكبر) والله الحمد (لما روي انه صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الغداة يوم عرفة ثم أقبل على أصحابه
بوجه فقال خير ما قلنا وقالت الانبياء قبلنا في يومنا هذا الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر
والله الحمد ومن جعل التكبيرات ثلاثاً في الاول لا ثبت له ويريد على هذا ان شاء فيقول الله أكبر كبيراً والحمد
لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيل لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الأحزاب
وحده لا اله الا الله ولا تعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وعلى
أصحاب محمد وعلى أزواج محمد وسلم تسليماً كثيراً كذا في مجمع الروايات شرح القدوري

باب صلاة الكسوف والخسوف والافزع

(سن ركعتان كهية النفل للكسوف) من غير زيادة فلا يركع ركوعين في كل ركعة بل ركوع واحد لما
رواه أبو داود انه عليه السلام صلى ركعتين فطال فيهما القيام ثم انصرف وانجلت الشمس فقال انما هذه
الآيات يخوف الله تعالى بها عباده فاذا رأيتها فصلوا كأحدى صلاة صليتموها من المكتوبة قال الكمال
وهي الصبح فان كسوف الشمس كان عند ارتقاعها قيد رحين وفي السنة أثنى ركوع واحد في كل ركعة
للكسوف ولا جماعة فيها الا (بامام الجمعة أو مأمور السلطان) دفعا للفتنة فيصليهما (بلاذان ولا إقامة ولا
جهر) في القراءة فيهما عنده خلافاً لهما (ولا خطبة) باجماع أصحابنا لعدم أمره صلى الله عليه وسلم بالخطبة
(بل ينادى الصلاة جامعة) ليحتمعوا (وسن تطويلهما) بهو سورة البقرة قال الكمال وهذا مستثنى من
كرهية تطويل الامام الصلاة ولو خففها جاز ولا يكون مخالفاً للسنة لان المسنون استيعاب الوقت بالصلاة
والدعاء فاذا خفف احدهما طول الاخرى ليبقى على الخشوع والخوف الى انجلاء الشمس (و) (سن) تطويل
ركوعهما وسجودهما (لما روي ان الشمس انكسفت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام فلم يكذب
بركع ثم ركع فلم يكذب بركع ثم رفع فلم يكذب بسجدة ثم سجد فلم يكذب بركع في الركعة الاخرى مثل ذلك أخرجه
الحاكم وصححه (ثم يدعو الامام) لان السنة تأخير عن الصلاة (بالسماستقبل القبلة ان شاء أو) يدعو قائماً
مستقبلاً للناس) قال شمس الائمة الحلواني (وهو أحسن) من استقبال القبلة ولو اعتمد قائماً على عضو أو
قوس كان أيضاً حسناً ولا يصعد المنبر للدعاء ولا يخرج (و) اذا دعا (بؤمنون على دعائه) ويستمر كذلك
(حتى يكمل انجلاء الشمس) كما ورد (وان لم يحضر الامام صلوا) أي الناس (فرادى) ركعتين أو أربعاً في
منازلهن (كم) اداء صلاة (الخسوف) فرادى لان القمر خسف مراراً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينقل
البناء انه صلى الله عليه وسلم جمع الناس له دفعا للفتنة وكسوف القمر ذهاب ضوئه والخسوف ذهاب دائرة
والحكم اعم (و) كالصلاة فرادى لحصول الظلمة الهائلة تنهار والريح الشديدة ليلاً كان أو نهاراً (والفزع)
بالزال والصواعق وانتشار الكواكب والضوء الهائل ليسلا والشمع والامطار الدائمة وعموم الامراض

بمصر ومن اقتدى به ولو
كان مسافراً أو قريباً أو أُنثى
عند أبي حنيفة رحمه الله
وقالا يجب فور كل فرض
على من صلاه ولو منفرداً أو
مسافراً أو قروياً الى عصر
الخامس من يوم عرفة وبه
يعمل وعليه الفتوى ولا
باس بالتكبير عقب صلاة
العيدين والتكبير ان
يقول الله أكبر الله أكبر
لا اله الا الله والله أكبر
الله أكبر والله الحمد

باب صلاة الكسوف
والخسوف والافزع
سن ركعتان كهية النفل
للكسوف بامام الجمعة أو
مأمور السلطان بلاذان
ولا إقامة ولا جهر ولا خطبة
بل ينادى الصلاة جامعة
وسن تطويلهما وتطويل
ركوعهما وسجودهما ثم
يدعو الامام بالسماستقبل
القبلة ان شاء أو قائماً
مستقبلاً للناس وهو
أحسن ويؤمنون على دعائه
حتى يكمل انجلاء الشمس
وان لم يحضر الامام صلوا
فرادى كالخسوف والظلمة
الهائلة نهاراً والريح
الشديدة والفرع

قوله والفرع كالزاللة
والريح الشديدة والظلمة
اه طهطاوي

والخوف الغالب من العدو ونحو ذلك من الافزع والاهوال لانها آيات مخوفة للعباد ليركوا المعاصي ويرجعوا الى طاعة الله تعالى التي بها فوزهم وصلاحهم وأقرب أحوال العبد في الرجوع الى ربه الصلاة نسال الله من فضله العفو والعافية بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

باب الاستسقاء

باب الاستسقاء

له صلاة من غير جماعة وله استغفار ويستحب الخروج له ثلاثة أيام مشاة في ثياب خلقة غسيلة أو مرقعة متذللين متواضعين خاشعين لله تعالى ناكسين رؤسهم مقدمين الصدقة كل يوم قبل خروجهم ويستحب اخراج الدواب والشيوخ الكبار والاطفال وفي مكة وبيت المقدس وفي المسجد الحرام والمسجد الأقصى يجتمعون وينبغي ذلك أيضا لاهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم ويقوم الامام مستقبل القبلة رافعا يديه والناس قعود مستقبلين القبلة يؤمّون على دعائه يقول اللهم استقنا غيثا مغينا هنيئا مرييا يعاقد فاجلا سحاطا يقاد غملا مشبه سرا وجهرا وليس

قوله بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ختم به لما ورد توسلوا بجاهي فان حاجي عند الله عظيم وليكون مصليا عليه صلى الله عليه وسلم في الدعاء وهو من محققات الاجابة والله سبحانه وتعالى أعلم ام طحطاوي

هو طلب السقيا أي طلب العباد السقي من الله تعالى بالاستغفار والحمد والثناء وشرع بالكتاب والسنة والاجماع (له صلاة) جائزة بلا كراهة وله ست سنة لعدم فعل عمر رضي الله تعالى عنه لما حين استسقى لانه كان أشد الناس اتباعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقد استسقى رسول الله صلى الله عليه وسلم بجميع الصحابة ولو ثبت صلاته فيها لاشتهر نقله واشتهر اواسعوا لم يتركها عمر رضي الله عنه وبتركه لم ينكر واعليه وقد ورد شاذ اصابته صلى الله عليه وسلم للاستسقاء فقلنا يجوزها (من غير جماعة) عند الامام كما قال ان صلوا وحدا نافعلا يباس به وقال أبو يوسف ومحمد صلى الله عليه وسلم فيهما ركعتين يجهر فيهما بالقراءة كالعيد لما رواه ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيهما ركعتين كصلاة العبد في الجهر بالقراءة والصلاة بلا أذان واقامة قال شيخ الاسلام فيه دليل على الجواز وعندنا يجوز لوصول الجماعة لكن ليس بسنة (وله استغفار) لقوله تعالى فقلت استغفر واربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا (ويستحب الخروج له) أي للاستسقاء (ثلاثة أيام) متتابعات ولم ينقل أكثر منها ويخرجون (مشاة في ثياب خلقة غسيلة) غير مرقعة (أو مرقعة) وهو أولى اظهار الصفة كونهم (متذللين متواضعين خاشعين لله تعالى ناكسين رؤسهم مقدمين الصدقة كل يوم قبل خروجهم) ويجدون التوبة ويستغفرون للمسلمين ويردون المظالم (ويستحب اخراج الدواب) بالولادها ويستنون بينها يحصل ظهور الفجيج بالحاجات (و) خروج (الشيوخ الكبار والاطفال) لان نزول الرحمة بهم قال صلى الله عليه وسلم هل ترزقون وتنصرون الا بضغائنكم رواه البخاري وفي خبر لولا شباب خشع وهائم رزع وشيوخ ركع واطفال رضع لصب عليكم العذاب صبا (و) يخرجون للصحرى الا (في مكة وبيت المقدس) فانهم (في المسجد الحرام والمسجد الأقصى يجتمعون) اقتداء بالسلف والخلف واشرف المحل وزيادة نزول الرحمة به ولا شك (وينبغي ذلك) أي الاجتماع للاستسقاء بالمسجد النبوي (أيضا لاهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم) وهذا أمر جلي اذا ليستغاث وتستنزل الرحمة في مدينته المنورة بغير حضرته ومشاهدته في حادثة للمسلمين وما أرسلناك الا رحمة للعالمين وهو المشفع في المذنبين فيتوسل اليه بصاحبيه ويتوسل بالجميع الى الله تعالى فلامانع من الاجتماع عند حضرته وايقاف الدواب بباب المسجد لشفاعته (ويقوم الامام مستقبل القبلة) حاله دعائه (رافعا يديه) لما روى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يستسقى عند أحجار الزيت قريبا من الزوراء قائما يدعوا رافعا يديه قبل وجهه لا يجاوز بهما رأسه انتهى ولم ينزل يجافي في الرفع حتى يدا يبايض ابطيه ثم حول الى الناس ظهره (والناس قعود مستقبلين القبلة يؤمّون على دعائه) لما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم ومنه مائص عليه بان (يقول اللهم استقنا غيثا) أي مطرا مغيا بضم اوله أي منقذا من الشدة (هنيئا) بالمداوهمز أي لا ينقصه شيء أو ينفي الحيوان من غيره ضرر (مريئا) بفتح اوله أو بالمداوهمز أي محمود العاقبة والهنى النافع ظاهرا والمري النافع باطنا (مريعا) بضم الميم وبالهمزة أي تبا بالربع وهو الزيادة من المراجعة وهو الخصب بكسر اوله ويجوز فتح الميم هنا أي ذاب ربع أي نماء أو بالوحدة من اربع البعير كل الربع أو الفوقية من رعت الماشية اكلت ماشاء والمقصود واحد (عذقا) أي كثير الماء والخير أو قطره كبار (مجللا) بكسر اللام أي سائر الافاق لعمومه والارض بالنبات كجبل الفرس (سحا) بفتح السين المهملة وتشديد الحاء أي شديد الوقعة بالارض من سح جرى (طبعا) بفتح اوله أي يطبق الارض حتى يعمها (دائما) الى انتهاء الحاجة اليه (و) يدعو ايضا بكل (ما شبهه) أي أشبه الذي ذكرناه مما يناسب المقام (سرا وجهرا) وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم اللهم استقنا غيثا مغيا بضم الميم صبيانا فعاوا اذ اطلب رفعه غن وبها نمل وانشر رحمتك واجي بلدك الميث اللهم انت الله لا اله الا انت الغني ونحن الفقراء انزل علينا الغيث واحصل ما نزلت لنا قوة وبلاغا الى حين فاذا امطر واقوالا استحبها بالهم صبيانا فعاوا اذ اطلب رفعه غن الا ما كن قالوا اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الآكام والظراب وبظون الاودية ومنابت الشجر (وليس

حاشية المؤلف أنها من اضافة التي الى شرطه نظرا الى الكيفية المخصوصة لان هذه الصفة شرطها العدو ومن قال ان سببها الخوف نظر الى أن سبب أصل الصلاة الخوف اخطأ وادى

فيه قلب رداء ولا يحضره ذي

باب صلاة الخوف هي جائزة بحضور عدو وبخوف غرق أو حرق وإذا تنازع القوم في الصلاة خلف امام واحد فيجعلهم طائفتين واحدة بازاء العدو ويصلي بالآخرى ركعة من الثنائية وركعتين من الرباعية أو المغرب وتمضي هذه الى العدو مشاة وجاءت تلك فصلى بهم مابق وسلم وحده فذهبوا الى العدو ثم جاءت الاولى وانما بلا قراءة وسلموا ومضوا ثم جاءت ان شاءوا صلوا مابق بقراءة وان اشتد الخوف صلوا ركبا فادى بالاماء الى اى جهة قدر او لم تجز بلا حضور عدو وسحب حمل السلاح في الصلاة عند الخوف وان لم يتنازعا في الصلاة خلف امام واحد فالأفضل صلاة كل طائفة امام مثل حالة الامن

باب أحكام الجنائز يسن توجيها المحتضر على يمينه وجاز الاستلقاء وترفع رأسه قليلا ويلقن بذكر الشهادة عنده من غير الحاح لان الحال صعب عليه فاذا قالها مرة ولم يتكلم بعدها حصل المارد (ولا يؤمر بها) فلا يقال له قل لانه يكون في شدة فر بما يقول لا جوابا لغير الامر فيظن به خلاف الخير وقالوا انه اذا ظهر منه ما يوحي حب الكفر لا يحكم بكفره جلاء على انه زال عقله واختار بعضهم زوال عقله عند موته لهذا الخوف ومما ينبغي ان يقال له على جهة الاستنباط استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحى القيوم واثوب اليه ولا يؤمر بها

فيه) اى الاستسقاء (قلب رداء) عند اى حنيقة وادى يوسف في رواية عنه ومارواه محمد مجمل على التناول ولا يجتنب عند اى حنيقة لانها تبعد للصلاة بالجماعة ولا جماعة عنده وعندهما يجتنب لكن عند اى يوسف خطبة واحدة وعند محمد خطبتين (ولا يحضره) اى الاستسقاء (ذمى) انتهى عمر رضى الله عنه ولا يمكن من فعله وحدهم ايضا لاحتمال ان يسقوا فقد يفتن به ضعفاء العوام

باب صلاة الخوف هي) اى صلاته بالصفة الاتية (جائزة بحضور عدو) لوجود المبيع وان لم يشتد الخوف (وبخوف غرق) من سبيل (أو حرق) من نار (واذا تنازع القوم في الصلاة خلف امام واحد فيجعلهم طائفتين) ويقم (واحدة بازاء) اى مقابل (العدو) للعراسة (وبصلى) الامام (ب) الطائفة (الآخرى ركعة من) الصلاة (الثنائية) (الصبح والمقصود بالسفر) (و) يصلى بالاولى المسد كورة (ركعتين من الرباعية أو المغرب) لان الشفع شرط لشرطها فلو صلى بها ركعة وبالثانية تنبت بطلت صلاتهما لا تصرف كل في غيراوانه (وتمضي هذه) الطائفة (الى) جهة (العدو ومشاة) فان ركبوا او مشوا لغير جهة الاصطفاف بمقابلة العدو بطلت (وجاءت تلك) الطائفة التي كانت في الحراسة فاحرموا مع الامام (فصلى بهم مابق) من الصلاة (وسلم) الاقم (وحده) لتمام صلاته (فذهبوا الى) جهة (العدو) مشاة (ثم جاءت) الطائفة (الاولى) ان شاءوا (و) ان ارادوا (اتوا) في مكانهم (بلا قراءة) لانهم لاحقون فهم خلف الامام حكما لا بقرون (وسلموا ومضوا) الى العدو (ثم جاءت) الطائفة (الآخرى) (ان شاءوا صلوا مابق) في مكانهم لقراغ الامام ويقضون (بقراءة) لانهم مسبوقون لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف على هذه الصفة وقد ورد في صلاة الخوف روايات كثيرة وامحها ست عشرة رواية مختلفة وصلها النبي صلى الله عليه وسلم اربعا وعشرين مرة وكل ذلك جائز والاولى والا قرب من ظاهر القرآن هو الوجه الذي ذكرناه (وان اشتد الخوف) فلم يتمكنوا بالهجوم (صلوا ركبا) ولو مع السبب مطولين لضرورة لاطالين لعدمها في حقهم (فرادى بالاماء الى اى جهة قدروا) اذا لا يصح الاقتداء باختلاف المكان الا ان يكون رد يغالاماه (ولم تجز) صلاة الخوف (بلا حضور عدو) حتى لو ظنوا سوادا وعدوا وتبين بخلافه اعدا وفادون الامام (ويستحب حمل السلاح في الصلاة عند الخوف) وقال الامام مالك والشافعي رحمهما الله تعالى بوجوبه للامر قلنا هو الشدب لانه ليس من أعمال الصلاة (وان لم يتنازعا) اى القوم (في الصلاة خلف امام واحد فالأفضل صلاة كل طائفة) مقتدين (بامام) واحد فتذهب الاولى بعد اتمامها ثم تجيى الاخرى فتصلى بامام آخر (مثل حالة الامن) للتوقى عن المشى ونحوه كذا في فتح القدير وهو حسي ونعم الوكيل

باب أحكام الجنائز جمع جنازة بالفتح والكسر لبيت والسرير وقال الازهرى ولا تسمى جنازة حتى يشد الميت عليه مكفنا (يسن توجيها المحتضر) اى من قد ربح من الموت (على يمينه) لانه السنة (وجاز الاستلقاء) على ظهره لانه ايسر لمالحتبه (و) لكن (ترفع رأسه قليلا) ليصبر وجهه الى القبلة دون السماء (و) يسن ان (يلقن) وذلك (بذكر) كلمة (الشهادة عنده) لقوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم لا اله الا الله فانه ليس مسلم يقول عند الموت الا نجتبه من النار ولقوله صلى الله عليه وسلم من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة اى مع الفاترين والافكل مسلم ولو فاسقا يوت على الايمان يدخل الجنة ولو بعد طول العذاب وانما اقتصرنا على ذكر الشهادة تبع للعديد الصحيح ولذا قال في المستصفي وغيره ويلقن الشهادتين لا اله الا الله محمد رسول الله معللا بان الاولى لا تقبل بدون الثانية لانه ليس الا في حق الكافر وكلامنا في تلقين المؤمن ولهذا قال شيخ الاسلام ابن حجر وقول جمع يلقن محمد رسول الله ايضا لان القصد موته على الاسلام ولا يسمى مسلما الا به ماهر دونه بانه مسلم وانما المراد اختم كلامه بلا اله الا الله ليحصل له ذلك الثواب ولما الكافر فيلقنهما قاطعا مع اشهد لوجوبه اذ لا يصير مسلما الا بهما انتهى فتذكر الشهادة عند المسلم المحتضر (من غير الحاح) لان الحال صعب عليه فاذا قالها مرة ولم يتكلم بعدها حصل المارد (ولا يؤمر بها) فلا يقال له قل لانه يكون في شدة فر بما يقول لا جوابا لغير الامر فيظن به خلاف الخير وقالوا انه اذا ظهر منه ما يوحي حب الكفر لا يحكم بكفره جلاء على انه زال عقله واختار بعضهم زوال عقله عند موته لهذا الخوف ومما ينبغي ان يقال له على جهة الاستنباط استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحى القيوم واثوب اليه

سبحانه لا اله الا هو الحي القيوم لانه قد يستضر بدكر ما يشعر انه محتضر وأما الكافر فيؤمر بهما الماروى
 البخارى عن أنس رضى الله عنه قال كان غلام يهودى يخدم النبي صلى الله عليه وسلم فمرض فأتاه النبي صلى
 الله عليه وسلم فعقد عنده رأسه فقال أسلم فنظر الى أبيه فقال له أطع أبا القاسم فأسلم فخرج النبي صلى
 الله عليه وسلم وهو يقول الحمد لله الذى أنقذه من النار (وتلقينه) بعد ما وضع (في القبر مشرع) الحقيقة
 قوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتا كم شهادة أن لا اله الا الله أخرجه الجماعة الا البخارى ونسب الى أهل
 السنة والجماعة (وقيل لا يلقن) في القبر ونسب الى المعتزلة (وقيل لا يؤمر به ولا ينهى عنه) وكيفيته أن يقال
 يا فلان بن فلان اذكر دينك الذى كنت عليه في دار الدنيا بشهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ولا شك
 أن اللفظ لا يجوز اخراجه عن حقيقته الا بدليل فيجب تعيينه بقوله موتا كم حقيقة ونفى صاحب السكافى
 فائده مطلقا ممنوع نعم الفائدة الاصلية منتفية ويحتاج اليه لتثبيت الجنان للسؤال في القبر قال المحقق ابن
 الهمام وجل أكثر مشايخنا اياه على المجازى من قرب من الموت مبناه على ان الميت لا يسمع عندهم وأورد
 عليهم قوله صلى الله عليه وسلم في أهل القليب ما أنتم بأسمع منهم وأجابوا تارة بأنه مرود من عائشة رضى الله
 عنها وتارة بأنه خصوصية له وتارة بأنه من ضرب المثل ويشكل عليهم ما في مسلم ان الميت يسمع قرع نعالهم
 اذا انصرفوا وتمامه بفتح القدير قلت يمكن الجمع فيلقن عند الاحتضار اصرح قوله فانه ليس مسلم يقولها
 عند الموت الا أنجته من النار وعملا بحقيقة موتا كم لتثبيته للسؤال في القبر لما روى سعيد بن منصور وسمره بن
 حبيب وحكم بن عمار قالوا اذا سوي على الميت قبره وانصرف الناس كانوا يستحبون ان يقال لميت عند قبره
 يا فلان قل لا اله الا الله ثلاث مرات يا فلان قل ربى الله ودينى الاسلام ونبى محمد صلى الله عليه وسلم اللهم
 انى اتوسل اليك بجيبيل المصطفى أن ترحم فاقى بالموت على الاسلام والايمان وان تشفع فينا نبيلك عليه
 أفضل الصلاة والسلام (ويستحب لأقرباء المحتضر) وأصدقائه (وجيرانه الدخول عليه) للقيام بحقه
 وتذكيره وتجريعه وسقيه الماء لان العطش يغلب لشدة الترع حينئذ ولذلك يأتي الشيطان كما ورد بماء زلال
 ويقول قل لا اله الا الله حتى أسقيل نعوذ بالله منه ويذكرون فضل الله وسعة كرمه ويحسون ظنه بالله
 تعالى لخبر مسلم لا يموت أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله ان يرجوه ويعفو عنه وخبر العجيجين قال الله تعالى
 أنا عند ظن عبدي بي (ويتلون عنده سورة يس) للامر به وفي خبر ما من مريض يقرأ عنده سورة يس الا
 مات ريانا وأدخل قبره ريانا (واستحسن) بعض المتأخرين قراءة (سورة الرعد) لقول جابر رضى الله عنه
 فانها تموتون عليه خروجه (واختلفوا في اخراج الحائض والنفساء) والجنب (من عنده) وجهه الاخراج
 امتناع حضور الملائكة محلله حائض أو نفساء كما ورد ويحضر عنده طبيب (فاذا مات شد لحياه) بعصاة
 عريضة تعهما وتربط فوق رأسه تحسبنا وحفظ الفهم (ونحس عينا) للامر به في السنة (ويقول مغمضه باسم
 الله وعلى ملة رسول الله) صلى الله عليه وسلم (اللهم يسر عليه أمره وسهل عليه ما بعده وأسعد به لبقائك
 واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه) قاله السكالك ثم سيجى ثوب (ويوضع على بطنه حديدة لثلاية تنفخ)
 وهو مروي عن الشعبي والحديد يدفع النفخ لسرفيه وان لم يوجد فيوضع على بطنه شئ ثقيل وروى البيهقي
 ان أنسا مريض يوضع حديد على بطن مولى له مات (وتوضع يده بجنبه) إشارة لتسليمه الامر له (ولا يجوز
 وضعهما على صدره) لانه صنيع أهل الكتاب وتلين مفاصله وأصابه ما يريد ساعده لعضده وساقه لعضده
 ونحذه لبطنه ويردها ملينة ليسهل غسله وادراجه في الكفر (وتكره قراءة القرآن عنده حتى يغسل)
 تنزيها للقرآن عن نجاسة الحدث بالموت أو الخنث فانه يزول عن المسلم بالغسل تكرمه له بخلاف الكافر
 (ولا بأس باعلام الناس بموته) بل يستحب لتكثير المصلين عليه لما روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم
 نعى لأصحابه الجاشي في اليوم الذى مات فيه وانه نعى جعفر بن أبى طالب وزيد بن حارثة وعبد الله بن رواحة
 وقال في النهاية ان كان عالما أو زاهدا أو من يتبرك به فقد استحسن بعض المتأخرين النداء في الاسواق
 لخنازته وهو الاصح اه وكثير من المشايخ لم يروا بأسا بان يؤذن بالخنازرة ليوذى أقاربه وأصدقائه حقه لكن
 لا على جهة التفخيم والافراط في المدح (و) اذا تيقن موته (يجعل بجهيزته) أكرامه لما في الحديث ومجملوا
 به فانه لا ينبغي لجيفة مرسلم أن تحبس بين ظهراني أهله والصارف عن وجوب التحجيم الاحتياط قال

وتلقينه في القبر مشرع
 وقيل لا يلقن وقيل لا يؤمر
 به ولا ينهى عنه ويستحب
 لأقرباء المحتضر وجيرانه
 الدخول عليه ويتلون عنده
 سورة يس واستحسن
 سورة الرعد واختلفوا في
 اخراج الحائض والنفساء
 من عنده فاذا مات شد لحياه
 ونحس عينا ويقول
 مغمضه باسم الله وعلى ملة
 رسول الله اللهم يسر عليه
 أمره وسهل عليه ما بعده
 وأسعد به لبقائك واجعل
 ما خرج اليه خيرا مما خرج
 عنه ويوضع على بطنه
 حديدة لثلاية تنفخ وتوضع
 يده بجنبه ولا يجوز
 وضعهما على صدره وتكره
 قراءة القرآن عنده حتى
 يغسل ولا بأس باعلام
 الناس بموته ويجعل بجهيزته

قوله ولا شئ أن اللفظ أى
 وهو موتا كم قال البرهان
 الحلى ولا مانع من الجمع
 بين الحقيقة والمجاز في مثل
 هذا اه طحطاوى

قوله فاذا مات الخ ويقال
 عنده حينئذ سلام على
 المرسلين والحمد لله رب
 العالمين لمثل هذا فليعمل
 العاملون وعد غير مكذبون
 كما في ابن أمير حاج اه
 طحطاوى

فيوضع كما مات على سرير
مجرورا وبوضع كيف
اتفق على الأصح ويستتر
عورته ثم جرد عن ثيابه
وضي في الصبح بلا
مضمضة واستنشاق الآن
يكون جنباً وصب عليه
ماء في بسدر أو حوض
والأفالقراخ وهو الماء
الخالص ويغسل رأسه
ولحيته بالخطمي ثم يجمع
على يساره فيغسل حتى
يصل الماء إلى ما يلي الخت
منه ثم على يمينه كذلك ثم
أجلس مستنداً إليه ومسح
بطنه وما خرج منه غسله
ولم يعد غسله ثم ينشف
بثوب ويجعل الخنوط على
رأسه ولحيته والكافور
على مساحده وليس في
الغسل استعمال القطن
في الر وابات الظاهرة ولا
يقص ظفره وشعره ولا
يسرح شعره ولحيته والمرأة
تغسل زوجها بخلافه كام
الولد لا تغسل سيدها ولو
ماتت امرأة مع الرجل
يموها كعكسه بخرقه
وان وجد ذور محرماً بلا
خرقة وكذا الخنثى المشكل
ييم

قوله ويمسح فيه وأنفه قال في
الفتح وغيره استحب بعض
العلماء أن يلف الغاسل
على أصبعه خرقة ويمسح
بها أسنانه ولهاثة وشفته
ومخبريه وسرته عمل كما عليه
الناس اليوم اه طحاوي

بعض الأطباء أن كثير من ممن يموت بالسكتة ظاهراً يدفنون أحياء لأنه يعسر ادراك الموت الحقيقي بها
الأعلى أفضل الأطباء فبتعين التأخير فيها إلى ظهور اليقين بخوارقها وقد مات النبي صلى الله عليه وسلم
في يوم الاثنين فحوة ودفن في جوف الليل من ليلة الأربعاء (فيوضع كما مات) الكاف للفاحة أذا تبين
موته (على سرير مجرور) أي مضراً أخفاه لكرهه الرأفة وتعظيماً لليت ويكون (وتراً) ثلاثاً أو خمساً ولا يزداد
عليه قاله الزبلي وفي الكافي والنهاية أو سبعاً ولا يزداد وكيفية أن يدار بالمجمر حول السرير (ويوضع
الميت) (كيف اتفق على الأصح) قاله شمس الأئمة السرخسي وقيل عرضاً وقيل إلى القبلة (ويستعورنه) (ويستعورنه)
ما بين سرته إلى ركبته قاله الزبلي والنهاية هو الصبح وفي الهداية يكتب في يستعورنه الغليظة هو الصبح
تيسراً وهو ظاهر الر واية ولبطلان الشهوة (ثم) بعد ستر العورة بأدخال الساتر من تحت الثياب (جود عن
ثيابه) أن لم يكن خنثى وتغسل عورته بخرقه ملفوفة تحت الساتر أو من فوقه أن لم توجد خرقة (و) بعده
(وضي) يبدأ بوجهه ومسح رأسه (في الصبح) الآن يكون صغيراً لا يعقل الصلاة فلا يوضأ (بلا مضمضة
واستنشاق) للتيسر ويمسح فيه وأنفه بخرقه عليه عمل الناس (الآن يكون جنباً) أو حائضاً أو نكساً فيكف
غسل فيه وأنفه بتيمم الطهارة (و) بعد الوضوء (صب عليه ماء مغلي) قد مر ج (يسدر أو حوض) أشنان غير
مطمعون مبالغة في التنظيف وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تغسل بناته والمحرمة الذي وقصته دابته
بماء وسدر (والا) أي وان يوجد (الغسل) (القراخ وهو الماء الخالص) كاف ويستنح أن تيسر لانه
أبلغ في التنظيف (ويغسل رأسه) أي شعر رأسه (و) شعر (لحيته بالخطمي) ثبت بالعراق طيب الرائحة
يعمل عمل الصابون في التنظيف وان لم يكن فالصابون وان لم يكن به شعر لا يتكف لهذا (ثم) بعد تنظيف
الشعر والبشرة (يجمع) الميت (على يساره فيغسل) شقة الأيمن ابتداءً لأن البسداء بالماء من سنة (حتى
يصل الماء إلى ما) أي الجنب الذي (يلي الخت) بالخاء المعجمة (منه) أي الميت (ثم) يجمع (على يمينه)
فيغسل (كذلك) حتى يصل الماء إلى سائر جسده (ثم أجلس) الميت (مستنداً إليه) ثلاثاً يسقط (ومسح
بطنه) مسحاً رقيقاً يخرج فضلاته (وما خرج منه غسله) فقط تنظيفاً (ولم يعد غسله) ولا وضوءه لانه ليس
بناقض في حقه (ثم ينشف بثوب) كيلاً يتدل أ كفاًه والنية في تغسله لا سقاط الفرض عنا حتى انه اذا
وجد غير يقا بمحرك في الماء بنية غسله لهذا الالحة الصلاة عليه واذا يمى لفقد الماء ثم وجد بعد الصلاة عليه
بالتيمم غسل وصلى عليه ثانياً والمنتخ الذي تعذر مسحه يصب عليه الماء ويغسله أقرب الناس إليه وال
فاهل الامانة والورع ويستتر ما لا ينبغي اظهاره ويكره ان يكون جنباً أو بها حيض ويندب الغسل من
تغسله وتقدم (و) بعد تنشيفه يلبس القميص ثم ينسبط الا كفان (يجعل الخنوط) هو عطر مر كب من
أشياء طبية ولا بأس بسائر أنواعه غير الزعفران والورس للرجال (على رأسه ولحيته) (روي ذلك عن علي
وأنس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم) (و) يجعل (الكافور على مساحده) سواء فيه المحرم وغيره فيطيب
ويغطي رأسه ليطر الدود عنها وهي الجبهة وأنفه ويداها وركبته وقدماه وروى ذلك عن ابن مسعود رضي الله
عنه فخص بزيادة كرام (وليس في الغسل استعمال القطن في الر وابات الظاهرة) وقال الزبلي لا بأس
بان يجعل القطن على وجهه وان يحشى به مخارقه كاللبر والقيل والاذنين والأنف والقم انتهى وفي
الظهيرية واستقبح عامة المشايخ جعله في دبره أو قبله (ولا يقص ظفره) أي الميت (و) (لا) شعره ولا يسرح
شعره (أي شعر رأسه ولحيته) لانه لا زينة وقد استغنى عنها (والمرأة تغسل زوجها) (ولو معتدة من رجعي أو
ظهار منها في الاظهر أو ابلاء لحمل مسه والنظر اليه ببقاء العدة فلو ولدت عقب موته أو انقضت عدتها من
رجعي أو كانت مبانة أو حرمته بردة أو رضاع أو صهرية لا تغسله (بخلافه) أي الرجل فانه لا يغسل زوجته
لا تقطاع النكاح واذا لم توجد امرأة لتغسلها ييممها وليس عليه غض بصره عن ذراعيها لاف الاجنبي
وهو (كام الولد) والمدبرة والقنة (لا تغسل سيدها) وتيمم بخرقه (ولو ماتت امرأة مع الرجل) المحارم
وغيرهم (يموها كعكسه) وهو موت رجل بين النساء وكن محارمه ييممه (بخرقه) تلف على يد الميمم الاجنبي
حتى لا يمس الجسد ويغض بصره عن ذراعي المرأة ولو عجوزاً (وان وجد ذور محرماً) الميت ذكر كان
أو أنثى (بلا خرقة) لجواز مس أعضاء التيمم للمحرمة بلا شهوة كالنظر اليها مناله (وكذا الخنثى المشكل ييم

معسرا في الأصح ومن لا مال له فكفنه أعلى من تلزمه نفقته وإن لم يوجد من تجب عليه نفقته ففي بيت المال فإن لم يعط عجزا أو ظمأ فعلى الناس ويسأل له التجهيز لمن لا يقدر عليه غيره وكفن الرجل سنة قبض وازار ولقافة مما يلبسه في حياته وكفاية ازار ولقافة وفضل البياض من القطن وكل من الأزار والقافة من القرن إلى القدم ولا يجعل لقميصه كم ولا خرص ولا جيب ولا تكف أطرافه وتكره العمامة في الأصح ولف من يساره ثم يمينه وعقدان خفيف انتشاره وتراد المرأة في السنة خمارا لوجهها وخرقة لبطئها وفي الكفاية خمارا ويجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوق القميص ثم الحمار فوقه تحت اللقافة ثم الخرقة فوقها ونحمر الاكفان وتراقب أن يدرج فيها وكفن الضرورة ما وجد

قوله ولا بأس بتقبيل الميت لما روى البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت أقبل أبو بكر على فرسه من مسكنه بالسيخ حتى نزل فدخل المسجد فلم يكلم الناس حتى دخل على عائشة فتيمة النبي صلى الله عليه وسلم وهو مضجعي برد حيرة فكشف عن وجهه ثم أكب عليه فقبله ثم بكى ولم يفعل ذلك إلا قدوة به صلى الله عليه وسلم اه طيطاوي

في ظاهر الولاية) وقيل يجعل في قبض لا يمنع وصول الماء اليه (ويجوز للرجل والمرأة تغسيل صبي وصبيته لم يشتهيا) لأنه ليس لأعضائهما حكم العورة وعن أبي يوسف أنه قال أكره أن يغسلهما إلا جني والجبوب كالفعل (ولا بأس بتقبيل الميت) للمحبة والتبرك توديعا خاصة عن محظور (وعلى الرجل تجهيز امرأته) أي تكفينها ودفنها عند أبي يوسف لو كانت معسرة وهذا التخصيص مختار صاحب المغنى والمحيط والظاهرية اه ويلزمه أبو يوسف بالتجهيز مطلقا أي (ولو) كان الزوج (معسرا) وهي موسرة (في الأصح) وعليه الفتوى وقال محمد ليس عليه تكفينها لا لقطاع الزوجية من كل وجه (ومن) مات (ولا مال له فكفنه على من تلزمه نفقته) من أقاربه وإذا تعدد من وجبت عليه النفقة فالكفن على قدر ميراثهم كالنفقة ولو كان له مولى وخالة فعلى معتقه وقال محمد على خالته (وإن لم يوجد من تجب عليه نفقته ففي بيت المال) تكفينه وتجهيزه من أموال التركات التي لا وارث لها (فإن لم يعط) بيت المال (عجزا) لخلوه من الأموال (أو ظمأ) بمنعه صرف الحق لمستحقه وجهته (فعلى الناس) القادرين (و) يجب أن (يسأل له) أي للميت (التجهيز من) علم به وهو (لا يقدر عليه) أي التجهيز (غيره) من القادرين بخلاف الحق إذا عرى لا يجب السؤال له بل يسأل بنفسه ثوبا القدرته عليه وإذا فضل عنه شيء صرف للمالكه وإن لم يعرف كفن به آخر ولا تصدق به ولا يجب على من له ثوب فقط تكفين ميت ليس عنده غيره وإذا كل الميت سبع فالكفن لمن تبرع به لا لوارث الميت وإذا وحدا أكثر البدن أو نصفه مع الرأس غسل وصلى عليه والألا والتكفين فرض وأما عدد أثوابه فهي على ثلاثة أقسام سنة وكفاية وضرورة الأول (و) هو (كفن الرجل سنة) ثلاثة أثواب (قميص) من أصل العنق إلى القدمين بلا دخيل وكفن (وازار) من القرن إلى القدم (و) الثالث (لقافة) تزيد على ما فوق القرن والقدم ليلف فيها الميت وتربط من أعلاه وأسفله ويؤخذ الكفن (مما) كان (يلبسه) الرجل (في حياته) يوم الجمعة والعيدين ويحسن للحدث حسنوا كفن الموتى فانهم يتزاورون فيما بينهم ويتفاخرون بحسن أكفانهم ولا يغالي فيه لقوله صلى الله عليه وسلم لا تغالوا في الكفن فانه يسلب سربعا وكفن صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض سحولية بفتح السين وبالضم قرية باليمن (و) الثاني كفن (كفاية) للرجل (ازار ولقافة) في الأصح مع قلة المال وكثرة الورثة هو أولى وعلى القلب كفن السنة أولى (وفضل البياض من القطن) لما روينا والخلق الغسيل والحديد فيه سواء (وكل من الأزار والقافة) لميت يكون (من القرن) يعني شعر الرأس (إلى القدم) مع الزيادة للربط (ولا يجعل لقميصه كم) لأنه لحاجة الحق (ولا دخيل) لأنه لا يفعل إلا للحي ليتسع الأسفل للشيء فيه (ولا جيب) وهو الشق النازل عن الصدر لأنه لحاجة الحق ولو كفن في قميص حتى قطع جيبه وابنته وكفيه (ولا تكف أطرافه) لعدم الحاجة اليه (وتكره العمامة في الأصح) لأنها لم تكن في كفن النبي صلى الله عليه وسلم واستحسنها بعضهم لما روى ابن عمر رضي الله عنهما كان معممه ويجعل العذبة على وجهه (و) تبسط اللقافة ثم الأزار فوقها ثم يوضع الميت مقمصا ثم يعطف عليه الأزار (لف) الأزار (من) جهة (يساره ثم) من جهة (يمينه) ليكون اليمين أعلى ثم فعل بالقافة كذلك اعتبارا بحالة الحياة (وعقد) الكفن (ان خيف انتشاره) صيانة للميت عن الكشف (وتراد المرأة) على ما ذكرناه للرجل (في) كفنها على جهة (السنة خمارا لوجهها) ورأسها (وخرقة) عرضها مابين الشدى إلى السرة وقيل إلى الركبة كيلا ينتشر الكفن بالفسخ وقت المشي بها (لربط ثديها) فسنة كفنها درع وازار وخمار وخرقة ولقافة (و) تراد المرأة (في) كفن (الكفاية) على كفن الرجل (خمارا) فيكون ثلاثة خمار ولقافة وازار (ويجعل شعرها صغيرتين) وتوضعان (على صدرها فوق القميص ثم) يوضع (الحمار) على رأسها ووجهها (فوقه) أي القميص فيكون (تحت اللقافة ثم) تربط (الخرقة فوقها) لئلا تنتشر الاكفان وتعطف من اليسار ثم من اليمين (ونحمر الاكفان) للرجل والمرأة جميعا تجميرا (وتراقب أن يدرج) الميت (فيها) لقوله صلى الله عليه وسلم إذا أجرتم الميت فاجروا وترا ولا تزد على خمس ولا تنبج الجنائز بصوت ولا نار ويكره تجمير القبر (وكفن الضرورة) للمرأة والرجل يكتفي فيه بكل (ما يوجد) روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من غسل ميتا فكمتم عليه غفر الله له أربعين كبيرة ومن كفنه كساء الله من السندس والاستبرق ومن حفله قبراً حتى يمجنه فكأنما أسكنه مسكنا

فصل في الصلاة عليه فرض كفاية وأركانها التكبيرات والقيام وشراؤها سلام الميت وطهارته وتقدمه وحضوره أو حضوراً أكثر بدنه أو نصفه مع رأسه وكون المصلي ٩٨ **عليها غير راكب بلا عذر وكون الميت على الأرض فان كان على دابة أو على أيدي الناس لم**

حتى يبعث وورد يا على غسل الموتي فانه من غسل ميتا غفر له سبعون مغفرة لو قسمت مغفرة منها على جميع الخلائق لو سعتهم قلت ما يقول من يغسل ميتا قال يقول غفرانك يا رحمن حتى يفرغ من الغسل

فصل الصلاة عليه ككفنه ودفنه وتجهيزه (فرض كفاية) مع عدم الانفراد بالخطاب بها ولو امرأة (وأركانها التكبيرات والقيام) لكن التكبيرة الأولى شرط باعتبار الشروع بهار كن باعتبار قيامها مقام ركعة كباقي التكبيرات كما في المحيط (وشراؤها) ستة أولها (سلام الميت) لأنها شفاعته وليست لكافر (و) الثاني (طهارته) وطهارة مكانه لأنه كالامام (و) الثالث (تقدمه) أمام القوم (و) الرابع (حضوره أو حضور أكثر بدنه أو نصفه مع رأسه) والصلاة على الخاشي كانت بمشهد كرامته ومجزة للنبي صلى الله عليه وسلم (و) الخامس (كون المصلي عليم غير راكب) وغير قاعد (بلا عذر) لأن القيام فيها زك فليترك بلا عذر (و) السادس (كون الميت) موضوعاً (على الأرض) لكونه كالامام من وجهه (فان كان على دابة أو على أيدي الناس لم تجز الصلاة على المختار) إلا ان كان (من عذر) كما في التبيين (وسنها) أربع الأولى (قيام الامام بمحذاء) صدر (الميت ذكره كان الميت) (أو أنثى) لأنه موضع القلب ونور الايمان (و) الثانية (الثناء بعد التكبيرة الأولى) وهو سبحانه اللهم وبمحمدك إلى آخره وجاز قراءة الفاتحة بقصد الثناء كذا نص عليه عندنا وفي البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى على جنازة فقرا بفاتحة الكتاب وقال لتعلموا أنه من السنة وصححه الترمذي وقد قال أئمتنا بان مراعاة الخلاف مستحبة وهي فرض عند الشافعي رحمه الله تعالى فلما منع من قصد القراءة بها خروجا من الخلاف وحق الميت (و) الثالثة (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد) التكبيرة (الثانية) اللهم صل على محمد وعلى آل محمد إلى آخره (و) الرابعة من السنن (الدعاء للميت) ولنفسه وجماعة المسلمين (بعد) التكبيرة (الثالثة ولا يتعين له) أي الدعاء (شيء) سوى كونه بأمور الآخرة (و) لكن (ان دعاء المأثور) عن النبي صلى الله عليه وسلم (فهو أحسن وأبلغ) لرجاء قبوله (ومنهم محافظ عوف) بن مالك (من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم) لما صلى معه على جنازة (اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجه وأدخله الجنة وأعذه من عذاب القبر وعذاب النار) وسلم بعد الرابعة من غير دعاء في ظاهر الرواية ولا يرفع يديه في غير التكبيرة الأولى ولو كبر الامام خمساً يتبع ولكن ينتظر سلامه في المختار ولا يستغفر لمجنون وصبي ويقول اللهم اجعله لنا فرطاً واجعله لنا أجراً وخذراً واجعله لنا شافعاً مشفعاً

فصل في الصلاة على السلطان أحق بصلاته ثم نائبه ثم القاضي ثم امام الحى ثم الولي

قوله غفر له سبعون مغفرة المراد التكبير كما قبل به في نظائره والمراد ان لا يني عليه من الذنوب شيء وذلك دليل رضا الله تعالى على فاعله اه طحاوى

قوله النخبة هي ما عدل وقت الحاجة فهو معنى قولهم في تفسيرها خير ابا قبا اه طحاوى

قوله غفر له سبعون مغفرة المراد التكبير كما قبل به

وهو

طحاوى

قوله النخبة هي ما عدل وقت الحاجة فهو معنى قولهم في تفسيرها خير ابا قبا اه طحاوى

وهو أن المقصود الدعاء للثب ودعوته مستجابة روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث دعوات مستجابات دعوة المظلوم ودعوة المسافر ودعوة الوالد لولده رواه الطيالسي والسيد أولى من قرب عبده على الصحيح والقريب مقدم على المعتق فان لم يكن ولي فالزوج ثم الخيران (ولن له حق التقدم أن يأذن غيره) لأن له إبطال حقه وان تعدد فللثاني المنع والذي يقدمه الأكبر أولى من الذي يقدمه الأصغر (فان صلى غيره) أي غير من له حق التقدم بلاذن ولم يقتضه (أعادها) هو (أن شاء) لعدم سقوط حقه وان نادى الفرض بها (ولا) يهيد (معه) أي مع من له حق التقدم (من صلى مع غيره) لأن التنفل بها غير مشروع كما لا يصلي أحد عليها بعده وان صلى وحده (ومن له ولاية التقدم فيها حق) بالصلاة عليها (من أوصى له الميت بالصلاة عليه) لأن الوصية باطلة (على المفتي به) قاله الصدر الشهيد وفي نوادر ابن رستم الوصية جائزة (وان دفن) وأهيل عليه التراب (بالصلاة) لا امر اقتضى ذلك (صلى على قبره وان لم يغسل) لسقوط شرط طهارته لحرمة نبشه ونعاده لوصلي عليه قبل الدفن بلاغسل لفساد الأولى بالقدرة على تغسيله قبل الدفن وقبل تنقلب صحفة لتحقيق العجز ولولم يهل التراب يخرج فيغسل ويصلى عليه (مالم يتفسخ) والمعتبر فيه أكبر الرأى على الصحيح لاختلافه باختلاف الزمان والمكان والأشخاص وإذا كان القوم سبعة يقدم واحد أماما وثلاثة بعده وان ثمان بعدهم وواحد بعدهما لأن في الحديث من صلى عليه ثلاث صفوف غفر له وخيرها آخرها لأنه ادعى للإجابة بالتواضع (وإذا اجتمعت الجنائز قالا فراد بالصلاة لكل منها أولى) وهو ظاهر (ويقدم الأفضل فالأفضل) ان لم يكن سبق (وان اجتمعن) ولومع السبق (وصلى مرة) واحدة صح وان شاء جعلهم صفاء عرضا ويقوم عند أفضلهم وان شاء (جعلها) أي الجنائز (صفاطويلا ميايى القبلة بحيث يكون صدر كل) واحد منهم (قدام الامام) محاذياله وقال ابن أبي ليلى يجعل رأس كل واحد أسفل من رأس صاحبه هكذا رجات وقال أبو حنيفة هو حسن لأن النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه دفنوا هكذا والوضع للصلاة كذلك قال وان وضعوا رأس كل واحد محذاء رأس الآخر فحسن وهذا كله عند التفاوت في الفضل فان لم يكن ينبغي أن لا يعدل عن المحاذاة فلذا قال (وراعى الترتيب) في وضعهم (فيجعل الرجل مما يلي الامام ثم الصبيان بعدهم) أي بعد الرجال (ثم الجنائز ثم النساء) ثم المراعات ولو كان السكك رجالا روى الحسن عن أبي حنيفة يوضع أفضلهم وأسفهم مما يلي الامام وهو قول أبي يوسف والحرمرمقدم على العبد وفي رواية الحسن اذا كان العبد أصح قدم ولو (دفنوا بقبر واحد) لضرورة (وضعوا) فيه (على عكس هذا) الترتيب فيقدم الأفضل فالأفضل الى القبلة والاكثر قرأنا وعلمنا كما فعل في شهاداء أحد (ولا يقتدى بالامام من سبق ببعض التكبيرات) و (وحده بين تكبيرتين) حين حضر (بل ينتظر تكبير الامام) فيدخل معه اذا كبر عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يكبر حين يحضر ويحسب له وعندهما يقضى الجميع ولا يحسب له تكبير احرامه كالمسبوق بركعات (وبوافقه) أي المسبوق امامه (في دعائه) لوعلمه بسماعه على ما قاله مشايخ بلخ ان السنة أن يسمع كل صف ما يليه (ثم يقضى) المسبوق (مافاته) من التكبيرات (قبل رفع الجنائز) مع الدعاء ان من رفع الجنائز قولا لا يكبر قبل وضعها على الاكتاف متتابعةا اتقاء عن بطلانها بذهابها (ولا ينتظر تكبير الامام من حضر تحريمه) فيكبر ويكون مدركا ويسلم مع الامام (ومن حضر بعد التكبيرة الرابعة قبل السلام فانتة الصلاة) عندهما (وفي الصحيح) لأنه لا وجه الى أن يكبر وحده كما في النزاهة وغيرها وعن محمد انه يكبر كما قال أبو يوسف ثم يكبر ثلاثا بعد سلام الامام قبل رفع الجنائز وعليه الفتوى كذا في الخلاصة وغيره فقد اختلف الصحيح كما ترى (وتكره الصلاة عليه في مسجد الجماعة وهو) أي الميت (فيه) كراهة تنزيه في رواية ورجمها المحقق ابن الهمام وتحريم في أخرى والعللة فيه ان كان خشية التلويث فهي تحريمية وان كان شغل المسجد بما لم يبين له فتنة هبة والمروى قوله صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له وفي رواية فلا حرج له (أو) كان الميت (خارجا) أي المسجد مع بعض القوم (و) كان (بعض الناس في المسجد) أو عكسه ولومع الامام (على المختار) كما في الفتاوى الصغرى خلافا لما أورده النسفي من ان الامام اذا كان خارج المسجد مع بعض القوم لا يكره بالاتفاق لما علمت من الكراهة على المختار (وتنبيه) تكبره صلاة الجنائز في الشارع وارضى الناس (ومن استهل) أي وجد منه حال

ولن له حق التقدم ان يأذن لغيره فان صلى غيره أعادها ان شاء ولا معه من صلى مع غيره ومن له ولاية التقدم فيها حق ممن أوصى له الميت بالصلاة عليه على المفتي به وان دفن بلا صلاة صلى على قبره وان لم يغسل مالم يتفسخ واذا اجتمعت الجنائز قالا فراد بالصلاة لكل منها أولى ويقدم الأفضل فالأفضل وان اجتمعن وصلى مرة جعلها صفاطويلا ميايى القبلة بحيث يكون صدر كل قدام الامام وراعى الترتيب فيجعل الرجال مما يلي الامام ثم الصبيان بعدهم ثم الجنائز ثم النساء دفنوا بقبر واحد وضعوا على عكس هذا ولا يقتدى بالامام من وجد منه بين تكبيرتين بل ينتظر تكبير الامام وبوافقه في دعائه ثم يقضى مافاته قبل رفع الجنائز ولا ينتظر تكبير الامام من حضر تحريمه ومن حضر بعد التكبيرة الرابعة قبل السلام فانتة الصلاة في الصحيح وتكره الصلاة عليه في مسجد الجماعة وهو فيه وأخاره وبعض الناس في المسجد على المختار ومن استهل

يسلم احدهما او هو اول سب احدهما معه وان كان لكافر قريب مسلم غسله كفصل خوقة نجسة وكفنه في خوقة وألقاه في حفرة او دفعه الى اهل ملته ولا يصلي على باغ وقاطع طريق قتل حالة المحاربة وقاتل بالخنق غيلة ومكابر في المصر ليل بالاسلح ومقتول عصية وان غسلوا وقاتل نفسه يغسل ويصلي عليه ولا على قاتل احد ابويه عمدا

قوله وان لم يتم خلقه فيغسل وان لم يراع فيه السنة وبهذا يجمع بين من اثبت غسله وبين من نفاه فن أثبتة اراد الغسل في الجملة ومن نفاه اراد الغسل المرامي فيه وجه السنة والمتبادر منه انه ظهر فيه بعض خلق واما اذا لم يظهر فيه خلق أصلا فالظاهر انه لا يغسل ولا يسمى لعدم حشره وحرره اه طحاوي قوله لجمها اللام بمعنى في وجل نائب فاعل ليسن والمعنى أن السنة في جمها أن يجمها رجال أربعة اه طحاوي

ولادته حياة بجر كة أو صوت وقد خرج أكثره وصدره ان نزل برأسه مستقيما وسرته ان خرج برجليه منكوسا (سمى وغسل) وكفن كما علمته (وصلي عليه) وورث وورث لما عن جابر رفعه الطفل لا يصلي عليه ولا يرث ولا يرث حتى يستهل بشهادة رجلين أو رجل واحد أو اثنين عند الامام وقالا يقبل قول النساء فيه الا لام في الميراث اجاء لانه لا يشهد الرجال وقول القابلة مقبول في حق الصلاة عليه وأمه كالقابلة اذا اتصفت بالعدالة وفي الظهيرة ماتت واضطرب الولد في بطنها يشق ويخرج لا يسع الا ذلك كذا في شرح المقدسي (وان لم يستهل غسل) وان لم يتم خلقه (في المختار) لانه نفس من وجه (وادر ج في خوقة) وسمى (ودفن ولم يصل عليه) ويجشربان بان بعض خلقه وذ كرم في المسوط قولاً آخر ان نفخ فيه الروح حشر والا فلا كذا في شرح المقدسي (كغني) أو مجنون بالغ (سبي) أي أسر (مع احد ابويه) من دار الحرب ثم مات لتبعيته له في أحكام الدنيا وتوقف الامام في أولاد اهل الشرك وعن محمد انه قال فيهم اني أعلم أن الله لا يعذب احدا بغير ذنب (الا أن يسلم احدهما) للحكم باسلامه بالتبعية له (أو) يسلم (هو) أي الصبي اذا كان يعقله لان اسلامه صحيح باقراره بالوحدا نية والرسالة أو صدق بوصف الايمان له ولا يشترط ابتداء الوصف من نفسه اذا لا يعرفه الا لخواص (أول سب احدهما) أي أحد ابويه (معه) العلم باسلامه لتبعية السابي أو دار الاسلام حتى لو سرق ذمي صغيرا فاخرجه لدار الاسلام ثم مات يصلي عليه وان بني حيا يجب تخليصه من يده أي بالقيمة (وان كان لكافر قريب مسلم) حاضر ولا ولي له كافر (غسله) المسلم (كغسل خوقة نجسة) لا يراعي فيه سنة التغميل لانه سنة عامة في بني آدم ليكون حجة عليه لا تطهره له حتى لو وقع في ماء نجسه (وكفنه في خوقة) من غير مراعاة كفن السنة (وألقاه في حفرة) من غير وضع كالخيفة مراعاة خلق القرابة (او دفعه) القريب (الى اهل ملته) ويتبع جنازته من بعيد وفيه اشارة الى ان المراد لا يمكن منه احد لغسله لانه لا مله له فيبقى كجيفة كلب في حفرة والى ان الكافر لا يمكن من قريبه المسلم لانه فرض على المسلمين كفناه ولا يدخل قبره لان الكافر تنزل عليه اللعنة والمسلم محتاج الى الرحمة خصوصاً في هذه الساعة (ولا يصلي على باغ) اتفاقا وان كان مسلما (و) لا على (قاطع طريق) اذا (قتل) كل منهم (حالة المحاربة) ولا يغسل لائن علبا رضى الله عنه لم يغسل البغاة واما اذا قتلوا بعد ثبوت يد الامام عليهم فانهم يغسلون ويصلي عليهم (و) لا يصلي على (قاتل بالخنق غيلة) بالسكسر لا غتيال يقال قتله غيلة وهو ان يجده فيذهب به الى موضع فيقتله والمراد اعم كما لو خنقه في منزل لسعيه في الارض بالفساد (و) لا على (مكابر في المصر ليل بالاسلح) اذا قتل في تلك الحالة (و) لا يصلي على (مقتول عصية) اهانة لهم وزجرا لغيرهم (وان غسلوا) كالبعثة على احدى الروايتين لا يصلي عليهم وان غسلوا (وقاتل نفسه) عمدا بالشدة وجع (يغسل ويصلي عليه) عن ابي حنيفة ومحمد وهو الاصح لانه مؤمن مذب وقال ابو يوسف لا يصلي عليه وكان القاضي الامام على السعدي يقول الاصح عندي انه لا يصلي عليه وان كان خطأ ولو جمع يصلي عليه اتفاقا وقاتل نفسه اعظم وزرا وانما من قاتل غيره (ولا) يصلي (على قاتل احد ابويه عمدا) ظلما اهانة له (فصل) في جمها ودفنها (يسن لجمها) جل (اربعة رجال) تكرمه له وتحققا وتحاشيا عن تشبيهه بحمل الامتعة ويكره جمه على ظهر ودابة سلاء لذر والصغير يحمله واحد على يديه ويتداوله الناس كذلك بايديهم (وينبغي) لكل واحد (جمها) اربعين خطوة يبدأ الحامل (بمقدمها الايمن) فيضعه (على يمينه) أي على عاتقه الايمن ويمنها أي الجنازة ما كان جهة يسار الحامل لان الميت يلقى على ظهره ثم يضع مؤخرها الايمن عليه أي على عاتقه الايمن (ثم) يضع (مقدمها الايسر على يساره) أي على عاتقه الايسر (ثم) يخطم (بالجانب الايسر) بجمها (عليه) أي على عاتقه الايسر فيكون من كل جانب عشر خطوات لقوله صلى الله عليه وسلم من جل جنازة اربعين خطوة كفرت عنه اربعين كبيرة ولقول ابي هريرة رضى الله عنه من جل الجنازة بجوانبها الاربع فقد قضى الذي عليه (ويستحب الاسراع بها) لقوله صلى الله عليه وسلم اسرعوا بالجنازة أي مادون الخشب كما في رواية ابن مسعود رضى الله عنه فان تلك صالحة فخير تقدمونها اليه وان تلك غير ذلك فشر تضعونه عن رقابكم وكذا يستحب الاسراع بتجهيزه كله (بلاخب) بخاء معجمة وموحدتين مفتوحتين ضرب من العدو ودون العنق والعنق خطو فسيح فيمشون به دون مادون العنق (وهو ما يؤدى

الى اضطراب الميت
والمشى خلفها افضل من
المشى امامها كفضل صلاة
الفرس على النمل ويكره
رفع الصوت بالذكر
والجلوس قبيل وضعها
ويحفر القبر نصف قامة او
الى الصدر وان زيد كان
حسنا ويحد ولا يشق الا في
ارض رخوة من قبل القبلة
ويقول واضعه بسم الله
وعلى مله رسول الله صلى الله
عليه وسلم ويوجه الى القبلة
على جنبه الايمن وتحمل
العقدة ويسوى اللبن عليه
والقصب وكره الابر
والخشب وان يصبى قبرها
لاقره ومهال التراب

قوله فليس يصحح لان
الكفن مسته النار ويفسل
الميت بالماء الحار واجيب
بان النار تفسد الماء بخلاف
الاجرام كما هو ظاهر جوى
وبان الاجرة فيه اثر النار
فمكره في القبر للنشائم
بخلاف الغسل بالماء الحار
فانه يقع في البيت فلا يكره
كما لا يكره الاجار فيه بخلاف
القبر وبمثل ما ذكره
يجاب عن الكفن اه
طحاوى

القبر فثي عليه التراب من قبل رأسه ثلاثاً (ويسمى القبر) ويكره ان يزيد فيه على التراب الذي خرج منه ويجعله من تفعا عن الارض قدر شبر أو أكثر بقيل ولا بأس برش الماء حفظاً له (ولا يربع) ولا يخصص انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تربيع القبور وتخصيصها (ويحرم البناء عليه للزينة) (لما روي بنا) (ويكره) البناء عليه (للاحكام بعد الدفن) لانه للبقاء والقبر للفناء وأما قبل الدفن فليس بقبر وفي النوازل لا بأس بتطيينه وفي الغباية وعليه الفتوى (ولا بأس) أيضاً (بالكعبة) في جرح صين به القبر ووضع (عليه لثلا يذهب الاثر) فاحترم للعلم بصاحبه (ولا يمتن) وعن أبي يوسف أنه كره ان يكتب عليه واذا خربت القبور فلا بأس بتطيينها لان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بقبر ابنه ابراهيم فرأى فيه جراحاً فسده وقال من عمل عملاً فلينقنه عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال خفق الرياح وقطر الامطار على قبر المؤمن كفارة لذنوبه (ويكره الدفن في البيوت لاختصاصه بالانبياء عليهم الصلاة والسلام ويكره الدفن في القساق ولا بأس بدفن أكثر من واحد للضرورة ويجوز بين كل اثنين بالتراب ومن مات في سفينة وكان البر بعيداً وخيف الضرر غسل وكفن وألقي في البحر ويستحب الدفن في محل مات به او قتل فان نقل قبل الدفن قدر ميل أو ميلين لا بأس به وكره نقله لاكثر منه ولا يجوز نقله بعد دفنه بالاجماع الا ان تكون الارض مغصوبة او اخذت بالشفعة وان دفن في قبر حفر لغيره ضمن قيمة الحفر ولا يخرج منه وينش لمناج سقط فيه ولكفن مغصوب ومال مع الميت ولا ينش بوضعه لغير القبلة أو على يساره قوله وأما قبله أي قبل ما ذكر من أهالة التراب عليه وظاهره انه يخرج ولو بعد تسوية اللبن قبل الأهالة وهو الذي في الزيلى والمخ وقد تقدم عن البرازية والخلصة ما يخالفه اه طحاوى

ويسمى القبر ولا يربع ويحرم البناء عليه للزينة ويكره للاحكام بعد الدفن ولا بأس بالكعبة عليه لثلا يذهب الاثر ولا يمتن ويكره الدفن في البيوت لاختصاصه بالانبياء عليهم الصلاة والسلام ويكره الدفن في القساق ولا بأس بدفن أكثر من واحد للضرورة ويجوز بين كل اثنين بالتراب ومن مات في سفينة وكان البر بعيداً وخيف الضرر غسل وكفن وألقي في البحر ويستحب الدفن في محل مات به او قتل فان نقل قبل الدفن قدر ميل أو ميلين لا بأس به وكره نقله لاكثر منه ولا يجوز نقله بعد دفنه بالاجماع الا ان تكون الارض مغصوبة او اخذت بالشفعة وان دفن في قبر حفر لغيره ضمن قيمة الحفر ولا يخرج منه وينش لمناج سقط فيه ولكفن مغصوب ومال مع الميت ولا ينش بوضعه لغير القبلة أو على يساره قوله وأما قبله أي قبل ما ذكر من أهالة التراب عليه وظاهره انه يخرج ولو بعد تسوية اللبن قبل الأهالة وهو الذي في الزيلى والمخ وقد تقدم عن البرازية والخلصة ما يخالفه اه طحاوى

وراعى السنة ﴿تمة﴾ قال كثير من متأخري أئمتنا رحمهم الله يكره الاجتماع عند صاحب الميت حتى ياتي اليه من يعزى بل اذ رجع الناس من الدفن فليتفرقوا ويستغلوا بامورهم وصاحب الميت بامرهم ويكره الجلوس على باب الدار للصبيّة فان ذلك عمل أهل الجاهلية ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وتكره في المسجد وتكره الضيافة من أهل الميت لانها شرعت في السرور لا في الشرور وهي بدعة مستفحصة وقال عليه السلام لا عقر في الاسلام وهو الذي كان يعقر عند القبر بقرة أو شاة ويستحب لجيران الميت والاباعد من أقاربهم تهيئة طعام لاهل الميت يشبعهم يومهم وليتيمهم لقوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا لاهل جعفر طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم وبلغ عليهم في الاكل لان الحزن يمنعهم فيضعفهم والله ملهم الصبر ومعوض الاجر وتستحب التعزية للرجال والنساء الا لا يفتن لقوله صلى الله عليه وسلم من عزى اخاه بمصيبة كساه الله من حلل الكرامة يوم القيامة وقوله صلى الله عليه وسلم من عزى مصابا فله مثل اجره وقوله صلى الله عليه وسلم من عزى ثكلى كسى بردين في الجنة ولا ينبغي لمن عزى مرة أن يعزى أخرى

﴿فصل في زيارة القبور﴾ من غير أن يطأ القبور (للرجال والنساء) وقيل تحرم على النساء والاصح أن الرخصة ثابتة للرجال والنساء فتندب لهن أيضا (على الاصح) والسنة زيارتها قائما والدعاء عندها قائما كما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخروج الى البقيع ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانانا شاء الله بكم لاحقون أسأل الله لي ولكم العافية (ويستحب) للزائر (قراءة) سورة (يس) لما ورد (عن أنس) رضي الله عنه (أنه) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من دخل المقابر فقرأ سورة (يس) يعني وأهدى ثوابها لاموات) (خفف الله عنهم يومئذ) العذاب ورفعهم وكذا يوم الجمعة يرفع فيه العذاب عن أهل البرزخ ثم لا يعود على المسلمين (وكان له) أي للزائر (بعدد ما فيها) رواية الزبلي من فيها من الاموات (حسنات) وعن أنس أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان انت صدق عن موتانا ونج عنهم وندعوا لهم فهل يصل ذلك اليهم فقال نعم انه يصل ويفرحون به كما يفرح أحدكم بالطبق اذا أهدى اليه رواء أبو حفص العكبري فلما لسان أن يجعل ثواب عمله لغيره عند أهل السنة والجماعة صلاة كان أو صوما أو حجا أو صدقة أو قراءة للقرآن أو الاذكار أو غير ذلك من أنواع البر ويصل ذلك الى الميت وينفعه قاله الزبلي في باب الحج عن الغير وعن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مر على المقابر فقرأ قل هو الله أحد احدى عشرة مرة ثم وهب أجزء الاموات أعطى من الاجر بعدد الاموات رواه الدارقطني وأخرج ابن أبي شيبة عن الحسن أنه قال من دخل المقابر فقال اللهم رب الاجساد البالية والعظام الخصرة التي خرجت من الدنيا وهي بلى مؤمنة أدخل عليها روحا منك وسلاما متى استغفر له كل مؤمن مات منذ خلق الله آدم وأخرج ابن أبي الدنيا باللفظ كتب له بعدد من مات من ولد آدم الى أن تقوم الساعة حسنات (ولا يكره الجلوس للقراءة على القبر في المختار) لتأدية القراءة بالسكينة والتدبر والاتعاظ (وكره القعود على القبور لغير قراءة) لقوله عليه السلام لان يجلس أحدكم على جرف فتحرق ثيابه فتخلص الى جلده خيره من أن يجلس على قبر (و) كره (وطؤها) بالاقدام لما فيه من عدم الاحترام وأخبرني شفي العلامة محمد بن أحمد المحوي الحنفي رحمه الله بانهم يتأذون بتحقيق النعال اه وقال الكمال وحيد بن زكريا يصنعه الناس من دفنت أقاربهم ثم دفنت حوالهم خلق من وطء تلك القبور الى ان يصل الى قبر قريبه مكره اه وقال قاضيان ولو وجد طريقا في المقبرة وهو يظن انه طريق أحد ثوة لا يمشي في ذلك وان لم يقع في ضميمه لا بأس بان يمشي فيه (و) كره (النوم) على القبور (و) كره تحريما (قضاء الحاجة) أي البول والتغوط (عليها) بل وقربا منها وكذا كل ما لم يعهد من غير فعل السنة (و) كره (قلع الحشيش) الرطب (و) كذا (الشجر من المقبرة) لانه مادام رطبا يسبح الله تعالى فيؤنس الميت وتنزل بذكر الله تعالى الرحمة (ولا بأس بقلع اليابس منهما) أي الحشيش والشجر وال المقصود

﴿باب أحكام الشهيد﴾
سعى به لانه مشهود له بالجنة (المقتول) بأي سبب كان (ميت) بانقضاء أجله لم يبق من (أجله) ولا رزقه شيء (عندنا) معاشر أهل السنة والجماعة قاله في العناية (والشهيد) شرعاهو (من قتله أهل الحرب) مباشرة أو

﴿فصل في زيارة القبور﴾
ندب زيارتها للرجال والنساء
على الاصح ويستحب
قراءة يس لما ورد انه من
دخل المقابر فقرأ يس خفف
الله عنهم يومئذ وكان له
بعدد ما فيها حسنات ولا
يكره الجلوس للقراءة على
القبر في المختار وكره القعود
على القبور لغير قراءة
وطؤها والنوم وقضاء
الحاجة عليها وقلع الحشيش
والشجر من المقبرة ولا
باس بقلع اليابس منها

﴿باب أحكام الشهيد﴾
المقتول ميت بأجله عندنا
والشهيد من قتله أهل
الحرب
قوله يسبح الله تعالى ومن
هذا قالوا لا يستحب قطع
الحشيش الرطب مطلقا
اي ولو من غير جبانة من
غير حاجة اذ لا في الشرح
عن قاضيان اه طحاوي

منزله ليلالو بمثقل أو وجد
في المعركة وبه أثرا وقتله مسلم
ظلمة عمدا بمعد وكان
مسلم بالغا خاليما من حيض
ونفاس وجنابة ولم يرتث
بعد انقضاء الحرب فيكفن
بدمه وثيابه ويصلى عليه
بلاغسل وينزع عنه ما
ليس صالحا للكفن كالقرو
والخشو والسلاح والدرع
ونراد وينقص في ثيابه
وتركه نزع جميعها ويغسل
ان قتل جنبا أو صبيا أو
مجنونا أو حائضا أو نفساء
أو ارتث بعد انقضاء الحرب
بان اكل أو شرب أو نام أو
تداوى أو مضى عليه وقت
الصلاة وهو يعقل أو نقل
من المعركة إلى خوف وطء
الخنيل أو أوصى أو باع أو
اشترى أو تكلم بكلام كثير
وان وجد ما ذكر قبل انقضاء
الحرب لا يكون مرتثا

﴿ كتاب الصوم ﴾

هو الامساك نهارا عن
ادخال شئ عمدا أو خطأ
بطنا

قوله كالقرو أو دخلت الكاف
الخنق والقلسوة بحس
والاشبه ان لا تزغ عنه
السراويل قهستاني اه
طيطاوي

قوله ذكره اى الصوم عقبها
وكثير من المؤلفين ذكر
الزكاة بعد الصلاة وآخر
الصوم ووجه اقران الزكاة
مع الصلاة في آيات كثيرة
من الكتاب العزيز ولما في
القهستاني افضل الاعمال
بعد الزكاة الصوم اه
طيطاوي

تسميها بى آله كانت ولو بماء أو نار رموها بين المسلمين (أو) قتله (أهل البغي أو) قتله (قطاع الطريق)
(بى آله) كانت (أو) قتله (الاصوص في منزله ليلالو بمثقل) أو نهارا (أو وجد في المعركة) سواء كانت
معركة أهل الحرب أو البغي أو قطاع الطريق (وبه أثر) كجرح وكسور وحرق وخروج دم من اذن أو عين
لا من فم وأنف ومخرج (أو قتله مسلم ظلمة) لا يجد وقود (عمدا) لا خطأ (بمعد) خرج به المقتول شبه عمدا
بمثقل وشمل من قتله أبوه أو سيده (وكان) المقتول (مسلم بالغا خاليما من حيض ونفاس وجنابة ولم يرتث)
أى ما صار خلقا في الشهادة كالثوب الخلق بوجوده رفيق من مرافق الحياة (بعد انقضاء الحرب) فيخلق
بشهداء أحد في الحكم (فيكفن بدمه) أى مع دمه من غير تغسيل لقوله صلى الله عليه وسلم زملوههم بدماهم
فانه ليس كلمة تكلم في سبيل الله الا تاتى يوم القيامة تدعى لونه لون الدم والريح المسك (و) يكفن مع
(ثيابه) للامره في شهداء أحد (ويصلى عليه) أى الشهيد (بلاغسل) نص عليه تا كيدا وان علم مما سبق
لان النبي صلى الله عليه وسلم وضع حزة رضى الله عنه وحي برجل من الانصار فوضع الى جنبه فصلى عليه
ثم رفع وترك حزة حتى صلى عليه يومئذ سبعين صلاة كما في مسند أحمد وصلى النبي صلى الله عليه وسلم على
قتلى بدر والصلاة على الميت لاظهار كرامته حتى اختص بها المسلم وحرم المنافق والشهيد أولى بهذه
الكرامة (وينزع عنه) أى عن الشهيد (ما ليس صالحا للكفن كالقرو والخشو) ان وجد غيره صالحا للكفن
(و) ينزع عنه (السلاح والدرع) لما في أبي داود عن ابن عباس رضى الله عنهما قال أمر رسول الله صلى الله
عليه وسلم بقتلى أحدان ينزع عنهم الحديد والجلود وان يدفنوا بدماهم وثيابهم (ويزاد) ان نقص ما عليه
عن كفن السنة ليم (وينقص) ان زاد العدد (في ثيابه) على كفن السنة توفرة على الورثة أو المسلمين (وتركه
نزع جميعها) أى ثيابه التي قتل فيها يبقى عليه أثره (ويغسل) الشهيد عند الامام (ان قتل جنبا) لان
حنظلة بن الازهر استشهد يوم أحد وقال عليه السلام انى رأيت الملائكة تغسل حنظلة بن أبى عامر بين
السماء والارض بناء المزن في صحائف القضاة قال أبو أسيد فذهبنا ونظرنا اليه فاذا برأسه يقطر ماء فارسل
النبي صلى الله عليه وسلم الى امرأته فاخبرته أنه خرج وهو جنب (أو صبيا أو مجنونا) لان السيف كفى
عن التغسيل فمن يوصف بدين ولا ذنب لهما فلم يكونا في معنى شهداء أحد (أو) قتل (حائضا أو نفساء)
سواء كان بعد انقطاع الدم أو قبل استمراره في الحيض ثلاثة ايام في الصحيح والمعنى فيها كالجنب (أو ارتث)
بالبناء للمجهول اى جل من المعركة رثيا أى جرحا وبه رمق كذا في الصحاح وسمى من تالاه صار خلقا في
حكم الشهادة بما كلف به من احكام الدنيا ووصل اليه من منافعتها (بعد انقضاء الحرب) فسقط حكم الدنيا
وهو ترك الغسل فيغسل وهو شهيد في حكم الاخرة له الثواب الموعود للشهداء ولو ارتث (بان اكل أو
شرب أو نام) ولو قليلا (أو تداوى) لرفق الحياة (أو مضى عليه وقت الصلاة وهو يعقل) ويقدر على ادائها
اذ لا يلزمه بدون قدرة دفع العجز لا يغسل (أو نقل من المعركة) حيا لمرض (لا خوف وطء الخنيل) أو الدواب
فانه بهذا لا يكون مرتثا (أو أوصى) عطف على قوله كل سواء وصى بامر الدنيا والاخرة عند ابي
يوسف قال محمد لا يكون مرتثا بوصيته بامور الاخرة وقيل الخلاف في امور الدنيا وقال الفقيه أبو جعفر
انما يكون مرتثا اذا زادت الوصية على كلمتين اما بالكلمة أو بالكلمتين فلا تبطل الشهادة (أو باع أو
اشترى أو تكلم بكلام كثير) بخلاف القليل فان من شهداء أحد من تكلم كسعد بن الربيع وهذا كله اذا
كان بعد انقضاء الحرب (وان وجد ما ذكر) من الاكل ونحوه مع الجراحة وكان (قبل انقضاء الحرب
لا يكون) الشهيد (مرتثا) بذلك كذا قاله الكمال واذا اختلط قتلى المسلمين بقتلى الكفار أو موتاهم بموتاهم
فان كان المسلمون اكثر يصلى عليهم وينوى المسلمين والا فلا الا من عرف انه من المسلمين ويتخذهم مقبرة
على حدة كذمية مانت حبلى بمسلم

﴿ كتاب الصوم ﴾

لما كان عبادة بدنية كالصلاة ذكره عقبها ويحتاج لمعرفة لغته وشريعة وسببه وشرطه وحكمه وركنه
وحكمته مشروعيته وصفته فحناه لغة الامساك عن الفعل والقول وشرعا (هو الامساك نهارا) النهار ضد
الليل من الغبر الصادق الى الغروب (عن ادخال شئ) سواء كان يؤكل عادة أو غيره وقيد الادخال يخرج
الدخول لغبار وكونه (عمدا أو خطأ) يخرج النسيان والمخطئ من سبقة ماء المضضة الى خلقه فهو كالعمد

وقضاء على من اجتمع فيه أربعة أشياء الاسلام والعقل والبلوغ والعلم بالوجوب لمن أسلم بدار الحرب أو الكون بدار الاسلام ويشترط لوجوب أدائه الصحة من مرض وحيض ونفاس والاقامة ويشترط للصحة أدائه ثلاثة النية والخلو عما ينافي به من حيض ونفاس وعما يفسده ولا يشترط الخلو عن الجنابة وركنه الكف عن قضاء شهوة البطن والفرج وما ألحق بهما وحكمه سقوط الواجب عن الذمة والثواب في الآخرة

فصل ينقسم الصوم الى ستة أقسام فرض واجب ومسنون ومندوب ونفل ومكروه أما الفرض فهو صوم رمضان أداء وقضاء وصوم الكفارات والمنذور وفي الاظهر وأما الواجب فهو قضاء ما أفسده من نفل وأما المسنون فهو صوم عاشوراء مع التاسع وأما المندوب فهو صوم ثلاثة من كل شهر ويندب كونها الايام البيض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر

قوله ينقسم الصوم الى ستة أقسام أي اجالا وبال تفصيل هي ثمانية لان الفرض اما معين وهو صوم رمضان أداء او غير معين وهو صومه قضاء والواجب كذلك فالمعين كالنذر المعين وغير

سواء أدخله (بطنا) من الفم أو الأنف أو من حادثة في الباطن تسمى الحائفة (أو) أدخله في (ماله) حكم الباطن وهو الدماغ كدواء الامة (و) الامساك نهارا (عن شهوة الفرج) شمل الجماع والآنزال بعث (بنية) لتمتاز العبادة عن العادة من أهله احترازاً عن الحائض والنفساء والكافر والمجنون واختصار هذا الحديث الصحيح امساك عن المفطرات منوى الله تعالى بأذنه في وقته (وسبب وجوب رمضان) يعني افتراض صومه (شهود خذ) صالح للصوم (منه) أي من رمضان خرج الليل وما بعد الزوال على ما قاله فخر الاسلام ومن وافقه خلافاً لشمس الاثمة ان السبب مطلق الوقت في الشهر (وكل يوم منه) أي من رمضان (سبب لأدائه) أي لوجوب أدائه ذلك اليوم لتفرق الايام فمن بلغ أو أسلم يلزمه ما بقي منه لا ماضى ولا منقاة بالجمع بين السببين ونقل السببية من المجموع الجزاء الاول رعاية للعبارة (وهو) أي صوم رمضان (فرض) عين (أداء وقضاء على من اجتمع فيه أربعة أشياء) هي شروط لا افتراضه والخطاب به وتسمى شروط وجوب أحدها (الاسلام) لانه شرط للخطاب بفروع الشريعة (و) ثانيها (العقل) اذ لا خطاب بدونه (و) ثالثها (البلوغ) اذ لا تكليف الا به (و) رابعها (العلم بالوجوب) وهو شرط (لمن أسلم بدار الحرب) وانما يحصل له العلم الموجب بأخبار رجلين عدلين أو رجل واحد مستور بن أو واحد عدل وعندهما لا تشترط العدالة ولا البلوغ والخبر وقوله (أو الكون) شرط لمن نشأ (بدار الاسلام) فانه لا عذر له بالجهل (ويشترط لوجوب أدائه) الذي هو عبارة عن تقرب الذمة في وقته (الصحة من مرض) لقوله تعالى فمن كان منكم مريضاً (و) (الصحة أي الخلو عن حيض ونفاس) لما قدمناه (والاقامة) لما تلوناها (ويشترط للصحة أدائه) أي فعله ليكون أعم من الاداء والقضاء (ثلاثة شرائط) (النية) في وقتها لكل يوم (والخلو عما ينافي به) أي ينافي صحة فعله (من حيض ونفاس) لمنافاتها (و) (الخلو عما يفسده) بطروعه عليه (ولا يشترط) للصحة (الخلو عن الجنابة) لقدرته على الازالة وضرورة حصولها ليلا ونهاراً وليس العقل والاقامة من شروط الصحة فان الجنون اذا طرأ وبقي الى الغروب صح صومه (وركنه) أي الصوم (الكف) أي الامساك (عن قضاء شهوة البطن والفرج و) (ع) (ما ألحق بهما) مما سنذكره (وحكمه سقوط الواجب) أي اللازم فرضاً كان أو غيره (عن الذمة) بإيجاب الله أو العبد (والثواب) تكريماً من الله (في الآخرة) ان لم يكن منهياعنه فان كان منهياعنه كصوم الفرج كحه للصحة والخروج عن العهدة والاثم بالاعراض عن ضيافة الله تعالى وخكمة مشروعية الصوم منها ان به سكون النفس الامارة بأعراضها عن الفضول لانها اذا جاعت شبت جميع الاعضاء فتنقبض اليد والرجل والعين وباقي الجوارح عن حركاتها واذا شبت النفس جاعت الجوارح بمعنى قويت على البطش والنظر وفعل ما لا ينبغي فيما تنقبضها يصفو القلب وتحصل المراقبة ومنها العطف على المساكين بالا حساس بالملحوع لمن هو وصفه أبدأ فيحسن اليه ولذا لا ينبغي الافراط في السجود لمنعه الحكمة المقصودة والاتصاف بصفة الملائكة ولا يدخل الربا في صوم الفرض **فصل** في صفة الصوم وتنقسمه ينقسم الصوم الى ستة أقسام ذكرت مجملتها مفصلة لكونه أوقع في النفس (فرض) عين (وواجب ومسنون ومندوب ونفل ومكروه) أما القسم الاول وهو (الفرض فهو صوم) شهر (رمضان أداء وقضاء وصوم الكفارات) الظهار والقتل واليمين وخاء الصيد وفدية الاذى في الاحرام لثبوت هذه بالقاطع من الادلة سنداً وامتناً والاجاع عليها (و) من هذا القسم الصوم (المنذور) فهو فرض (في الاظهر) لقوله تعالى وليوفوا نذورهم (وأما) القسم الثاني وهو (الواجب فهو قضاء ما أفسده من) صوم (نفل) لوجوبه بالشرع وصوم الاعتكاف المنذور (وأما) القسم الثالث وهو (المسنون فهو صوم عاشوراء) فانه يكفر السنة الماضية (مع) صوم (التاسع) لصومه صلى الله عليه وسلم العاشر وقال لئن بقيت الى قابل لاصوم من التاسع (وأما) القسم الرابع وهو (المندوب فهو صوم ثلاثة) أيام (من كل شهر) ليكون كصيام جميعه من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها (ويندب كونها) أي الثلاثة (الايام البيض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر) سميت بذلك لتكامل ضوء الهلال وشدة البياض فيها لما في أبي داود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا ان نصوم البيض ثلاث

بالسنة كصوم داود عليه السلام وهو افضل الصيام واجبه الى الله تعالى واما النفل فهو ما سوى ذلك مما لم يثبت كراهيته واما المكروه فهو قسمان مكروه تنزيها ومكروه تحريما الاول كصوم عاشوراء منفردا عن التاسع والثاني صوم العيدين وايام التشريق وكره افراد يوم الجمعة وافراد يوم السبت ويوم النير وزاو المهرجان الا ان يوافق عادة وكره صوم الوصال ولو يومين وهو ان لا يفطر بعد الغروب اصلحا حتى يتصل صوم الغد بالامس وكره صوم الدهر

فصل في ما لا يشترط تبين النية وتعيينها فيه وما يشترط اما القسم الذي لا يشترط فيه تعيين النية ولا تبينها فهو اداء رمضان والنذر المعين زمانه والنفل فيصح بنية من الليل الى ما قبل نصف النهار على الاصح ونصف النهار من طلوع الفجر الى وقت الغضوة الكبرى ويصح ايضا بطلاق النية وبنية النفل ولو كان مسافرا او مريضاً في الاصح

قوله ولا تصوم المرأة نفلا واما الفرض ولو عملا فلا يتوقف على رضاه لان تركه معصية ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وفي الدر ولا تصوم المرأة نفلا باذن

الزوج الا عند عدم الضرر به ولو فطرها وجب القضاء باذنه او بعد البينونة والله سبحانه اعلم اه طحاوي

عشرة واربع عشرة وخمس عشرة قال وقال هو كهنية الدهر اي كصيام الدهر (و) من هذا القسم (صوم) يوم (الاثنين) يوم (الخميس) لقوله صلى الله عليه وسلم تعرض الاعمال يوم الاثنين والخميس فاحب ان يعرض علي وانصائم (و) منه (صوم ست من) شهر (شوال) لقوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان فاتبه ستا من شوال كان كصيام الدهر (ثم قيل الافضل وصلها) اظاهر قوله فاتبه (وقيل تغريقها) اظاهر المخالفة اهل الكتاب في التشبيه بالزيادة على المفروض (و) منه (كل صوم ثبت طلبه والوعد عليه بالسنة) الشريعة (كصوم داود عليه) الصلاة (والسلام وهو افضل الصيام واجبه الى الله تعالى) لقول النبي صلى الله عليه وسلم احب الصيام الى الله صيام داود واحب الصلاة الى الله صلاة داود كان ينام نصفه ويقوم ثلثه وينام سدسه وكان يفطر يوما ويصوم يوما واه ابوداود وغيره (واما) القسم الخامس وهو (النفل فهو ما سوى ذلك) الذي بيناه (مما) اي صوم (لم يثبت) عن الشارع (كراهيته) ولا تخصيصه بوقت (واما) القسم السادس وهو (المكروه فهو قسمان مكروه تنزيها ومكروه تحريما الاول) الذي كره تنزيها (كصوم) يوم (عاشوراء منفردا عن التاسع) او عن الحادي عشر (والثاني) الذي كره تحريما (صوم العيدين) الفطر والغرة لعارض عن ضيافة الله ومخالفة الامر (و) منه صوم (ايام التشريق) لور ودالته عن صيامها وهذا التقسيم ذكره المحقق السكال بن المهام رحمه الله وقد صرح بحرمه صوم العيدين وايام التشريق في البرهان (وكره افراد يوم الجمعة) بالصوم لقوله صلى الله عليه وسلم لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الايام الا ان يكون في صوم بصومه احدكم رواه مسلم (و) كره (افراد يوم السبت) به لقوله صلى الله عليه وسلم لا تصوموا يوم السبت الا فيما افترض عليكم فان لم يجد احدكم الاخاء عتبة او عود شجرة فليضعه رواه احمد واصحاب السنن الا النسائي (و) كره افراد (يوم النير وزاو) اصله نور وز لكن لما لم يكن في اوزان العرب فوعول ابدلوا الواو بياء وهو يوم في طرف الربيع (او) افراد يوم (المهرجان) معرب مهران وهو يوم في طرف الخريف لان فيه تعظيم ايام نهدينا عن تعظيمها (الا ان يوافق) ذلك اليوم (عادته) افوات علة الكراهة بصوم معتاده (وكره صوم الوصال ولو) واصل بين (يومين) فقط للنهي عنه (وهو) اي الوصال (ان لا يفطر بعد الغروب اصلحا حتى يتصل صوم الغد بالامس) وكره صوم الصمت وهو ان يصوم ولا يتكلم بشئ فعليه ان يتكلم بخير وبجاجة دعت اليه (وكره صوم الدهر) لانه يضعفه او يصير طبعه والومني العبادة على مخالفة العادة ولا تصوم المرأة نفلا بغير رضاز وجهها وله ان يفطرها لقيام حقه واحتياجه والله الموفق **فصل في ما لا يشترط تبين النية وتعيينها فيه** او ما يشترط (اما القسم الذي لا يشترط فيه تعيين النية) لما يصومه (ولا تبينها) اي النية فيه (فهو اداء رمضان) واداء (النذر المعين زمانه) كقوله لله على صوم يوم الخميس من هذه الجمعة فاذا اطلق النية ليلته او نهاره الى ما قبل نصف النهار صح وخرج به عن عهد المندور (و) اداء (النفل فيصح) كل من هذه الثلاثة (بنية) معينة مبينة (من الليل) وهو الافضل وحقيقة النية قصده عازما بقلبه صوم غد ولا يخلو مسلم عن هذا في ليالي شهر رمضان الاماندر وليس النطق باللسان شرطاً وفي صيام من لم يبيت النية في كمال فتصح النية ولو نهارا (الى ما قبل نصف النهار) لان الشرط وجود النية في اكثر النهار احتياطاً به توجد في كله حكماً لا كثر وخص هذا بالصوم فخرج الحج والصلاة لانهما اركان فيشترط قرائنها بالعقد على ادائها ابتداء والا خلا بعض الاركان عنها فلم يقع عبادة والصوم ركن واحد وقد وجدت فيه وانما قلنا الى ما قبل نصف النهار تبعاً للجماع الصغير (على الاصح) احترازاً عن ظاهر عبارة القدوري وانما قال (ونصف النهار من) ابتداء (طلوع الفجر الى) قبيل (وقت الغضوة الكبرى) لا عندها لان النهار قد يطلق على ما عند طلوع الشمس الى غروبها لغة وعند الزوال نصفه فيقف شرط صحة النية بوجودها قبيل الزوال (ويصح ايضا) كل من اداء رمضان والنذر المعين والنفل (بطلاق النية) من غير تعيد بوصف للعبارة والنذر معتبرة بالاجاب الله تعالى (وبنية النفل) ايضا (ولو كان) الذي نواه (مسافرا او) كان (مريضاً في الاصح) من الروايتين هو اختيارنا في الاسلام وشمس الاثمة وجع وتلغى في زيادة النغلية لانهما لما تحملا المشقة التحقبا من لا عذر له نظرهما

ويصح أداءه رمضان بنية

واجب آخر لمن كان صحيحا

مقيما بخلاف المسافر فإنه

يقع عما نواه من الواجب

واختلف الترجيح في المرض

إذا نوى واجبا آخر في

رمضان ولا يصح المنذور

المعين زمانه بنية واجب

غيره بل يقع عما نواه من

الواجب قسمه وأما القسم

الثاني وهو ما يشترطه تعيين

النية وتبديتها فهو قضاء

رمضان وقضاء ما أفسده

من نفل وصوم الكفارات

بأنواعها والنذر المطلق

كقوله ان شئني الله مريض

فعلى صوم يوم غصن

الشفاء فصل في

ثبت به الهلال وفي صوم

الشك وغيره * ثبت

رمضان برؤية هلاله أو بعد

شعبان ثلاثين ان غم

الهلال يوم الشك هو ما

يلى التاسع والعشرين

من شعبان وقد استوى

فيه طرف العلم والجهل

بان غم الهلال وكره فيه كل

صوم الا صوم نفل جزم به

بلا ترددينه وبين صوم

آخر وان ظهر أنه رمضان

أجزأ عنه ما صامه وان ردد

فيه بين صيام وفطر لا يكون

صائما وكره صوم يوم أو

يومين من آخر شعبان لا يكره

ما فقهه ما ياهر المفتي

العامه بالتلوم

فلورج عمانوى ليل

لم يصرا ما قال في الهندية

ولونوى من الليل ثم رجع

من نيته قبل طلوع النج

صح رجوعه في الصيامات

كلها اه طيطاوى

(ويصح أداء رمضان بنية واجب آخر) هذا (لمن كان صحيحا مقيما) لما أنه معيار فيصاب بالخطأ في الوصف كطلق النية بخلاف المسافر فإنه (إذا نوى واجبا آخر) (يقع عما نواه من) ذلك (الواجب) رواية واحدة عن أبي حنيفة لأنه صرفه إلى ما عليه وقال يقع عن رمضان (واختلف الترجيح في) صوم (المريض) إذا نوى واجبا آخر بصومه (في) شهر (رمضان) روى الحسن أنه عما نوى واختاره صاحب الهداية وأكثر مشايخ بخارى الحجة المقدور قال فخر الاسلام وشمس الأئمة الصحيح أنه يقع صومه عن رمضان وفي البرهان وهو الاصح (ولا يصح) أى لا يسقط (المنذور المعين زمانه) بصومه (بنية واجب غيره بل يقع عما نواه) الناذر (من الواجب) المغاير للمنذور في الروايات كلها ويبقى المنذور بذمته فيقضيه وقيدنا بواجب آخر لأنه لو نوى نفلا وقع عن المنذور المعين كطلاق النية وروى عن أبي حنيفة أنه يكون عما نواه (فيه) أى الزمان المعين (وأما القسم الثاني وهو ما يشترط له تعيين النية وتبديتها) ليتأدى به ويسقط عن المكلف (فهو قضاء رمضان وقضاء ما أفسده من نفل وصوم الكفارات بأنواعها) ككفارة اليمين وصوم التمتع والقران (والنذر المطلق) عن تقييده بزمان وهو ما معلق بشرط ووجد (كقوله ان شئني الله مريض فعلى صوم يوم غصن الشفاء) أو مطلق كقوله لله على صوم يوم لأنها ليس لها وقت معين فلم تتأد الابنية مخصوصة معينة أو مقارنة لطلوع الفجر وهو الاصل وقد مدت عنه للضرورة ويشترط الدوام عليها فلورج عمانوى ليس لالم يصرا ما ولو أفاطر لا شئ عليه الا القضاء لا نقطاع النية بالرجوع فلا كفارة عليه في رمضان الا أن يعود إلى تجديد النية ويحصل مضيه فيه في وقتها تجديد الهاول لا تبطل النية بقوله أصوم غدا ان شاء الله لأنه بمعنى الاستعانة وطلب التوفيق الا أن يريد حقيقة الاستثناء * (فصل فيما يثبت به الهلال وفي صوم) يوم (الشك وغيره) يجب كفاية التماس الهلال ليلة الثلاثين من شعبان لأنه قد يكون ناقصا (ويثبت رمضان برؤية هلاله) أقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين فلذا قال (أو بعد شعبان ثلاثين) يوما (ان غم الهلال) بغيره أو غم غير الهلال (ويوم الشك هو ما يلى التاسع والعشرين من شعبان وقد استوى فيه طرف العلم والجهل) بحقيقة الحال (بان غم الهلال) أى هلال رمضان فاحتمل كمال شعبان ونقصانه نظر إلى قوله صلى الله عليه وسلم الشهر هكذا وهكذا وهكذا وخمس ايامه في المرة الثالثة يعنى تسعة وعشرين وقوله وهكذا وهكذا أى من غير خمس يعنى ثلاثين فالشك بوجوده كغيره في الثلاثين من رمضان هو أو من شعبان أو يغم من رجب (وكره فيه) أى يوم (الشك) (كل صوم) من فرض وواجب وصوم ردد فيه بين نفل وواجب (الا صوم نفل جزم به بلا ترددينه وبين صوم آخر) فإنه لا يكره لحديث السرار اذا كان على وجه لا يعلم العوام ذلك ليعتادوا صومه ظنا منهم زيادته على الفرض واذا وافق معتاده فصومه أفضل اتفاقا واختلفوا في الافضل اذا لم يوافق معتاده قيل الافضل الفطر احتراز الظاهر انتهى وقيل الصوم اقتداء بعلى وعائشة رضى الله عنهما فانها كانا يصوماه (وان ظهر أنه من) (رمضان) أجزأ عنه (أى عن رمضان) ما صامه (بأى نية كانت الا أن يكون مسافرا أو نواه عن واجب آخر) كما تقدم وان ظهر من شعبان ونواه نفلا كان غير مضمون لدخول الاسقاط في عزيمته من وجه وكرهه الواجب لصورة النهي كصلاته في أرض الغير وهو دون كراهته على أنه من رمضان لعدم التشبه وأما كراهة النفل مع التردد فلأنه نال الفرض من وجه وهو أن يقول ان كان غدا من رمضان فعنسه والافطوع (وان ردد) الشخص (فيه) أى في يوم الشك (بين صيام وفطر) كقوله ان كان من رمضان فصائم والافطوع (لا يكون صائما) لأنه لم يحزم بعزمته فان ظهرت رمضان بنية قضاء ثم شرع في بيان تقديم الصوم من غير شك على جهة الاحتياط فقال (وكره صوم يوم أو يومين من آخر شعبان) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقدموا الشهر يوم ولا يومين الا رجل كان يصوم صوما فيصومه متفق عليه والمراد به التقديم على قصد أن يكون من رمضان لان التقديم بالشئ على الشئ أن ينوى به قبل حينه وأوانه ووقته وزمانه وشعبان وقت التطوع فاذا صام عن شعبان لم يأت بصوم رمضان قبل زمانه وأوانه فلا يكون هذا تقدما عليه من فوائد شئ العلامة شمس الدين محمد الحى رحمه الله (لا يكره) صوم (ما فقهه) أى اليومين كالثلاثة فما فوقهما من آخر شعبان كما في الهداية (و) المختار أن (ياهر المفتي العامة) باظهار النداء (بالتلوم) أى بالانتظار

ذهب وقت النية ولم يتبين الحال ويصوم فيه المفتى والقاضي ومن كان من الخواص وهو من يتمكن من ضبط نفسه عن التردد في النية وملاحظة كونه عن الفرض ومن رأى هلال رمضان أو افطر وحده ورد قوله لزومه الصيام ولا يجوز له الفطر بتيقنه هلال شوال وان افطر في الوقتين قضى ولا كفارة عليه ولو كان فطره قبل ماره القاضي في الصحيح واذا كان بالسماء علة من غيم أو غبار ونحوه قبل خبر واحد عدل أو مستور في الصحيح وشهد على شهادة واحد مثله ولو كان أنى أو رقيقاً أو محدوداً في قذف تاب لم رمضان ولا يشترط لفظ الشهادة ولا الدعوى وشرط لهلال الفطر اذا كان بالسماء علة الشهادة من حزين أو حور حزين بلا دعوى

قوله لثلاثتهم بالعصيان علة لقوله سرا قال في الشرح فان أفتاهم بالأفطار بعد التلوم فاذا خالف إلى الصوم اتهموه بالعصية تسكاً منهم بما روى من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم وهو مشهور بين العوام اه طحاوى قوله ولا تقدم الدعوى قال في الظهيرية هذا على قولهما اما على قول الامام رضى الله عنه فينبغي ان يشترط الدعوى اه طحاوى

بلاية صوم في ابتداء (يوم الشك) محافظة على امكان أداء الفرض بانشاء النية بظهور الحال في وقتها (ثم) يا امر العامة (بالأفطار اذا ذهب وقت) انشاء (النية) وهو عند مجيء الضحوة الكبرى (ولم يتبين الحال) حسماً للمادة اعتقاداً لزيادة (و) يصوم فيه (أى يصومه نفلاً) المفتى والقاضى (سرا) الحديث السرار لثلاثتهم بالعصيان بارتكاب الصوم بما روى من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم مخالفاً لما أمر به من الفطر (و) يصومه أيضاً سرا (من كان من الخواص وهو من يتمكن من ضبط نفسه عن الانجاع وهو) التردد في النية (و) عن (ملاحظة كونه) صائماً (عن الفرض) ان كان من رمضان لحديث السرار وهو قوله صلى الله عليه وسلم لرجل هل صمت من سرار شعبان قال لا قال فاذا افطرت فصم يوم ما مكانه وسرا الشهر بالفتح والكسر آخره سمي به لاستتار القمر فيه لانه لما كان معارضاً بنهى التقدم بصيام يوم أو يومين جل التقدم على نية الفرض وحديث السرار على استعجابه نفل لان المعنى الذى يعقل فيه ختم شعبان بالعبادة كما يستحب ذلك في كل شهر (ومن رأى هلال رمضان) وحده (أو) هلال (الفطر وحده) ورد قوله أى رده القاضى (لزومه الصيام) لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وقدر آهراً وقوله صلى الله عليه وسلم صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون والناس لم يفطروا فوجب ان لا يفطروا لفرق بين كون السماء بعلة فلم يقبل لنفسه أو ردت بصحوا لا نفاده وفيه اشارة الى لزوم صيامه وان لم يشهد عند القاضي ولا فرق بين كونه من عرض الناس أو الامام فلا يهر الناس بالصوم ولا بالفطر اذا رآه وحده ويصوم هو (ولا يجوز له الفطر بتيقنه هلال شوال) برؤيته منفرداً بالمار وبنا كذا في فتح القدير والتتارخانية عن المحيط والخلاصة وفي الجوهر خلافاً قال الامام يهرهم بالصوم برؤيته وحده ولا يصلي بهم العبد ولا يفطر لاسرا ولا جهر انتهى فاخذ بالاحتياط من المحلين وفي المحجة قال صاحب الكتاب اذا استيقن بالهلال يخرج ويصلي العبد ويفطر لانه ثابت بالشرع وقد تيقن كذا في التتارخانية (وان افطر) من رأى الهلال وحده (في الوقتين) رمضان وشوال (قضى) لما تلونا وروينا (ولا كفارة عليه) ولا على صديق للرأى ان شهد عنده بهلال الفطر وصدقه فافطر لانه يوم عيد عنده فيكون شبهة ويرد شهادته في رمضان صار مكذباً شرعاً (و) بذلك لا كفارة عليه (لو كان فطره قبل ماره القاضى في الصحيح) لقيام شبهة وهي قوله صلى الله عليه وسلم الصوم يوم تصومون وقيل تجب الكفارة فيهما للظاهر بين الناس في الفطر والحقيقة التي عنده في رمضان (واذا كان بالسماء علة من غيم أو غبار ونحوه) كضباب وندى (قبل) أى القاضى بمجلسه (خبر واحد عدل) هو الذى حسنته أكثر من سيئاته والعدالة ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة (أو) خبر (مستور) هو مجهول الحال لم يظهر له فسق ولا عدالة يقبل قوله (في الصحيح) ويلزم العدل ان يشهد عند الحاكم في ليلة رؤيته كيلاً يصحوا مفطرين وللمحذرة ان تشهد بغير اذن وليها لانه من فروض العين (و) يقبل خبره لو (شهد على شهادة واحد مثله) لان العدد في الاصول ليس شرطاً فكذا في الفروع (و) يقبل خبره (و) لو كان أنى أو رقيقاً أو محدوداً في قذف وقد (تاب) في ظاهرها رواية ثباتاً (لانه) أمر دينى وخبر العدل فيه مقبول فاشبهه رواية الاخبار (و) لهذا (لا يشترط لفظ الشهادة ولا) تقدم (الدعوى) كما لا يشترطان في سائر الاخبار واطلق القبول كما في الهداية وقال كان الشيخ الامام ابو بكر محمد ابن الفضل انما يقبل شهادة الواحد اذا فسر فقال رأته في وقت يدخل في السحاب ثم يغيب لان الرؤية في مثل هذا تنفق في زمان قليل بخلاف ان يفرد به اما بدون هذا التفسير لا تقبل لمكان التهمة انتهى كذا في التجنيس هو تنبيه لما كان قول الحساب مختلفاً فيه نظمه ابن وهبان فقال

وقول أولى التوقيف ليس بموجب * وقيل نعم والبعض ان كان يكثر

وقال ابن الشحنة بعد نقل الخلاف فاذا اتفق اصحاب أبي حنيفة الا لنادر والشافعي انه لا اعتماد على قول المتعبد في هذا (وشرط لهلال الفطر) أى لشدة وثبوت غير من الالهة (اذا كان بالسماء علة) لفظ (الشهادة) الحاصلة ((من حزين) مسلمين مكلفين غير محدودين في قذف (أو حور حزين) لكن (بلا) اشتراط تقدم (دعوى) على الشهادة كعتق الامة وطلاق الزوجة واذا رأى الهلال في الرستاق وليس هناك ولا قاض فان كان ثقة يصوم الناس بقوله وفي الفطر ان أجبر عدلاً برؤية الهلال وبالسما علة لا باس بان يفطر وبلا

وإذا لم يكن بالسما علة فلهذا

فلا بد من جمع عظيم
لرمضان والفطر ومقدار
الجمع مفوض الى رأى
الامام فى الاصح ولذا تم
العدد بشهادة فرد ولم ير
هلال الفطر والسما معصية
لا يحل الفطر واختلف
الترجيح فيما اذا كان
بشهادة عدلين ولا خلاف
فى حل الفطر اذا كان
السما علة ولو ثبت رمضان
بشهادة المفرد وهلال
الاصحى كالفطر ويشترط
لبقية الالهة شهادة رجلين
عدلين أو حو حوتين غير
محدودين فى قذف واذا
ثبت فى مطلع قطر لم سائر
الناس فى ظاهر المذهب
وعليه الفتوى ولا عبرة
برؤية الهلال نهارا سواء
كان قبل الزوال أو بعده
وهو اليلة المستقبلة فى
المختار

باب ما لا يفسد الصوم
هو أربعة وعشرون شيئا
مالوا كل أو شرب أو جامع
ناسيا وان كان للناسى
قدرة على الصوم يذكره
به من رآه يأكل وكره عدم
تذكره وان لم يكن له قوة
فلاولى عدم تذكره وانزل
بنظر أو فكر وان ادام
النظر والفكر

قوله لم سائر الناس فى
سائر اقطار الدنيا اذا ثبتت
عندهم الرؤية بطريق
موجب كان يهمل اثنان
الشهادة أو يشهد على
حكم القاضى أو يستفيض
الخبر بخلاف ما اذا اخبر
ان اهل بلدة كذا أو ملاته
بكاية اه طحاوى

دعوى ولا حكم للضرورة (وإذا لم يكن بالسما علة فلا بد) للثبوت (من) شهادة (جمع عظيم لرمضان والفطر)
وغيرهما لان المطالع متحد فى ذلك المحل والموانع منتفية والابصار سليمة والهمم فى طلب رؤية الهلال مستمعية
فالتفرد فى مثل هذه الحالة يوهم الغلط فوجب التوقف فى رؤية القليل حتى يراه الجمع الكثير لا فرق فى
ظاهر الرواية بين اهل المصر ومن ورد من خارج المصر (ومقدار) عدد (الجمع) العظيم قبل اهل المحلة وعن
أبي يوسف خمسون كالتسامة وعن خلف خمسة مائة يبلغ قليل وقال البقالى الالف بخارى قليل وقال الكمال
الحق ماروى عن محمد وأبي يوسف ان العبرة بتواتر الخبر وحيثه من كل جانب اه وفى التيجنىس عن محمد ان
أمر القلة والكثرة (مفوض الى رأى الامام) وهو الصحيح وفى البرهان (فى الاصح) لان ذلك يختلف باختلاف
الافاق والاماكن وتتفاوت الناس صدقا (واذا تم العدد) أى عدد رمضان ثلاثين (بشهادة فرد) برؤيته
(ولم ير هلال الفطر) وذلك (والسما معصية لا يحل الفطر) اتفاقا على ما ذكره شمس الأئمة ويعز ذلك
الشاهد كذا فى الدرر وفى التيجنىس اذا لم ير هلال شوال لا يفطرون حتى يصوموا يوما آخر وقال الزيلعى
والاشبه أن يقال ان كانت السما معصية لا يفطرون لظهور غلطه وان كانت مستمعية يفطرون لعدم ظهور
الغلط (واختلف الترجيح) فى حل الفطر (قيما اذا كان) ثبوت رمضان (بشهادة عدلين) وتم العدد ولم ير
هلال شوال مع الصحوة صحح فى الدراية والخلاصة والبرازية حل الفطر لان شهادة الشاهدين اذا قبلت كانت
بمنزلة البيان وفى مجموع التوازل لا يفطرون وصححه كذلك السيد الامام الاجل ناصر الدين لان عدم الرؤية
مع الصمود دليل الغلط فتبطل شهادتهما (ولا خلاف فى حل الفطر اذا) تم العدد (كان بالسما علة ولو)
وصلية (ثبت رمضان بشهادة المفرد) العدل كالعديين اتفاقا على التحقيق (وهلال الاصحى) فى الحكم
(كالفطر) فلا بد من نصاب الشهادة مع العلة والجمع العظيم مع الصحوة على ظاهر الرواية وهو الاصح لما
تعلق به من نفع العباد خلافا لما يروى عن أبي حنيفة أنه كره لرمضان وهى رواية النوادر وصححها فى
التحفة والمذهب ظاهر الرواية (ويشترط) فى الثبوت (لبقية الالهة) اذا كان بالسما علة (شهادة رجلين
عدلين أو) شهادة (حو حوتين غير محدودين فى قذف) (والا فجمع عظيم) (واذا ثبت) الهلال (فى) بلدة
(ومطلع قطر) ها (لم سائر الناس فى ظاهر المذهب وعليه الفتوى) وهو قول أكثر المشايخ فيلزم قضاء
يوم على اهل بلدة صاموا تسعة وعشرين يوما العموم الخطاب صوموا لرؤيته وقيل يختلف ثبوته باختلاف
المطالع واختاره صاحب التجريد وغيره كما اذا زالت الشمس عند قوم وغربت عند غيرهم فالظاهر على
الاولين لا المغرب لعدم انعقاد السبب فى حقهم تنبيه ثبوت رمضان وشوال بالدعوى بنحو وكالة
معلقة به فينكر المدعى عليه فيشهد الشهود بالرؤية فيقضى عليه ويثبت محي رمضان ضمنا لان اثبات
محى الشهر مجرد الادخال تحت الحكم وان لم يصوم بمجرد الاخبار ولا يشترط الاسلام فى اخبار الجمع
العظيم لان التواتر لا يبالى فيه بكفر الناقلين فضلا عن فسقهم أو ضعفهم ذكره الكمال (ولا عبرة برؤية
الهلال نهارا سواء كان) قدر روى (قبل الزوال أو) روى (بعده وهو اليلة المستقبلة) لقوله صلى الله عليه وسلم
صوموا لرؤيته فوجب سبق الرؤية على الصوم والفطر والمفهوم المتبادر منه الرؤية عند عشية كل
شهر عند الصحابة والتابعين ومن بعدهم (فى المختار) من المذهب (باب) فى بيان (ما لا يفسد الصوم
وهو أربعة وعشرون شيئا) تقرىبه بالمرءة منها (مالوا كل) الصائم (أو شرب أو جامع) أو جمع بينها
(ناسيا) لصومه لقوله صلى الله عليه وسلم اذا أكل الصائم ناسيا أو شرب ناسيا فاما فهو رزق ساقه الله اليه فلا
قضاء عليه والجماع فى معناهما فان تذكر نزع من فوره فان مكث بعده فسد صومه فان حرك نفسه ولم ينزع
أو نزع ثم أوجز لزمته الكفارة ولو نزع خشية طلوع الفجر فامنى بعد الفجر والنزع ليس عليه شيء لعدم
الجماع صورة ومعنى (وان كان للناسى قدرة على) اتمام (الصوم) الى الليل بلا مشقة ظاهرة كشاب قوى
(يذكره به من رآه يأكل و) ان تركه (كره عدم تذكره) فى المختار كذا فى الفتح وقيل من رأى غيره فى
رمضان يأكل ناسيا لا يخبره لان باكله هذا لا يفسد صومه واذا ذكر الناسى وهو يأكل فقبل له انك صائم
فلم يتذكر يلمزه القضاء فى المختار (وان لم يكن له قوة فالاولى عدم تذكره) لما فيه من قطع الرزق واللطف
به سواء كان شيخا أو شابا (أو أنزل بنظر) الى فرج امرأته لم يفسد (أو فكر وان ادام النظر والفكر) حتى

أنزل لانه لم يوجد منه صورة أجماع ولا معناه وهو الانزال عن مباشرة ولا يلزم من الحرمة الافطار وفعل
المرأتين بلا انزال منهما لا يفسد أو ادهن لم يفسد صومه كما لو اغتسل ووجد برد الماء في كبده (أو أكل
ولو وجد طعمه) أي طعم السكر (في حلقه) أو لونه في براقه أو تخامته في الأصح وهو قول الأكثر وسواء كان
مطيباً أو غيره وتفيد مسئلة الأكل حال ودهن الشارب إلا نية أنه لا يكره للصائم شم رائحة المسك والورد
ونحوه مما لا يكون جوهر امتصلاً كالذخا فأنهم قالوا لا يكره الأكل حال بحال وهو شامل للطيب وغيره ولم
يخصوه بنوع منه وكذا دهن الشارب ولو وضع في عينيه لبناً أو دواء مع الدهن فوجد طعمه في حلقه لا يفسد
صومه إذا عبر بما يكون من المسام ولو ابتلع نحو عنبه من بوطه بخيط ثم أخرجه لم يفطر أو أدخل أصبعه في
فرجه ولم يكن مبلولاً بماء أو دهن لم يفسد على المختار (أو احتجم) لم يفسد لانه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو
محرم واحتجم وهو صائم (أو اغتاب) وحديث أفطر الحاجم والمحجوم مؤول بذهاب الاجر (أو نوى الفطر ولم
يفطر) لعدم الفعل (أو دخل حلقه دخان بلا صناعه) لعدم قدرته على الامتناع عنه فصارك بلبق في فيه
بعد المضغمة لدخوله من الأنف إذا أطبق القم وفيما ذكرنا إشارة إلى أنه من أدخل بصناعه دخاناً حلقه بأي
صورة كان الإدخال فسد صومه سواء كان دخان عنبر أو عود أو غيره ما حتى من تجر بخوراً أو آواه إلى
نفسه واشتم دخانه إذا كره الصوم ففطر لا مكان التحرز عن إدخال المفطر خوفه ودماغه وهذا مما يغفل
عنه كثير من الناس فليتنبه له ولا يتوهم أنه كشم الورد ومائه والمسك لوضوح الفرق بين هواء تطيب به
المسك وشبهه وبين جوهر دخان وصل إلى جوفه بفعله وسند كحكم الكفارة بشره (أو) دخل حلقه
(غبار ولو) كان (غبار) دقيق من (الطاحون أو) دخل حلقه (ذباب أو) دخل (أثر طعم الادوية فيه) أي
في حلقه لانه لا يمكن الاحتراز عنها فلا يفسد الصوم بدخولها (وهذا أكر لصومه) لما ذكرنا (أو أصبح جنباً
ولو استمر) على حالته (يوماً) أو أياماً (بالجنب) لقوله تعالى فلا تبشروهن لاسئلام جواز المباشرة إلى قبيل
الفجر وقوع الغسل بعده ضرورة وقوله صلى الله عليه وسلم وأنا أصبح جنباً وأنا أريد الصيام واغتسل وأصوم
(أو صب في أحليله ماء أو دهن) لا يفطر عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً لأبي يوسف فيما إذا وصل إلى المثانة أملاً
دام في قصبه الذكر لا يفسد بالاتفاق ومبنى الخلاف على منفذ للعوق من المثانة وعدمه والظاهر أنه لا منفذ
له وإنما يجتمع البول في المثانة بالترشيح كذا نقوله الأطباء قاله الزياهي (أو خاض نهرًا فدخل الماء أذنه)
لا يفسد للضرورة (أو حل أذنه بعود فخرج عليه درن) مما في الصماخ (ثم أدخله) أي العود (مراراً إلى
أذنه) لا يفسد صومه بالأجماع كما في البرازي لعدم وصول المفطر إلى الدماغ (أو دخل) يعني نزل من رأسه
ووصل (أنفه بخاط فاستنشقه عوداً أو ابتلعه) لا يفسد صومه ولو خرج ريقه من فيه فادخله وابتلعه أن كان لم
ينقطع من فيه بل متصل بالخط فتدلى إلى الذقن فاستشر به لم يفطر وإن انقطع فآخذه وأعادته أفطر كذا
في الفتح وقال أبو جعفر إذا خرج البراق على شفتيه ثم ابتلعه فسد صومه وفي الجانبية ترطب شفاته يزاقه عند
الكلام ونحوه فابتلعه لا يفسد صومه وفي الحجة سئل إبراهيم عن ابتلع بلغماً قال إن كان أقل من ملء فيه
لا ينقض أجماعاً وإن كان ملء فيه ينقض صومه عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة لا ينقض (وينبغي القاء
الغمامة حتى لا يفسد صومه على قول الإمام الشافعي) كما نبه عليه العلامة ابن الشحنة ليكون صومه صحيحاً
بالإتفاق لقد رنه على مجاهد (أو ذرعه) أي سبقه وغلبه (التي) ولو ملأ فاه لقوله صلى الله عليه وسلم من ذرعه
التي وهو صائم فليس عليه القضاء وإن استقاء عوداً فليقبض (و) كذا لا يفطر لو (عاد) ما ذرعه (بغير صناعه
ولو ملأ) التي (فه في الصحيح) وهذا عند محمد لانه لم يوجد صورة الفطر وهو لا يتلأع ولا معناه لانه لا يتغذى
به عادة (أو استقاء) أي تعمد أخا حه وكان (أقل من ملء فيه على الصحيح) وهذا عند أبي يوسف وقال محمد
يفسد وهو ظاهر الرواية (ولو أعاد في الصحيح) لا يفسد عند أبي يوسف كما في المحيط لعدم الخروج حكماً حتى
لا ينقض الطهارة وقال الكمال وهو المختار عند بعضهم لعدم الخروج شرعاً وقال محمد يفسد وهو ظاهر
الرواية ورواية عن أبي يوسف لا تطلق ما روينا (أو كل ما بين أسنانه) مما بقي فيه من سحوره (وكان دون
الحصة) لانه تبع لريقه وهذا القدر لا يمكن الاحتراز عنه عادة أو يتعسر وقال الكمال من المشايخ من جعل
الفصل بين القليل والكثير ما يحتاج في ابتلاعه إلى الاستعانة بالريق أو لا يحتاج الأول قليل والثاني كثير

أو أكل ولو وجد طعمه
في حلقه واحتجم أو اغتاب
أو نوى الفطر ولم يفطر أو
دخل حلقه دخان بلا
صناعه أو غبار ولو غبار
الطاحون أو ذباب أو أثر
طعم الادوية فيه وهو ذكر
لصومه أو أصبح جنباً ولو
استمر يوماً بالجنب أو صب
في أحليله ماء أو دهن أو
خاض نهرًا فدخل الماء
أذنه أو حل أذنه بعود
فخرج عليه درن ثم أدخله
مراراً إلى أذنه أو دخل
أنفه بخاط فاستنشقه عوداً
وابتلعه وينبغي القاء
الغمامة حتى لا يفسد صومه
على قول الإمام الشافعي
أو ذرعه التي وعاد بغير
صناعه ولو ملأ فاه في الصحيح
أو استقاء أقل من ملء فيه
على الصحيح ولو أعاده في
الصحيح أو أكل ما بين أسنانه
وكان دون الحصة

وهو حسن لان المانع من الحكم بالافطار بعد تحقق الوصول كونه لا يسهل الاحتراز عنه وذلك مما يجري بنفسه مع الرق لا فيما يعتمد في ادخاله لانه غير مضطر فيه انتهى (أومضغ مثل سمسم) أى قدرها وقد تناولها (من خارج فنه حتى تلاشت ولم يجدها طعما في حلقه) كذا في الكافي وقال الكمال وهذا حسن جدا فليكن الاصل في كل قليل مضغه انتهى

باب ما يفسد به الصوم وتجب به الكفارة مع القضاء

(وهو اثنان وعشرون شيئا) تقريبا (إذا فعل) المكلف (الصائم) ميتا النية في أداء رمضان ولم يطرأ ما يبطل الفطر بعده كرض أو قبله كسفر وكان فعله (شيئا منها) أى المفسدات (طائعا) احترازا عن المكروه ولو اكرهته زوجته في الاصح كما في الجوهرية وبه يفتى فلا كفارة ولو حصلت الطواعية في أثناء الجماع لانها بعد الافطار مكروه في الابتداء (متعمدا) احترازه عن الناسي والمخطئ (غير مضطر) اذا المضطر لا كفارة عليه (لزمه القضاء) استدرا كالمصلحة الفاتية (و) لزمه (الكفارة) لـ كمال الجنابة (وهي الجماع في أحد السبيلين) أى سبيل آدمى حي (على الفاعل) وان لم ينزل (و) على (المفعول به) والدبر كالقبول في الاصح لـ كمال الجنابة بخلاف الحد لانه ليس زنا حقيقة (و) كذا (الاكل والشرب) وان قل (سواء فيه) أى المفطر (ما يتغذى) أى يربى ويقام البدن (به) أى الغذاء وهو بالغبين والذال المجتمين اسم للذات المأ كوله غذاء قال في الجوهرية واختلفوا في معنى التغذى قال بعضهم أن يميل الطبع الى أكله وتنقض شهوة البطن به وقال بعضهم هو ما يعود نفعه الى اصلاح البدن وفائدته فيما اذا مضغ لقمة ثم أخرجهما ثم ابتلعها فعلى القول الثاني تجب الكفارة وعلى الاول لا تجب وهذا هو الاصح لانه باخراجهما تعافها النفس كما في المحيط وعلى هذا الورق الحبشي والحشيشة والقطاط اذا أكله فعلى القول الثاني لا تجب الكفارة لانه لا نفع فيه للبدن ور بما يضره ولا ينقص عقله وعلى القول الاول تجب لان الطبع يميل اليه وتنقض شهوة البطن اه قلت وعلى هذا البدعة التي ظهرت الآن وهو الدخان اذا شربه في لزوم الكفارة نسأل الله العفو والعافية اه وبأكل ورق كرم وقشر بطيخ طري وكافور ومسل تجب الكفارة واذا صار ورق الكرم غليظا لا تجب (أو يتداوى به) كالاشربة والطبايع السلمية تدعولتناول الدواء لاصلاح البدن فشرع الزجر عنه (و) منه (ابتلاع مطر) وثليج وبرد (دخل الى فمه) لا مكان الفهرز عنه ييسر طبق الفم (و) منه (أكل اللحم النيء) ولو من ميتة (الا اذا دود) لخروجه به عن الغذائية (و) منه (أكل الشحم في) المختار كذا في التجنيس وهو (اختيار الفقيه أبي الليث) رحمه الله ولا خلاف في قديده كذا في الفتح (و) كذا (قديد اللحم بالاتفاق) للعادة باكله (و) منه (أكل) حب (الحنطة وقضمها) لماذا كرنا (الأن يمضغ قمحة) أو قدرها من جنس ما يوجب الكفارة (فتلاشت) واستهلك بالمضغ فلم يجدها طعما فلا كفارة ولا فساد لصومه كما قدمناه (و) من موجب الكفارة (ابتلاع) حبة حنطة أو ابتلاع (سمسم أو) ابتلاع (نحوها) وقد تناولها (من خارج فنه) وزوم الكفارة بهذا (في المختار) لانها مما يتغذى به والشعير المقل أو الاخضر المستخرج من سنبله اذا ابتلعه عليه الكفارة لا الخاف (و) منه (أكل الطين الارمى مطلقا) أى سواء اعتاد أكله أو لم يعتده لانه يؤكل للدواء فكان افطارا كاملا (و) منه (أكل) الطين غير الارمى (كالطين المسمى بال) لطف ان اعتاد أكله (لا على من لم يعتده) (و) منه (أكل) قليل الملح (لا الكثير) (في المختار) وانه من الامتناعات بالجواب واذا أكل كعوب قوائم الذرة لا روابه فنه المسئلة قال الزندويستي عليه القضاء مع الكفارة (و) منه (ابتلاع بزاق زوجته أو) بزاق (صديقه) لانه يتلذذه (لا) تلزمه الكفارة بزاق (غيرهما) لانه يعافه (و) بما يوجب الكفارة (أكله عمدا بعد غيبة) وهي ذكره أخاه بما يكرهه في غيبته سواء بلغه الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم الغيبة نكط الصائم أو لم يبلغه عرف تأويله أو لم يعرفه افتاه مفت أو لم يفتنه لان الفطر بالغيبة يخالف القياس لان الحديث مؤول بالاجماع يذهب الثواب بخلاف حديث الخجامة فان بعض العلماء أخذ بظاهره مثل الاوزاعي واحمد (أو) بعد (حجامة أو) أكله بعد (مس أو) أكله بعد (قبله بشهوة

الصوم وتجب به الكفارة مع القضاء

وهو اثنان وعشرون شيئا
اذا فعل الصائم شيئا منها
طائعا متعمدا غير مضطر
لزمه القضاء والكفارة

وهي الجماع في أحد السبيلين
على الفاعل والمفعول به
والاكل والشرب سواء فيه
ما يتغذى به أو يتداوى به
وابتلاع مطر دخل الى فمه
وأكل اللحم النيء اذا
دود أو كل الشحم في اختيار
الفقيه أبي الليث وقديد
اللحم بالاتفاق وأكل
الحنطة وقضمها الا أن يمضغ
قمحة فتلاشت وابتلاع
سمسم أو نحوها من خارج
فنه في المختار وأكل الطين
الارمى مطلقا والطين
غير الارمى كالطفل ان
اعتاد أكله وقليل الملح في
المختار وابتلاع بزاق زوجته
أو صديقه لا غيرهما أو أكله
عمدا بعد غيبة أو حجامة
أو مس أو قبله بشهوة

قوله ميتا النية فان نوى
نهارا ثم افطر فلا كفارة
لشبهة خلاف الشافعي
رضي الله عنه فانه لا يجوز
الصوم بنية من النهار
ويشترط أيضا التعيين فان
الامام الشافعي شرطه كذا
في تحفة الاخبار وقال ان
نوى نهارا أو افطر فعليه
الكفارة أفاده السيد اه

طيطاوى

قوله ومنه أكل اللحم النيء
فيه انهم اعتبروا في وجوب الكفارة باكل ورق الاشجار الاعتبار وعدمه بعدمه فقتضاه ان يعتبر الاعتبار في هذه الاشياء ايضا لوجوب

الكفارة والاخبار الفرق أفاده السيد اه طيطاوى

المذهب وإن عرف تأويله وجبت عليه الكفارة وتجب الكفارة على من طأعت مكرها

فصل في الكفارة وما يسقطها عن الزمة تسقط الكفارة بطر وحيض أو نفاس أو مرض مبيح للفطر في يومه ولا تسقط عن سؤفر به كرها بعد لزومها عليه في ظاهر الرواية والكفارة تحجر برقبة ولو كانت غير مؤمنة فإن عجز عنه صام شهرين متتابعين ليس

فيهما يوم عيسد ولا أيام التشريق فإن لم يستطع الصوم أطعم ستين مسكينا يغدهم ويعشيهم غداء وعشاء مشبعين أو غداءين أو عشاءين أو عشاء وسهورا أو يعطى كل فقير نصف صاع من بر أو دقيقه أو سويقه أو صاع تمر أو شعير أو قيمته وكفت كفارة واحدة عن جماع أو كل متعددي أيام لم يخله تكفير ولو من رمضان على الصحيح فإن تخلل لا تكفي كفارة واحدة في ظاهر الرواية باب ما يفسد الصوم من غير كفارة

قوله صام شهرين متتابعين ولو ثمانية وخمسين يوما بالهلال والافستين يوما ولو قدر على التحريز آخر الأخير لزمه العتق وأن يومه ندبوا قضاء لو أفطر فإن أفطر ولو بعذر غير الحيض استأنف

ويلزمها الوصل بعد طهرها من الحيض حتى لو لم تصل تستأنف ذكره السيد اه طيطاوي

(أو) أكله (بعد مضاجعة) أو مباشرة فاحشة (من غير انزال) طأناه أفطر بالمس والقبة لزمته الكفارة إلا إذا تناول حديثا واستغنى فقهيا فافطر فلا كفارة عليه وإن أخطأ الفقيه ولم يثبت الحديث لأن ظاهر الفتوى والحديث يصير شبهة قاله الحكمال عن البدائع (أو) أكله بعد (دهن شاربها فإنه أفطر بذلك) لأنه متعمد ولم يستند ظنه إلى دليل شرعي فلزمته الكفارة وإن استغنى فقهيا فافطر بالدهن الشارب أو تناول حديثا لأنه لا يعتد بفتوى الفقيه ولا بتأويله الحديث هتالان هذا مما لا يشتبه على من له سمية من الفقه نقله الحكمال عن البدائع قلت لكن يخالفه ما في قاضيان وكذا الذي أكله أودهن نفسه أو شاربها ثم أكل متعمدا عليه الكفارة إلا إذا كان جاهلا فاستغنى فافطر فحينئذ لا تلزمه الكفارة اه فعلى هذا يكون قولنا (الإذا أفناه فقيه) شاملا لمسئلة دهن الشارب والمرا دبالفقيه متبع لمجتهد كالحنايلة وبعض أهل الحديث ممن يرى الحجامة مفطرة فلا كفارة عليه لأن الواجب على العامة الأخذ بقول المفتي فتصير الفتوى شبهة في حقها وإن كانت خطأ في حقها كذا في البرهان (أو) (الإذا سمع) المجتهد أو الحاجم (الحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم أفطر الحاجم والمحجوم (ولم يعرف تأويله على المذهب) لأن قول الرسول لا يكون أدنى درجة من قول المفتي فهو أولى بآثبات العذر لمن لم يعرف التأويل (و) (لذا) (إن عرف تأويله) وجبت عليه الكفارة (لا تنفعا للشبهة) (وتجب الكفارة على من طأعت) رجلا (مكرها) على وطئها لأن سبب الكفارة جنابة أفساد الصوم لأنفس الواقع وقد تحققت من جانبها التمكن من الفعل كما لو علمت بطلوع الفجر فكنت زوجها وهو غير عالم به

فصل في الكفارة وما يسقطها عن الزمة بعد الوجوب (تسقط الكفارة) التي وجبت بارتكاب مقتضياتها (بطر وحيض أو نفاس أو طرو) (مرض مبيح للفطر) بأن يكون بغير صنع من وجبت عليه قبل وجود العذر (في يومه) أي يوم الأفساد الموجب الكفارة لأنها انما تجب في صوم مسحق وهو لا يتجزأ بثبوتها وسقوطها فتسكن الشبهة في عدم استحقاقه من أوله بعروض العذر في آخره وأما إذا كان المرض يصنع كائن جرح نفسه أو القاهما من جبل أو سطح أو المختار أنها لا تسقط الكفارة عنه قاله الحكمال وفي جمع العلوم أتعب نفسه في شيء أو عمل حتى أجهده العطش فافطر كقوله لا يس بمسافر ولا مريض وقيل بخلافه وبه أخذ البقال (ولا تسقط) الكفارة (عن سؤفر به كرها) كما لو سافر باختياره (بعد لزومها) عليه في ظاهر الرواية (لأن العذر لم يجز) من قبل صاحب الحق (والكفارة تحجر برقبة) ليس بها عيب فوات منفعة البطش والمشى والكلام والنظر والعقل (ولو كانت غير مؤمنة) لاطلاق النص (فإن عجز عنه) أي التحريز بعدم ملكها أو ملك ثمنها (صام شهرين متتابعين ليس فيهما يوم عيسد ولا) بعض (أيام التشريق) انتهى عن صيامها (فإن لم يستطع الصوم) للمرض أو كبر (أطعم ستين مسكينا) أو فقيرا أو لا يشترط اجتماعهم والشرط أن (يغدهم ويعشيهم غداء وعشاء مشبعين) وهذا هو المعدل لدفع حاجة اليوم بجملة (أو) (يغدهم غداءين) من يومين (أو) (يعشيهم عشاءين) من ليلتين (أو عشاء وسهورا) بشرط أن يكون الذين أطعمهم ثانياهم الذين أطعمهم أولا حتى لو غدى ستين ثم أطعم ستين غيرهم لم يجز حتى يعيد ولا طعام لأحد الفريقين ولو أطعم فقيرا ستين يوما جزأه لأنه لا يتجدد الحاجة بكل يوم يصير بمنزلة فقير آخر والشرط إذا أباح الطعام أن يشبعهم ولو بخبز البر من غير أدم والشعير لا بد من أدم معه لحشونه وأكل الشبعان لا يكفي ولو استوعب مثل الجائع (أو يعطى كل فقير نصف صاع من بر أو) من (دقيقه أو) من (سويقه) أي البر (أو) يعطى كل فقير (صاع تمر أو) صاع (شعير) أو زبيب (أو) يعطى (قيمته) أي قيمة النصف من البر أو الصاع من غيره من غير المنصوص عليه ولو في أوقات متفرقة لحصول الواجب (وكفت كفارة واحدة عن جماع أو كل) (عبد متعددي أيام) كثيرة (لم يخله) أي الجماع أو لا كل عبدا (تكفير) لأن الكفارة لا تجزئ بواحدة يحصل (ولو) كانت الأيام (من رمضان على الصحيح) للتداخل بقدر الامكان (فإن تخلل) التكفير بين الوطآن أو الاكثنتين (لا تكفي كفارة واحدة في ظاهر الرواية) لعدم حصول الزجر بعوده (باب ما يفسد الصوم) ويوجب القضاء (من غير كفارة) لقصور معناه أو لعذر

إذا كل الصائم أَرزاً أو عجينا أو دقيقاً أو لحماً كثيراً دفعه أو طينا غير أرمني لم يعتدأ كلة أو نواة ١٢٣ أو قطناً أو كغداً أو سفرجل أو لم يطبخ أو

جوزة رطبة أو ابتلع حصاة أو حديد أو تراباً أو حجر أو احتقن أو استعظ أو أوجر بصب شيء في حلقه على الصحيح أو قطر في أذنه دهناً أو ماء في الأصح أو داوى جائفة أو آمة بدواء وصل إلى جوفه أو دماغه أو دخل حلقه مطراً أو ثلج في الأصح ولم يتلعه بصنعه أو أفطر خطأ بسبق ماء المضمضة إلى جوفه أو أفطر مكرهاً ولو بالجماع أو أكرهت على الجماع أو أفطرت خوفاً على نفسها من أن تمرض من الخدمة أمة كانت أو منكوبة أو صب أحد في جوفه ماء وهو نائم أو كل عمداً بعد أكله ناسياً ولو علم الخبر على الأصح أو جامع ناسياً ثم جامع عمداً أو كل بعد ما نوى نهاراً ولم يبيت نيته أو أصبح مسافراً فنوى الإقامة ثم أكل أو سافر بعدما أصبح مقيماً فكل أو أمسك ثلاثية صوم ولأنه فطر أو تسهر أو جامع شاكاً في طلوع الفجر وهو طالع أو أفطر بظن الغروب

وهو سبعة وخمسون شيئاً تقر بياوهي (إذا كل الصائم) في أداء رمضان (أَرزاً) نياً (أو عجينا أو دقيقاً) على الصحيح إذا لم يخلط بسمن أو دبس أو لم يبل بسكر دقيق حنطة وشعير فان كان به لزومه الكفارة (أو) أكل (لحماً كثيراً دفعه أو) أكل (طيناً غير أرمني) و (لم يعتدأ كلة) لأنه ليس دواء (أو) أكل (نواة أو قطناً) أو ابتلع ريقه متغيراً بخضرة أو صفرة من حمل الأبريسم ونحوه وهو ذا كرنصومه (أو) أكل (كاغداً) ونحوه مما لا يؤكل عادة (أو سفرجل) أو نحوه من الثمار التي لا تؤكل قبل النضج (ولم يطبخ) ولم يبلج (أو جوزة رطبة) ليس لمالب أو ابتلع اليابسة بلهالاً كفارة عليه ولو ابتلع لوزة رطبة تلزمه الكفارة لأنها تؤكل عادة مع القشر و يعض اليابسة مع قشرها ووصل المضموع إلى جوفه اختلج في لزوم الكفارة (أو ابتلع حصاةً أو حديداً) أو نحاساً أو ذهباً أو فضة (أو تراباً أو حجراً) ولو زهر دالم تلزمه الكفارة لقصور الجناية وعليه القضاء للصورة الفطر (أو احتقن أو استعظ) أو راية بالفتح فيهما الحقنة صب الدواء في الدبر والسعوط صبه في الأنف (أو أوجر) وفسره بقوله (بصب شيء في حلقه) وقوله (على الصحيح) متعلق بالاحتقان وما بعده وهو احتراز عن قول أبي يوسف بوجوب الكفارة وجهه الصحيح أن الكفارة موجبة الإفطار صورة ومعنى والصورة الابتلاع كافي في الكافي وهي منعدمة والنفع المجرد عنها يوجب القضاء فقط (أو قطر في أذنه دهناً) اتفاقاً (أو) أقطر في أذنه (ماء في الأصح) لوصول المفطر دماغه بقله فلا عبرة بصلاح البدن وعدمه قاضيان وحقيقه الكمال وفي المحيط الصحيح أنه لا يفطر لأن الماء يضر الدماغ فأنعدم المفطر صورة ومعنى (أو داوى جائفة) هي جراحة في البطن (أو آمة) جراحة في الرأس (بدواء) سواء كان رطباً أو يابساً (ووصل إلى جوفه) في الجائفة (أو دماغه) في الآمة على الصحيح (أو دخل حلقه مطراً أو ثلج في الأصح ولم يتلعه بصنعه) وإنما سبق إلى حلقه بذاته (أو أفطر خطأ بسبق ماء المضمضة) أو الاستنشاق (إلى جوفه) أو دماغه لوصول المفطر محله والمرفوع في الخطأ الأثم (أو أفطر مكرهاً ولو بالجماع) من زوجته على الصحيح وبه يفتى وانتشار الآلة لا يدل على الطوعية (أو أكرهت على) تمكيناها من (الجماع) لا كفارة عليها وعليه الفتوى ولو طأ وعته بعد الإجماع لأنه بعد الفساد (أو أفطرت) المرأة خوفاً على نفسها من أن تمرض من الخدمة أمة كانت أو منكوبة (كافي التتارخانية لأنها أفطرت بعدد) (أوصب أحد في جوفه ماء وهو) أي الصائم (نائماً) لوصول المفطر إلى جوفه كما لو شرب وهو نائم وليس كالناسي لأنه تؤكل ذبيحته وذهب العقل والنائم لا تؤكل ذبيحتهما (أو كل عمداً بعد أكله ناسياً) لقيام الشبهة الشرعية نظر إلى فطره قياساً بأكله ناسياً ولم تنتف الشبهة (ولو علم الخبر) وهي قوله صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فكل أو شرب فليتم صومه (على الأصح) لأنه خير وأحد لا يوجب العلم فوجب العمل به وهو القضاء دون الكفارة في ظاهر الآية وصححه قاضيان (أو جامع ناسياً ثم جامع عمداً) أو كل عمداً بعد الجماع ناسياً لما ذكرنا (أو كل) وشرب وجامع عمداً (بعد ما نوى) من شأنيته (نهاراً) كده بقوله (ولم يبيت نيته) عند الإمام قال النسفي لا يجب التكفير بالإفطار إذا نوى الصوم من النهار لشبهة عدم صيامه عند الشافعي رحمه الله وينبغي على هذا إذا لم يعين الفرض فيها ليلاً (أو أصبح مسافراً) وكان قد نوى الصوم ليسلاً ولم ينقض عزمته (فنوى الإقامة ثم أكل) لا تلزمه الكفارة وإن حرم أكله (أو سافر) أي أنشأ السفر (بعد ما أصبح مقيماً) نأواً من الليل (فاكل) في حالة السفر وجامع عمداً لشبهة السفر وإن لم يحل له الفطر فإن رجع إلى وطنه لحاجة نسيها فكل في منزله عمداً أو قبيل نفسه عنه عن العمران لزمته الكفارة لانتقاض السفر بالجوع (أو أمسك يوماً كاملاً) بلانية صوم ولا نية فطر (لنقض شرط العمدة) أو تسهر (أي كل السحور بفتح السين اسم لما كؤل في السحور وهو السدس الأخير من الليل) (أو جامع شاكاً في طلوع الفجر) قيد في الصورتين (وهو) أي والحال أن الفجر (طالع) لا كفارة عليه للشبهة لأن الأصل بقاء الليل وياثم أثم ترك التثبت مع الشك لأنهم جناية الإفطار وإذا لم يتبين له شيء لا يجب عليه القضاء أيضاً بالشك لأن الأصل بقاء الليل فلا يخرج بالشك وروى عن أبي حنيفة أنه قال أساء بالأكـل مع الشك إذا كان يبصره عله أو كانت الليلة مقمرة أو متغيمة أو كان في مكان لا يتبين فيه الفجر لقوله عليه السلام دع ما ريبك إلى ما لا ريبك (أو أفطر بظن الغروب) أي غلبه الظن لا بمجرد الشك لأن الأصل بقاء النهار فلا يكفي الشك لاسقاط الكفارة على إحدى الروايتين بخلاف الشك في

طلوع الفجر عملاً بالأصل في كل محل (و) كانت (الشمس) حال فطره (باقية) لا كفارة عليه لما ذكرنا وأما
لوشك في الغروب ولم يتبين له شيء ففي لزوم الكفارة وإيتان ومختار الفقه أي جعفر بن زويه ومهاو إذا غلب
على ظنه أنها لم تغرب فافطر عليه الكفارة سواء تبين أنه أكل قبل الغروب أو لم يتبين له شيء لأن الأصل بقاء
النهار وغلبة الظن كاليقين (أو أنزل بوطء ميتة) أو بهيمة لقصور الجنباه (أو) أنزل (بتغذية) أو بتبطين
أو عبث بالكف (أو) أنزل من (قبله أو لمس) لا كفارة عليه لما ذكرنا (أو أفسد صوم غير أداء رمضان)
بجماع أو غيره لعدم هتك حرمة الشهر (أو ووطئت وهي نائمة) أو بعد طهر الجنون عليها وقد نوت لبلا فسد
بالوطء ولا كفارة عليها لعدم جنائتها حتى لو لم يوجد مفسد صومها ذلك اليوم لأن الجنون الطارئ
ليس مفسد للصوم (أو قطرت في فرجها على الأصح) شبهه بالحقنة (أو أدخل أصبعه مبلولة بماء أو دهن
في دبره) أو استغنى فوصل الماء إلى داخل دبره أو فرجها الداخل بالمبالغة فيه والحد الفاصل الذي يتعلق
بالوصول إليه الفساد قدر المحققة وقبلما يكون ذلك ولو خرج سره مفسد ففسد له أن يشقه قبل أن يقوم ويرجع
لمحله لا يفسد صومه لزوال الماء الذي اتصل به (أو أدخلته) أي أصبعها مبلولة بماء أو دهن (في فرجها الداخل
في المختار) لما ذكرنا (أو أدخل قطنه) أو خرقه أو خشبه أو ججرا (في دبره أو) أدخلته (في فرجها الداخل
وغيرها) لأنه تم الدخول بخلاف ما لو بقي طرفه خارجاً لأن عدم تمام الدخول كعدم دخول شيء بالمرة (أو
أدخل دخاناً بصنعه) متعمداً إلى جوفه أو دماغه لوجود الفطر وهذا في دخان غير العنبر والعود وفيهما
لا يبعد لزوم الكفارة أيضاً للنفع والتداوي وكذا الدخان الحادث شربه وابتدعه هذا الزمان كما قدمناه (أو
استقاء) أي تعمد أخراجه (ولو دون ملء الفم في ظاهره) لا إطلاق قوله صلى الله عليه وسلم من استقاء
عمداً فليقض (وشرط أبو يوسف رحمه الله) أن يكون (ملء الفم وهو الصحيح) لأن مادونه كالعدم حكماً حتى
لا ينقض الوضوء (أو أعاد) بصنعه (مأذره) أي غلبه (من التي) وكان ملء الفم (وفي الأقل منه وإيتان في
الفطر وعدمه بإعادته) (وهذا ذكر) لصومه إذا ولو كان ناسياً لم يفطر لما تقدم (أو أكل ما) بقي من صوره
(بين أسنانه وكان قد راحمصة) لا مكان الاحتراز عنه بلا كلفة (أو نوى الصوم نهاراً بعدما) كل ناسياً قبل
إيجاد نية الصوم (من النهار) كما ذكرته في حاشيتي على الدرر والغرر (أو أغنى عليه) لأنه
نوع مرض (ولو) استوعب (جميع الشهر) يقضى بمنزلة النوم بخلاف الجنون (الأنه لا يقضى
اليوم الذي حدث فيه الانغماء أو حدث في ليلته) لوجود شرط الصوم وهو النية حتى لو تيقن علمها
لزمه الأول أيضاً (أو جن) جنونا (غير ممتد جميع الشهر) بأن أفاق في وقت النية نهاراً لأنه لا حرج في قضاء
مادون شهر (و) أن استوعبه شهراً (لا يلزمه قضاءه) ولو حكماً (بأفاقته ليلاً) فقط (أنهاراً بعد فوات وقت
النية في الصحيح) وعليه الفتوى لأن الليل لا يصام فيه ولا فيما بعد الزوال كما في مجموع النوازل والمجتبى
والنهاية وغيرها وهو مختار شمس الأئمة وفي الفتح يلزمه قضاءه بأفاقته فيه مطلقاً (فصل يجب) على
الصحيح وقيل يستحب (الامساك بقية اليوم على من فسد صومه) ولو بعد نذر ثم زال (وعلى حائض ونفساء
طهرتا بعد طلوع الفجر) ومسافر أقام ومريض برئ ومجنون أفاق (وعلى صبي بلغ وكافر أسلم) لحرمة الوقت
بالقدر الممكن (وعليهم القضاء إلا الأخيرين) الصبي إذا بلغ والكافر إذا أسلم لعدم الخطاب عند طلوع
الفجر عليهما وعلمت الخلاف في أفاقه المجنون (فصل فيما يكره للصائم وما لا يكره وما
للصائم سبعة أشياء ذوق شيء) لما فيه من تعريض الصوم للفساد ولو نفعه لا على المذهب (و) كره (مضغه بلا
عذر) كالمرأة إذا وجدت من يمضغ الطعام لصبيها كقطرة لحيض أما إذا لم تجد بدا منه فلا بأس بمضغه
لصيانة الولد واختلف فيما إذا خشى الفحش لشراء ما كوله يذاق والمرأة ذوق الطعام إذا كان زوجها سبي
الخلق لتعلم ملوخته وإن كان حسن الخلق فلا يحل لها وكذا الأمة قلت وكذا الأخير (و) كره (مضغ العلك)
الذي لا يصل منه شيء إلى الجوف مع الريق العلك هو المصطكي وقيل اللبان وهو الكندر لأنه يتهم
بالأفطار بمضغه سواء المرأة أو الرجل قال الإمام علي رضي الله عنه يالك وما يسبق إلى العقول أنكرا موان

الأصح أو أدخل أصبعه
مبلولة بماء أو دهن في دبره
أو أدخلته في فرجها
الداخل في المختار أو أدخل
قطنه في دبره أو في فرجها
الداخل وغيها أو أدخل
دخاناً بصنعه أو استقاء ولو
دون ملء الفم في ظاهره
الرواية وشرط أبو يوسف
رحمه الله ملء الفم وهو
الصحيح أو أعاد ما ذره من
التي وكان ملء الفم وهو
ذاكراً أو كل ما بين أسنانه
وكان قد راحمصة أو نوى
الصوم نهاراً بعدما كل
ناسياً قبل إيجاد نية من
النهار أو أغنى عليه ولو جميع
الشهر إلا أنه لا يقضى اليوم
الذي حدث فيه الانغماء أو
حدث في ليلته أو جن غير
ممتد جميع الشهر ولا يلزمه
قضاؤه بأفاقته ليلاً أو نهاراً
بعد فوات وقت النية في
الصحيح (فصل يجب) على
الامساك بقية اليوم على من
فسد صومه وعلى حائض
ونفساء طهرتا بعد طلوع
الفجر وعلى صبي بلغ وكافر
أسلم وعليهم القضاء إلا
الأخيرين (فصل فيما
يكره للصائم وما لا يكره وما
يستحب) كره للصائم سبعة
أشياء ذوق شيء ومضغه بلا
عذر ومضغ العلك
قوله أو أدخل أصبعه مبلولة
الخ فلو لم تكن مبلولة
لا يجب القضاء أفاده السيد
والظاهر أن الإدخال

كان عندك اعتذاره وفي غير الصوم يستحب للنساء وكره للرجال الا في خلوة وقبل بياح لمس (و) كره له (القبلة والمباشرة) الفاحشة وغيرها (ان لم يؤمن فيهما على نفسه الانزال أو الجماع في ظاهر الرواية) لما فيه من تعريض الصوم للفساد بعاقبة الفعل وبكره التقبيل الفاحش بمضغ شفتها كما في الظهيرية (و) كره له (جمع الريق في الفم) قصد (ان ابتلاعه) تحاشيا عن الشبهة (و) كره له فعل (ما ظن انه يضعفه) عن الصوم (كالفصد والحجامة) والعمل الشاق لما فيه من تعريض الافساد (وتسعة أشياء لا تذكر للصائم) وهي وان علمت بالمفهوم ساغ ذكرها للدليل (القبلة والمباشرة مع الامن) من الانزال والوقوع لما روى عن عائشة رضي الله عنها انه عليه الصلاة والسلام لام كان يقبل ويباشر وهو صائم رواه الشيخان وهذا ظاهر الرواية وعن محمد انه كره الفاحشة وهي رواية الحسن عن الامام لانها لا تخلو عن فتنسة وفي الجوهرية وقيل ان المباشرة تذكره وان أمن على الصحيح وهي ان يمس فرجه فرجها (ودهن الشارب) بفتح الدال على انه مصدر وينضمها على اقامة اسم العين مقام المصدر لانه ليس فيه شيء ينافي الصوم (والسكحل) لانه عليه الصلاة والسلام اكحل وهو صائم (والحجامة) التي لا تضعفه عن الصوم (والفصد) كالحجامة وذكر شيخ الاسلام ان شرط الكراهة ضعف يحتاج فيه الى الفطر (و) لا يكره له (السواك) آخر النهار بل هو سنة كاوله (لقوله عليه الصلاة والسلام من خير خلال الصائم السواك وفي الكفاية كان النبي صلى الله عليه وسلم يستاك أول النهار وأخوه وهو صائم وفي الجامع الصغير للسيوطي السواك سنة فاستاكوا أي وقت شتمه ولقوله صلى الله عليه وسلم صلاة بسواك أفضل من سبعين صلاة بلا سواك وهي عامة لوصفها بصفة عامة تصدق بعصر الصائم كما في الفتح (و) لا يكره (لو كان رطبا) أخضر (أو مبلولا بالماء) لا طلاق مارونا (و) لا يكره له (المضمضة و) لا (الاستنشاق) وقد فعلهما (لغير وضوء و) لا (الاعتسال و) لا (التلف بشوب مبتل) قصد ذلك (للتبرد و) دفع الحر (على المفتي به) وهو قول أبي يوسف لان النبي صلى الله عليه وسلم صب على رأسه الماء وهو صائم من العطش أو من الحر رواه أبو داود وكان ابن عمر رضي الله عنهما يبل الثوب ويلفه عليه وهو صائم ولان هذه عوننا على العبادة ودفعنا للتجبر الطبيعي وكرهها أبو حنيفة لما فيه من اظهار الضعف في اقامة العبادة (و) يستحب له ثلاثة أشياء السحور (لقوله صلى الله عليه وسلم تسحروا فان في السحور بركة حصول التقوى به وزيادة الثواب ولا يكثرنه لانه لا خلاف عن المراد كما في جملة المترفعون) (و) يستحب (تأخير) لقوله صلى الله عليه وسلم ثلاث من أخلاق المرسلين تجهيل الإفطار وتأخير السحور ووضع اليمين على الشمال في الصلاة (وتجهيل الفطر في غير يوم غيم) وفي الغيم يحتاج حفظ الصوم عن الافساد والتجهيل المستحب قبل استعمال الخبث كرهه قاضيان والبركة ولو بالماء قال صلى الله عليه وسلم السحور بركة فلا تدعوه ولو أن يجرع أحدكم جرعة ماء فإن الله وملائكته يصلون على المتسحرين رواه أحمد رحمه الله

فصل في العوارض جمع عارض المرض والسفر والاكره والحبل والرضاع والجوع والعطش والحرم بها بياح الفطر فيجوز (للمن خاف) وهو مريض (زيادة المرض) بكم أو كيف لو صام والمرض معنى يوجب تغير الطبيعة الى الفساد ويحدث أولا في الباطن ثم يظهر أثره وسواء كان لوجع عين أو سحاحة أو صداع أو غيره (أو) خاف (وطء البرء) بالصوم جازله الفطر لانه قد يفضي الى الهلاك فيجب الاحتراز عنه والغاوى اذا كان يعلم يقينا أو بغلبة الظن القتال بكونه بازا العدو وبخاف الضعف عن القتال وليس مسافرا له الفطر قبل الحرب ومن له نوبة حمى أو عادة حيض لا بأس بفطره على ظن وجوده فان لم يوجد اختلف في لزوم الكفارة والأصح عدم لزومها عليهما وكذا أهل الرستاق لو سمعوا الطبل يوم الثلاثين فظنوه عيدا فافطروا ثم تبين انه لغبره لا كفارة عليهم (و) يجوز الفطر (لحامل ومريض خاف) على نفسها (نقصان العقل أو الهلاك أو المرض) سواء كان (على نفسها أو ولدانها) كان (أو رضاعا) ولها شرب الدواء اذا أخبر الطبيب انه يمنع استطلاق بطن الرضيع وتقطر لهذا العذر لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحسبي والارضع الصوم ومن قيد بالمستأجرة للارضاع فهو مردود (والخوف المعتبر) لا باحة الفطر طريق معرفته أمران أحدهما (ما كان مستندا) فيه (لغلبة الظن) فانها بمنزلة اليقين (بتجربة) سابقة والثاني قوله (أو اخبار طبيب) مسلم طاق عدل بدءا كذا في البرهان وقال

والقبلة والمباشرة ان لم يامن فيهما على نفسه الانزال أو الجماع في ظاهر الرواية وجمع الريق في الفم ثم ابتلاعه وما ظن انه يضعفه كالفصد والحجامة وتسعة أشياء لا تذكر للصائم القبلة والمباشرة مع الامن ودهن الشارب والسكحل والحجامة والفصد والسواك آخر النهار بل هو سنة كاوله ولو كان رطبا أو مبلولا بالماء والمضمضة والاستنشاق لغبر وضوء والاعتسال والتلف بشوب مبتل للتبرد على المفتي به ويستحب له ثلاثة أشياء السحور وتأخير وتجهيل الفطر في غير يوم غيم

فصل في العوارض لمن خاف زيادة المرض أو بطل البرء ولحامل ومريض خاف نقصان العقل أو الهلاك أو المرض على نفسها أو ولدانها كان (أو رضاعا) والخوف المعتبر ما كان مستندا لغلبة الظن بتجربة أو اخبار طبيب

قوله يصلون على المتسحرين أي الله يرحم والملائكة تستغفر لهم أو ياربها العطف وهو في كل بما يناسبه اه طحاوي

الكمال مسلم حاذق غير ظاهر الفستق وقبل عدلته شرط (و) جازا الفطر (لمن حصل له عطش شديد أو جوع) مفطر (يخاف منه الهلاك) أو نقصان العقل أو ذهاب بعض الحواس وكان ذلك لا بأعاب نفسه أو لو كان به تلزمه الكفارة وقبل لا (والمسافر) الذي أنشأ السفر قبل طلوع الفجر أو لا يباح له الفطر بإنشائه بعدما أصبح صائما بخلاف ما لو حل به مرض بعده فله (الفطر) لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر ولمار وبناه (وصومه) أي المسافر (أحب أن لم يضره) لقوله تعالى وإن تصوموا خير لكم (و) هذا إذا (لم تكن عامة رفقته مفطر بن ولا مشتركين في النفقة) فان كانوا مشتركين أو مفطر بن فلا فضل فطره) أي المسافر (موافقة للجماعة) كافي الجوهر (ولا يجب الإيصال) بكفارة ما أفطره (على من مات قبل زوال عذره) بمرض وسفر ونحوه كما تقدم من الأعذار المبيحة للفطر لفوات إدراك عدة من أيام أخر (و) أن أدركوا العدة (قضا وما قدر وأعلى قضائه) وإن لم يقضوا الزمهم الإيصال (بقدر الإقامة) من السفر (والصحة) من المرض وزوال العذر اتفاقا على الصحيح والخلاف فيمن نذر أن يصوم شهرا إذا برأ ثم برأ أو ما يلزمه الإيصال بالطعام لجميع الشهور عندهما وعند محمد قضى ما صح فيه (ولا يشترط التتابع في القضاء) لا إطلاق النص لكن المستحب التتابع وعدم التأخير عن زمان القدرة مسارعة إلى الخبر وبراءة الذمة (وتنبه) أربعة متتابعة بالنص أداء رمضان وكفارة الظهار والقتل واليمين والمخير فيه قضاء رمضان وفدية الخلق لا ذي برأس المحرم والمتعة والقران وجزاء الصيد وثلاثة لم يذكروا القرآن وثبتت بالأخبار صوم كفارة الإفطار بمقدار في رمضان وهو متتابع والتطوع مخير فيه والنذر وهو على أقسام أما أن ينذر أياما متتابعة معينة أو غير معينة بخصوصها ومنه ما لم ينذر الاعتكاف وهو متتابع وإن لم ينص عليه إلا أن يصرح بعدم التتابع في النذر (فإن جاء رمضان آخر) ولم يقض الفائت (قدم) الأداء (على القضاء) شرعا حتى لو نواه عن القضاء لا يقع الاعن الأداء كما تقدم (ولا فدية بالتأخير إليه) لا إطلاق النص (ويجوز الإفطار لشخص فان وعجز زانية) سمي فأنبأ لانه قرب إلى الفناء لو فنيته قوته وعجز عن الأداء (وتلزمهما الفدية) وكذا من عجز عن نذر الأبدل لغيرهم من ذوى الأعذار (لكل يوم نصف صاع من بر) أي قيمته بشرط دوام عجز الفاني والقانية إلى الموت ولو كان مسافرا ومات قبل الإقامة لا تجب عليه الفدية بفطره في السفر (كمن نذر صوم الأبد فضعف عنه) لا شغاله بالمعيشة يفطر ويفدى للتيقن بعدم قدرته على القضاء (فإن لم يقدر) من تجوز له الفدية (على الفدية لعسيرة يستغفر الله سبحانه ويستقبله) أي يطلب منه العفو عن تقصيره في حقها (و) لا تجوز الفدية إلا عن صوم هو أصل بنفسه لا بدل عن غيره حتى (لو وجبت عليه كفارة بين أو قتل) أو ظهارا أو فطار (فلم يجز ما يكفر به من عتق) وطعام وكسوة (وهو شيخ) فإن أول يصم حال قدرته على الصوم حتى صار قانيا (لا تجوز له الفدية) لأن الصوم هنا بدل عن غيره وهو التكفير بالمال ولذا لا يجوز المصير إلى الصوم إلا عند العجز عما يكفر به من المال فإن أوصى بالتكفير ففمن التمس ويحوز في الفدية إلا باحة في الطعام أكلتان مشبعتان لليوم كما يجوز التملك بخلاف صدقة الفطر فانه لا بد فيها من التملك كالزكاة أعلم أن ما شرع بلفظ الطعام يجوز فيه التملك والإباحة وما شرع بلفظ الإتياء أو الأداء يشترط فيه التملك ويجوز (للتطوع) بالصوم (الفطر بلا عذر في رواية) عن أبي يوسف قال الكمال واعتقادي أنها أوجه لما روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت دخل النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء فقلنا لا فقال اني اذن صائم ثم أتى في يوم آخر فقلنا يا رسول الله اهدى البنا حبس فقال أرزبه فلقد أصبحت صائما فاكل وزاد الناسي وأمكن اصوم يوما مكانه وصحح هذه الزيادة أبو محمد عبد الحق وذكر الكرخي وأبو بكر انه ليس له أن يفطر إلا من عذر وهو ظاهر الرواية لما روى أنه عليه الصلاة والسلام قال إذا دعي أحدكم إلى طعام فليجب فإن كان مفطرا فليأكل وإن كان صائما فليصم أي فليمدح قال القرطبي ثبت هذا الحديث عنه عليه الصلاة والسلام ولو كان الفطر جاثرا كان الأفضل الفطر لأجابه الدعوة التي هي السنة وصححه في المحيط أعلم أن أفساد الصوم والصلاة بلا عذر بعد الشروع فيهما فلا مكره وليس بجرام لأن الدليل ليس قطعي الدلالة وإن لم يكن القضاء وإذا عرض عذر أبيع للتطوع الفطر اتفاقا (والضيافة عذر على الأظهر للضعيف والمضيف) فيما قبل الزوال لا بعده إلا أن

ولمن حصل له عطش شديد أو جوع يخاف منه الهلاك والمسافر الفطر وصومه أحب أن لم يضره ولم تكن عامة رفقته مفطر بن ولا مشتركين في النفقة فان كانوا مشتركين أو مفطر بن فلا فضل فطره موافقة للجماعة ولا يجب الإيصال على من مات قبل زوال عذره وقضوا ما قدر وأعلى قضائه بقدر الإقامة والصحة ولا يشترط التتابع في القضاء فان جاء رمضان آخر قدم على القضاء ولا فدية بالتأخير إليه ويجوز الفطر لشخص فان وعجز زانية فأنبأ وتلزمهما الفدية بكل يوم نصف صاع من بر كن نذر صوم الأبد فضعف عنه فان لم يقدر على الفدية لعسيرة يستغفر الله سبحانه ويستقبله ولو وجبت عليه كفارة يمين أو قتل فلم يجز ما يكفر به من عتق وهو شيخ فإن أول يصم لا تجوز له الفدية ويحوز للتطوع الفطر بلا عذر في رواية والضيافة عذر على الأظهر للضعيف والمضيف قوله فضعف وكذا الوافطر أياما مع القدرة فان القضاء خير من تأتله فالتقييد بالضعف اتفاقا فيما يظهر أم تططواي

يكون في عدم فطره بعده عقوف لا حداً لأبوين لا غيرهما للتأكد ولو حالف شخص بالطلاق ليفطرن فالاعتماد على أنه يفطر ولو بعد الزوال ولا يحسنه لرعاية حق أخيه (وله البشارة بهذه الفائدة الجليلة) قال في التجنيس والمزيد رجل أصبح صائماً متطوعاً فدخل على أخ من أخوانه فساءله أن يفطره لابساً بأن يفطر لقول النبي صلى الله عليه وسلم من أفطر لحق أخيه يكتب له ثواب صوم ألف يوم ومضى قضى يوماً يكتب له ثواب صوم ألفي يوم ونقله أيضاً في التتارخانية والمحيط والمبسوط (وإذا أفطر) المنطوع (على أي حال) كان (عليه القضاء) لا خلاف بين أصحابنا في وجوبه صيانة لما مضى عن البطلان (الأذا شرع متطوعاً بالصوم) في خمسة أيام يومى العيدين وأيام التشريق فلا يلزمه قضاؤها بأفسادها في ظاهر الرواية (عن أبي حنيفة رحمه الله) لأن صومها مأمور بنقضه ولم يجز إتمامه لأنه بنفس الشروع ارتكبت المنهي للأعراض عن ضيافة الله تعالى فأمه بقطعه وعن أبي يوسف ومحمد عليه القضاء يعني وإن وجب الفطر وفيما ذكرنا إشارة إلى قضاء نفل الصلاة الذي قطعه بشروعه عند نحو الطلوع كما تقدم والله الموفق بمنه الأعظم للدين الأقوم

باب ما يلزم الوفاء به

وله البشارة بهذه الفائدة الجليلة وإذا أفطر على أي حال عابه القضاء إلا إذا شرع متطوعاً في خمسة أيام يومى العيدين وأيام التشريق فلا يلزمه قضاؤها بأفسادها في ظاهر الرواية **باب ما يلزم الوفاء به** إذا نذر شيئاً من الوفاء به إذا اجتمع فيه ثلاثة شروط أن يكون من جنسه واجب وأن يكون مقصوداً وليس واجباً فلا يلزم الوضوء بنذره ولا سجدة التلاوة ولا عبادة المريض ولا الواجبات بنذرها ويصح بالعق والاعتكاف والصلاة غير المقرضة والصوم فإن نذر نذراً مطلقاً أو معلقاً بشرط ووجد لزماً الوفاء به وصح نذر صوم العيدين وأيام التشريق في المختار ويجب فطرها

قوله وفيما ذكرنا أي من قوله لأنه بنفس الشروع ارتكبت المنهي عنه الخ اه طحاوى

قوله يحقق تصور الصوم منهيًا ضرورة وذلك لأنه إذا كان المنهي عنه لا يتصور من الشخص لا يكون للنهي عنه وجه لأنه ليس في مقدوره فلا يقال للمحبوب لا تزن ولا للامع لا تبصر لعدم تاق الفعل المنهي عنه منهما اه طحاوى

من مندور الصوم والصلاة وغيرهما (إذا نذر شيئاً من القربات) (لزمه الوفاء به) لقوله تعالى وليوفوا نذورهم وقوله صلى الله عليه وسلم من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه واه البخارى والاجماع على وجوب الإبقاء به وبه استدلل القائلون بافتراضه ونذر من باب ضرب وفي لغة قتل والمندور يلزمه (إذا اجتمع فيه) (أي المندور) (ثلاثة شروط) أحدها (أن يكون من جنسه واجب) بأصله وإن حرم ارتكابه لوصفه كصوم يوم النحر (و) الثاني (أن يكون مقصوداً) لذاته لا لغيره كالوضوء (و) الثالث (أن يكون) (ليس واجباً) قبل نذره بإيجاب الله تعالى كالصلوات الخمس والوتر وقد زيد شرط رابع أن لا يكون المندور محالاً كقوله لله على صوم أمس اليوم إذا لا يلزمه وكذا لو قال يلزمنى اليوم أمس وكان قوله بعد الزوال ثم فرغ على ذلك بقوله (فلا يلزم الوضوء بنذره) ولا قراءة القرآن لكون الوضوء ليس مقصوداً لذاته لأنه شرع شرطاً لغيره كحل الصلاة (ولا سجدة التلاوة) لأنها واجبة بإيجاب الشارع (ولا عبادة المريض) (أذ ليس من جنسها واجب وإيجاب العدم معتبر بإيجاب الله تعالى أذ لا يتبع إلا الابتداع وهذا في ظاهر الرواية وفي رواية عن أبي حنيفة قال إن نذر أن يعود من رمضان اليوم صح نذره وإن نذر أن يعود فلا لا يلزمه شيء لأن عبادة المريض قربة قال عليه السلام عائدة المريض على مخارف الجنة حتى يرجع وعبادة فلان بعينه لا يكون معنى القرينة فيه مقصوداً للتأذي بل مرعاة حق فلان فلا يصح التزامه بالنذر وفي ظاهر الرواية عبادة المريض وتشييع الجنازة وإن كان فيه معنى حق لله تعالى فالمقصود حق المريض والميت والتأذي إنما يلزم بنذره ما يكون مشروعاً قاله تعالى مقصوداً (ولا) (يصح نذر) (الواجبات) لأن إيجاب الواجب محال (بنذرها) لما بينا (ويصح) (النذر) (بالعق) (يعنى الاعتاق لا افتراض التحريم في الكفارات نصاً) (والاعتكاف) (لأن من جنسه واجباً وهو القعدة الأخيرة في الصلاة فاصل المكث هذه الصفة له نظير في الشرع والاعتكاف انتظاراً للصلاة فهو كالجالس في الصلاة فلذا صح نذره والحج ماشياً لأن من قرب من مكة يلزمه ماشياً فالمشي بصفة مخصوصة له نظير في الشرع ويصح نذر العبد والمرأة الاعتكاف ولا سيد الزوج المنع في قضائه بعد العتق والابانة وليس للولى منع المكاتب (و) كذا يصح نذر (الصلاة غير المقرضة والصوم) (والتصدق بالمال) (والذبح لظهور جنسها شرعاً) (فان نذر) (مكلف) (نذراً) (بشيء مما يصح نذره) (وكان) (مطلقاً) غير مقيد بوجود شيء كقوله لله على أو نذر الله على صلاة ركعتين (أو معلقاً بشرط) يريد كونه كقوله إن رزقني الله غلاماً فعلى أطعمه عشرة مساكين (ووجد) (الشرط) (لزمه الوفاء به) لما تلونا وزينا وأما إذا علق النذر بما لا يريد كونه كقوله ان كنت زيدا فله على عتق رقبة ثم كلمه فانه يخير بين الوفاء بما نذره من العتق وبين كفارة عمن على الصحيح وهو المقتضى به لقوله صلى الله عليه وسلم كفارة النذر كفارة اليمين وحمل على ما ذكرناه (وصح نذر صوم) يومى (العيدين وأيام التشريق) لأن النهى عن صومها يحقق تصور الصوم منهيًا ضرورة وأنهى لغيره لا ينافي المشروعية فصح نذره (في المختار) وفي رواية لا يصح لأنه نذر بمعصية قلنا المعصية المعنى الأعراض عن ضيافة الله تعالى فلا يمنع المعصية من حيث ذاته (و) لذلك (يجب فطرها) امتثالاً للأمر لئلا

يصبر بصومها معرضا عن ضيافة الكريم (و) يجب (قضاؤها) لصحة النذر باعتبار الأصل (وان صامها
أجزأه) الصيام عن النذر (مع الحرمة) الحاصلة بالأعراض عن ضيافة الله تعالى (والغيبا تعيين الزمان و)
تعيين (المكان و) تعيين (الدرهم و) تعيين (الفقر) لان النذر ايجاب الفعل في الذمة من حيث هو قرينة
لا باعتبار وقوعه في زمان ومكان وفقر وتعيينه للتقدير به أو التأجيل اليه (فيجزئه صوم) شهر (رجب عن
نذره صوم شعبان) لوجود السبب وهو النذر والقرينة لقهر النفس لا بوقوعه في شهر بعينه وفي تجليه نفع
له بتحصيل ثواب قديفوت بموته أو طر ومائع قبل مجيء الوقت وان كان باضافته قصدا للتخفيف حتى لو مات
قبل مجيء ذلك الوقت لا يلزمه شيء فاعطيناه مئة صوده (ويجزئه صلاة ركعتين) فاكثر اذا صلى المنذور
(بمصر) مثلاً وقد كان (نذرا داءهما) أي صلاتهما (بمكة) أو المسجد النبوي أو الأقصى لان الصحة باعتبار
القربة لا المكان لان الصلاة تعظيم الله تعالى بجميع البدن وفي هذا المعنى الامكنة كلها سواء وان تفاوت
الفضل (و) يجزئه (التصدق بدرهم) لم يعينه له (عن درهم بعينه له) أي للتصدق والمنذور (و) يجزئه
(الصرف لزيد الفقير بنذره) أي مع نذره الصرف (لعمرو) لان معنى عبادة الصدقة سدخلة المحتاج أو
اخراج ما يجري به الشئ عن ملكه ابتغاء وجه الله وهذا المعنى حاصل بدون مراعاة زمان ومكان وشخص
خلافا لقرئته يقول بالتعيين (تنبيه) قال النبي صلى الله عليه وسلم صلاة في بيت المقدس تعدل ألف
صلاة فيما سواها من المساجد سوى المسجد الحرام ومسجدي هذا أو صلاة في مسجدي هذا تعدل ألف صلاة
في بيت المقدس وصلاة في المسجد الحرام تعدل ألف صلاة في مسجدي هذا قلت ولا يخفى من الفضل بالبقعة
التي كانت مسجدا في زمنه صلى الله عليه وسلم لان النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة في مسجدي هذا ولو مد
الى صنعاء بألف صلاة فيما سواها من المساجد الا المسجد الحرام قاله النسائي في أخبار المدينة كذا في ترتيب
اقتصاد الحسنة السخاوي رحمه الله وروى الزاوي باسناد صحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة في
مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواها الا المسجد الحرام فانه يزيد عليه مائة ألف صلاة وفي حديث
وشهر رمضان في مسجدي هذا أفضل من ألف شهر رمضان فيما سواها الا المسجد الحرام رواه البيهقي وهذا
دليل لاهل السنة والجماعة ان لبعض الامكنة فضيلة على البعض وكذا الازمنة ولما سئل صلى الله عليه
وسلم عن أفضل صلاة المرأة فقال في أشد مكان من بيتها ظلمة فعلى هذا ينبغي أنها اذا التزمت الصلاة في
المسجد الحرام بالنذر فصلت في أشد مكان من بيتها ظلمة تخرج عن موجب نذرها على ما يقوله زفر رحمه الله
(وان علق) الناذر (النذر بشرط) كقوله ان قدم زيد فله على أن تصدق بكذا (لا يجزئه عنه ما فعله قبل
وجود شرطه) لان المعلق بالشرط عدم قبل وجوده وانما يجوز الاداء بعد وجود السبب الذي علق النذر
به والله المنان بفضل

باب الاعتكاف

هو اقامة البت والدوام على الشيء وهو متعد فصدره العكف ولازم فصدره العكوف فالتعدي بمعنى الحبس
والمنع ومنه قوله تعالى والهدى معكوفاً ومنه الاعتكاف في المسجد لانه حبس النفس ومنعها واللازم الاقبال
على الشيء بطريق المواظبة ومنه قوله تعالى يعكفون على أصنامهم وشرعا (هو الاقامة بنبته) أي بنبته
الاعتكاف (في مسجد تقام فيه الجماعة بالفعل للصلاة الخمس) لقول علي وحذيفة رضي الله عنهما لا
اعتكاف الا في مسجد جماعة ولانه انتظار الصلاة على أكل الوجوه بالجماعة (فلا يصح في مسجد لا تقام فيه
الجماعة للصلاة) في الاوقات الخمس (على المختار) وعن أبي يوسف الاعتكاف الواجب لا يجوز في غير مسجد
الجماعة والنفل يجوز وهذا في حق الرجال (وللمرأة الاعتكاف في مسجد بيتها وهو محل عمتها) المرأة (للصلاة
فيه) فان لم تعين لها محلا لا يصح لها الاعتكاف فيه وهي ممنوعة عن حضور المساجد والكن البت والشرط
المسجد المخصوص والنية والصوم في المنذور والاسلام والعقل لا البلوغ والطهارة من حيض ونفاس في
المنذور ولا شترائط الصوم ولا تشترط الطهارة من الجنابة لصحة الصوم معها ولو في المنذور وسببه النذر في
المنذور والنشاط الداعي الى طلب الثواب في النفل وحكمه سقوط الواجب ونيل الثواب ان كان واجبا
والا فالثاني وسنذكر محاسنه وأما صفته فقد بينا بقوله (والاعتكاف) المطلوب شرعا (على ثلاثة أقسام
واجب في المنذور) تخيرا أو تعليقا (وسنة) كفاية (مؤكدة في العشر الاخير من رمضان) لا اعتكافه صلى

وقضاؤها وان صامها
أجزأه مع الحرمة والغيبا
تعيين الزمان والمكان
والدرهم والفقر فيجزئه
صوم رجب عن نذره صوم
شعبان ويجزئه صلاة
ركعتين بمصر نذرا داءهما
بمكة والتصدق بدرهم عن
درهم بعينه له والصرف
لزيد الفقير بنذره امر ووان
علق النذر بشرط لا يجزئه
عنه ما فعله قبل وجود
شرطه

باب الاعتكاف

هو الاقامة بنبته في مسجد
تقام فيه الجماعة بالفعل
للصلوات الخمس فلا يصح
في مسجد لا تقام فيه الجماعة
للصلاة على المختار وللمرأة
الاعتكاف في مسجد بيتها
وهو محل عمتها للصلاة فيه
والاعتكاف على ثلاثة
أقسام واجب في المنذور
وسنة مؤكدة في العشر
الاخير من رمضان

قوله وشرعا هو الاقامة هذا
معنى اللازم وقد جعل
الاعتكاف في المسجد من
المتعدي والظاهر أنه ان
اعتبر فيه حبس النفس
بأنى من المتعدي وان
اعتبر فيه البت والاقامة
بكون من اللازم اه
طحاوى

الله عليه وسلم العشر الاواخر من رمضان حتى توفاه الله ثم اعتكف أزواجه بعده لانه صلى الله عليه وسلم لما
اعتكف العشر الاوسط اناه جبريل عليه السلام فقال ان الذي تطلب اتمامك يعني ليلة القدر فاعتكف
العشر الاخير وعلى هذا ذهب الاكثر الى أن ليلة القدر في العشر الاخير من رمضان فمنهم من قال في ليلة
احدى وعشرين ومنهم في سبع وعشرين وفي الصحيح التسوية في العشر الاواخر والتسوية في كل وتر
وعن أبي حنيفة أنها في رمضان ولا يدري أي ليلة هي وقد تقدم وقد تنازعوا عندهما كذلك إلا أنها معينة
لا تتقدم ولا تتأخر والمشهور عن الامام أنها تدور في السنة كما قدمناه في احياء الليالي وذكرت هنا طلبا
لزيادة الثواب وقيل في أول ليلة من رمضان وقيل ليلة تسع وعشرين وقال زيد بن ثابت ليلة أربع وعشرين
وقال عكرمة ليلة خمس وعشرين وأجاب أبو حنيفة عن الادلة المفيدة لكونها في العشر الاواخر بأن المراد
في ذلك رمضان الذي التمسها عليه السلام فيه ومن علامتها أنها ليلة سابعة لا حارة ولا قارة تطلع الشمس
صبيحتها بلا شعاع كأنها طشت وانما أخفيت ليجتهد في طلبها فينال بذلك أجرا يجتهد في العبادة كما أخفى
الله سبحانه الساعة ليكونوا على وجل من قيامها بغتة والله سبحانه وتعالى أعلم (و) القسم الثالث (مسحوب
فما سواه) أي في أي وقت شاء سوى العشر الاخير ولم يكن منذور (والصوم شرط للهجة) الاعتكاف
(المنذور) ولا نذر الا بالنطق لانه من متعلقات اللسان بخلاف النية فان محلها القلب (فقط) وليس شرطا
في النفل لقوله صلى الله عليه وسلم ليس على المعتكف صيام الا أن يجعله على نفسه ومبنى النفل على المساهلة
وروى الحسن أنه يلزمه الصوم لتقديره عليها باليوم كالمندور أقله يوم للصوم (و) لكن المعتمد أن (أقله نفلا
مدة يسيرة) غير محدودة فيحصل بمجرد المكث مع النية (ولو كان) الذي نواه (ماشيا) أي مارا غير جالس
في المسجد ولو يسلا وهو حيلة من أراد الدخول والخروج من باب آخر في المسجد حتى لا يجعله طريقا فانه
لا يجوز (على المفتي به) لانه متبرع وليس الصوم من شرطه وكل جزء من اللبث عبادة مع النية بلا انضمام
الى آخر ولذا لم يلزم النفل فيه بالشروع لانه انتهت بالخروج (ولا يخرج منه) أي من معتكفه فيشمل المرأة
المعتكفة بمسجد بيتها (الالحاجة شرعية) كالجمعة والعيدين فيخرج في وقت يمكنه ادراكها مع صلاة سنتها
قبلها ثم يعود وان أتم اعتكافه في الجامع صح وكره (أو) حاجة (طبيعية) كالبول والغائط وازالة نجاسة
واغتسال من جنابه باحتلام لانه عليه السلام كان لا يخرج من معتكفه الا الحاجة الانسان (أو) حاجة
(ضرورية) كانهادام المسجد) وأداء شهادة تعينت عليه (واخراج ظالم كرها وتفرق أهله) لقوات ما هو
المقصود منه (وخوف على نفسه أو متاعه من المكابرين فيدخل مسجد غيره من ساعته) يريد أن لا يكون
خروجه الا ليعتكف في غيره ولا يشتغل الا بالذهاب الى المسجد الا نحو (فان خرج ساعة بلا عذر) معتبر
(فسد الواجب) ولا اثم عليه به ويبطل بالانغماء والجنون اذا دام أيام الايام الاول اذ انقضى وأتمه في المسجد
ويقضى ما عداه بعد زوال الجنون والانغماء وان طال الجنون استحسننا ما قال ان خرج أكثر اليوم ففسد
والا فلا (وانتهى به) أي بالخروج (غيره) أي غير الواجب وهو النفل اذ ليس له حد (وأكل المعتكف
وشربه ونومه وعقده البيع لما يحتاجه لنفسه أو عياله) لا تكون الا (في المسجد) لضرورة الاعتكاف حتى
لو خرج لهذه الاشياء يفسد اعتكافه وفي الظهيرة وقيل يخرج بعد الغروب للاكل والشرب (وكره
احضار المبيع فيه) لان المسجد محرر عن حقوق العباد فلا يجعله كالدكان (وكره عقدا كان للتجارة) لانه
منقطع الى الله تعالى فلا يشتغل بامور الدنيا وهذا كره الحياطة ونحوها فيه وكره اغيير المعتكف البيع
مطلقا (وكره الصمت ان اعتقده قربة) لانه منهي عنه لانه صوم أهل الكتاب وقد نسخ وأما اذا لم يعتقده
قربة فيه ولكنه حفظ لسانه عن النطق بما لا يفيد فلا بأس به ولكنه يلزم قراءة القرآن والذكر
والحديث والعلم ودراسته وسير النبي صلى الله عليه وسلم وقصص الانبياء عليهم السلام وحكاية الصالحين
وكتابة أمور الدين وأما التكلم بغير خير فلا يجوز لغير المعتكف والكلام المباح مكره باكل الحسنات كما
تأكل النار الخطب اذا جلس في المسجد لذلك ابتداء (وصوم الوطء ودواعيه) لقوله تعالى ولا تبشروهن
وانتم عاكفون في المساجد فالحق به اللبس والقبلة لان الجماع محظور فيه فيتعدي الى دواعيه كما في الاحرام
والظهار والاستبراء بخلاف الصوم لان الكف عن الجماع هو الركن فيه والحظر ثبت ضمنا كباقي الفوت

ومسحوب فيما سواه
والصوم شرط للهجة المنذور
فقط وأقله نفلا مدة يسيرة
ولو كان ماشيا على المفتي به
ولا يخرج منه الحاجة
شرعية أو طبيعية أو
ضرورية كانهادام المسجد
واخراج ظالم كرها وتفرق
أهله وخوف على نفسه أو
متاعه من المكابرين
فيدخل مسجد غيره من
ساعته فان خرج ساعة بلا
عذر فسد الواجب وانتهى
به غيره وأكل المعتكف
وشربه ونومه وعقده البيع
لما يحتاجه لنفسه أو عياله
في المسجد وكره احضار
المبيع فيه وكره عقدا كان
للتجارة وكره الصمت ان
اعتقده قربة وصوم الوطء
ودواعيه

قوله وكره الصمت الخ سئل
الامام عن بيانه فقال ان
يصوم ولا يكلم أحدا ولم
يبق صوم الصمت قربة في
شرعتنا فانه منهي عنه
اه طحاوي

و بطل بوطشه وبالاتزال
بدواعيه ولزمته الليالي
أيضا بنذر اعتكاف أيام
ولزمته الأيام بنذر الليالي
متتابعة وان لم يشترط التتابع
في ظاهر الرواية ولزمته
الليالين بنذر يومين وصرح
نية التهر خاصة دون الليالي
وأن نذرا اعتكاف شهر ونوى
الشهر خاصة أو الليالي خاصة
لا تعمل نيته إلا أن يصرح
بالاستثناء والاعتكاف
مشروع بالكسب والسنة
وهو من أشرف الأعمال إذا
كان عن اخلاص ومن
محاسنه أن فيه تفرغ
القلب من أمور الدنيا
وتسليم النفس إلى المولى
وملازمة عبادته في بيته
الخص من محضه وقال عطاء
مثل المعتكف مثل رجل
يختلف على باب عظيم
لحاجة فالمعتكف يقول
لا أبرح حتى يغفر لي
قوله وماترك الاعتكاف أي
في العشر الاواخر حتى قبض
أي الاعدل لما روي أنه صلى
الله عليه وسلم اعتكف
العشر الاخير من رمضان
فرأى خياما وقبابا في المسجد
مضروبة فقال لمن هذا قالوا
هذا العائشة وهذا الحفصة
وهذا السود مقعضب رسول
الله صلى الله عليه وسلم وقال
أترون اليه هذا فأمر بان
تزع قبته فزعت ولم
يعتكف فيه ثم قضى في
شوال اه طحاوي

الكن فلم يتعد إلى دواعيه لان ما ثبت بالضرورة بقدرها (وبطل) الاعتكاف (بوطشه وبالاتزال
بدواعيه) سواء كان غامدا أو ناسيا أو مكرها ليل أو نهارا لان له حالة مذكرة كالصلاة والحج بخلاف الصوم
ولو أمنى بالنفكر أو بالنظر لا يفسد اعتكافه (ولزمته الليالي أيضا) أي كما لزمته الأيام (بنذر اعتكاف
أيام) لان ذكر الأيام بلفظ الجمع يدخل فيها ما بازاؤها من الليالي وتدخل الليلة الأولى فيدخل المسجد قبل
الغروب من أول ليلة ويخرج منه بعد الغروب من آخر أيامه (ولزمته الأيام بنذر الليالي متتابعة وان لم
يشترط التتابع في ظاهر الرواية) لان مبني الاعتكاف على التتابع وتأثيره ان ما كان متفرقا في نفسه
لا يجب الوصل فيه إلا بالتخصيص وما كان متصل الاجزاء لا يجوز تفرقه إلا بالتخصيص (ولزمته ليلتان
بنذر يومين) فيدخل عند الغروب كما ذكرنا لان المثنى في معنى الجمع فيلحق به هنا احتياطا (وصح نية
النهر) جمع نهار (خاصة) بالاعتكاف اذا نوى تخصيصه بالأيام (دون الليالي) اذا نذر اعتكاف دون
شهر لانه نوى حقيقة كلامه فتعمل نيته كقوله نذرت اعتكاف عشرين يوما ونوى بيضاء النهار خاصة
منها بحث نيته (وان نذر اعتكاف شهر) معين أو غير معين (ونوى الشهر خاصة أو الليالي خاصة لا تعمل نيته
الآن يصرح بالاستثناء) اتفاقا لان الشهر اسم لمقدر يشتمل على الأيام والليالي وليس باسم عام كالعشرة على
مجموع الاحاد فلا ينطلق على ما دون ذلك العدد أصلا كما لا تنطلق العشرة على الخمسة مثلا حقيقة ولا مجازا
أما لو قال شهرا بالنهر دون الليالي لزمه كما قال وهو ظاهر واستثنى فقال لا الليالي لان الاستثناء تكلم بالباقي
بعد الثنا فكانه قال ثلاثين نهارا ولو استثنى الأيام لا يجب عليه شيء لان الباقي الليالي المجردة ولا يصح فيها
لمناقضتها شرطه هو الصوم هذا من فسخ القدر بعناية المولى النصير (والاعتكاف مشروع بالكسب)
لما نولنا من قوله تعالى ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساجد فالإضافة إلى المساجد المختصة بالقرب
وترك الوطء المباح لاجله دليل على أنه قربة (والسنة) لما روي أبوهريرة وعائشة رضي الله عنهما أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان يعتكف في العشر الاواخر من رمضان منذ قدم المدينة إلى أن توفاه الله تعالى وقال
الزهري رضي الله عنه عجبنا من الناس كيف تركوا الاعتكاف ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل
الشيء ويتركه وماترك الاعتكاف حتى قبض وأشار إلى ثبوته بضرب من المعقول فقال (وهو من أشرف
الأعمال اذا كان عن اخلاص) لله تعالى لانه منتظر للصلاة وهو كالمصلي وهي حالة قرب وانقطاع ومحاسنها
لا تحصى (ومن محاسنه ان فيه تقريب القلب من أمور الدنيا) بشغله بالاقبال على العبادة متجردا لها
(وتسليم النفس إلى المولى) بتفويض أمرها إلى عزير جنابه والاعتماد على كرمه والوقوف ببابه (وملازمة
عبادته) والتقرب إليه ليقر من رحمة كما أشار إليه في حديث من تقرب إلى وملازمة القرار (في بيته)
سجانه وتعالى واللائق بما لا المنزل اكرام تزيله تفضلا ورحمة واحسانا منه ومنه للتجاء إليه (والخص
بمحضه) فلا يصل إليه عدوه بكيد وقهره لقوة سلطان الله وقهره وعزير تاييده ونصره ترى الرعايا
يحسبون أنفسهم على باب سلطانهم وهو فرد منهم ويجهدون في خدمته والقيام أدلة بين يديه لقضاء ما ربه
فيعطف عليهم باحسانه ويحميهم من عدوهم بعزة قدرته وقوة سلطانه وقد نسه على حصول المارد أو زال
حجاب الوهم وأما الغطاء وأظهر الحق بقدر من العطاء بما أشار إليه بقوله (وقال) الاستاذ العارف بالله تعالى
الامام المجتهد (عطاء) بن أبي رباح التابعي تلميذ ابن عباس رضي الله عنهما حديثا عن الامام الاعظم
رحمه الله قال أبو حنيفة ما رأيت أفقه من حماد ولا أجمع للمعلوم من عطائين أبي رباح أكثر رواية الامام
الاعظم أبي حنيفة عن عطاء مع ابن عباس وابن عمر وأبا هريرة وأبا سعيد وجابر وعائشة رضي الله عنهم
توفي سنة خمس عشرة ومائة وهو ابن ثمانين سنة كذا في اعلام الاخبار قال رحمه الله تعالى ونفعنا ببركته
ومدده (مثل المعتكف مثل رجل يخلف) أي يتردد ويقف (على باب) ملك أو وزير عظيم أو امام (عظيم
لحاجة) بقدر على قضائها عادة (فالمعتكف يقول) لسان حاله ان لم ينطق بذلك لسان قاه (لا أبرح) قائما
باب مولاي سائلا منه جميع ما ربي وكشف ما نزل بي من الكرب وصار مصاحي وتجنبني لذلك أعز
أخواني بل عين قرائني (حتى يغفر لي) ذنوبي التي هي سبب بعدي ونزول مصائب ثم يفيض بتمته على بما
يليق باهليته وكرمه اكرام من التجأ إلى منيع حرمه ووجهه وهذه إشارة إلى أن العبد الجامع لهذه

المسائل واقف موقف العبد الذليل بباب مولاه عار باعن الاعمال ونسبة الفضائل متوجها اليه سبحانه
 باعظم الوسائل ماذا اكف الافتقار لما بالدعاء والمسائل مطر جاعلي أعتاب باب الله تعالى مرغيبا
 شفاعته غدا عنده بما وعده وهو كل خير كافل (وهذا ما تيسر) من انتخاب الشرح واختصاره البشير
 كتيسر المتن وشرحه (للعاجز الحقير) ولم يكن الا (بعناية مولاه القوي القدير الحمد لله الذي هدانا لهذا
 وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد خاتم أنبياء وعلى آله وصحبه وذريته ومن
 وآله ونسأل الله سبحانه متوسلين) اليه بالنبي المصطفى الرحيم (أن يجعله) وشرحه ومختصره هذا عملا
 (خالصا لوجهه الكريم وأن ينفع به) وبالشروح وهذا المختب منه للتيسير (النفع العميم ويجزل به) وبهما
 (الثواب الجسيم) وأن يمتنعنا بيسرنا ومعتنا وقوتنا وجميع حواسنا وأن يفتح بالصالحات أعمالنا وأن يغفر
 لنا ولوالدينا ومساكيننا وأصحابنا وأخواننا وذريتنا وأن يسر عيوبنا ويرزقنا ما نقر به عيوبنا حالا وما لا
 آمين * وكان ابتداء هذا المختصر من الشرح في أو آخر جمادى الآخرة واختتامه بأوائل رجب الحرام سنة
 أربع وخمسين بعد الألف وكان ابتداء جمع الشرح الاصل في منتصف ربيع الاول سنة خمس وأربعين
 وختم جمعه في المسودة بختام شهر رجب الحرام بذلك العام * وكان انتهاء تأليف متنه في يوم الجمعة المبارك
 رابع عشر جمادى الاولى سنة اثنتين وثلاثين وألف وكان الفراغ من تبييض الشرح المسمى بامداد الفتح
 شرح نور الايضاح ونجاة الارواح في منتصف شهر ربيع الاول سنة ست وأربعين وألف وعدد
 أوراقه ثلثمائة وستون ورقة ومبلغ عدد مختصره هذا مائة وخمسة وأربعون ورقة هي هذه المسودة المبيضة
 بتوفيق الله عبده الذليل الراحي فيضه الخزيل اذا حشره وعليه عرته وأسأله قبوله خدمة لجناب حبيبه
 المصطفى صلى الله وسلم عليه وزاده فضلا وشرفا لده قال كاتبه مؤلفه حسن الشرف لئلا يعفا الله عنه ثم
 اني أردت اتمام العبادات الخمس بالحاق الزكاة والخمس بما جمعتها مختصرة فقلت

كتاب الزكاة

هي تملك مال مخصوص لشخص مخصوص فرضت على حرم مسلم مكلف مالك لنصاب من نقد ولوتبرا أو حليا
 أو أمانة أو ما يساوي قيمته من عروض تجارة فارغ عن الدين وعن حاجته الاصلية نام ولو تقدير او شرط
 وجوب أدائها حولان الحول على النصاب الاصل والام المستفاد في أثناء الحول فيضم الى مجائسه ويزكى
 بتمام الحول الاصل سواء استغنى بتجارة أو ميراث أو غيره ولو عمل ذو نصاب لسنين صح وشرط صحة أدائها
 نية مقارنة لادائها للفقير أو وكيله ولعزل ما وجب ولو مقارنة حكمية كما لو دفع ببلانية ثم نوى والمال قائم بيد
 الفقير ولا يشترط علم الفقير انها زكاة على الاصح حتى لو أعطاه شأ وسماه هبة أو قرضا ونوى به الزكاة صح
 ولو تصدق بجميع ماله ولم ينو الزكاة سقط عنه فرضها وزكاة الدين على أقسام فانه قوى ووسط وضعيف
 * فالقوى وهو بدل الفرض ومال التجارة اذا قبضه وكان على مقر ولو مفلسا أو على جاحد عليه بينة زكاة
 مضى ويتراخي وجوب الاداء الى أن يقبض أربعين درهما فاقبض درهم لان مادون الخمس من النصاب
 عفو لا زكاة فيه وكذا اقبض ما زاد بحسابه * والوسط وهو بدل ما ليس للتجارة كتم ثياب البذلة وعبد الخدمة
 ودار السكنى لا تجب الزكاة فيه ما لم يقبض نصابا ويعتبر الماضي من الحول من وقت لزومه لئلا يمتد
 في صحيح الرواية * والضعيف وهو بدل ما ليس بمال كالمهر والوصية وبدل الخلع والصلح عن دم العمد
 والدية وبدل الكتابة والسعاية لا تجب فيه الزكاة ما لم يقبض نصابا ويحول عليه الحول بعد القبض وهذا
 عند الامام واجبا عن المقبوض من الديون الثلاثة بحسابه مطلقا * واذا قبض مال الضمان لا تجب زكاة
 السنين الماضية وهو كابق ومفقود ومغصوب ليس عليه بينة ومال ساقط في البحر ومدفون في مقبرة
 أو دار عظيمة وقد نسي مكانه وما خوذ مصادرة ومودع عند من لا يعرف ودين لا بينة عليه ولا يجزئ عن الزكاة
 دين أبرئ عنه فقير بنيتها وصح دفع عرض ومكيل وموزون عن زكاة التقدين بالقيمة وإن أدى من عين
 التقدين فالعتبر وزنهما أداء كما اعتبر وجوبا وتضم قيمة العروض الى الثمين والذهب الى الفضة قيمة
 وتقصان النصاب في الحول لا يضران كمل في طريقه فان تملك عرضا بنية التجارة وهو لا يساوي نصابا وليس له
 غيره ثم بلغت قيمته نصابا في آخر الحول لا تجب زكاة لذلك الحول ونصاب الذهب عشر ون مثقالا ونصاب

وهذا ما تيسر للعاجز الحقير
 بعناية مولاه القوي
 القدير الحمد لله الذي هدانا
 لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن
 هدانا الله وصلى الله على
 سيدنا ومولانا محمد خاتم
 أنبياء وعلى آله وصحبه
 وذريته ومن وآله ونسأل
 الله سبحانه متوسلين أن
 يجعله خالصا لوجهه الكريم
 وأن ينفع به النفع العميم
 ويجزل به الثواب الجسيم

قوله في منتصف شهر
 ربيع الاول أي في مثل
 أيام بدائه كما ذكره في
 الشرح فدة التبييض ستة
 أشهر ونصف ابتداء
 شعبان وآخرها نصف
 ربيع الاول وعلم ان
 بين انتهاء المتن والشرح
 الكبير أربعة عشر عامًا
 وبين الكبير والصغير نحو
 من سبع سنوات ونصف
 اه طحطاوى

قوله ومغصوب ليس عليه
 بينة فلوله بينة تجب لما
 مضى در قال في تحفة
 الاخيار وينبغي أن يجزئ
 هنا ما ياتي معهما عن محمد
 من أنه لا زكاة فيه لان
 البينة قد لا تقبل فيه اه
 طحطاوى

القضة مائتادهرم من الدراهم التي كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل وما زاد على نصاب وبلغ خمسا زكاة بحسابه وما غلب على الغش فكالحال من التقدين ولا زكاة في الجواهر واللائي إلا أن يملكها بنية التجارة كسائر العروض ولو تم الحول على مكبل أو موزون فعلا سعره أو رخص فادى من عينه ربع عشره أجزاؤه وإن أدى من قيمته تعتبر قيمته يوم الوجوب وهو تمام الحول عند الامام وقال يوم الاداء لمصرفها ولا يضمن الزكاة مفراط غير متلف فهلاك المال بعد الحول يسقط الواجب وهلاك البعض حصته ويصرف الهالك الى العفو فان لم يجاوز فلو اوجب على حاله ولا تؤخذ الزكاة جبراولا من تركته إلا أن يوصى بها فتكون من ثلثه ويخير أبو يوسف الخيلة لدفع وجوب الزكاة وكرها محمد رحمهما الله تعالى

باب المصرف

هو الفقير وهو من يملك ما لا يبلغ نصابا ولا قيمته من أى مال كان ولو صح ما كتبوا والمسكين وهو من لا شيء له والمساكين والمديون الذي لا يملك نصابا ولا قيمته فاضلا عن دينه وفي سبيل الله وهو منقطع الغزاة أو الحاج وابن السبيل وهو من له مال في وطنه وليس معه مال والعامل عليها يعطى قدر ما يسعه وأعوانه ولزى الدفع الى كل الاصناف وله الاقتصار على واحد مع وجود باقي الاصناف ولا يصح دفعها للكافر وغنى يملك نصابا أو ما يساوى قيمته من أى مال كان فاضل عن حوائجه الاصلية وطفل غنى وبني هاشم ومواليهم واختار الطحاوى جواز دفعها لبني هاشم وأصل المزكى وفرعه وزوجته ومولاه ومكاتبه ومعتق بعضه وكفن ميت وقضاء دينه وغنى قن يعنى ولو دفع بغير لمن ظنه مصر فافظهر بخلافه أجزاؤه إلا أن يكون عبده ومكاتبه وكره الاغناء وهو أن يفضل للفقر نصاب بعد قضاء دينه وبما اعطاه كل فرض من عياله دون نصاب من المدفوع اليه والافلايكره * ونذب اغناؤه عن السؤال وكره نقلها بعد تمام الحول لبلد آخر لغير قريب وأحوج وأورع وأنفع للمسلمين بتعليم والافضل صرفها للأقرب فالأقرب من كل ذي رحم محرم منه ثم لغيره ثم لاهل محله ثم لاهل حرفته ثم لاهل بلده * وقال الشيخ أبو حفص الكبير رحمه الله لا تقبل صدقة الرجل وقرابته محايج حتى يبدأ بها فيسد حاجتهم

باب صدقة الفطر

تجب على حرم مسلم مكلف مالك لنصاب أو قيمته وإن لم يحل عليه الحول عند طلوع فجر يوم الفطر ولم يكن للتجارة فارغ عن الدين وحاجته الاصلية وحوائج عياله والمعتبر فيها الكفاية لا التقدير وهي مسكنه وأثاثه وثيابه وفرسه وسلاحه وعبيده للخدمة فيخرجها عن نفسه وأولاده الصغار الفقراء وإن كانوا أغنياء يخرجها من مالهم ولا تجب على الجد في ظاهر الرأية واختبر أن الجد كالأب عند فقده أو فقره رعن مما يليكه للخدمة ومديره وأم ولده ولو كفار إلا عن مكاتبه ولا عن ولده الكبير وزوجته وقن مشترك وأبى إلا بعد عوده وكذا المغصوب والماسور وهي نصف صاع من بر أو دقية أو سويق أو صاع تمر أو زبيب أو شعير وهو ثمانية أرطال بالعراقي ويجوز دفع القيمة وهي أفضل عند وجدان ما يحتاجه لانها أسرع لقضاء حاجة الفقير وإن كان زمن شدة فالحنطة والشعير وما يؤول أفضل من الدراهم ووقت الوجوب عند طلوع فجر يوم الفطر فمن مات أو افتقر قبله أو أسلم أو أغنى أو ولد بعده لا يلزمه ويسحب اخراجه قبل الخروج الى المصلى وصح لو قدم أو أخر والتأخر مكروه ويدفع كل شخص فطرته لفقير واحد واختلف في جواز تفريق فطرة واحدة على أكثر من فقير ويجوز دفع ما على جماعة لو احدث على الصحيح والله الموفق للصواب

كتاب الحج

هو زيارة بقاع مخصوصة بفعل مخصوص في أشهره وهي شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة فرض من مرة على الفور في الأصح وشروط فرضيته ثمانية على الأصح الاسلام والعقل والبلوغ والحرية والوقت والقدرة على الزاد ولو بمكة بنفقة وسط والقدرة على الراحة مختصة به أو على شق محمل بالملك أو الاجارة لا الاجارة لغیر أهل مكة ومن حوله إذا أمكنهم المشي بالقدم والقوة بلا مشقة ولا فلايد من الراحة مطاؤون تلك القدرة فاضلة عن نفقته ونفقة عياله الى حين عوده وعمالا بدمنه كالمنزل وأثاثه وآلات المحترفين وقضاء الدين ويشترط العلم بفرضية الحج لمن أسلم بدار الحرب أو الكون بدار الاسلام وشروط وجوب الاداء خمسة على

(قوله وقال الشيخ الخ والمعتبر في الزكاة فقرامكان المال وفي الوصية مكان الموصى وفي الفطرة مكان المؤدى عند محمد وهو الأصح لان رؤسهم تبع لرأسه دراهم طحاوى

الاصح صحة البدن وزوال المانع الحسي عن الذهاب للعب وأمن الطريق وعدم قيام العدة وخروج محرم ولو
 من رضاع أو مصاهرة مسلم مأمون عاقل بالغ أو زوج لأمرأة في سفر والعبرة بغلبة السلامة برأويحرا على
 المفتي به ويصح أداء فرض الحج باربعة أشياء للحرا الاحرام والاسلام وهما شرطان ثم الاتيان بركنيه
 وهما الوقوف بمكة وما بعرفات لحظة من زوال يوم التاسع الى فجر يوم النحر بشرط عدم الجماع قبله محرما
 والركن الثاني هو أكثر طواف الافاضة في وقته وهو ما بعد طلوع فجر النحر * وواجبات الحج انشاء
 الاحرام من الميقات ومسا الوقوف بعرفات الى الغروب والوقوف بالزدلفة فيما بعد فجر النحر وقبل طلوع
 الشمس ورمي الجمار وذبح القارن والمتمتع والخلق وتخصيصه بالحرم وأيام النحر وتقديم الرمي على الخلق
 ونحر القارن والمتمتع بينهما وإيقاع طواف الزيارة في أيام النحر والسعي بين الصفا والمروة وفي أشهر الحج
 وحصوله بعد طواف معتدبه والمشي فيه لمن لا عذر له وبداءة السعي من الصفا وطواف الوداع وبداءة كل
 طواف بالبيت من الحجر الأسود والنيامن فيه والمشي فيه لمن لا عذر له والظهارة من الحدين وستر العورة
 وأقل الاشواط بعد فعل الاكثر من طواف الزيارة وترك المحظورات كلبس الرجل المخيط وستر رأسه
 ووجهه وستر المرأة وجهها والرفث والفسوق والجدال وقتل الصيد والاشارة اليه والدلالة عليه وسنن الحج
 منها الاغتسال ولول الحائض ونفساء أو الوضوء اذا أراد الاحرام ولبس ازار ورداء حديدين أبيضين والتطيب
 وصلاة ركعتين والاكثر من التلبية بعد الاحرام فاعبا صوته متى صلى أو عاشرافاً أو هبطوا دياً ولقي ركبا
 وبالا مھار وتكريرها كلها أخذ فيها والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسؤال الجنة ومحبة الابرار
 والاستعاذة من النار والغسل لدخول مكة ودخولها من باب المعلاة نهاراً والتكبير والتهليل تلقاء البيت
 الشريف والدعاء بما أحب عند رتيته وهو مستجاب وطواف القدوم ولو في غير أشهر الحج والاضطباع فيه
 والرمي ان سعى بعده في أشهر الحج والمروة فيما بين الميادين الأخضرين للرجال والمشي على هينة في باقي
 السعي والاكثر من الطواف وهو افضل من صلاة النفل للآفاق والخطبة بعد صلاة الظهر يوم سابع
 الحجة بمكة وهي خطبة واحدة بلا جلوس يعلم المناسك فيها والخروج بعد طلوع الشمس يوم التروية من
 مكة لمنى والمبيت بها ثم الخروج منها بعد طلوع الشمس يوم عرفة الى عرفات فيخطب الامام بعد الزوال قبل
 صلاة الظهر والعصر مجموعة جمع تقديم مع الظهر خطبتين يجلس بينهما ولا اجتهدا في التضرع والخشوع
 والبكاء بالدموع والدعاء للنفس والوالدين والاخوان المؤمنين بما شاء من أمر الدارين في الجمعيتين والدفع
 بالمسكينة والوقار بعد الغروب من عرفات والنزول بزدلفة من رفعا عن بطن الوادي بقر ب جبل قروح
 والمبيت به ليلة النحر والمبيت بمنى أيام منى بجميع أمتعته وكره تقديم نقله الى مكة اذ ذاك ويجعل منى عن
 يمينه ومكة عن يساره طالة الوقوف لرمي الجمار وكونه راكباً طالة رمي جرة العقبة في كل الايام وما شيا في
 الحج - رة الاولى التي تلي المسجد والوسطى والقيام في بطن الوادي حالة الرمي وكون الرمي في اليوم الاول فيما
 بين طلوع الشمس وزوالها وفيما بين الزوال وغروب الشمس في باقي الايام وكره الرمي في اليوم الاول
 والرابع فيما بين طلوع الفجر والشمس وكره في الليالي الثلاث وصح لان الليالي كلها تابعة لما بعدها من
 الايام الا الليلة التي تلي عرفة حتى صبح فيها الوقوف بعرفات وهي ليلة العيد وليالي رمي الثلاث فانها تابعة
 لما قبلها والمباح من أوقات الرمي ما بعد الزوال الى غروب الشمس من اليوم الاول وهذا علمت أوقات
 الرمي كلها جوازاً وكرهاً واستحباً ما ومن السنة هدى المفرد بالحج والا كل منه ومن هدى التطوع والمتعة
 والقران فقط ومن السنة الخطبة يوم النحر مثل الاولى يعلم فيها بقية المناسك وهي ثالثة خطب الحج وتجهيل
 النفر اذا أراد من منى قبل غروب الشمس من اليوم الثاني عشر وان أقام بها حتى غربت الشمس من
 اليوم الثاني عشر فلا شيء عليه وقد أساء وان أقام بمنى الى طلوع فجر اليوم الرابع لزمه رميه ومن السنة
 النزول بالمحصب ساعة بعد ارتفاعه من منى وشرب ماء زمزم وانتضاع منه واستقبال البيت والنظر اليه قائماً
 والصب منه على رأسه وسائر جسده وهو لما شرب له من أمور الدنيا والآخرة ومن السنة التزام المأتم وهو
 أن يضع صدره ووجهه عليه والتشبث بالاستار ساعة داعياً بما أحب وتقبيل عتبة البيت ودخوله بالادب
 والتعظيم ثم لم يبق عليه الا أعظم القربات وهي زيارة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فيمنويها عند خروجه

قوله ودخولها من باب
 المعلاة وفي نسخ المعلى وهي
 الاولى وترك الحاج ذلك في
 هذه الايام اه طعطوى

من مكة من باب شبكة من الثنية السفلى وسند كر الزبارة فصلا على حدثه ان شاء الله تعالى
 فصل في كيفية تركيب أفعال الحج كما اذا اراد الدخول في الحج أحرم من اليقات كرايخ فيغتسل أو
 يتوضأ والغسل أحب وهو للتنظيف فتغتسل المرأة الحائض والنفساء اذا لم يضرها ويستحب كمال النظافة
 بقص الظفر والشارب ونشف الأبط وحلق العانة وجاع الأهل والدهن ولومطبايا ولبس الرجل ازارا
 ورداء جديدين أو غسيلين والجديد الأبيض أفضل ولا يزره ولا يعقده ولا يخله فان فعل كره ولا شيء عليه
 وتطيب وصل ركعتين وقل اللهم اني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني ولب دبر صلاتك تنوي بها الحج وهي
 لبك اللهم لبك لا شريك لك لبك ان الحمد والنعمة والمكث لك لبك لا شريك لك ولا تنقص من هذه
 الألفاظ شيئا وزد فيها لبك وسعدك والخير كله بيدك لبك والرغبي اليك والزاد سنة فاذا البيت ناويا
 فقد أحرمت فاتق الرقت وهو الجماع وقيل ذكر محضرة النساء والكلام الفاحش والفسوق والمعاصي
 والجدال مع الرفقاء والخدم وقتل صيد البر والاشارة اليه والدلالة عليه وليس الخيط والعمامة والخفين
 وتغطية الرأس والوجه ومس الطيب وحلق الرأس والشعر ويجوز الاغتسال والاستئذان بالخيمة والمحمل
 وغيرهما وشد الهيمان في الوسط وأكث التلبية حتى صليت أو علوت شرفا أو هبطت واديا أو لقيت ركبا
 وبالأصحار رافعا صوتك بلا جهـ دمضرا واذا وصلت الى مكة يستحب أن تغتسل وتدخلكها من باب المعلى
 لتكون مستقبل في دخولك باب البيت الشريف تعظيما ويستحب أن تكون ملييا في دخولك حتى
 تأتي باب السلام فتدخل المسجد الحرام منه متواضعا خاشعا ملييا ملاحظا لالة المكان مكبرا مهلا
 مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم لم تلتطفا بالزحام داعيا بما أحبت فانه مستجاب عند رؤية البيت
 المكرم ثم استقبل الحجر الاسود مكبرا مهلا رافعا يديك كما في الصلاة وضعهما على الحجر وقبله بلا صوت
 فن عجبـ زعن ذلك الا بايذاء تركه ومس الحجر بشئ وقبله أو اشار اليه من بعيد مكبرا مهلا حامدا مصليا على
 النبي صلى الله عليه وسلم ثم طف أخذاعن يمينك مما يلي الباب مضطجعا وهو ان تجعل الرءاء تحت الأبط
 الايمن وتلقى طرفه على الايسر سبعة أشواط داعيا فيها بما شئت وطف وراء الحطيم وان أردت أن تسعي بين
 الصفا والمروة عقب الطواف فارمل في الثلاثة الأشواط الاول وهو المشي بسرعة مع هز الكتفين كالمارز
 يتجتر بين الصفيين فان زجه الناس وقف فاذا وجد فرجة رمل لانه لا بد له منه فيقف حتى يقيه على الوجه
 المسنون بخلاف استلام الحجر الاسود لانه بدلا وهو استقباله ويستلم الحجر كلما مر به ويحتم الطواف به
 وبركعتين في مقام ابراهيم عليه السلام أو حيث تيسر من المسجد ثم عاد فاستلم الحجر وهذا طواف القدوم وهو
 سنة ثلاثا فاقى ثم تخرج الى الصفا فتصعد وتقوم عليها حتى تری البيت فتستقبله مكبرا مهلا ملييا مصليا
 داعيا وترفع يديك مبسوطين ثم تهبط نحو المروة على هيئة فاذا وصل بطر الوادي سعي بين المبلين
 الأخضرين سعيًا حثيثا فاذا تجاوز بطر الوادي مشى على هيئة حتى ياتي المروة فيصعد عليها ويفعل كما
 فعل على الصفا يستقبل البيت مكبرا مهلا ملييا مصليا داعيا باسطا يديه نحو السماء وهذا شوط ثم يعود
 قاصدا الصفا فاذا وصل الى المبلين الأخضرين ثم مشى على هيئة حتى ياتي الصفا فيصعد عليها ويفعل
 كما فعل أولا وهذا شوط ثان فيطوف سبعة أشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ويسعى في بطن الوادي في كل
 شوط منها ثم يقيم بمكة محرما يطوف بالبيت كلما بدله وهو أفضل من الصلاة تفللا فاقى فاذا صلى
 الفجر بمكة ثامن ذى الحجة تاهب للغروج الى منى فيخرج منها بعد طلوع الشمس ويستحب أن يصلي الظهر
 بمنى ولا يترك التلبية في أحواله كلها الا في الطواف ويمكث بمنى الى أن يصلي الفجر بها بغسل وينزل بقرب
 مسجد الخيف ثم بعد طلوع الشمس يذهب الى عرفات فيقيم بها فاذا زالت الشمس ياتي مسجد نمرة فيصلي
 مع الامام الاعظم أو نائبه الظهر والعصر بعد ما يخطب خطبتين يجلس بينهما ويصلي الفرضين باذان
 واقامتين ولا يجمع بينهما الا بشرطين الاحرام والامام الاعظم ولا يفصل بين الصلاتين بنافلة وان لم يدرك
 الامام الاعظم صلى كل راحة في وقتها المعتاد فاذا صلى مع الامام توجه الى الموقف وعرفات كلها موقف
 الا بطن عرفة ويغتسل بعد الزوال في عرفات للوقوف ويقف بقرب جبل الرحمة مستقبلًا مكبرا مهلا
 ملييا داعيا مادا يديه كالمستطعم ويحمد في الدعاء لنفسه ووالديه واخوانه ويحمد على ان يخرج من عيبيه

قوله كرايخ هو بكسر
 الموحدة واديين الحرتين
 قريب من البهر وهو قبل
 الخفة بشئ قليل على يسار
 الذهاب الى مكة اه
 طحطاوي

قوله الا بطن عرفة فلا
 يجزى الوقوف فيه وهو
 واديجزاء عرفات عن يسار
 الموقف وقد رأى صلى الله
 عليه وسلم الشيطان فيه
 وأمر ان لا يقف فيه أحد
 اه طحطاوي

قوله ثم اتي مكة من يومه
 الخ أي وجوبا موسعا اه
 طحطاوي

فطارات من الدمع فانه دليل القبول ويبلغ في الدعاء مع قوة جاء الاجابة ولا يقصر في هذا اليوم اذ لا يمكنه
 ما اراد كما كان من الافاق والوقوف على الرحلة افضل والقائم على الارض افضل من القاعد فاذا
 غربت الشمس افاض الامام والناس معه على هينتهم واذا وجد فرجة يسرع من غير ان يؤذي أحدا
 ويهرز عما يفعله الجبهة من الاشتداد في السير والازدحام والابذاء فانه حرام حتى ياتي مزدلفه فينزل
 بآرب جبل قزح ويرتفع عن بطن الوادي توسعة للاربن ويصلي بها المغرب والعشاء باذان واحد واقامة
 وحدة ولوتطوع بينهما أو تشاغل أعاد الاقامة ولم تجز المغرب في طريق المزدلفة وعليه أعادتها امام يطلع
 الفجر ويسن المبيت بالمزدلفة فاذا طلع الفجر صلى الامام بالناس الفجر بغسل ثم يقف والناس معه والمزدلفة
 كذلكها موقف الابطن محسرو يقف مجتهدا في دعائه ويدعو الله أن يتم مراده وسؤاله في هذا الموقف كما
 أنه لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فاذا أسفر جرد افاض الامام والناس قبل طلوع الشمس فيأتي الى منى
 وينزل بها ثم ياتي جرة العقبة فيرميها من بطن الوادي بسبع حصيات مثل حصي الخزف ويستحب أخذ
 الحجار من المزدلفة أو من الطريق ويكره من الذي عند الجرة ويكره الرمي من أعلى العقبة لا يذاته الناس
 ويلتقطها التقاطا ولا يكسر حجرا جارا او يغسلها ليتيقن طهارتها فانها يقام بها قربى ولورمي بخمسة أجزاء وكره
 ويقطع التلبية مع أول حصاة يرميها وكيفية الرمي ان ياخذ الحصاة بطرف اها مة وسبابتها في الاصح لانه
 أسبروا كثر اهانة للشيطان والمنسون الرمي باليد اليمنى ويضع الحصاة على ظهر اها مة ويستعين بالمسحاة
 ويكون بين الرمي وموضع السقوط خمسة أذرع ولو وقعت على ظهر رجل أو محل وثبتت أعادها وان سقطت
 على سنن ذلك أجزاء وكبر بكل حصاة ثم يذبح المقر بالحق ان أحبه ثم يخلق أو يقصر والخلق أفضل ويكني
 فيه ربع الرأس والتقصير ان ياخذ من رؤس شعره مقدار الاغلة وقد حل له كل شيء الا النساء ثم ياتي مكة
 من يومه ذلك أو من الغدا ويحده فيطوف بالبيت طواف الزيارة سبعة أشواط وحملت له النساء وأفضل هذه
 الايام اولها وان أخره عنها زمه شاة لتأخير الواجب ثم يعود الى منى فيقيم بها اذا زالت الشمس من اليوم
 الثاني من ايام النحر رمي الجمار الثلاث يبدأ بالجمرة التي تلي مسجد الخيف فيرميها بسبع حصيات ماشيا يكبر
 بكل حصاة ثم يقف عندها داعيا بما أحب حامدا لله تعالى مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم ويرفع يديه
 في الدعاء ويستغفر لوالديه واخوانه المؤمنين ثم يرمي الثانية التي تليها مثل ذلك ويقف عندها داعيا ثم يرمي
 جمرة العقبة راكبا ولا يقف عندها فاذا كان اليوم الثالث من ايام النحر رمي الجمار الثلاث بعد الزوال كذلك
 واذا أراد ان يتجهل نغرا الى مكة قبل غروب الشمس وان أقام الى الغروب كره وليس عليه شيء وان طلع الفجر
 وهو بمكة في الرابع من ايام النحر وجاز قبل الزوال والافضل بعده وكره قبل طلوع الشمس وكل رمي بعده رمي
 ترميه ماشيا تندعو بعده والارا كما لتذهب عقبه بلا دعاء وكره المبيت بغير منى ليالي الرمي ثم اذا رحل الى
 مكة نزل بالمحصب ساعة ثم يدخل مكة ويطوف بالبيت سبعة أشواط بلا رمل وسعي ان قدمه ما وهما طواف
 الوداع ويسمى أيضا طواف الصدر وهذا واجب الأعلى أهل مكة ومن أقام بها ويصلي بعده ركعتين ثم ياتي
 زمزم فيشرب من مائها ويستخرج الماء منها بنفسه ان قدر ويستقبل البيت ويتصلع منه ويتنفس فيه
 مرارا ويرفع بهر كل مرة ينظر الى البيت ويصب على جسده ان تيسر والا يسبح به وجهه ورأسه وينوي
 بشربه ماشاء * وكان ابن عباس رضي الله عنهما اذا شربه يقول اللهم اني أسالك علما نافعاً ورزقا واسعا
 وشفا من كل داء وقال صلى الله عليه وسلم ماء زمزم لما شربه له * ويستحب بعد شربه ان ياتي باب الكعبة
 ويقبل العتبة ثم ياتي الى الملتزم وهو ما بين الحجر الاسود والباب فيضع صدره ووجهه عليه وينشئ باسناد
 الكعبة ساعة يتضرع الى الله تعالى بالدعاء بما أحب من أمور الدارين ويقول اللهم ان هذا بيتك الذي
 جعلته مباركا وهدى للعالمين اللهم كما هديتني له فتقبل مني ولا تجعل هذا آخر العهد من بيتك وارزقني
 العود اليه حتى ترضى عني برحمتك يا أرحم الراحمين * والملتزم من الاماكن التي يستحب فيها الدعاء بمكة
 المشرفة * وهي خمسة عشر موضعا نقلها الكمال بن الهمام عن رسالة الحسن البصري رحمه الله بقوله في
 الطواف وعند الملتزم وتحت الميزاب وفي البيت وعند زمزم وخلف المقام وعلى الصفا وعلى المروة وفي السعي
 وفي عرفات وفي منى وعند الجمرات انتهى والجمرات ترمى في أربعة ايام يوم النحر وثلاثة بعده كما تقدم وذكرنا

استجابته أيضا عند رؤية البيت المكرم ويستحب دخول البيت الشريف المبارك ان لم يؤذ احد او ينفي
 ان يقصد مصلي النبي صلى الله عليه وسلم فيه وهو قبل وجهه وقد جعل الباب قبل ظهره حتى يكون بينه
 وبين الجدار الذي قبل وجهه قبل ثلاثة أذرع ثم يصلي فاذا صلى الى الجدار يضع خده عليه ويستغفر الله
 ويحمده ثم ياتي الاركان فيحمد ويهلل ويسبح ويكبر ويسال الله تعالى ماشاء * ويلزم الادب بما استطاع
 بظاهره وباطنه وامت البلاطة الخضراء التي بين العمودين مصلي النبي صلى الله عليه وسلم وما تقوله العامة
 من ان العروة الوثقى وهو موضع عال في جدار البيت بدعة باطلة لا اصل لها والمسمار الذي في وسط البيت
 يستمنه سره الدنيا ~~كك~~ شفا أحدهم عورته وسرته ويضعها عليه فعل من لا عقل له فضلا عن علم كما قاله
 السكال * واذا أراد العود الى أهله ينبغي أن ينصرف بعد طوافه للوداع وهو يمشي الى ورائه ووجهه الى
 البيت باكبأ ومتبا كيا متخسرا على فراق البيت حتى يخرج من المسجد ويخرج من مكة من باب بني
 شيبة من الثنية السفلى والمرأة في جميع أفعال الحج كالرجل غير انها لا تكشف رأسها وتسدل على وجهها
 شيئا تحت عبدة كالقبة تمنع مسه بالغطاء ولا ترفع صوتها بالتلبية ولا ترمل ولا تهزل في السعي بين الميادين
 الأخضرين بل تمشي على هيتها في جميع السعي بين الصفا والمروة ولا تحلق وتقص وتلبس الخيط ولا تراحم
 الرجال في استلام الحجر وهذا تمام حج المفرد وهو دون المتعمد في الفضل والقرآن أفضل من التمتع

قوله ويسمى أيضا طواف
 الصدر بفتح الدال الراء
 ومثله الصدر بسكون
 الدال اه طحاوي

قوله ثم يطوف الخ فان أتى
 بطوافين متوالين ثم سعى
 سبعين لهما جاز وأساء ولا
 دم عليه فان وقف القارن
 بعرفة قبل أكثر الطواف
 لها بطلت عمرته وقضيت
 ووجب دم الرض وسقط
 دم القران اه طحاوي

﴿فصل﴾ القرآن هو ان يجمع بين احرام الحج والعمرة فيقول بعد صلاة ركعتي الاحرام اللهم اني أريد العمرة
 والحج فيسرهما لي وتقبلهما مني ثم يلبى فاذا دخل مكة بدأ بطواف العمرة سبعة أشواط يرمي في الثلاثة
 الاول فقط ثم يصلي ركعتي الطواف ثم يخرج الى الصفا ويقوم عليه داعيا مكبرا مهللا مليبا مصليا على
 النبي صلى الله عليه وسلم ثم يهبط نحو المروة ويسعى بين الميادين فيتم سبعة أشواط وهذه أفعال العمرة والعمرة
 سنة ثم يطوف طواف القدوم للعج ثم يتم أفعال الحج كما تقدم فاذا رمي يوم النحر جرة العقبة وجب عليه ذبح
 شاة أو سبع بدنة فاذا لم يجد فصيام ثلاثة أيام قبل محي يوم النحر من أشهر الحج وسبعة أيام بعد الفراغ من
 الحج ولو بمكة بعد مضي أيام التشريق ولو فرقه ما حاز

﴿فصل﴾ التمتع هو ان يحرم بالعمرة فقط من الميقات فيقول بعد صلاة ركعتي الاحرام اللهم اني أريد
 العمرة فيسرهما لي وتقبلهما مني ثم يلبى حتى يدخل مكة فيطوف لها ويقطع التلبية بول طوافه ويرمي فيه ثم
 يصلي ركعتي الطواف ثم يسعى بين الصفا والمروة بعد الوقوف على الصفا كما تقدم سبعة أشواط ثم يحلق
 رأسه أو يقصر اذا لم يسق الهدى وحل له كل شيء من الجماع وغيره ويستمر حلالا وان ساق الهدى لا يتحلل من
 عمرته فاذا جاء يوم التروية يحرم بالحج من الحرم ويخرج الى منى فاذا رمي جرة العقبة يوم النحر لزمه ذبح شاة أو
 سبع بدنة فان لم يجد صام ثلاثة أيام قبل محي يوم النحر وسبعة اذ ارجع كالقارن فان لم يصم الثلاثة حتى جاء
 يوم النحر تعين عليه ذبح شاة ولا يجزئه صوم ولا صدقة

﴿فصل﴾ العمرة سنة وتصح في جميع السنة وتكره يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق وكيفيتها ان يحرم
 لها من بمكة من الحل بخلاف احرامه للعج فانه من الحرم * وأما الا فاقى الذي لم يدخل مكة فيحرم اذا قصد لها
 من الميقات ثم يطوف ويسعى لها ثم يحلق وقد حل منها كما يدينه بحمد الله ~~﴿تنبيه﴾~~ وأفضل الايام يوم عرفة
 اذا وافق يوم الجمعة وهو أفضل من سبعين حجة في غير جمعة رواه صاحب معراج الدراية بقوله وقد صح عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال أفضل الايام يوم عرفة اذا وافق جمعة وهو أفضل من سبعين حجة ذكره
 في تجريد الصحاح بعلامة الموطا وكذا قاله الزيلعي شارح الكنز * والمجاورة بمكة مكروهة عند أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى لعدم القيام بحقوق البيت والحرم ونفي الكراهة صاحباه رحمهما الله تعالى

باب الجنائيات

هي على قسمين جنابة على الاحرام وجنابة على الحرم والثانية لا تختص بالحرم وجنابة الحرم على أقسام منها
 ما هو واجب دما ومنها ما هو واجب صدقة وهي نصف صاع من بroomها ما هو واجب دون ذلك ومنها ما هو واجب القيمة وهي
 خزانة الصيد وبنه عدد الجزاء بتعدد القاتلين المحرمين * فالتى توجب دما هي ما لو طيب محرم بالبخ أو
 خضب رأسه بحناء أو ادهن بزيت وشحوه أو لبس مخيطا أو ستر رأسه يوما كاملا أو حلق ربع رأسه أو مججمه أو

أحد ابطنه أو عاتنه أو قبتنه أو قص أنفاره يديه ورجليه بمجلس أو يد أو رجلا أو ترك واجبا ما تقدم بيانه وفي أخذ شار به حكومة * والى توجب الصدقة بنصف صاع من بر أو قيمته هي ما لو طيب أقل من عضو أو لبس مخيطا أو غطى رأسه أقل من يوم أو خلق أقل من ربع رأسه أو قص ظفرا أو كذا الكل ظفر نصف صاع إلا أن يبلغ المجموع دما فينقص ما شاء منه كخمسة متفرقة أو طاف للقدم أو الصدر ومحمد أو تجب شاة ولو طاف جنباً أو ترك شوطاً من طواف الصدر وكذا الكل شوطاً من أقله أو حصاة من إحدى الحجارة وكذا الكل حصاة فيما لم يبلغ رمي يوم إلا أن يبلغ دما فينقص ما شاء أو خلق رأس غيره أو قص أنفاره أو أن طيب أو لبس أو خلق بعذر تخير بين الذبح أو التصديق بثلاثة أصوع على ستة مساكين أو صيام ثلاثة أيام * والى توجب أقل من نصف صاع فهي ما لو قتل قلة أو جرحه أو صدق بما شاء * والى توجب القيمة فهي ما لو قتل صيدا فيقومه عدلان في مقتله أو قريب منه فإن بلغت هديا فله الخيار أن شاء اشتراه ونجسه أو اشتري طعاما وتصدق به لكل فقير نصف صاع أو صام عن طعام كل مسكين يوم أو أن فضل أقل من نصف صاع تصدق به أو صام يوما وتجب قيمة ما نقص ينتف ريشه الذي لا يطير به وشعره وقطع عضوا لا يمنعه الامتناع به وتجب القيمة بقطع بعض قوائمه ومنتف ريشه وكسر بيضه ولا يجاوز عن شاة بقتل السبع وإن صال لاشئ بقتله ولا يجزئ الصوم بقتل الحلال صيد الحرم ولا بقطع حشيش الحرم وشجره النابت بنفسه وليس مما ينبت الناس بل القيمة وحرم رعي حشيش الحرم وقطعه إلا الأذخر والكفاة

فصل في ولاشي بقتل غراب وحدة أو عقرب وفأرة وحية وكلب وعقور وبعض ونمل وبرغوث وقراد وسلفاء وما ليس بصيد

فصل في الهدى أدناه شاة وهو من الأبل والبقر والغنم وما جاز في الضحايا جاز في الهدايا والشاة تجوز في كل شئ إلا في طواف الركن جنباً ووطء بعد الوقوف قبل الحلق ففي كل منها بدنة وخص هدي المتعة والقران بيوم الضرف فقط وخص ذبح كل هدى بالحرم إلا أن يكون تطوعاً وتعيب في الطريق فيحرق في محله ولا يأكله بمنى وفقير الحرم وغيره سواء وتقلد بدنة التطوع والمتعة والقران فقط ويتصدق بجلاله وخطامه ولا يعطى آخر الحزارة منه ولا يركبه بلا ضرورة ولا يحلب لبنه إلا أن بعد المحل فيتصدق به وينضح ضرعه إن قرب المحل بالنقاخ ولو نذر حجاماً شاة أو غيره ولا يركب حتى يطوف للركن فإن ركب أزال دما وفضل المشى على الركوب للقادر عليه وفقنا الله تعالى بفضلته ومن علينا بالاعوذ على أحسن حال إليه بحاجه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

فصل في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم على سبيل الاختصار تبعاً لما قال في الاختيار * لما كانت زيارة النبي صلى الله عليه وسلم من أفضل القرب وأحسن المستحبات بل تقرب من درجة ما لزمن الواجبات فانه صلى الله عليه وسلم حرض عليها بالغ في النذب إليها فقال من وجد سعة ولم يزرني فقد جفاني * وقال صلى الله عليه وسلم من زار قبري وحبب له شفاعتي * وقال صلى الله عليه وسلم من زارني بعد مماتي فكأنما زارني في حياتي إلى غير ذلك من الأحاديث ومما هو مقرر عند المحققين أنه صلى الله عليه وسلم حي برزق ممتع بجميع الملاذ والخبائات غير أنه حجب عن أبصار القاصرين عن شريف المقامات * ولما رأينا كثرة الناس غافلين عن أداء حق زيارته وما يسبب للزائر من الكليات والخزائيات أحببنا أن نذكر بعد المناسك وأدائها ما فيه نبهة من الآداب تقيماً للقاعدة الكتاب * فنقول ينبغي لمن قصد زيارة النبي صلى الله عليه وسلم أن يكثر من الصلاة عليه فانه يسبحها وتبلغ إليه وفضلها أشهر من أن يذكر فإذا عين حيطان المدينة المنورة يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقول اللهم هذا حرم نبيل ومهبط وحيل فاه من علي بالدخول فيه وأجعله وقاية لي من النار وأماناً من العذاب واجعلني من الفائزين بشفاعة المصطفى يوم المآب ويغتسل قبل الدخول أو بعده قبل التوجه للزيارة أمكنه ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه تعظيماً للقدم على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدخل المدينة المنورة ماشياً إن أمكنه بلا ضرورة بعد وضع ركبه واطمئنائه على حشمه وأمنعته متواضعاً بالسكينة والوقار ملا حظاً لجلالة المكان قائلاً بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم رب أدخلي مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطاناً نصيراً اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل محمد إلى آخره واغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك وفضلك ثم يدخل المسجد

قوله وما ليس بصيد
فليس بقتل جميع هوام
الأرض شئ لأنها ليست
بصنيد ولا متولدة من
البطن ومثله الفراش
والذباب والوزغ والزنبور
والقنفذ والصمصر اه
طحاوي
قوله يوم المآب أي
المرجع إليه اه طحاوي
قوله بعد وضع ركبه أي
بعد استقرار من معه من
الركاب ليعرف محلهم في
العود اه طحاوي

الشرىف فيه صلى تحيته عند منبره ركعتين ويقف بحيث يكون عمود المنبر الشريف بمحذاً من كعبه الايمن
فهو موقف النبي صلى الله عليه وسلم وما بين قبره ومنبره روضة من رياض الجنة كما أخبر به صلى الله عليه
وسلم وقال من يرى على حوضي فتسجد شكر الله تعالى بأداء ركعتين غير تحية المسجد شكراً لما وفقك الله
تعالى ومن عليك بالوصول اليه ثم تدعو بما شئت ثم تنهض متوجهاً الى القبر الشريف فتقف بمقدار أربعة
أذرع بعدد اعن المقصورة الشريفة بغاية الادب مستدبراً القبلة بمحاذي رأس النبي صلى الله عليه وسلم
ووجهه الاكبر ملاحظاً نظره السعيد اليك وسماعه كلامك ورده عليك سلامك وتأمينه على دعائك
وتقول السلام عليك ياسيدي يا رسول الله السلام عليك يا نبي الله السلام عليك يا حبيب الله السلام عليك
يا نبي الرحمة السلام عليك يا شفيع الامة السلام عليك ياسيد المرسلين السلام عليك يا خاتم النبيين
السلام عليك يا مزل السلام عليك يا مدثر السلام عليك وعلى أصولك الطيبين وأهل بيتك الطاهرين
الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا جزاك الله عنا أفضل ما خزي نبياً عن قومهم ورسولاً عن أمتهم
أشهد أنك رسول الله قد بلغت الرسالة وأدبت الأمانة ونهجت الامة وأوحيت الخطة وجاهدت في سبيل الله
حق جهاده وأتت الدين حتى أتاك اليقين صلى الله عليك وسلم وعلى أشرف مكان تشرف بحلول جسمك
الكريم فيه صلاة وسلاماً دائماً من رب العالمين عدداً كان وعدداً يكون بعلم الله صلاة لا تقضاء لا مدها
يا رسول الله نحن وفدك وزوار حرمك تشرفنا بالحلول بين يديك وقد جئناك من بلاد شاسعة وأمكنة بعيدة
انقطع السهل والوعرة صدى زيارتك لنفوز بشفاعتك والنظر الى ما تركت ومعاهدك والقيام بقضاء بعض
حقك والاستشفاع بك الى ربنا فان الخطايا قد قصمت ظهورنا والاوزار قد أثقلت كواهلنا وأنت الشافع
المشفع الموعود بالشفاعة العظمى والمقام المحمود والوسيلة وقد قال الله تعالى ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم جاؤك
فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً وقد جئناك ظالمين لانفسنا مستغفرين لذنوبنا
فاشفع لنا الى ربك واسأله أن يثبتنا على سنتك وأن يحشرنا في زمرة تكتفي وأن يردنا حوضك وأن يسقينا
بكأسك غير خزايا ولا ندامي الشفاعة الشفاعة الشفاعة يا رسول الله يقولها ثلاثاً ربنا اغفر لنا ولاخواننا
الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم وتبلغه سلام من أوصاك به
فتقول السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان يتشفع بك الى ربك فاشفع له وللمسلمين ثم تصلي عليه
وتدعو بما شئت عند وجهه الكريم مستدبراً القبلة ثم تهول قدر ذراع حتى تحاذي رأس الصديق أبي بكر
رضي الله تعالى عنه وتقول السلام عليك يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم السلام عليك يا صاحب
رسول الله وأنبه في الغار ورفيقه في الاسفار وأمينه على الاسرار جزاك الله عنا أفضل ما خزي اماما عن
أمة نبيه فلقد خلفته باحسن خاف وسلكت طريقه ومنهاجه خير مسلكت وقاتلت أهل الردة والبدع
ومهدت الاسلام وشيدت أركانه فكنت خير امام ووصلت الارحام ولم تزل قائماً بالحق ناصراً للدين ولا هله
حتى أتاك اليقين سأل الله سبحانه لنادوا م حبل والحشر مع حزبك وقبول زيارتنا السلام عليك ورحمة الله
وبركاته ثم تهول مثل ذلك حتى تحاذي رأس أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فتقول السلام
عليك يا أمير المؤمنين السلام عليك يا مظهر الاسلام السلام عليك يا مكرم الاسلام يا مكرم الاسلام
الجزء لقد نصرت الاسلام والمسلمين وفقت معظم البلاد بعد سيد المرسلين وكفلت الايتام ووصلت الارحام
وقوى بك الاسلام وكنت للمسلمين اماماً مريضاً وهاًد يهدي باجعت شملهم وأعنت فقيرهم وجبرت كسيرهم
السلام عليك ورحمة الله وبركاته ثم ترجع قدر نصف ذراع فتقول السلام عليك يا فتحي رسول الله صلى
الله عليه وسلم ورفيقه ووزير به ومشير به والمعاونين له على القيام بالدين والقائمين بعده بمصالح المسلمين
جزاك الله أحسن الجزاء جئنا كما نتوسل بك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليشفع لنا ويسأل الله ربنا
أن يتقبل سعيينا ويحيينا على ملته ويميتنا على ما يحب ويرضى ثم يدعوا لنفسه ولوالديه ولأوصاء
بالدعاء ومجمع المسلمين ثم يقف عند رأس النبي صلى الله عليه وسلم كالاول ويقول اللهم انك قلت وقولك
الحق ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً وقد جئناك
سامعين قولك طائعين أمرك مستشفعين بنبيك اليك اللهم ربنا اغفر لنا ولا آبائنا وأمهاتنا وأخواننا الذين

قوله أبي بكر هو عبد الله
ابن عثمان أسلم أبوه وصارت
له صحبة وتاخر بعد موت
الصديق ولم يسجد
الصديق لهم أصلاً اه
طعطاوى

سيفقونا بالايمن ولا تجعل في قلبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتاعذاب النار سبحانه ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ويزيد ما شاء ويدعو بما حضره ويوفق له بفضل الله ثم يأتي اسطوانة أبي لبابة التي ربط بها نفسه حتى تأب الله عليه وهي بين القبر والمنبر ويصلي ما شاء تنفلا ويؤب الى الله ويدعو بما شاء وباتي الروضة افيصلي ما شاء ويدعو بما أحب ويكثر من التسبيح والتهليل والثناء والاستغفار ثم يأتي المنبر فيضع يده على الرمانة التي كانت به تبركاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومكان يده الشريفة اذا خطب لبنال بركته صلى الله عليه وسلم ويصلي عليه ويسأل الله ما شاء ثم يأتي الاسطوانة الخناتة وهي التي فيها بقية الجذع الذي حن الى النبي صلى الله عليه وسلم حين تركه وخطب على المنبر حتى نزل فاحتضنه فسكن ويتبرك بما بقي من الانبياء والنبيين والامم الشريفة ويحتمس في احياء الالباء الى مدة قامته واغتنام مشاهدة الحضرة النبوية وزيارته في عموم الاوقات ويستحب أن يخرج الى البقيع فياتي المشاهد والمزارات خصوصاً قبر سيد الشهداء حمزة رضي الله عنه ثم الى البقيع الاخر فيزور العباس والحسن بن علي وبقية آل الرسول رضي الله عنهم ويزور أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه وابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم وعمته صفية والصحابة والتابعين رضي الله عنهم ويزور شهداء أحد وان تيسر يوم الخميس فهو أحسن ويقول سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبي الدار وبقرة آية الكرسي والاحلاص إحدى عشرة مرة وسورة يس ان تيسر ويهدي ثواب ذلك لجميع الشهداء ومن يجوارهم من المؤمنين * ويستحب أن يأتي مسجد قباء يوم السبت أو غيره ويصلي فيه ويقول بعد دعائه بما أحب يا صريح المستصرخين يا غياث المستغيثين يا مفرج كرب المكروبين يا مجيب دعوة المضطرين صل على سيدنا محمد وآله واكشف كربى وحزنى كما كشفت عن رسولك حزنه وكرهه في هذا المقام يا حنان يا منان يا كثير المعروف والاحسان دائم النعم يا أرحم الراحمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً دائماً أبداً يا رب العالمين آمين

قوله وابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم وفي مشهده رقية بنته صلى الله عليه وسلم وعبد الرحمن بن عوف وسعد ابن أبي وقاص كلاهما من العشرة المبشرين بالجنة وعبد الله ابن مسعود وهو من أجل الصحابة وأفقهم بعد الاربعة اه طحطاوى

حمد المن وفق لفقه الدين من اختارهم من العلماء الاعلام فهم نجوم الهدى وانصار ملة الاسلام وصلاة وسلاما على سيدنا محمد سيد الانبياء وعلى آله وأصحابه الذين عن الملة الخنيفية السحما * وبعد فقد تم بمعونة ربنا الكريم الفتح طبع الكتاب المسمى مرافى الفلاح شرح نور الايضاح للعلامة الشيخ حسن بن عمار بن علي الشرنبلالى سقى الله ثراه بغيث رضوانه المتوالى فله دره لقد شرفه من در رفقه أبى حنيفة النعمان فرائد ونظم فيه من جواهر المعاني فوائد ولعمري ان اسمه طابق مصماه ووافق مدلوله ومعناه ولقد كان تكرير طبعه من أجل نعمة يشكرها الشاكرون وأنفس ما يتنافس فيه المتنافسون محلى الهوامش بالمتن مع بعض تقريرات العلامة الطحطاوى وذلك على نفقة المستعين بمولاه الكريم الوهاب حضرة المحترم السيد عمر حسين الخشاب * بالمطبعة العامرة العلمية الثابت محل ادارتها بشارع الصناديق أمام الأزهر الشريف بمصر الحميه ادارة المتوسلين بالنبي الخاتم * السيد عمر هاشم الكتبي وأخيه السيد محمد هاشم * وكان انتهاء طبعه الميمون وتمثيل شكله الحرير المصون أوائل شهر ذى القعدة الحرام من عام سنة ١٣١٥ من هجرة النبي عليه أفضل صلاة وأزكى سلام آمين

صفحة	كتاب الطهارة	صفحة
٣	فصل في أحكام السور	٤٨
٤	فصل في التحرى	٥٠
٥	فصل في مسائل الآبار	٥٠
٥	فصل في الاستنجاء	٥١
٧	فصل فيما يجوز به الاستنجاء الخ	٥٤
٨	فصل في أحكام الوضوء	٥٤
٩	فصل في تمام أحكام الوضوء	٥٨
١٠	فصل في سنن الوضوء	٥٩
١٠	فصل من آداب الوضوء أربعة عشر شيا	٦٠
١٢	فصل في المكروهات	٦٠
١٣	فصل في أوصاف الوضوء	٦٣
١٣	فصل ينقض الوضوء اثنا عشر شيا	٦٥
١٤	فصل عشرة أشياء تنقض الوضوء	٦٧
١٥	فصل ما يوجب الاغتسال الخ	الدابة
١٥	فصل عشرة أشياء لا يغتسل منها	٦٨
١٦	فصل لبيان فرائض الغسل الخ	٦٨
١٧	فصل في سنن الغسل	٦٩
١٧	فصل وآداب الاغتسال الخ	٧٠
١٨	فصل يسن الاغتسال لاربعة أشياء	باب صلاة المسافر
١٨	باب التيمم	٧٣
٢١	باب المسح على الخفين	باب صلاة المريض
٢٣	فصل في الجبيرة ونحوها	٧٤
٢٣	باب الحض والنفس والاستحاضة	فصل في اسقاط الصلاة والصوم وغيرهما
٢٥	باب الانحسار والطهارة عنها	باب قضاء الفوائت
٢٨	فصل يطهر جلد الميتة بالدباغة	باب ادراك الفريضة
٢٨	كتاب الصلاة	باب سجود السهو
٣١	فصل في الاوقات المكروهة	باب في الشك في الصلاة والطهارة
٣١	باب الاذان	باب سجود التلاوة
٣٣	باب شروط الصلاة وأركانها	٨٥
٣٨	فصل في متعلقات الشروط وفروعها	فصل سجدة الشكر مكروهة الخ
٣٩	فصل في بيان واجب الصلاة	باب الجمعة
٤١	فصل في بيان سننها	باب أحكام العيدين
٤٤	فصل من آدابها الخ	باب صلاة الكسوف والخسوف والافزاع
٤٤	فصل في كيفية تركيب أفعال الصلاة	باب صلاة الاستسقاء
٤٦	باب الامامة	باب صلاة الخوف
٤٨	فصل يسقط حضور الجماعة بواحد	باب أحكام الجنائز
		٩٨
		فصل الصلاة على الميت فرض كفاية الخ
		٩٨
		فصل السلطان أحق بصلاته الخ
		١٠٠
		فصل في جملها ودفعها

صفحة	صفحة
١١٧ باب ما يلزم الوفاء به الخ	١٠٣ فصل في زيارة القبور
١١٨ باب الاعتكاف	١٠٣ باب أحكام الشهيد
١٢١ كتاب الزكاة	١٠٤ كتاب الصوم
١٢٢ باب المصرف	١٠٥ فصل في صفة الصوم وتقسيمه
١٢٢ باب صدقة الفطر	١٠٦ فصل فيما لا يشترط تبين النية وتعيينها فيه الخ
١٢٢ كتاب الحج	١٠٧ فصل فيما يثبت به الهلال الخ
١٢٤ فصل في كيفية تركيب أفعال الحج	١٠٩ باب في بيان ما لا يفسد الصوم
١٢٦ فصل القرآن الخ	١١١ باب ما يفسد الصوم وتجب به الكفارة
١٢٦ فصل التمتع الخ	١١٢ فصل في الكفارة وما يسقطها عن الذمة
١٢٦ فصل العمرة سنة	١١٢ باب ما يفسد الصوم ويوجب القضاء
١٢٦ باب الجنائيات	١١٤ فصل يجب الامساك الخ
١٢٧ فصل ولا شيء يقتل	١١٤ فصل فيما يكره للصائم الخ
١٢٧ فصل الهدى	١١٥ فصل في العوارض
١٢٧ فصل في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم	

﴿تمت﴾

